فريديريك بييروتشي

مع ماتيو آرون

سيرة

الفخّ الأميركي

معركتي لكشف الحرب الاقتصادية الأميركية السرية ضدّ بقية العالم

نوفل

فريديريك بييروتشي
مع ماتيو آرون



معركتي لكشف الحرب الاقتصادية
الأميركية السرية ضد بقية العالم



نقلته من الفرنسية رانيا هاشم سعد



صدرت عام 2021 عن **نوفل**، دمغة الناشر هاشيت أنطوان

info@hachette-antoine.com
www.hachette-antoine.com
facebook.com/HachetteAntoine
instagram.com/HachetteAntoine
twitter.com/NaufalBooks

صورة الغلاف: © Shutterstock
تصميم الغلاف: **داليا ضاهر**
تصميم الداخل: **ماري تريز مرعب**
تحرير: **سناء دياب، أدونيس سالم**

ر.د.م.ك. (النسخة الورقية): 978-614-469-778-8
ر.د.م.ك. (النسخة الإلكترونية): 978-614-469-779-5

Original Title:
Le Piège Américain

إلى زوجتي وأولادي.

تمّ تغيير أسماء عائلة فريديرك بيروتشي والمقرّبين منه احترامًا لخصوصيتهم.

في الوقت الذي تزول فيه «ألستوم»، أودّ أن أخصّ بالتقدير كلّ زملائي السابقين من عمّال ومهندسين وفنّيين وموظّفي تسويق ومديري مشاريع، والذين عملوا عشرات السنين في صنع منتجات ذات جودة عالية كان منافسونا يحسدوننا عليها، منتجات ساهمت في ضمان استقلال فرنسا في مجال الطاقة.

ولكن حذار الوقوع في الخطأ: فحتّى لو كان هذا الكتاب يسلّط الضوء على سلسلة من القرارات المأساوية، فإنّني أتشبّث بذكرياتي حول روح التضامن التي سادت بيننا، ومجموعة العمل تلك التي عشت معها يوميًا طوال اثنين وعشرين عامًا. وأنا أدرك تمامًا حجم ما أدين لهم به.

مقدّمة

هذا الكتاب يروي قصّة حربٍ اقتصاديّة سريّة.

منذ أكثرَ من عشرِ سنواتٍ تمكّنت الولاياتُ المتّحدة الأميركيّة متذرّعةً بمحاربة الفساد من زعزعةِ كُبرى الشركات الأوروبيّة متعدّدة الجنسيّات، لا سيّما الفرنسيّة منها. فقد لاحقت وزارةُ العدل الأميركيّة كبار مديري تلك الشركات، ووصل بها الأمرُ في بعضِ الأحيان إلى الزجِّ بهم في السجن، كما أرغمت الشركات على الاعتراف بممارسةِ الفساد وضغطت عليها لدفع غراماتٍ هائلة.

منذ العام 2008 قامت ستٌّ وعشرون شركة بتسديد غراماتٍ فاقت قيمتها المئة مليون دولارٍ أميركيّ لصالح الخزانة الأميركيّة، فقط خمسٌ من بينها كانت أميركيّة، وأربع عشرة شركة أوروبيّة، منها خمس شركات فرنسيّة.

فاق مجموعُ الغرامات التي سدّدتها الشركات الأوروبيّة ستّة مليارات دولار أميركيّ، أمّا الشركات الأميركيّة فكان مجموع قيمة غراماتها أقل بثلاثة أضعاف. وناهز ما دفعته الشركات الفرنسيّة وحدها من الغرامات الملياري دولار، ووجّهت وزارةُ العدل الأميركيّة اتّهامات بالفساد لستّة من مديريها.

وأنا واحدٌ منهم.

لكنّني قرّرتُ أن أكسرَ حاجزَ الصمت. لن أسكتَ بعد اليوم.

الفصل الأوّل
الصدمة

فجأة تحولتُ إلى حيوان. ألبسوني البزّةَ البرتقاليّة الخاصّة بالسجناء. لفّوا صدري بالسلاسل وكبّلوا يديّ ورجليّ بالقيد. لم أعد أقوى على السير أو على التنفّس. لقد أصبحت حيوانًا مُقيّدًا في قفص.

البارحةَ ألقوا بي في زنزانةٍ تنبعث منها رائحةٌ قويّة كادت تصيبُني بالدوار. لا نافذة فيها بل مجرّد فتحة صغيرة لاحت لي عبرها ساحةٌ مظلمة. كذلك سمعت ضجيجًا وأصوات شجار وصياحًا وعواءً بشريًّا لا ينقطع. يا له من كابوس. وما زاد معاناتي شعورٌ بالجوع والعطش. العطش الشديد. لم أشرب منذ ثماني ساعات، منذ أن انقلبَت حياتي رأسًا على عقب إثر نداءٍ تافه.

إذًا، بدأتْ القصّة بذلك النداء.

نداء عاديّ في الظاهر وجّهته بنبرة عذبة مضيفةُ طيران عاملة على الخطوط الجوية «كاثاي باسيفيك» بلكنةٍ إنكليزيّة سليمة تمامًا. غير أنّ صوتَ المضيفة، وبرغم عذوبته، كان ينذر بالكارثة: «يُرجى من السيّد بييروتشي أن يُعرّف عن نفسه أمام الطاقم عند النزول من الطائرة.»

كانت طائرة البوينغ 777 التي أسافر على متنها قد حطّت قبل وقت قصير على أحد مدارج مطار جون كينيدي في نيويورك. كنت قد غادرتُ سنغافورة فجر اليوم نفسه. وبعدما توقّفنا في هونغ كونغ، ورحلة تجاوزت الأربعًا وعشرين ساعة شعرت بالإرهاق الشديد.

كان ذلك يوم 14 أبريل من العام 2013، عند تمام الساعة الثامنة مساءً. فالقبطان التزم بالمدّة المحدّدة

للرحلة التزامًا كاملًا، وكانت الطائرة تقترب من مكان توقّفها النهائيّ عندما سُمع صوت المضيفة.

هل كان عليّ أن أشعر بالارتياب؟ في تلك اللحظة لم أشعر سوى بالإرهاق الناجم عن فارق التوقيت برغم أنّني كنتُ معتادًا الرحلات الطويلة. لي من العمر خمسة وأربعون عامًا، وقد تنقّلتُ في عملي بين الجزائر ومانشستر وهونغ كونغ وبكين ووندسور (كونكتيكت) وباريس وزوريخ، أمّا مركز عملي الحاليّ فهو سنغافورة. فأنا أسافر منذ عقدين من مكان إلى آخر في العالم، ولا شكّ بأنني سمعتُ هذا النوع من النداءات ثلاث أو أربع مرّات، سواء لإبلاغي بتأجيل موعد رسميّ أو بنسيان هاتفي الخلوي بعد توقّف الطائرة في إحدى المحطّات.

تقدّمتُ من المسؤولة عن الطاقم من دون الشعور بالقلق. غير أنّ المضيفة الشابّة بدت مُحرَجة. كان بابُ الطائرة قد فُتح للتوّ، فأشارت بحركةٍ خجولة ومصطنعة إلى مجموعة أشخاص وقفوا ينتظرونني عند مخرج الطائرة. سيّدةٌ واحدة ورجلان أو ثلاثة بلباس الشرطة واثنان بلباس مدنيّ. طلبت منّي السيّدة بلطف أن أؤكّد هويّتي ثمّ أمرتني بالخروج من الطائرة. لم أكد ألفظ اسمي حتى أمسك بي أحدُ رجال الشرطة وأسرع بتثبيت ذراعيّ الواحدة تلو الأخرى خلف ظهري قبل أن يكبّل يديّ بالقيد ويقول لي: «فريدريك بييروتشي، أنت موقوف».

انتابني ذهولٌ منعني من إبداء أيّ ردّ فعل، فانصعتُ للأوامر من دون مقاومة. لكنّني غالبًا ما تساءلت فيما بعد: ماذا كان ليحصل لو لم أخرج من الطائرة؟ ماذا لو رفضتُ النزول؟ هل كانوا ليتمكّنوا من استجوابي بهذه السهولة وأنا لم أطأ بعد الأراضي الأميركيّة؟ امتثلتُ للأوامر من دون اعتراض. لعلّي سهّلت عليهم المهمّة من دون أن أدري، لأنّنا من الناحية النظريّة لم نكن قد تركنا المنطقة الدوليّة بعد، ولو على سلّم الطائرة.

لكنّني في تلك اللحظة وجدتُني مقيّدًا. مرّت ثوانٍ من الذهول طالبتهم بعدها بتفسير ما يحدث. فعرّف الرجلان بلباس مدنيّ عن نفسيهما: إنّهما محقّقان في مكتب التحقيقات الفدرالي.

– لم نتلقَّ سوى أمرٍ واحد: توقيفك عند الخروج من الطائرة واقتيادك إلى مقرّ مكتب التحقيقات الفدرالي في

مانهاتن. هناك سوف يوضح لك النائب العامّ سبب توقيفك.

من الواضح أنّهما لم يملكا معلومات أكثر. فكان عليّ الاكتفاء بتلك الكلمات القليلة والسير وراءهما في المطار بحراسة ضابطين بالبزّة الرسمية، يقبضان عليّ من ظهري وكأنّني من أفراد العصابات. كانت نظرات الركّاب الآخرين تزيد شعوري بالتوتر. بعد عدّة أمتار، أدركتُ ضرورة المشي بخطوات صغيرة حفاظًا على توازني. ولمّا كان طولي مترًا وثلاثة وثمانين سنتيمترًا ووزني يناهز المئة كيلوغرام، انتابني شعور بأنّ مظهري مضحكٌ للغاية، حتى خيّل إليّ أنني أؤدي دورًا في أحد الأفلام، بل أعيد أداء دور دومينيك ستراوس كان الذي سار بصعوبة في شوارع نيويورك منذ سنتين، مكبّلًا ومحاطًا بمحقّقي مكتب التحقيقات الفدرالي، تمامًا مثلي. مع ذلك وحتى تلك اللحظة كان الذهول يطغى على القلق لدي. في الواقع كنت مقتنعًا بأنّ في الأمر خطأ أو سوء تفاهم لا محالة. لا بدّ من أنّ رجال الشرطة هؤلاء اعتقدوا أنني شخص آخر ولا بد من أن تتّضح القضية بعد التحقّق من بعض التفاصيل فيعود كلّ شيء إلى نصابه (علمًا أنّ حوادث سوء الفهم من هذا النوع تضاعفت في السنوات الأخيرة في مطار جون كينيدي.)

اقتادني «حرّاسي» مباشرة إلى قاعة صغيرة. كنت أعرف هذا المكان عن ظهر قلب. ففيه تقوم السلطات الأميركيّة بالتدقيق في جوازات سفر الأجانب المشتبه بهم. وخلال الحرب الثانية على العراق، أي في العام 2003، ونظرًا لمواقف فرنسا ورفض جاك شيراك القاطع للمشاركة في الحرب إلى جانب الجيش الأميركي، اضطررتُ مع مجموعة من رجال الأعمال إلى الانتظار ساعات طويلة في هذه القاعة بمطار جون كينيدي قبل أن يسمح لنا المسؤولون الأميركيّون بدخول أراضيهم.

أمّا اليوم فسارَت الأمور بشكلٍ أسرع. دقائق قليلة كانت كافية للتدقيق في أوراقي الثبوتيّة ولكي يُخرجَني المحقّقان من المطار ويجعلاني أركب سيارةً مدنيّة عاديّة. في تلك اللحظة تعيّن عليّ مواجهة الحقيقة: من الواضح أنّني الشخص الذي كانوا ينتظرونه. أنا «الزبون المنتظر». هذه ليست واحدة من تلك القصص العبثية حيث يُخلط

بين رجل عادي وآخر إرهابيّ مفترض أو مجرم فارّ. كنتُ واثقًا من ذلك.

لكن لماذا؟ ماذا يريدون منّي؟ وماذا اقترفت؟

لم أكن بحاجة إلى استرجاع حياتي للتدقيق فيها. فعلى الصعيد الشخصي، لا مآخذ على مسيرتي. ربما هو عملي في شركة «ألستوم»... غير أنّني استبعدتُ كذلك أن يكون توقيفي بتلك الطريقة العدوانية مرتبطًا بنشاطاتي المهنيّة. وبسرعة استعرضت في ذهني الملفّات التي أتولّاها. فلم أجد ما يثير أدنى شبهة في أيّ من الصفقات الجديدة، ومن ضمنها تلك التي كُلّفتُ بإنجازها إنطلاقًا من سنغافورة حيث تولّيت منذ عشرة أشهر مهام رئيس فرع مراجل محطات توليد الطاقة في العالم. من هذه الناحية، على الأقلّ، كنت مطمئنَّ البال.

لكنّني كنتُ أعرفُ أيضًا أنّ شركة «ألستوم» واجهت تُهم فساد وكانت عرضة للتحقيقات في هذا الخصوص باستمرار وأنّ السلطات الأميركيّة فتحت تحقيقًا بذلك منذ بضع سنوات. في الواقع، كانت المجموعة موضع شبهات بدفعها رشاوى للفوز بعدد من العقود، من بينها عقدُ إنشاء محطّة لتوليد الكهرباء في إندونيسيا. عملتُ في تلك المرحلة على الملفّ، وكانت «ألستوم» قد استعانت فعلًا بـ«استشاريّين» خارجيين لضمان الفوز بتلك الصفقة. غير أنّ تلك الأحداث تعود إلى العامين 2003 و2004 وقد تمّ التوقيع على عقد إندونيسيا في العام 2005. مضت على تلك المفاوضات عشرُ سنواتٍ تقريبًا! إنّه لوقتٌ طويل. كما أنّ عمليّة تدقيق محاسبيّة داخليّة تمّت وفقًا للإجراءات المتّخذة في حالات مماثلة، قد بيّضت سجلّي تمامًا. كان ذلك في أوائل العام 2010 أو 2011، لم أعد أتذكّر التاريخ. لكنّ ما كنتُ أدركه تمامًا فيما السيارة تتّجه بنا نحو مانهاتن، وفيما رحت أفتّش في ذكرياتي بقلقٍ متزايد، هو أنّ محاميين عيّنتهما «ألستوم» استجوباني بشكل مقتضب مرّة واحدة لمدة ساعة تقريبًا. وبحسب علمي فقد رأيا أنّني التزمتُ بكل الاجراءات الخاصّة بالمجموعة، وأنني لم أرتكب أيّ خطأ ولا لوم عليّ. بل على العكس من ذلك، نلت في العام 2012 ترقية كبيرة أوصلتني إلى المنصب الذي أشغله اليوم على رأس فرع مراجل محطات توليد الطاقة الذي يعمل فيه أربعة آلاف شخص في العالم،

ويسجّل رقم مبيعات يبلغ 1,4 مليار يورو. بالإضافة إلى ذلك، اختارني باتريك كرون، الرئيس التنفيذي لـ«ألستوم» الذي سعى منذ العام 2011 إلى إنشاء تحالف على أساس المناصفة مع الشركة الصينية «شنغهاي إلكتريك» من خلال دمج أنشطة تصنيع مراجل توليد الطاقة الخاصة بالمجموعتين، لإدارة ذلك المشروع المشترك العتيد على المستوى العالمي انطلاقًا من سنغافورة.

مدير عالمي! مدير عالمي محبوس الآن داخل سيارة ويشعر بالألم في ذراعيه. كما بدأ حديد القيد يترك آثارًا في معصميّ. كيف لي أن أتصور أنّ ملفّ إندونيسيا الذي يعود إلى ما بين 2003 و2005 والذي لم أؤدّ فيه سوى دور ثانوي، هو سبب تعرّضي لمعاملة مماثلة؟ لكنّني لستُ آل كابوني أبدًا ولا حتّى أحد مساعديه! وفيما رحت أقلّب في ذهني كل الخيارات والاحتمالات التي ربّما كانت سبب اعتقالي أوقف المحقّقان السيّارة عند حافة الطريق.

من حسن حظّي أنّ رون وروس، محقّقي مكتب التحقيقات الفدرالي (عرفتُ اسميهما لاحقًا) قد استلطفاني.

– سيّد بييروتشي، أنت هادئ، لا تصرخ ولا تقاوم، كما أنّك مؤدّب. من النادر أن نتعامل مع أشخاص مثلك. سوف نُسدي إليك معروفًا.

نزعا القيد من يدّي بسرعة وأرجعا ذراعيّ المتيّبستين إلى ركبتّي واكتفيا بتقييد يديّ من الأمام. قد يظنّ المرء أنّ هذا لا يعني شيئًا، لكنّ كلّ مَن عرف تلك التجربة المزعجة يعرفُ أنّ وضع اليدين مكبّلتين أمام الجذع تكاد تكون مريحة بالمقارنة مع تكبيلهما خلفه. كانت حركة المرور في تلك الأمسية طبيعيّة ووصلنا في أقلّ من أربعين دقيقة إلى أمام مقرّ مكتب التحقيقات الفدرالي في مانهاتن، حيث دخلت السيّارة طابقًا تحت الأرض. وصلنا إلى أوّل مصعد، فأمرني المحقّقان بدخوله «وأنت تسير إلى الخلف»، كما أوضحا لي بكلّ جديّة. نظرتُ إليهما مستغربًا. عملتُ سبع سنوات في الولايات المتحدة، من العام 1999 حتى العام 2006، وأحسبُ نفسي أتحدّث الإنكليزية بطلاقة. لكنّني في تلك اللحظة شككت بما فهمته، وتساءلتُ: هل عليّ حقًّا دخول ذلك المصعد وأنا أسير إلى الخلف؟ فقال لي رون:

– سيّد بيبيروتشي، هذا إجراءٌ أمني. لا يحقّ لك أن ترى الزرّ الذي نضغط عليه. في مقرّ مكتب التحقيقات الفدرالي ممنوعٌ أن تعرف الطابق الذي نقتادك إليه ولا المكتب حيث سيتم استجوابك.

وهكذا تمّ اقتيادي إلى طابق مجهول. وبعد أن اجتزنا عددًا من الأبواب المصفّحة، وصلنا إلى مكتب متواضع، كان عبارة عن قاعة خالية في وسطها طاولة وثلاثة كراسٍ، وقد ثُبّت بالجدار قضيب حديدي طويل علّق حارساي قيدي به، قبل أن يتركاني وحيدًا للحظات قليلة. وفجأة انفتح الباب وظهر محقّق جديد.

– صباح الخير سيّد بيبيروتشي. إسمي سيث بلام. أنا مكلّفٌ بالتحقيق في ملفّات الفساد الخاصة بألستوم، وتحديدًا في ملفّ تاراهان في إندونيسيا. لا يمكنني أن أقول لك أكثر من هذا لأنّ النائب العامّ المكلّف إجراء التحقيقات سوف يأتي بنفسه بعد بضع دقائق لاستجوابك.

وغادر سيث بلام القاعة بكلّ هدوءٍ ولياقة.

الفصل الثاني

النائبُ العامّ

إذًا تلك كانت أسباب توقيفي. في السيّارة، لم أكن أريد تصديق ذلك. فالقضيّة قديمةٌ، وبعيدة جدًا، ولا تمتّ بصلة إلى الحاضر ولا إلى التحديات التي يطرحها. لكنّني في هذه اللحظة وجدتُ نفسي مرغمًا على مواجهة الحقيقة. لقد أمسكوا بي بسبب ذلك الملفّ الإندونيسي اللعين، ملفّ محطّة توليد الكهرباء في تاراهان، الواقعة في جزيرة سومطرة. عندما فُتح باب تقديم العروض لإنشاء المحطّة المذكورة في العام 2003، لم أكن قد استقرّيت في سنغافورة بعد. بل كنتُ أعمل من الولايات المتّحدة الأميركيّة بصفتي المدير التجاري لأحد فروع شركة «ألستوم» للطاقة.

عندما فُتح باب المناقصات لإنشاء المحطة في إندونيسيا، تقدّمت شركتنا بعرض مشترك مع شركة «ماروبيني» اليابانية. في تلك الفترة، كانت «ألستوم» تواجه مشاكل ماليّة خطرة، حتّى باتت على شفير الإفلاس. وبالتالي فإنّ العقد المذكور، وإن كان متواضعًا نسبيًا (بلغت قيمته 118 مليون دولار، 60 منها لـ«ألستوم»)، اتّسم بقيمة رمزيّة. فمحطّة توليد الكهرباء التي كان مقررًا إنشاؤها حينذاك على جزيرة سومطرة الإندونيسيّة، تلك البقعة الصغيرة من العالم، كانت كفيلة بأن تعيد إلى سمعة الشركة بريقها.

في صالة الاستجواب التابعة لمكتب التحقيقات الفدرالي، وبعدما كشف لي سيث بلام أسباب اعتقالي ومكثت أنتظر حضور النائب العام ليشرح لي الأمر على نحو أوضح، حاولتُ استعراض أحداث سنة 2003 وكلّ ما

خضناه من معارك للفوز عقد تاراهان. لا يمكننا أن نغض الطرف عن الحقيقة: ففي بعض دول العالم كان دفعُ الرشاوى في تلك الفترة ممارسة شائعة كي لا نقول مقبولة. وأنا أعرف تمام المعرفة أنّ «ألستوم» استعانت بـ«وسيطين» لإتمام الصفقة. صحيحٌ أنّني لم أوظّفهما، لكنّني أُقرّ بأنّني عرفت بوجودهما.

ما كدت أحاول استعادة أحداث تلك الحقبة، حتّى فتح الباب ودخل رجلٌ برفقة سيث بلام. كان يبلغ من العمر خمسًا وثلاثين سنة، قصير القامة، وجافّ السلوك، ولا يبذل أيّ جهد لإخفاء عجرفته، شعرت لرؤيته بأنّه رجل وصوليّ جدًّا. ثم راح يتلو عليّ خطابه كرشّاش يقذف الرصاص:

– سيّد بييروتشي، إسمي دايفيد نوفيك وأنا نائب عامّ فدرالي في كونكتيكت، وقد كلّفتُ بالتحقيق في ملفّ شركة «ألستوم» حيث تعمل. تمّ توقيفك لاستجوابك في إطار الملاحقات بتهم الفساد المنسوبة إلى شركتك. وأنا أقود التحقيق في هذه القضية. أنت متّهم بالمشاركة في عمليات فساد استفاد منها نائب إندونيسيّ في إطار عقد تاراهان. إنّها قضية فساد تتعلّق بموظّف عمومي أجنبي وتخضع لقانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد [1]. بدأنا منذ ثلاث سنوات التحقيق في ممارسات شركة «ألستوم» في عدد من الدول. وكما يلحظ القانون الأميركي، فقد سارعنا إلى إعلام مجموعتكم بالأمر. مع ذلك، فإنّ شركتكم ترفض منذ العام 2010، برغم الوعود التي قطعتها، أن تتعاون تعاونًا كاملًا مع وزارة العدل الأميركيّة. إنّ شركة «ألستوم» لا تحترم أيًا من التزاماتها على الإطلاق!

بدت على وجهه علاماتُ الغضب. أحسستُ برغبة في أن أردّ عليه بأنّني لستُ المدير العام لـ«ألستوم» ولا مديرها القانوني. صحيح أنّني أحد الكوادر الإداريّة، غير أنّني لستُ عضوًا في مجلس الإدارة ولا في اللجنة التنفيذيّة. أنا... غير أنّ النائب العام لم يترك لي الوقت لأتابع تفكيري.

– سيّد بييروتشي، أنصحك بشدّة بألّا تتّصل بشركتك. فنحن نريد منك أن تنفّذ بعض الأعمال لحسابنا...

في تلك اللحظة، اختلطت الأمور في ذهني. ما الذي يطلبه مني القاضي؟

– نريد منك أن تقوم من أجلنا ببعض الأمور... ضدّ «ألستوم» وإدارتها. نحن نعرف تمامًا المركز الذي تشغله

حاليًا في «ألستوم» وذلك الذي كنت تشغله في مرحلة توقيع عقد تاراهان. ونحن نثق بأنّك لم تشارك في صنع القرار في تلك الصفقة الإندونيسيّة. مع ذلك، كنتَ على علم بكلّ ما يحدث. ما نريده هو ملاحقة الإدارة العامة لـ«ألستوم» وتحديدًا رئيسها التنفيذي السيّد كرون. وبالتالي نطلب منك ألا تُعلم الشركة بتوقيفك. لذلك عليك ألا تحاول الاتّصال بالشركة أو توكيل محامٍ في الوقت الحاضر. هل فهمتَ ما أقصده بكلامي؟

في الواقع، لا، لم أفهم شيئًا. أو... بلى، أظنّني عرفت ما هو العرض، وما هي الصفقة التي تُعدّ. كان دايفيد نوفيك يعرض عليّ، من دون أن يقول ذلك صراحة، أن أصبح مخبرًا له بداخل الشركة... وفي الوقت عينه كنتُ أعاني تأثير فارق التوقيت كما مضت أربع وعشرون ساعة من دون أن أنام، ولا أزال مقيّدًا إلى ذلك القضيب الحديديّ، تحت رحمته. ماذا عليّ أن أفهم بالتحديد؟ إنّه لا يساعدني، وكلامه لا يزال مبهمًا، كما لم يطلب منّي شيئًا واضحًا باستثناء ما كرّره: الأهمّ ألا أُعلم أحدًا بتوقيفي! الأمر الذي بدا لي مستحيلًا.

فيما كان يحاول إسكاتي، رأيتُني في إحدى ندوات التدريب التي نظّمتها «ألستوم» لكبار كوادرها. وشاءت سخرية القدر التي لا يدرك سرّها إلّا القدر نفسه أن يحدث ذلك قبل مدة قصيرة من توقيفي. وكان موضوع الندوة «المخاطر القانونية لمهنتنا». يومذاك وزّعوا علينا بطاقة صغيرة دُوّنت عليها أرقام هاتفية لنتّصل بأصحابها في حال تم اعتقالنا، ومنها رقم هاتف كيث كار، المدير القانوني الحالي للشركة. وقد أوصونا أن نحتفظ بتلك البطاقة معنا وألا نخالف، في حال وُجدنا ولسوء الحظّ في مواجهة قاضٍ أو شرطي، القاعدتين اللتين تعلّمناهما في جلسات التدريب: 1 - التزام الصمت. 2 - الاتّصال بالإدارة القانونيّة لـ«ألستوم» التي ستسارع إلى إرسال محامٍ للدفاع عن الموظف سيئ الحظ. ولقد حفظتُ الدرس، ولن أقع في الفخّ الذي ينصبه لي النائب العام. على الأقلّ هذا ما ظننتُه في تلك اللحظة. لذا قرّرتُ كجنديّ مطيع، ومن دون أن أتخيل للحظة تكلفة ذلك، أن أطبّق تعاليم رجال القانون في شركتي. لا يمكنني الامتناع عن إبلاغهم.

وهذا ما فسّرته للنائب العام:

– إسمع. لم يسبق لي أن أوقفتُ قبل اليوم، ولا أفهم ما تريده منّي. لذا أطلب منك أن تسمح لي بإبلاغ شركتي وقنصليّة بلادي.

أشار القاضي، وقد ظهر على وجهه التجهم، إلى أحد المحقّقين بأن يعيد إليّ جهازي البلاك بيري الذي صادروه خلال اعتقالي. فسارعتُ إلى محاولة الاتّصال بالمدير القانوني كيث كار. كانت الخامسة صباحًا في باريس ولم يجب على الاتصال. إلا أنني تمكّنت من الاتّصال بتيم كارن، مدير فرع مراجل توليد الطاقة في «ألستوم» في الولايات المتحدة والذي كان من المقرّر أن ألقاه في اليوم التالي في وندسور في كونكتيكت. شرحت له الوضع بإيجاز فأصيب بالذهول.

– ما يحدث معك لا يُصدّق. غير منطقيّ على الإطلاق. سوف نُخرجك بسرعة من مكان توقيفك. سأتّصل بمقرّ الشركة في الحال.

طمأنني تيم كارن... بعض الشيء. ما إن خرج النائب العام المكان حتّى بدأ شرطيّان يفتّشان حقيبتي ويَجْرُدان محتوياتها. كان بإمكاني إجراء اتّصال آخر. أردت مكالمة زوجتي كلارا، لكنني عدلتُ عن ذلك. ما الفائدة من إثارة قلقها؟ في تلك اللحظة كنتُ أثق تمامًا بأنّها مسألة ساعات قليلة قبل أن يطلقوا سراحي. فبرغم تصرّف دايفيد نوفيك المقيت، ومن إصراره على أنّ «ألستوم» تخضع منذ ثلاث سنوات لتحقيق في مجال مكافحة الفساد، وأنّ المجموعة ضربت عرض الحائط بإنذارات وزارة العدل الأميركية، وصمّت آذانها عن الأسئلة التي وُجّهت إليها، وتتجاهلها تمامًا، فأنا لا أصدّقه، أو لا أريد تصديقه. فثقتي بالشركة مطلقة، ولم أشكّ للحظة في أنها ستتدخّل بأقصى سرعة لإخراجي من هذا المأزق. كنت أعلم أنّ الرئيس التنفيذي للشركة يثق بي.

قبل أسابيع قليلة من سفري إلى نيويورك، كنتُ أتناول العشاء مع باتريك كرون. فقد دعاني، مع عدد من المديرين العاملين في آسيا، إلى حفل استقبال فخم أقيم في أحد الأماكن الأسطوريّة في سنغافورة، وهو مطعم مارينا باي ساندز، الأشهر في المدينة. كانت صور هذا المطعم قد انتشرت في أنحاء العالم، فهو يقع في مبنى مذهل، له في الطابق السابع والخمسين شرفة عملاقة تمتد فوق المحيط

على هيئة مقدّمة سفينة. شارك في ذلك العشاء أيضًا كيث كار المدير القانوني للمجموعة. لم يكن في الأمر ما يثير الاستغراب. فشركة «ألستوم» بدأت قبل سنوات بتطوير قسم كبير من نشاطاتها في مجال الطاقة في آسيا، حتّى أنّ كرون كان يفكّر في نقل قسم من المقرّ الرئيسيّ للمجموعة إلى سنغافورة. ولهذا تمّ استئجار طابق إضافي في نهاية العام 2012 لاستقبال قسم من الموظّفين الباريسيّين، كما كان كرون غالبًا ما يتردّد إلى هناك. كذلك راجت في الشركة شائعات حول نيّة الرئيس التنفيذيّ (القانونية تمامًا) نقل المقرّ الضريبيّ إلى سنغافورة. صحيح أنّ معدّل الضرائب في ذلك البلد الآسيويّ جذّاب جدًّا (20 ٪ حدًّا أقصى من دون احتساب الاعفاءات) وأنّ مدير مكتب «ألستوم» في سنغافورة فاوتر فان ويرش، كان بدأ في أوائل العام 2013 البحث في المدينة عن مقرّ لباتريك كرون، وقام باستطلاع عدد من الفيلات لهذا الغرض.

في الحقيقة لم أولِ الأمر أهميّة كبيرة. فباتريك كرون وأنا لم نكن مقرّبين برغم أنّنا أسقطنا الكلفة في التخاطب، واقتصرت علاقتنا على المجاملات. وقبل أسبوع من سفري إلى نيويورك، رافقتُه إلى الهند مرّة أخرى للقاء قادة «ريلاينس إندستريز»، أكبر تجمّع شركات خاصّة هنديّة، وتعود ملكيّته إلى عائلة آمباني. الحقّ يُقال إنّ باتريك كرون هو قبل كلّ شيء رجلٌ ذو عقل تجاري ومفاوض لا نظير له، ولا يتردّد في أن يجوب العالم بمفرده من أجل للقاء شركائه. فهذا الرجل الذي يبدو متصلّبًا أحيانًا ويكاد يصل إلى درجة الفظاظة، كان يدرك أيضًا كيف يكون في منتهى اللطافة لإقناع الزبائن وجذبهم. ويعود نجاحه في كسب احترام مرؤوسيه إلى قدرته على إثبات نفسه في الصفقات أكثر حتى ممّا بداخل مكتبه في مقرّ الشركة، وإن ذهب به الأمر في بعض الأحيان إلى اختزال التراتبيّة الداخليّة.

خلال ذاك العشاء الشهير في مارينا باي ساندز، اقترب منّي مدير المجموعة القانوني، كيث كار، وهو أحد الأوفياء لكرون، وكنت أعرفه منذ سنوات عدّة، إذ سبق له أن شغل مركز المسؤول القانوني عن فرع الطاقة الذي كنت دائم الارتباط به، وأسرَّ لي بين كأسين:

– هل تذكر يا فريد صفقة تاراهان والتحقيق الأميركي الذي واجهناه نحن أيضًا بتحقيقنا الخاص؟

– طبعًا أذكرها. ما جديدها؟

– لا جديد. أنت شخصيًا خارج دائرة الخطر فلا تخشَ شيئًا. والتحقيق الداخلي بيّض صفحتك تمامًا. لكنّ الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى موظّفين آخرين.

لم أُعر المسألة أهميّة كبيرة حينذاك، وإن استغربت بعض الشيء أن يحدّثني عن تلك الصفقة خلال حفل استقبال، في حين أننا لم نتحدث عنها من قبل قطّ، حتى في العامين 2010 و2011 عندما خضعتُ للاستجواب في إطار عمليّة التدقيق الداخلي.

تذكّرت تلك المحادثة آنذاك وأنا في مكتب التحقيق الفدرالي الأميركي، ربّما لأنني كنت أطلب رقم كيث من جديد.

أخيرًا نجحت محاولة الاتصال الثانية، وردّ كيث على الاتصال. كان الحديث مقتضبًا لكنّني ما زلتُ أتذكر كلّ كلمة منه.

– أنا لا أفهم شيئًا، لا أفهم شيئًا، هذا غير مفهوم، ردّد من دون توقّف كيث الذي بدا لا يقلّ عنّي ذهولًا. نحن نضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية مع وزارة العدل. ما يحدث معك لا يُصدّق.

– حسنًا، ربّما كان الأمر كذلك، لكنّ النائب العامّ ليس على علم بتلك الاتفاقيّة كما يبدو، أو أنه لا يصدّق أنّها ستُعقد... فهو لا ينفكّ يقول لي إنّني موقوف لأنّ «ألستوم» لا تتعاون مع السلطات الأميركية منذ ثلاث سنوات وأنّ صبر الأخيرة بدأ ينفد. علاوة على ذلك، أنت طمأنتني منذ أسابيع قليلة إلى أنه ليس لديّ ما أخشاه. إذًا لماذا أوقفوني؟

– أكرّر لك، ما يحدث معك يتخطّى حدود الفهم. لقد اقتربنا جدًّا من توقيع الاتفاقية لدرجة أنّني سأستقلّ الطائرة بعد ساعات قليلة! المسؤولون الأميركيون ينتظرونني اليوم في واشنطن لإبرام اتفاقية مع وزارة العدل الأميركية! لكنّني، وأمام ما حدث، أتردّد في زيارة الولايات المتحدة. سوف أبدأ باستشارة محامي الشركة. ولكن لا داع للهلع، والأهمّ أن تحافظ على هدوئك. حالما أتّصل بمكتب محامي الشركة سنرسل إليك أحدهم. في

الانتظار، لا تقل شيئًا للنائب العامّ ولا لمكتب التحقيقات الفدرالي. تأخّرنا اليوم، لكنّنا سوف نخرجك في الغد بكفالة ثمّ ندرس الاستراتيجية المناسبة لمعالجة المسألة.

وأقفل الخطّ. أمّا أنا فلم أشكّ أبدًا في أنه سيتصل بي مجددًا في الصباح الباكر. لن يتخلّى عني، سوف يبقى إلى جانبي إلى النهاية. لا يُعقل أن تتخلّى عني الشركة التي أخدمها منذ سنوات كثيرة. والتفكير في سوى ذلك ولو لثوان معدودة ضرب من الجنون أو الذهان. وأنا لستُ مجنونًا ولا مصابًا بالذهان.

لم تكن كلمات كيث المطمئنة قد فارقت أذنيّ حين عاد النائب العام إلى قاعة الاستجواب.

– أنت ترفض التحدّث إلينا. حسنًا. هذا خيارك.

– لا، أنا مستعدّ للإضاءة بشكل كامل على دوري في تلك الصفقة التي لم أقم بأي دور مشبوه فيها. لكنّني أحتاج إلى محامٍ للقيام بذلك لأنّني أجهل تمامًا طريقة عمل القضاء الأميركي، كما أجهل حقوقي. برأيي أنّ كلّ أجنبيّ سيتصرّف على هذا النحو.

لكنّ كلماتي لم تترك أيّ أثر في النائب العامّ دايفيد نوفيك، الذي تابع يقول بدون أن يرفّ له جفن:

– سوف أنقلك إلى سجن في مانهاتن حيث تمضي الليلة. ستمثل في الغد أمام قاض من محكمة كونكتيكت. يحقّ لك مقابلة وكيلك قبل ذلك، وسوف يقرّر القاضي إبقاءك موقوفًا أو إخلاء سبيلك. يمكنك أيضًا الاتصال هاتفيًا بعائلتك لإبلاغها إذا أردت ذلك.

المحافظة على هدوئي. هذا ما نصحني به كيث كار. المحافظة على برودة أعصابي. على أي حال، لم يكن لدي خيار آخر. هل يجب أن أتّصل بكلارا زوجتي؟ بدا لي أنّ النائب العامّ يشجّعني على القيام بذلك. هل يفعل هذا بهدف التلاعب بأعصابي؟ لا شك في أنها ستشعر بالقلق الشديد، ما يضعف قدرتي على التحمّل. إنّه إجراء تقليدي معروف في مجال الضغط النفسي. عرفت لاحقًا أنّ رجال الشرطة يسمّون هذه الطريقة «تطرية اللحم». فكّرتُ بسرعة. مساء الغد على أبعد تقدير، سأكون حرًّا. فالبلاد التي قبلت إخلاء سبيل أوجيه سيمبسون بكفالة بعد توجيه تهمة القتل إليه، لن تبقيَ عليّ موقوفًا، أنا المواطن الفرنسي والمدير في شركة، لا سيّما أنّ النائب العام أقرّ

بنفسه بأنني لم أؤدّ أيّ «دور في صنع القرار» في عقد تاراهان الذي يستهدفه القضاء الأميركي. إذًا لا، لن أتّصل بزوجتي. أفضّل أن أروي لها هذه التجربة المزعجة بعدما أستعيد حريّتي، فرفضت عرض دايفيد نوفيك بتهذيب. في المقابل، شددت على ضرورة إبلاغ القنصليّة الفرنسيّة في نيويورك. استجاب نوفيك لرغبتي بلا تأخير وطلب رقمًا مسجّلًا على جهازه. يبدو أنه كان مستعدًا لكل شيء، ويعرف بمن عليه الاتصال في القنصليّة في تلك الساعة المتأخّرة، منتصف ليل الأحد.

قدم لي سماعة الهاتف، فكلّمتُ شخصًا كان بلا شكّ أحد المناوبين الليليّين. استفسر عن هويتي وأوضح لي أنه يكتفي بتسجيل ما أقوله له. وبعد هذا، أخذ نوفيك السماعة مجددًا وأبلغ القنصلية بأنني سوف أمثل في الغد، أي يوم الاثنين أمام قاضية في محكمة نيوهايفن. وهكذا أنهى النائب العامّ عمله معي تلك الليلة.

عاد رون وروس للظهور. أجريا جردة لكل أغراضي (جهاز الكمبيوتر والهاتف الخلوي والملابس بداخل حقيبتي). مررنا من جديد عبر الأبواب المصفحة، ثمّ قاموا بتسجيل بصمات أصابعي العشر، وتصويري لنصف ساعة. وعدنا إلى المصعد الذي دخلته وأنا أسير إلى الخلف أيضًا. ثمّ ركبنا السيّارة السيّارة وتوّجهنا إلى سجن مانهاتن القريب.

لم يفارقني المحقّقان ثانية واحدة أثناء القيام بإجراءات دخول السجن. وقبل أن يغادرا أسرّ لي رون:

– أتمنى لك أمسية طيّبة، سيّد بييروتشي. ستستغرب ما سأقول لك، لكنك ستُسرّ لرؤيتنا من جديد صباح الغد.

لم أعرف ما إذا كان كلامه يدلّ إلى الساديّة أو إنذارًا وديًا. لم يسبق لي أن دخلت سجنًا من قبل. وعند المدخل أمرني حارسان بنزع ملابسي، وأخذا مني كل شيء: الساعة وخاتم الزواج والحذاء. وجدت نفسي عاريًا تمامًا، وتائهًا لدرجة أنّني كدتُ أنسى اللغة الإنكليزية التي أتقنها...

– استدر، إجلس القرفصاء واسعل، أمرني الحارس بلكنة تعذّر عليّ فهمها.

فهمت كلمة «اسعل»، لكن الكلمة التي سبقتها ماذا كانت؟ نسيت معناها.

كرّر الحارس غاضبًا:

– اجلس القرفصاء واسعل! اجلس القرفصاء واسعل!

أمام حيرتي، أومأ إليّ بما يجب عليّ فعله. كان عليّ أن أجلس القرفصاء وأن أفتح ساقيّ وأسعل. أذعنت للأمر فيما وقف المراقب خلفي. فتحقّق من أنّ شيئًا لا يخرج من شرجي. «اجلس القرفصاء واسعل» حفظت العبارة. وجدتني مجبرًا على أداء تلك الحركة المذلّة عشرات المرّات خلال فترة توقيفي. لكنّني في تلك الأمسية، اكتشفت وأنا أشعر بأنّني تحت تأثير مخدّر، عالم السجون الأميركية. طلب منّي الحارس أن أرتدي لباسًا برتقاليّ اللون. بعد ذلك، انتظرت أكثر من ساعتين وأنا أقف مكبّل اليدين خلف ظهري. لم تتوفر آنذاك في السجن أوراق دخول باللغة الانكليزية! كانت لديهم أوراق باللغة الإسبانية أو الصينيّة. وبعد أن عثروا على الأوراق المناسبة وتعبئتها اقتادوني إلى الزنزانة. في الواقع، علمت فيما بعد أنّني موجود في الحفرة، أي بداخل الزنزانة المعزولة التي يُترك فيها السجناء الأكثر خطورة. كانت الساعة تقارب الثالثة صباحًا. دفع بي أحد الحرّاس إلى داخل الزنزانة، فأحاطت بي العتمة. لا يمكنني أن أقول إن الزنزانة مظلمة سوداء. لا، لقد كانت ظلمة رماديّة. ففيها ضوء نيون صغير يبعث وميضًا كالحًا. أوصد الحارس الباب. في تلك اللحظة بالذات أدركت أنني مكبّل اليدين خلف ظهري. وللمرّة الأولى اعترتني نوبة من الذعر. سوف يتركونني مكبّلًا طوال الليل. فجأة سمعت صوت انزلاق معدنيّ حادّ وظهرت أمامي فتحة صغيرة في الباب، وأمرني الحارس وهو يصيح بأن أسير إلى الوراء. أطعته وسرت إلى الخلف نحوه. وعبر الفتحة، أزال القيد من يديّ أخيرًا.

كان رون وروس على حقّ. فالليلة الأولى من الاعتقال كانت مرعبة، بسبب الرائحة النتنة التي انبعثت في الزنزانة، ومساحتها الصغيرة الخانقة. لم أكن أرَ شيئًا لكنني كنت أسمع. فقد تعالى من كلّ مكان السباب والصراخ المرعب. كأنّهم كانوا يتعاركون ويقتل واحدهم الآخر في الطابق كلّه. لم أكن قد تناولت أي طعام أو شراب منذ توقيفي. مستحيل أن أغفو. لكنّ هذا الحبس لن يستمرّ سوى لمدة وجيزة. أمضيت الليلة وأنا أحاول استرجاع الوقائع المتعلقة بعقد تاراهان قبل عشر سنوات... وإعادة

تنظيم جدول أعمالي. صحيح أنني فوتّ صبيحتي الأولى الملأى بالمواعيد في كونكتيكت، لكنها ليست نهاية العالم. سوف أعوّض الأمر. رحت أستعيد في ذهني صفحات مواعيدي. فهذا الاجتماع، يكفي أن أنقل موعده إلى الظهر، وذاك إلى مطلع ما بعد الظهر. وإذا اختصرت في مدّة مواعيدي، فقد أنجح في تنفيذ برنامجي كاملًا خلال أربع وعشرين ساعة بدلًا من ثمانٍ وأربعين. وهكذا أعود إلى سنغافورة بعد ثلاثة أيام، وإلى منزلي في التاريخ المحدّد أي الجمعة. وأصطحب ابنتيّ التوأمتين (رافاييلا وغابرييلا، وعمرهما 7 سنوات) خلال عطلة نهاية الأسبوع إلى عيد ميلاد صديقتهما. كما سأصطحب التوأمين الأكبر سنًّا، (بيار وليا، 15 عامًا)، إلى مباراة كرة القدم. حين تذكّرت ذلك لاحقًا، بدا ما فعلته سخيفًا، لكنّ الفكرة بعثت في قلبي الطمأنينة وأراحتني آنذاك، فغفوت لدقائق قليلة.

---

1 قانون فدرالي أميركي صدر سنة 1977 لمكافحة فساد الموظفين العموميين الأجانب.

الفصل الثالث

الجلسة الأولى

مَن كان ليصدّق ذلك؟ في الصباح الباكر شعرتُ بالسرور حقًّا بلقاء محقّقَي مكتب التحقيقات الفدرالي من جديد. وبعد أن خضعتُ للتفتيش عاريًا مرّة أخرى، نُقلتُ مكبّل اليدين إلى محكمة نيوهايفن التي تبعد ساعتين بالسيارة عن نيويورك. خُيّل إليّ خلال الرحلة أنني عدتُ إلى حياة شبه طبيعيّة. فقد أحضر لي رون وروس القهوة وبعض الكعك وكانا يتحدثان إليّ بطريقة ودية. كلاهما في الخامسة والثلاثين من العمر. رون أبٌ لثلاثة أولاد، وكان رجلًا سمينًا وقويّ البنية، وشغوفًا بالغوص تحت الماء. أمّا روس فأبٌ لفتاة صغيرة. وكان كلاهما يرغب بشدّة في اكتشاف فرنسا، ورحنا نتجاذب أطراف الحديث كما لو كنّا أصدقاء قدامى.

لدى وصولنا إلى المحكمة، ركن رون وروس السيارة في الباحة الخارجيّة وانتظرا التعليمات. وصلنا قبل الوقت المحدّد وانتظرنا في السيارة لمدّة ساعة كاملة إلى أن أُبلغ حارساي بأنّ الجلسة لن تُعقد في نيوهايفن بل في بريدج بورت التي تبعد نحو نصف ساعة بالسيارة في الاتجاه المعاكس. فانطلقنا من جديد. وقبل أن يسلّماني إلى أحد الضبّاط، ركن رون السيّارة وأعطاني روس هاتفي الخلوي، وأفهمني أنّها فرصتي الأخيرة للاتّصال بأحد أقربائي تحسّبًا لاحتمال أن تسوء الأمور في الجلسة. كانت الساعة الثانية عشرة ظهرًا في الولايات المتحدة، أي منتصف الليل في سنغافورة. قرّرتُ الاتّصال بتيم كارن، مدير فرع مراجل توليد الطاقة لـ«ألستوم» في الولايات المتحدة. أردتُ إطلاعه على مضمون حديثي في الليلة السابقة مع

كيث كار. لم أنسَ أنّ الأخير يصل إلى واشنطن خلال النهار. بدا لي بديهيًا أن تيم كارن سوف يتابع مع المدير القانوني تطوّرات الوضع. هذا ما طلبتُه منه على أيّ حال.

ودّعتُ روس ورون قبل أن يسلّما المهمّة إلى أحد الضبّاط الذي سجنني في إحدى زنزانات المحكمة في انتظار بدء الجلسة التي ستبحث في طلب إخلاء سبيلي. وقبيل انعقادها، سُمح لي أخيرًا بالتحدّث إلى المحامية التي أوكلت«ألستوم» إليها مهمة الدفاع عنّي. دخلتُ إلى حجرة صغيرة حيث تعرّفت إلى ليز لطيف من مكتب داي بيتني للمحاماة.

كانت سيّدة شابّة في الخامسة والثلاثين أو الأربعين من العمر. لفتتني في الحال خبرتها المتواضعة في القضايا الجزائية وعدم اهتمامها، فبدت لي وكأنّها هاوية في هذا المجال. كذلك لم تكن تعرف شيئًا عن صفقات «ألستوم». وفوق كلّ ما سبق، لم يسبق لها أن تعاملت قطّ مع الجنحة الموجّهة إليّ أي مخالفة قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد، والذي يمنح وزارة العدل حقّ سجن أيّ شخص، بغضّ النظر عن جنسيّته، بمجرّد الاشتباه بارتكابه جنحة فساد موظّفين عموميّين أجانب، يمكن ربطها بطريقة أو بأخرى بالأراضي الأميركية [1] ، زوّدتني ليز لطيف ببعض المعلومات:

– سيّد بييروتشي، لقد اتّصل بمكتبنا هذا الصباح محامو «ألستوم» وطلبوا منا تولّي مهمة الدفاع عنك لأنهم عاجزون عن القيام بذلك بأنفسهم.

– ولماذا؟ ألم يكن من المنطقي أكثر لو تولّوا هم ملفّي؟

– بالتأكيد، يبدو أن هناك احتمال تضارب في المصالح.

– لا أفهم. يكفي أن يدرجوا قضيتي ضمن الصفقة التي تعمل «ألستوم» حاليًا على إبرامها مع وزارة العدل في ما يتعلق بالملف الاندونيسي. برأيي أنّ هذا أقلّ ما يمكن عمله. فأين يكمن تضارب المصالح بين «ألستوم» وبيني؟

– سيّد بييروتشي، ليست الأمور بهذه البساطة، لكن من المهم أن تعرف أن «ألستوم» تكفّلت بمصاريف الدفاع عنك... أنت محظوظ!

يا لسعادتي! حاولتُ أن أعرف من المحامية ليز معلومات دقيقة حول التهم المنسوبة إليّ. لم يكن تبادل الحديث سهلًا في تلك الحجرة الصغيرة المخصّصة للّقاءات بين الموقوفين والمحامين، حيث يفصل بين الاثنين حاجز شبكيّ. حاولت أن تُريني بعض الأوراق بوضعها على أسلاك الحاجز. لكنّني لم أتمكّن طبعًا من قراءتها بشكل صحيح. كما لفت انتباهي أنها لم تجد الوقت للاطلاع على تهمتي. وبدأت خفّتها تُثير توتّري.

– لكن، ما التهمة المنسوبة إليّ تحديدًا؟ هل تسنّى لك على الأقلّ الاطّلاع على الخطوط العريضة للملفّ؟

– إنها قضية فساد وتبييض أموال.

تبييض أموال! إنها جنحة يرتكبها عادة تجار السلاح أو المخدّرات! لكن، من أين أتوا بهذه التهمة غير المنطقية؟ تنبهت ليز إلى الشحوب الذي علا وجهي فحاولت طمأنتي:

– في كلّ الأحوال، لن نبحث اليوم في أساس القضيّة. سأكتفي بطلب إخلاء سبيلك، وأعرض كفالة قدرها مئة ألف دولار، وهو مبلغ يجب أن يكفي لإقناع القاضي. مع ذلك، ألفت انتباهك إلى أنّ هيئة محلّفين كبرى هي التي أعدّت لائحة الاتّهام ضدّك، وأنّ قرار توجيه الاتّهام إليك ظل سريًا إلى أن تم اعتقالك. لكنّه لم يعد كذلك الآن ولا شكّ بأنّ وزارة العدل ستتواصل اليوم مع الصحافة. كذلك يجب أن تعلم بأنك لست موظّف «ألستوم» الوحيد الذي جرت ملاحقته. فحين كنت تشغل منصبك في الولايات المتحدة، وجّهت التهمة إلى أحد زملائك السابقين، دايفيد روثشيلد، وخضع للاستجواب. وقد أقرّ بالتهم المنسوبة إليه وفاوض على عقوبة لا تتجاوز الحبس لخمس سنوات.

أقرّ روثشيلد بذنبه بالتهمة المنسوبة إليه وخُفّضت عقوبته إلى خمس سنوات! في تلك اللحظة، شحب وجهي تمامًا. وأدركت فجأة خطورة الاتهامات التي أواجهها وخصوصًا العواقب الكارثيّة المحتملة على حياتي وحياة المقرّبين منّي. لكن وما كدت أبدأ التفكير في الأمر حتى سمعتُ حاجب المحكمة يستدعينا. بدأت الجلسة برئاسة سيّدة، هي القاضية غارفينكل التي وبعدما سألتني إذا كنتُ أتقن الانكليزية، سمحت لمحامية الدفاع عني بالتكلم. في أقلّ من دقيقة طالبت ليز لطيف، وكما كان منتظرًا، بإطلاق سراحي المشروط مقابل كفالة مئة ألف دولار ووضع سوار

إلكتروني. بعد ذلك تحدّث النائب العام ممثّلًا الحكومة الأميركية: نوفيك، الرجل الذي أتى لمقابلتي في مقرّ مكتب التحقيقات الفدرالي. كانت مداخلته مجزرة بكلّ ما للكلمة من معنى، فقد عارض نوفيك بشدّة إطلاق سراحي، وأدلى بحججه بنبرة غضب. وبكلّ وقاحة قال كلامًا مناقضًا تمامًا لما قاله لي في مقرّ مكتب التحقيقات الفدرالي.

– السيّد بييروتشي من كبار مديري «ألستوم»، وقضيّة الفساد التي تورّط فيها هي على مستوى عال من الخطورة. لقد دفعت شركته رشاوى لنائب إندونيسي لقاء خدماته. إنّ ملفّ الاتّهام الذي وضعناه متين ومدعوم بالأدلّة، وبحوزتنا وثائق عدة وشهادات تثبت ضلوعه في التآمر بهدف مخالفة القانون الأميركي للأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد.

كان تصرّف نوفيك واضحًا لا يقبل الشك. فقد أراد أن يجعلني أدفع ثمن صمتي خلال لقائنا الأول. ثمّ راح يهاجمني على المستوى الشخصي:

– ليس لفريدريك بييروتشي ما يربطه بالولايات المتحدة. عندما كان يعمل فيها حصل على بطاقة خضراء (إجازة إقامة). لكنه أعادها بشكل مشبوه إلى السلطات في العام 2012. قمنا باستجواب الموظف الذي استلم منه البطاقة فكشف لنا أنه فوجئ بتصرّف فريدريك بييروتشي الغريب.

خلتُ أنني أعيش حالة من الهلوسة. في العام 2012 وخلال إحدى رحلاتي إلى الولايات المتحدة، اغتنمت الفرصة لإعادة تلك البطاقة الخضراء التي لم أعد بحاجة إليها. وكنت في الواقع قد نُقلت حينذاك إلى سنغافورة لأعمل هناك لسنوات عدة! أين الشبهة في الموضوع؟ غير أنّ نوفيك لم يكتف بما قاله وتابع:

– في حال أطلقتِ سراحه، أنا متأكّد من أنّه سيهرب. سيّدتي القاضية، تعلمين أنّ فرنسا لا تُسلّم رعاياها في إطار تبادل المجرمين. ناهيك عن أنه لم يسلّم نفسه إلى السلطات عند توجيه الاتهام إليه وصدور مذكّرة توقيف بحقّه!

نيّة النائب العام السيّئة أربكتني. فكيف أسلّم نفسي إلى السلطات وأنا أجهل تمامًا أنّ مذكّرة توقيف صدرت بحقي؟ فوزارة العدل الأميركيّة تكتّمت على تلك المعلومة

حتى اليوم خوفًا من أن ألجأ إلى فرنسا. ولو علمتُ بالأمر لاستشرت محاميًا قبل أن أذهب إلى الولايات المتحدة في رحلة عمل. إنه تحليل سخيف. ومع ذلك بدت القاضية غارفينكل حائرة، وسمعتها تقول:

– أقرّ بأن الملفّ الذي قدّمته الحكومة مكتمل. على محامية الدفاع تدعيم ملفّ إطلاق السراح المشروط بالحجج المنطقية في حال أرادت مني أن أطلق سراح موكّلها. سيّدة لطيف، أنا مستعدّة لأمنحك مهلة لإعداد ملفّ جديد. متى تصبحين جاهزة؟

– في نهاية فترة بعد الظهر، حضرة القاضية.

– مستحيل، عليّ وللأسف الانصراف بعد ساعة، فلدي موعد مع الطبيب. أقترح عليك أن نلتقي بعد يومين.

وانتهت الجلسة. نظرت القاضية إليّ وقالت:

– بمَ تقرّ سيّد بييروتشي؟ هل تقرّ بالتهم المنسوبة إليك أم لا تقرّ بها؟

– لا أقرّ بها.

كان هذا كلّ شيء. لم يُطرح عليّ سوى سؤال واحد، ولم أنطق إلّا بثلاث كلمات. ما أتيح لي من الوقت كان فقط كافيًا لأفهم أنني سأبقى في السجن ليومين إضافيّين، وبعد ذلك أُعيد إدخالي مكبّل اليدين خلف ظهري إلى إحدى زنازين المحكمة، حيث تحدّثت لدقائق قليلة مع محاميتي، وطلبت منها أن تُعلم كيث كار فورًا بالمنحى المقلق الذي بدأت قضيّتي تأخذه.

بعد ساعتين أخرجني الحرّاس من زنزانتي وكبّلوني بالسلاسل... كحيوان وحشيّ.

أجل، لقد تحولت إلى حيوان. لا أجد صورًا أخرى لأصف حالتي: وُضعت القيود في معصميّ وكاحليّ، فيما طَوّقت جذعي سلسلة غليظة، وكانت السلسلة والقيود تنتهي بقفل ضخم وضع على بطني. المرة الوحيدة التي رأيت فيها بشرًا مقيدين بتلك الطريقة كانت عبر شاشة التلفزيون في تقارير بث عن معتقلي سجن غوانتانامو. وفيما تعذّر عليّ السير بشكل طبيعي بسبب تلك السلاسل التي أعاقت حركة كاحليّ، كان الحرّاس يرغمونني أحيانًا على الوثب بكلتا قدميّ من أجل ركوب شاحنة مصفّحة كانت تنتظرنا في الطابق تحت الأرضيّ من المحكمة. كانت الشاحنة السوداء المزوّدة بزجاج مصفّح غطّته أسلاك

سميكة تشبه عربات التدخل التي تستخدمها القوات الخاصة.

جلس إلى جانبي معتقلان آخران، أحدهما من آسيا والآخر أسود البشرة ضخم البنية. حاولت التحدث إليهما فسألتهما: «هل تعرفان الوجهة التي نقصدها؟» لم أفهم كلمة واحدة من إجابتيهما. كانا يتحدثان بلغة السجناء، وهي شبيهة بالعاميّة مع عبارات مرمّزة. لم أصرّ على الفهم فقد غلبني التعب. مرّ عليّ يومان تقريبًا لم أتمكن فيهما من النوم. كنتُ كمن تلقّى ضربة على رأسه وأرهقتني الأحداث المتلاحقة. وفي تلك الشاحنة المصفحة، ذاك الصندوق المقفل، ذاك السجن المتحرك حيث شعرتُ بأنني طريدة أسيرة، نال منّي الإرهاق فاستسلمت للنوم. وبعد خمس ساعات فتحت عينيّ في ويات في رود أيلاند.

---

[1] بحسب الفصل الثاني والعشرين من القانون.

الفصل الرابع
ويات

بأيّ كلامٍ أصفُ مركز الاعتقال في ويات؟ لمن ينظر إليه من بعيد أو من الجوّ، يشبه ذاك السجن مبنى إداريًا عاديًا من خمسة طوابق، ولا يختلف بشكله عن المباني التي تحيط به. ولكنّه وبمقدار ما يقترب المرء منه يظهر على حقيقته أكثر: حصنٌ بكلّ ما للكلمة من معنى، أو تابوت إسمنتيّ ضخم. حلّت محلّ النوافذ في واجهته فتحات صغيرة لا يتجاوز عرض الواحدة منها خمسة عشر سنتيمترًا وارتفاعها ثمانين. تلك الفتحات هي أقرب إلى كوّات الرماية في الحصون القديمة، تقشعرّ لها الأبدان، ولا يستطيع الناظر إليها منع نفسه من التفكير في صعوبة تسلّل ضوء النهار عبرها، وفي أنّ «الداخل إلى ذلك المكان مفقود». كان سجن ويات معزولًا عن العالم، يحيط به سياج مزدوج وحقل من الأسلاك الشائكة بالاضافة إلى أجهزة كاميرا للمراقبة تفصل بين إحداها والأخرى عشرة أمتار. أمّا الآليّات التي تدخل إليه فهي مصفّحة دائمًا. لم يكن سجن ويات سجنًا عاديًا، بل مركز اعتقال من الدرجة الأمنية العالية.

يصنّف الأميركيون مستوى الحماية في سجونهم وفقًا لسلّم من درجة إلى أربع درجات. فالسجون المصنّفة درجة أولى تسمى «معسكرات» وتخصص عادةً للمجرمين «ذوي الياقات البيضاء» أي المدانين بارتكاب جرائم ماليّة. تلك المعسكرات مجهّزة بقاعات رياضيّة وبملاعب لكرة المضرب في معظم الأحيان، وحرّاسها قليلون، كما أن إجراءات المراقبة فيها مختصرة. أما المراكز الأمنية المصنّفة درجة ثانية، فهي مخصصة للمحكومين بالعقوبات

القصيرة وللمجرمين غير العنيفين. تليها مراكز الاعتقال المصنّفة درجة ثالثة والمعروفة بالمتوسّطة، وأخيرًا المراكز ذات الدرجة الأمنية العالية، وسجن ويات أحدها. وإلى تلك المراكز يُرسل المجرمون الأكثر خطورة في كلّ من كونكتيكت وماساتشوستس ورود أيلاند وماين وفيرمونت حيث يتمّ اعتقالهم بانتظار محاكمتهم. لذلك فإنّ سجن ويات فلا يتبع لمكتب السجون الذي يضمّ السجون الفدرالية حيث يقضي المحكومون عقوبتهم، بل تديره شركة خاصّة تحت إشراف مكتب السجون. عدد نزلائه المتوسّط ستئمة وهم يتوزّعون، كما هي العادة في الولايات المتحدة، على أجنحة وفقًا لمعايير مختلفة، منها الانتماء إلى عصابة أو العمر أو درجة الخطورة أو الانتماء العرقي وغير ذلك. في العام 2013 توزّع إجمالي سجناء ويات، بحسب التقرير السنوي لإدارة السجن، على النحو التالي: 39 ٪ من اللاتينيين، و36 ٪ من الأفارقة الأميركيين و25 ٪ من البيض. ويشير التقرير نفسه إلى أن العام 2013 شهد أيضًا عددًا من حالات الاعتداء الجنسي في أوساط الموقوفين من دون أن تُكشف ملابساتها. وخلال تلك الفترة أيضًا، مات سجينان في ويات في ظروف خطرة دفعت بعائلتيهما إلى تقديم شكوى.

إذًا، في ذاك المركز المعزّز بالإجراءات الأمنية الصارمة بالذات قرّرت وزارة العدل، وعلى نحوٍ منافٍ لأيّ منطق قضائيّ، سَجني برغم أنّني لستُ من ذوي السوابق ولا مجرمًا خطرًا. لكنّ أحدًا لم يقدّم لي أيّ تفسير.

في 15 أبريل 2013، عندما اجتاز موكبنا أبواب السجن، أوقَفَنا حاجز أمني أوّل قبل أن ترتفع بوّابة لنتقدّم نحو الحاجز الثاني. وهناك أنزلوني من الشاحنة مع الراكبين الآخرين اللذين لم أتمكّن حتى تلك اللحظة من فهم اللغة التي يتحدثان بها. غير مهمّ، علينا التقدّم، ووثبًا من جديد، لأنّنا لا نزال مقيدين. عبرنا ثلاثة أبواب مصفّحة على التوالي وبلغنا القاعة المعروفة بقاعة «الاستقبال والخروج»، حيث تتمّ إدارة دخول السجناء وخروجهم. كان في تلك الغرفة مكتب يجلس خلفه الموظّف المكلّف باستقبال الواصلين الجدد، وبوّابة للكشف عن المعادن تشبه تلك التي نراها في المطارات، بالإضافة إلى حجرتين مخصّصتين للتفتيش الجسدي، وكرسيّ خاص يُستخدم

لتقييد الموقوفين الأكثر عنفًا إليه. نزع الحرّاس القيود من أيدينا. وكان علينا مرّة جديدة أن نتعرّى تمامًا. ذلك كان التفتيش الجسدي الرابع الذي أخضع له منذ توقيفي، ولأنني لم أغتسل منذ مغادرتي سنغافورة، أي منذ يومين، فلا بدّ من أنّ رائحة كريهة كانت تنبعث مني. المستغرب أنّ رائحتي النتنة لم تجعلني أشعر بأيّ خجل. ثمان وأربعون ساعة كانت كافية لأبدأ بفقدان قواعدي الأساسيّة، وأصبح كلّ شيء مبهمًا. كنتُ أطفو، وكأنني أسير في بُعد آخر.

بالكاد مددت يديّ لأستلم من الحرّاس الحزمة الخاصة بي. يخصّص سجن ويات، للواصلين الجدد ملابس كاكيّة اللون، كما في كلّ السجون الفدرالية الأميركية، إلّا لسجناء «الحفرة»، فهي برتقالية. لنا الحقّ كذلك بأربعة سراويل داخلية، وأربعة أزواج من الجوارب، وأربعة قمصان تي شيرت، وسروالين، وحذاء رياضيّ، وخِفّ. باستثناء الحذاء الرياضيّ، كان كل شيء باليًا ورثًا بفعل كثرة الاستعمال. أعطاني المراقبون الشارة الخاصة بي وعليها صورتي التي التقطت لي قبل وقت قصير أمام شبكة تدلّ إلى طولي كما في فيلم «المشتبه به الدائم». حملت الشارة الرقم 21613.

بعد ذلك حان الوقت لملء استمارة القبول التي تضمّ لائحة بأسماء أشخاص يمكن الاتصال بهم مع أرقام هواتفهم. فجأة أدركتُ أنّني لم أحفظ غيبًا أيًا من أرقامّ أقربائي، حتّى رقم كلارا الجديد في سنغافورة، فانتابني الذعر. حتّى ليز لطيف التي تفتقر إلى المهنية لم تكلّف نفسها عناء إعطائي رقم هاتفها الخاص. أمّا المسؤول الأميركيّ «الرسميّ» الوحيد الذي كان بإمكاني الاتصال به، لأنه فطن إلى أن يترك لي بطاقته الشخصية، فهو سيث بلام، المفتش الذي استقبلني في مقرّ مكتب التحقيقات الفدرالي. يجب أن أتصل به مهما كلّف الأمر، لإبلاغه بمكان وجودي. كان ذلك مستحيلًا بالنسبة إلى الحارس اللاتينيّ النحيل الوجه والذي ثار غضبه. لكنّني ألححت محاولًا أن أشرح الوضع لسجّاني، ما زاد من غضبه. فحبسني بداخل زنزانة مع راكبَي الشاحنة الآخرين. لكنّه عاد بعد ساعة، ووافق لسبب أجهله تمامًا على أن أجري اتّصالًا... اتّصالًا واحدًا وسريعًا. رجوت أن يردّ سيث، وهذا ما حصل. لكنّ الحظّ السعيد لم يسعفني طويلًا، فقد كان على متن القطار

عائدًا من نيويورك إلى واشنطن، وانقطع الخطّ قبل أن يعطيني رقم الهاتف الخاص بليز. لم يسمح لي الوقت إلّا بأن أشرح له مشكلتي. وما كان منّي بالطبع إلا أن طلبت من الحارس أن أتصل مجددًا.

– أتخال نفسك في الفندق أيها المغفّل؟! يحقّ لك الاتصال مرة واحدة لا مرتين! هيّا اغرب عن وجهي!

رحتُ أفسّر له، وكدت أرجوه حتّى... ولكن عبثًا.

– اتّصال واحد! وإذا واصلت التذاكي عليّ سأدخلك إلى الحفرة! ردّ عليّ المراقب وهو يصرخ.

تمالكت نفسي كي لا أنفجر في وجهه. لكنّ نبرة حارس السجن الشريّر ذاك لم تقبل الجدل، فكان عليّ الإذعان.

قبل مغادرة «قاعة الواصلين» للالتحاق بالجناح المخصّص له، يحصل كل موقوف على فرشاة أسنان مع المعجون، وصابونة وقنينة شامبو صغيرة، بالإضافة إلى منشفتين وفراش من البلاستيك بسماكة خمسة سنتيمترات، وشرشفين وغطاء بنيّ اللون. سُجنت في الجناح (د)، وهو أحد أقدم أجنحة السجن. في سجن ويات، تتوسّط الأجنحة قاعة مشتركة محاطة بالزنازين. بلغ عدد زنازين الجناح (د) العشرين، في كلّ منها أربعة سجناء. في المرحلة الأولى، تشاركتُ الزنزانة رقم 19 مع رفيقيّ في الشاحنة التي أتت بي. كان من الضروري أن نتّفق، فبحسب النظام الداخلي للسجن، لا يحق لنا، خلال الساعات الاثنتين والسبعين الأولى من التوقيف، الخروج من الزنزانة إلا لتناول الفطور ووجبتي الغداء والعشاء، عند الساعة 7:50 صباحًا، و12:20 ظهرًا و5:20 عصرًا. وباستثناء خروجنا إلى القاعة المشتركة المستخدمة كحجرة للطعام، كان علينا في تلك المرحلة الأولى من الحبس أن نبقى نحن الثلاثة معًا قرابة اثنتين وعشرين ساعة يوميًا، في مساحة لا تتجاوز الأحد عشر مترًا مربّعًا...

كانت الزنزانة مجهّزة بطاولة حديدية صغيرة، ومغسلة، ومرحاض، ومقعدين مثبّتين بالأرض وسرير بطابقين. بُنيت الزنزانات لتتسع لشخصين، لكن ونظرًا إلى الاكتظاظ في السجون، باتت تستضيف أربعة. لم يكن للمرحاض باب يفصله عن الزنزانة. وكانت الطريقة الوحيدة التي نلجأ إليها للحصول على بعض الخصوصيّة لدى قضاء الحاجة

أن ننتظر قيام الحرّاس بتشغيل الفتحة الأوتوماتيكية لباب الزنزانة في أوقات الطعام. وهكذا يمكن للشريكين في الزنزانة الانتظار بضع دقائق في الخارج ريثما نقضي حاجتنا بهدوء.

استقرّ زميلي الآسيوي في السرير الذي يعلو سريري، فيما تمدّد الرجل الأسود الضخم قبالتي. لحسن الحظ أن شريكيّ في الزنزانة كانا ودودين، وقد أدركا أنّني لا أفهم شيئًا مما يقولانه لي، فراحا يكلّمانني بوتيرة أبطأ ويختاران كلماتهما بعناية. أمضينا الوقت في تبادل قصصنا. كان القدر الذي واجهه تشو، شريك الزنزانة الآسيويّ، غريبًا حقًّا. فهو لاجئ سياسيّ فيتناميّ، عاش جحيم معسكرات العبور في ماليزيا، وتمكّن بعد ذلك من الهجرة إلى الولايات المتحدة، حيث استقرّ في سان فرانسيسكو في العام 1991. وبمدخّراته الهزيلة افتتح مطعمًا أوّل ثمّ مطعمًا ثانيًا، إلى أن جمع ثروة في مجال المطاعم.

– تمكّنتُ من ادّخار مليوني دولار! أسرّ لي، لكنني بعد ذلك تحامقت، فأدمنت لعب القمار وخسرتُ كلّ شيء. وفي محاولة للتعويض، قمتُ بتزوير بطاقات الائتمان.

أوقف تشو للمرة الأولى وحُكم عليه بالحبس سنتين في كاليفورنيا. وبعد خروجه من السجن، عاد إلى إدمانه. فخسر على طاولات القمار رقمًا خياليًا بلغ اثني عشر مليون دولار! ومجددًا أوقف بتهمة احتيال كبرى، ويواجه حاليًا عقوبة عشر سنوات.

أمّا مايسون، فكانت مسيرته «تقليدية» أكثر. فهو ترعرع في حيّ السود في هارتفورد عاصمة كونكتيكت. وكان مجهول الأب، أمّا أمّه فمدمنة مخدّرات. لم يكد يتجاوز الرابعة عشرة من عمره حتى التحق بإحدى العصابات وانخرط في تجارة الكوكايين المُرسل من تكساس. قضى عقوبة أولى لستّ سنوات وراء القضبان، ولدى خروجه أصبح عضوًا في طائفة «666» الخاصة بالمسلمين السود، والتي تجاهر بعنصريّتها تجاه البيض، وتتباهى بفرض نفوذها حتى بداخل السجون. حُكم عليه من جديد بالسجن لمدة ثماني سنوات. ولكنه تمكّن، خلال العامين اللذين قضاهما بين العقوبتين الأولى والثانية، من أن ينجب أربعة أولاد من أربع نساء مختلفات. وراح يشرح لنا باعتزاز أنهن أربع نساء «أحوالهنّ ممتازة»:

– كانت أحداهن حارسة سجن حتّى! والثانية موظّفة في جهاز الأمن الخاص بأحد المتاحف. أما الثالثة فنادلة في مطعم ماك دونالدز، والرابعة راقصة تعرٍّ في أحد أندية هارتفورد. وأردف ضاحكًا: اسمعاني جيّدًا، حتّى أنّ أيًّا منهنّ لم تطالبني بنفقة!

خلال ذلك اليوم الأول الذي قضيته في سجن ويات، لقّنني زميلاي في الزنزانة قوانين السجن. فبينما كنت منحنيًا فوق المغسلة أنظّف أسناني وأبصق لعابي في الحوض، راح مايسون يصرخ في وجهي، حتّى أنه شتمني.

– لا يمكنك أن تبصق. لا يحقّ لك ذلك. يجب أن تبصق في المرحاض. لا يمكنك أن تبصق حيث نغتسل!

سرعان ما أدركت أنّ السجناء متشدّدون جدًّا في مسائل النظافة الشخصية.

– الأمر نفسه عند التبوّل، قال مايسون وهو يعظني، عليك الجلوس والتبوّل كالنساء. هل تفهم ما أقوله؟ يجب ألّا يتناثر البول في كلّ مكان. ممنوع أن تتبوّل واقفًا. والأمر نفسه في حال أردت إطلاق الريح. تفعل ذلك فوق المرحاض وتشغّل طرّادة الماء لشفط الرائحة، مفهوم؟

وصلت الرسالة. في الواقع، ثمّة منطق في هذه القواعد التي رحت أتعلّمها شيئًا فشيئًا. كان شريكاي في الزنزانة يعرفان بحكم الخبرة أنه في حال مرض أحدنا فإن مخاطر العدوى عالية. كما أنّ المساعدة الطبية في سجن ويات شبه معدومة، وكنت على وشك أن أدرك ذلك وعلى حسابي. فقُبيل مغادرتي سنغافورة إلى نيويورك، وخلال ممارستي رياضة التنس للمرّة الأخيرة – قبل انقضاء فترة طويلة جدًّا – أصبتُ بتمزّق خطِر في الأربطة الخارجية والداخلية لكاحلي الأيمن. فسافرت وأنا أكاد أعجز عن السير. (لكم أن تتخيّلوا ما شعرتُ به عندما أرغمت على الوثب للتحرّك وأنا مقيّد.) وبعد وصولي إلى ويات، وبرغم مطالباتي المتكرّرة لم أنل أي رعاية فعليّة، باستثناء حبّة من الأسبيرين.

حتّى لو كان تشو ومايسون ودودَي المعشر إلّا أنّ ساعات التوقيف الأولى تلك بدت دهرًا. لا موسيقى، لا تلفزيون طبعًا، لا دفتر، لا قلم، لا كتاب. الوثيقة الوحيدة التي استطعت الاحتفاظ بها كانت ملخّصًا عن القرار الاتهامي سلّمتني إيّاه ليز في المحكمة.

أثناء قراءته عدتُ بالذاكرة إلى بداية العام 2000، المرحلة التي شهدت المفاوضات حول ذلك العقد الإندونيسي اللعين، والذي تسبّب بوجودي يومذاك بداخل تلك الزنزانة ذات الأحد عشر مترًا مربّعًا.

الفصل الخامس

ذكريات

لسخرية القدر، راودتني في تلك الحقبة من حياتي فكرة مغادرة الشركة. كنت في الحادية والثلاثين من عمري وبعد أربعة أعوام أمضيتُها في بكين (بين العامين 1995 و1999) بصفتي المدير التجاري لفرع الطاقة في الصين، رغبتُ في تغيير حياتي المهنية. صحيحٌ أنّني حقّقتُ منذ انضمامي إلى شركة «ألستوم» تقدّمًا مهنيًا كبيرًا، لكنني كنت خريج إحدى كليات الهندسة المرموقة وهي «المدرسة الوطنيّة للهندسة الميكانيكية والطيران» في بواتييه، وشعرت بالقلق من أن أصطدم بسرعة بحاجز يعيق مسيرتي المهنية. كنتُ أعرف أنّ شيئًا ما سوف ينقصني دومًا في سعيي إلى متابعة تقدّمي بداخل شركة كبيرة، فقرّرتُ مغادرة «ألستوم» لأتابع دراسة الماجستير في إدارة الأعمال في «المعهد الأوروبيّ لإدارة الأعمال» الذي قَبل طلبي للالتحاق به.

في العام 1999، تناقشتُ وكلارا الموضوع مطوّلًا. فبعدما وافقتْ على تجميد مشاريعها المهنية للّحاق بي إلى بكين، وأنجبت التوأمين الأولين بيار وليا في يناير من العام 1998، ونالت الدكتوراه في علم الأعصاب، كانت كلارا ترغب بشدّة في استئناف العمل، ولذلك رغبنا في الاستقرار في فرنسا.

اليوم وحين أنظر إلى الوراء، أشعر بالندم العميق لأنني لم أتمسّك بذلك الخيار. صحيح أنّني أجهل ما كان سيخبئه المستقبل لنا، أو إذا كنّا سننعم بحياة أكثر سعادة. لكن ما أنا متيقّن منه هو أنني لو فعلت لما انتهى بي الأمر في سجن ويات!

غير أنّ «ألستوم» نجحت في ذلك الوقت في الاحتفاظ بي. ممّا لا شكّ فيه أنّ شركتي لطالما اعتبرتني عنصرًا واعدًا. وبعد الصين، عُرض عليّ منصب مهمّ في الولايات المتحدة: مدير المبيعات والتسويق العالمي لفرع مراجل توليد الطاقة. حتّى أنّ رؤسائي عرضوا عليّ، في محاولة لإقناعي، أن يمنحوني وقتًا حرًّا (يوم الجمعة كلّ أسبوعين، بالاضافة إلى بضعة أسابيع من السنة) لمتابعة دروس الماجستير في جامعة كولومبيا في نيويورك وهي إحدى الجامعات الأميركية الأشهر والتي تُعتبر من الصروح الأكاديمية الأرقى. كما قبلوا تمويل دروسي كاملة بقيمة مئة ألف دولار. لم يكن أحد ليرفض عرضًا مماثلًا.

في سبتمبر من العام 1999، سافرتُ إلى وندسور في كونكتيكت حيث لحقت بي كلارا والأولاد بعد شهرين. ولكنّ مهمّتي بدت، ومنذ وصولي، أصعب ممّا كنت أتوقّع.

في بداية العقد الأول من الألفيّة الثالثة، واجهت «ألستوم» أزمة مالية حادّة، وبدأ شبح الإفلاس يطاردها. كانت الإدارة قد أقامت قبل سنة من ذلك التاريخ، تحالفًا مع مجموعة «إي بي بي»، وهي مجموعة سويسرية سويدية منافسة. لكنّ هذا التقارب الصناعي سرعان ما تبيّن أنّه كان كارثيًا. ففي حين كانت «ألستوم» تعتقد أنها عقدت صفقة القرن من خلال وضع يدها على تكنولوجيا التوربينات الغازيّة لمجموعة «إي بي بي» التي تباع وتوزّع في العالم كلّه، اتّضح أنها أبرمت الصفقة الأكثر سوءًا في تاريخها. فالتوربينات الغازية تلك لم تكن متطوّرة وشابها الكثير من العيوب التقنية. ولهذا اضطرّت «ألستوم» إلى دفع التعويضات لزبائنها وهو ما كلّفها أكثر من ملياري يورو. وتزايدت ديون المجموعة بنسبة هائلة (زادت عن 2000 ٪) وسجّلت عجزًا قياسيًا بلغ 5.3 مليار يورو، فخسرت ثقة المصارف.

في تلك المرحلة قرّر مجلس الإدارة الاستغناء عن خدمات بيار بيلغر وتسليم قيادة المجموعة إلى باتريك كرون لاستدراك المشكلة. خيارٌ لقي استحسانًا داخليًا، إذ كان كرون ينتمي إلى النخبة، لا بل إلى نخبة النخبة. فهو من قدامى «المدرسة الوطنية العليا للمناجم في باريس» وهي من أرقى كليات الهندسة، وأحد المنتمين إلى تلك الدُفعات التي تجمع كل سنة الطلاب العشرين الأفضل في

«البوليتكنيك» و«المدرسة العليا للمناجم». أي بعبارة أخرى إلى نخبة أرستقراطيّة صغيرة، لا بل أوليغارشية جمهوريّة، تسيطر منذ قرنين على كبرى الشركات وعلى الاقتصاد الفرنسي. بعد أن أمضى القسم الأول من حياته المهنية في شركة بيشيني، أصبح بيلغر مديرًا تشغيليًا لـ«ألستوم» في العام 2001 ثمّ مديرها العام في الأول من يناير 2003 وأخيرًا رئيسها التنفيذي. في الأشهر التي تلت استلامه الإدارة، انكبّ على مهمّة إنقاذ الشركة. ومن أجل تفادي إعلان وقف الشركة سداد مدفوعاتها وديونها، وصل به الأمر إلى حد الدفاع عنها شخصيًا أمام محكمة التجارة في باريس والمفوّضيّة الأوروبية في بروكسل، وأقنع الدولة بتعويم «ألستوم»، مقابل «إعادة تركيز» في نشاطات الشركة وعملية تطهير كبرى بين الموظفين. فتمّ الاستغناء عن خدمات ما يزيد عن مئتين من «كبار المديرين». وخلال عملية الإنقاذ ذلك، اعتمد باتريك كرون على سند وازن، وهو نيكولا ساركوزي، وزير الاقتصاد آنذاك والذي سيصبح رئيسًا للجمهوريّة، والذي كان يدرك تعلّق الفرنسيّين بشركاتهم الكبيرة، ولم يُرد أن يظهر بمظهر الرجل الذي يقف مكتوف اليدين أمام انهيار إحدى شركاتنا متعددة الجنسيات النادرة. فتمّكن من تحقيق عملية إعادة تأميم جزئي للشركة، يقضي بأن تشتري الدولة الفرنسية ما يزيد بقليل عن 20 ٪ من رأس المال. وبات بإعلان ساركوزي إعلان النصر: لقد أنقذ «ألستوم» بمساعدة كرون!

أمّا بالنسبة إليّ شخصيًا فقد كنت في تلك الحقبة بعيدًا سنوات ضوئية عن الصراعات التي كانت تُدبّر في مقرّ «ألستوم» أو داخل الحكومة.

كان وصولي إلى الولايات المتحدة أشبه بسقوطي في «جحر للعقارب». فموظّفو وحدة وندسور في كونكتيكت عيّنتهم جميعهم مجموعة «أي بي بي» التي أعلنت شركتنا اندماجها بها في أواخر العام 1999. وما زاد الطين بلّة أنّني وجدت نفسي في مواجهة مباشرة مع أحد المديرين ويدُعى غيري بارسيكوفسكي، الذي كان يكنّ لي ضغينة حقيقيّة.

في الواقع، وقبل ذلك التاريخ بعام واحد، أي في العام 1998، وفيما الشركتان لا تزالان متنافستين، حين كان بارسيكوفسكي يمثّل مصالح «إي بي بي» وأنا أمثّل

مصالح «ألستوم»، خضنا معركة شرسة للفوز بعقد أكبر محطة لتوليد الكهرباء في الصين آنذاك. كان العقد المذكور يحتل رأس الأولويات بالنسبة إلى شركات مراجل توليد الطاقة في العالم أجمع. انحصرت المنافسة الأخيرة بين عرضَي «إي بي بي» و«ألستوم»، لتنتهي المعركة بفوز شركتنا بالعقد. وهذا هو سبب غضب زميلي الجديد في وندسور، الذي كلّفته تلك الخسارة ضياع فرصه في أن يشغل منصب المدير العالميّ لفرع مراجل توليد الطاقة. آل المركز في نهاية المطاف إلى أحد الكوادر السابقين في مجموعة «إي بي بي» ويُدعى توم باجوناس... وهو صهر بارسيكوفسكي ومديري الجديد!

كذلك لم تشهد العلاقة بيننا أيّ تحسّن عندما طلبت منّا الإدارة العامّة تزويدها باللائحة الكاملة (وبنسخة عن العقود) للوسطاء في العالم الذين ارتبطوا بعقود مع فرعنا. وأشير هنا إلى أنّ الاستعانة بـ«استشاريّين» للفوز بعقود عالمية كانت ممارسة مقبولة تمامًا قبل توقيع فرنسا في سبتمبر 2000 على اتفاقية منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن مكافحة الفساد. فبقدر ما كانت ممارسة الفساد ممنوعة على الأراضي الفرنسية، كانت مسموحة في الخارج. ولهذا كان مديرو الشركات الفرنسية يقصدون كلّ سنة وزارة المال في بيرسي لتقديم لائحة «المصاريف الاستثنائية». أي بعبارة أوضح، لائحة الرشاوى المدفوعة عبر وسطاء أو استشاريّين، لإرساء العقود على تلك الشركات في المناقصات الدولية. كانت تلك المبالغ تُحصى وفق الأصول ثمّ تُحسم من الضرائب المفروضة على الشركات. كان يُراد من ذلك شرعنة ما هو غير شرعي وفقًا لمقاربة براغماتية تحت إشراف الدولة.

لكن، بعد سبتمبر 2000، تغيّر الوضع. فالتزمت فرنسا، شأنها في ذلك شأن دول عدة قبلها، بمكافحة الفساد الدولي. وهكذا أرادت إدارة «ألستوم» الحصول على صورة إجمالية للالتزامات التي أبرمتها مجموعة «إي بي بي» مع وسطائها كافة، حين بات عليها الخضوع للتشريع الفرنسي الجديد. كلّفني توم باجوناس بتلك المهمّة الحسّاسة. لم أجد صعوبة في الحصول على أسماء الاستشاريّين الذين وظّفتهم وحدات فروع مراجل توليد الطاقة في «ألستوم» وعلى عقودهم. لكنّ الأمر اختلف بالنسبة إلى الوحدات

التابعة لمجموعة «إي بي بي» السابقة (والتي كان بارسيكوفسكي يدير الوحدة الأميركية التابعة لها في وندسور). فبرغم اندماج الشركتين، لم تُبد هذه الوحدات حماسة للتعاون معنا وللكشف عن شبكات الوسطاء الخاصة بها. أضف إلى هذا أنّ شركات «إي بي بي» كانت تعمل في كلّ دولة وكأنها مقاطعة محلية، مستقّلة بشكل كبير عن الإدارة المركزيّة. وبرغم ذلك توصّلتُ إلى إعداد جردة أولى، فتكدّست على مكتبي العقود المحرّرة التي تختلف شروط كلّ منها عن الآخر اختلافًا كبيرًا، وغالبًا ما تتضمّن بنودًا مذهلة. فقد تمكّن بعض الاستشاريّين من فرض شروطهم خلال التفاوض على تلك العقود، ونالوا الحقّ بقبض بدلات شهريّة في بعض الأحيان، ومن دون تاريخ محدّد لانتهاء العقد. أي أنّهم حصلوا على حقّ ممارسة الفساد مدى الحياة!

في المرحلة نفسها قامت إدارة «ألستوم» بتحديد قواعد جديدة لإثبات نيّتها تعزيز عمليات الامتثال للقواعد ومراعاة القوانين والأخلاقيات. ووُضع اعتبارًا من تاريخه إجراء دقيق للموافقة على الوسطاء. فبات يجب الحصول على تواقيع ما لا يقلّ عن ثلاثة عشر شخصًا لاختيار استشاريّ. بعد ذلك يجب إعداد «بطاقة مشروع» لكلّ عقد من العقود ترِدُ عليها لزامًا قيمة العمولة وشروط الدفع (المهلة وسجلّ الاستحقاقات). كما يجب أن تحظى البطاقة المذكورة بموافقة ثلاثة أشخاص وتوقيعهم: نائب الرئيس الأول للقطاع الذي يعدّ المناقصة الخاصة بالمشروع، ونائب الرئيس الأول المسؤول عن شبكة «ألستوم» الدولية، ونائب الرئيس الإقليمي الأول للشبكة الدولية حيث يقع المشروع.

أخيرًا، يجب أن تصادق «لجنة المخاطر» المرتبطة مباشرة بالرئيس التنفيذيّ، والتي من أبرز أعضائها المدير المالي، على كافة الصفقات التي تزيد عن 50 مليون دولار، أي على إجمالي العروض تقريبًا في ما يتعلق بالمراجل.

فضلًا عن ذلك، أنشأت المجموعة ضمنها شركة هي «ألستوم بروم» ومقرّها سويسرا، مهمتها تحرير القسم الأكبر من العقود المبرمة مع الاستشاريّين والتفاوض بشأنها والتوقيع عليها. أدار تلك الشركة آنذاك مسؤول

الامتثال في «ألستوم»، الذي كُلف أيضًا بمهمّة إنفاذ القانون والقواعد الأخلاقية بداخل الشركة.

ولكن، لا ينخدعنّ أحد بذلك، فتلك الإجراءات التي وضعت اعتبارًا من العامين 2002 و2003 لم تكن سوى عمليّة تجميليّة. فإطلاق عمليّة «أيادٍ نظيفة» بداخل المجموعة أمر لم يكن واردًا قطّ. كما أنّ القضاء على الفساد يحتّم اللجوء إلى خيار وحيد وهو التوقّف نهائيًا عن استخدام الوسطاء، الأمر الذي لم يُتّخذ أي قرار بشأنه. لا بل أنّ العكس هو ما حدث. فخلف ستار «بطاقات المشاريع» و«العمليّات» الأكثر صرامة كما كان يُفترض، تواصل استخدام الاستشاريين على نطاق واسع تحت إدارة باتريك كرون. التغيير الوحيد الذي حصل تمثّل في تعزيز التكتّم على ممارسة الفساد.

في الظاهر كانت «ألستوم» تحترم كلّ القواعد بدقّة، فتضمّنت كلّ العقود الصادرة عنها بندين: الأول يعرض بالتفصيل قانون مكافحة الفساد الساري المفعول، والثاني يذكّر الاستشاريّين بالتزامهم الامتناع عن دفع الرشاوى. وهما بندان اعتبرهما القانونيون صمّام أمان في حال الملاحقات. لكن، واجهة النزاهة تلك كانت تخفي وراءها مواصلة «ألستوم» دفع أتعاب للوسطاء للتأثير في الوزارات، والأحزاب السياسية، والمهندسين الاستشاريين، والخبراء، ولجان التقييم في عدد من الدول. وأحيانًا، وأمام احتمال التعرّض لمخاطر أكبر، كانت «ألستوم» تستعيض عن تكليف الاستشاريين مباشرة، بالاستعانة بخدمات بعض المتعاقدين المحلّيين من الباطن (كشركات الهندسة المدنية، والتركيب...) والذين تخضعهم قوانين مكافحة الفساد لقيود أخفّ وطأة. ولم تشكل «ألستوم» استثناء، ففي تلك المرحلة اتّبع عدد كبير من الشركات متعددة الجنسيات، بناء على مشورة أكبر مكاتب المحاماة، هذا النوع من الإجراءات لإخفاء أنشطتها.

لا شكّ في أنّ قسم الامتثال المكلّف إنفاذ القواعد الأخلاقية كان على علم بهذه الممارسات، كما هي حال الإدارة العامة للمجموعة، والسبب أنّ هذه الأخيرة هي من أرسَت تلك الممارسات.

الفصل السادس
الاتّصال الهاتفي

ساد ليلتي الأولى في سجن ويات الأرق والاضطراب. في الحقيقة لم أتمكن من إغماض جفنيّ. كيف أغفو ومايسون يشخر كثور البرّي؟ في الصباح دقّت ساعة الخروج لتناول الفطور لتخلّصني من العذاب. أخيرًا سأخرج من الزنزانة. والأهمّ أنني سوف أستحمّ. كنت أوّل الواصلين إلى الحمّام المشترك، نزعت ملابسي وبدأت أغتسل. سرعان ما لحق بي موقوف آخر، فراح يشتمني ويصيح قائلًا: هنا لا يستحمّ المساجين عراةً! بل يُبقون على السروال الداخلي والخفين تجنّبًا لانتقال أيّ عدوى. من الواضح أنّه كان لديّ الكثير لأتعلّمه وبسرعة. ففي ويات مجرمون خاضوا تجربة السجن أكثر من مرّة ويعرفون جميعًا قواعد السلوك في السجن. وحدي أنا المبتدئ وقد أُصبحُ محطّ سخرية خبيثة في حال لم أتعلّم بسرعة.

كان عليّ أيضًا أن أجد طريقة للاتّصال بليز، محاميتي التي توارت عن الأنظار، مهما كلّف الأمر. من جديد، طلبت إذنًا من حارس السجن المكلّف مراقبة الجناح للاتصال بسيث بلام. فأجابني: «اطلب ذلك من المساعدة الاجتماعية، فهي تزور السجن بعد الغداء.» على الأقلّ كنتُ أتعلّم الصبر وهي فضيلة أساسيّة خلف القضبان. وهكذا كان. فبُعيد وجبة الظهر أتت المساعدة الاجتماعية، فتدافع السجناء نحوها، وكان عليّ الانتظار والانتظار. السجن يعلّم الإنسان قبل كلّ شيء الانتظار. أخيرًا حان دوري. فاستقبلتني المساعدة الاجتماعية واكتشفتُ أنّ معجزة حصلت. فعلى الرغم من التشويش خلال اتصالي اليائس بسيث بلام، فهم الأخير ما طلبته منه والرائع أيضًا أنه

عاود الاتصال بسجن ويات وأصرّ على المراقبين أن يمرّروا لي عبر المساعدة الاجتماعية رقم الهاتف الخاص بليز لطيف. بدا سيث أكثر حرصًا من محاميتي على الدفاع عنّي!

لكن قبل الاتّصال بها كان عليّ أن أتخطّى عائقًا جديدًا: الوصول إلى أحد أجهزة الهاتف الأربعة المثبتة في الحائط بداخل القاعة المشتركة، وذلك بعد تطبيق أحد الإجراءات الأكثر إزعاجًا. وبصفتي أحد نزلاء السجن الجدد، كان عليّ أن أزوّد إدارته، عبر المساعدة الاجتماعية، بلائحة تتضمن أسماء كل الأشخاص الذين أنوي الاتصال بهم خلال «إقامتي»، والتي يجب أن توافق عليها سلطات السجن وتسجّلها وفق الأصول. المشكلة الأولى التي واجهتها، أنني وباستثناء رقم الهاتف الخاص بليز الذي أعطتني إياه المساعدة الاجتماعية للتوّ، لم أكن أحفظ أي رقم آخر. المشكلة الثانية: لإجراء الاتّصال، عليّ الدفع أولًا! إذ يجب أن يكون لدى كلّ موقوف حساب تُقتطع منه الكلفة الباهظة للاتصالات الهاتفية. غير أن محفظتي وبطاقات الائتمان الخاصة بي صودرت مني كما أغراضي الباقية وسُلّمت إلى ليز! قمّة العبثيّة! وافقت المساعدة الاجتماعية على طلبي وسمحت لي استثنائيًا بالاتصال بمحاميتي باستخدام الخطّ المباشر في مكتبها.

تمكّنتُ أخيرًا من التحدّث مجدّدًا إلى السيدة لطيف التي كانت تجهل أين أنا. فسألتني بلهجة أرادتها لطيفة:

– لكن أين أنت؟

لم تكلّف نفسها حتى عناء الاستعلام عن مكان توقيفي! فهل كانت معدومة الكفاءة أم غير مبالية بقضيّتي؟ كما أنّ محادثتنا التي تلت لم تُشعرني بأي اطمئنان.

– حسنًا سيّد بييروتشي، الأخبار ليست مشجّعة. فكفالة المئة ألف دولار التي كنتُ أنوي عرضها على المحكمة مقابل إخلاء سبيلك رفضتها السلطات بحجّة أنها غير كافية. الواضح أنّ وزارة العدل تريد إبقاءك موقوفًا، والنائب العام سيرفع السقف أكثر. قل لي، كم تملك من المال في حسابك المصرفي؟

أجريت الحسابات في رأسي بسرعة.

– إذا جمعتُ كلّ شيء، يصل المبلغ إلى نحو أربعمئة ألف دولار.

– أرى أنه مبلغ قد لا يكون كافيًا أيضًا. ألا يمكنك أن تزيده؟

– لا، صحيحٌ أنني مدير لكنني لستُ ثريًا جدًّا. فأنا أمتلك منزلًا في ضاحية باريس اشتريته دينًا بالكامل، وهذا كلّ شيء. لكنني لست وحدي في هذه القضية، أليس كذلك؟ ماذا عن «ألستوم»؟ أليست المشكلة التي أواجهها مشكلة الشركة في الوقت نفسه؟ أتصوّر أنّ الإدارة ستتدخّل.

– حتمًا ستفعل. حسنًا. اسمع، لقد تمكّنت بعد جهد من تحديد جلسة جديدة لإخلاء سبيلك صباح الغد. سيعالَج الأمر بسرعة. لا تبالغ بالقلق. سوف نجد حلًا.

– آمل ذلك. أوصلي هذه الرسالة إلى كيث كار، المدير القانوني في «ألستوم». أبلغيه أنني أودّ لو يأتي إلى هنا، إلى ويات، لمقابلتي حالما ينتهي من لقاءاته المقرّرة في وزارة العدل في واشنطن.

انتهى حديثنا عند هذا الحدّ. تسنّى لها الوقت لتبحث في جهاز البلاك بيري الخاص بي ولتعطيني أرقام هاتف كلّ من كلارا زوجتي وأختي ووالديّ. أما أنا فأعطيتها رمز بطاقة الائتمان الخاصة بي وطلبت منها أن تودع في حسابي في ويات خمسين دولارًا حالما تستطيع، تحسّبًا لحاجتي إليها. وكما أتصرّف عادةً، لا سيما في الأوقات الأكثر صعوبة، حاولت التفكير بهدوء قدر الإمكان. فهل مردّ ذلك إلى خلفيّتي كمهندس أم إلى حبّي للرياضيات؟ فأنا أواجه كلّ مشكلة معقّدة وكأنها عملية حسابية فأرتب علامات الجمع والطرح ثمّ أقوم بالعمليات الحسابية الخاصة بها.

أضاء خبر سعيد عتمة المشكلة: ساعاتي في جحيم هذا السجن باتت معدودة. فاعتبارًا من صباح الغد، من المفترض أن يأمر القاضي بإخلاء سبيلي وإن كلّفني الأمر رهن منزلي. كلّ قرار غير ذلك كان يبدو لي غريبًا في بلد يخلي سبيل أشخاص مشتبه بارتكابهم جرائم قتل. لكن الخبر الأقل سعادة كان أن القاضي المكلّف تقرير مصيري قد يمنعني، مقابل إخلاء سبيلي، من مغادرة الأراضي الأميركية في انتظار موعد محاكمتي المحتملة. من وجهة نظر عائلية ومهنية لم يكن ذلك مثاليًا، لكنه لم يكن كارثيًا. فقد سبق أن عملتُ في كونكتيكت لمدة سبع سنوات قبل

أن أعود إلى فرنسا في العام 2006. وأنا أعرف تمام المعرفة الشركة الأميركية التابعة وبالتالي يمكنني، من دون الكثير من العوائق، مواصلة إدارة فرع المراجل انطلاقًا من الولايات المتحدة بدلًا من سنغافورة. هذا يتوقف بالتأكيد على مدى استعداد الشركة لأن تمنحني مركزًا يناسبني. لكن، نظرًا إلى المتاعب التي أواجهها بسببها، عليها أن تظهر بعض التساهل معي. هذا أقلّ ما يمكنني أن أتوقّعه من جانبها.

في المقابل، ومن الناحية العائلية، انقلبت المسألة إلى كابوس. فلم يمضِ وقت طويل على استقراري في سنغافورة مع كلارا والأولاد الأربعة. وصلنا إليها في أغسطس من العام 2012 وكان استقرارنا في آسيا مفيدًا بالنسبة إلى أفراد العائلة جميعًا. فبعد تخطي بعض المشاكل في زواجنا، شكّل انتقالنا إلى سنغافورة إشارة إلى بداية جديدة. وربحنا الرهان. بدا الأولاد سعداء بإقامتهم هنا، واندمجوا بشكل كامل في المجتمع. وهم يشعرون بالسرور لمتابعة دراستهم في المدارس الدولية وقد أصبح لديهم الكثير من الأصدقاء. ما زلت أتذكّر ما فعلته غابرييلا في الأسبوع الأول من وصولنا، حين نظمت لجدها زيارة افتراضية لمنزلنا الكبير فيما راحت تجول في أرجائه وفي غرفه وتقوم بالتصوير بواسطة جهاز الأي باد. كانت فخورة وقد غمرتها السعادة، هي وإخوتها بالقدر نفسه. أمّا كلارا فتأقلمت شيئًا فشيئًا مع الحياة الجديدة.

لم تعرف كلارا شيئًا عني منذ نحو اثنتين وسبعين ساعة. صحيح أن اتصالاتي الهاتفية نادرة عندما أكون مسافرًا. برغم هذا لا بدّ لي من إبلاغها بما حدث معي. سأفعل ذلك في الغد بعد الجلسة. هذا ما اتّفقت عليه مع محاميتي. حينذاك سأكون حرًا من جديد ووقعُ الصدمة سيكون أخفّ عليها. لكن، كيف سأفسّر لها ما يحدث معي؟ ماذا لو أُرغمت على البقاء لأشهر عدة في الولايات المتحدة في انتظار محاكمتي، كيف سيمكننا تنظيم حياتنا؟ هل عليّ نقل عائلتي من جديد إلى مكان آخر؟ شهادة الدكتوراه التي تحملها كلارا في علم الأعصاب وخبرتها المهنية الواسعة، أمّنتا لها منذ مدة قصيرة وظيفة في شركة فرنسيّة كبيرة في سنغافورة. وهي تعشق وظيفتها الجديدة. فهل يكون من الأفضل أن أستقرّ في بوسطن

بمفردي لبعض الوقت؟ لكن، هل ستتحمّل كلارا هذا الفراق؟ وماذا عن الأولاد؟

رحتُ أقلب أفكاري مستلقيًا على سريري بداخل الزنزانة. ودارت في رأسي أسئلة من دون إجابات وأعدت قراءة ملخّص القرار الاتهامي وتابعت إتمام تسلسل الأحداث المحيطة بقضية تاراهان، لكنّ القضية قديمة وبعيدة.

حُدّدت الجلسة في الحادية عشرة من صباح اليوم التالي. لكن نظرًا إلى الوقت الذي يستغرقه إخراجي، سيأتي الحراس لإيقاظي قبل طلوع النهار، اعتبارًا من الرابعة فجرًا. كان عليّ أن أنام، غير أنّ السرير كان ضيّقًا، لا يتجاوز عرضه الخمسين سنتيمترًا. كما أن فراش البلاستيك رقيق وخفتُ أن أقع عنه أثناء نومي. وقد علّمني رفيقاي في الزنزانة التقنية المتبعة لتفادي الوقوع: وذلك بأن أحزم الفراش بالغطاء والشرشف بواسطة عُقد كبيرة. تمكنت من القيام بذلك، لكنّني أحسستُ بضيق شديد، وكأنني قطعة من اللحم المشدود بخيوط والمعدّ للشواء. لم يغمض لي جفن ورحتُ أترقّب بصمت وبلا حراك.

الفصل السابع
لقد نسوني!

منذ وصولي إلى ويات، صادر مراقبو السجن أغراضي الشخصيّة كافّة، فأخذوا خاتم زواجي وساعة يدي ففقدتُ الإحساس بالوقت. طلع النهار وانساب الضوء انسيابًا لطيفًا عبر الفتحة الصغيرة التي كانت بمثابة النافذة داخل الزنزانة. الدقائق تمرّ بطيئة، وأنا أنتظر بصبر. رحتُ أترقب أقلّ حركة آملًا أن أرى الحرّاس قادمين لاصطحابي إلى المحكمة، لكنّ أحدًا لم يأتِ. لا بدّ من أنّ الساعة قاربت السادسة على أقلّ تقدير. ماذا لو نسوني؟ رحتُ أطرق الباب. ما من مجيب. رحتُ أطرق أكثر، وبقوّة أكبر. أخيرًا وافق أحد المراقبين على التحدّث إليّ. وهذه المرّة لم أقرأ على وجهه نيّة سيئة بل دهشة وتعجّبًا. أقسم لي أنه لم يتلقّ، ولا أيّ من زملائه، التعليمات بتنظيم خروجي إلى قصر عدل نيوهايفن. ورغم هذا أشار إلى أنه سيتحقّق من الأمر.

عاد ليؤكّد أنّ خروجي لم يرد على جدول الأعمال اليوميّ. أصابني الإعياء وشعرت كأنّني أفقد صوابي. بذلت الجهد كي لا أستسلم لذهان الارتياب. ماذا لو كذبت عليّ محاميتي؟ ماذا لو كانت متواطئة مع النائب العام؟ في نهاية المطاف، أنا لا أعرف عنها شيئًا. «ألستوم» هي التي اختارتها. كيف يسعني أن أثق بها؟ لم أشعر في حياتي بهذا القدر من اليأس. رحتُ أطرق الباب من جديد، وبقبضتي. أطلّ حارس السجن برأسه من داخل الزنزانة وقد نفد لديه مخزون التعاطف. بدا عليه الغضب فيما رحت أجادله بانفعال أظهرني حتمًا بمظهر المعتوه. شرحتُ له أنّ من الضروري أن أتّصل بمحاميتي وأنّ المسألة عبارة عن سوء

فهم كبير، وأنّ عليّ الخروج، وأنّ القاضي استدعاني وسيخلي سبيلي، وأنّ ما يجري غير عقلانيّ، وأنّه يجب مساعدتي. استدار المراقب ورحل ليعود بعد دقيقة ومعه، ومن أجل تهدئة توتري... مجرّد كتاب.

كتاب النظام الداخلي لسجن ويات! كان ذاك الكتيّب المؤلف من نحو خمسين صفحة ينصّ على الحالات التي يمكن السجين فيها رفع الطلبات إلى إدارة السجن. راودتني رغبةٌ في الصراخ. ماذا كانوا يريدون؟ أن أفقد صوابي؟ إلباسي سترة المجانين؟ شيئًا فشيئًا استعدت هدوئي. على أية حال، لم يكن بإمكاني سوى التزام الصمت... والانتظار، الانتظار طويلًا، طويلًا جدًا. لم أتمكن من الاتصال بليز إلا عند منتصف فترة ما بعد الظهر.

– لقد ارتكب مراقبو ويات خطأ جسيمًا، أجابتني، بكلّ بساطة نسوا إخراجك! فالجلسة التي كان من المفترض أن تنظر في طلب إخلاء السبيل المشروط الذي تقدّمتُ به افتُتحت كما كان مقررًا، لكن القاضي وبعد أن لاحظ غيابك قرر تأجيلها لمدة يومين!

يجب ألا أنهار، بل عليّ أن أتنفس وأبقى عمليًا.

– في هذه الظروف ليز، من الضروري أن تبلغي زوجتي. لا شكّ في أنها قد بدأت تشعر بالقلق.

– سأفعل في الحال. إطمئن سيد بييروتشي. وفي الغد سأزورك برفقة مديري وأحضر معي أيضًا الوثائق الأساسية في ملفّ الاتهام. سيتاح لنا الوقت لدراستها.

أخيرًا سأعرف بالتحديد التهم الموجّهة إليّ لأن قراءة ملخّص القرار الاتهامي الذي سلّمتني إياه منذ ثمان وأربعين ساعة لم تُفدني بشي، لا بل حملت إليّ أسئلة أكثر ممّا حملة أجوبة! عند هذا الحدّ انتهى حديثنا، فأعادني الحراس إلى زنزانتي، وقد نال منّي التشاؤم لأنّني سأبقى محبوسًا لساعات لا تنتهي. كان صعبًا بالنسبة إلى شخص مفرط النشاط مثلي أن يتحمّل الوضع. لا شيء أفعله. فارتأيت، لأقتل الوقت، أن أقرأ كتيّب قواعد السجن مرارًا وتكرارًا. وجدت فيه عرضًا مفصّلًا بدقّة للحياة داخل السجن. كان فصل «الاتصال بالعالم الخارجي» من صفحات عدّة. بعد قراءته أدركت السبب الذي دفع بالمساعدة الاجتماعية إلى السماح لي استثنائيًا، في ما بدا وكأنه امتياز كبير، باستخدام الهاتف في مكتبها.

فالإجراءات التي تنظّم الاتصال بالعالم الخارجي كتبها على الأرجح أفراد وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركية. وبموجبها لا يكفي تسليم لائحة بأرقام الهواتف إلى إدارة السجن التي تبتّ بأمر المصادقة عليها، بل يتعيّن على الأشخاص الذين حصلوا على إذن الاتصال بأحد الموقوفين أن يسجّلوا أسماءهم على منصّة إلكترونية من خلال حساب مصرفي مفتوح في الولايات المتحدة. يا للمهمّة الصعبة بالنسبة إلى الرعايا الأجانب. بعبارة أكثر وضوحًا، يتطلب إنجاز هذه المهمّة ما لا يقل عن خمسة عشر يومًا... وهي ليست مجانية.

كذلك هي حال سائر الأمور على أية حال! لكلّ شيء ثمن داخل السجن، حتى الأمور الأساسية في الحياة اليومية للسجين مثل الصابون ومعجون الأسنان وفرشاة الأسنان و...كوب البلاستيك! وهو من أثمن الأغراض في ويات، فمياه الشرب ليست متوفرة في السجن لسبب ما زلت أجهله حتى اليوم، إلا على شكل مكعّبات ثلج. إذًا، ولكي يشرب السجين الماء، عليه أولًا الخروج من الزنزانة (في الأوقات المسموح بها) للوصول إلى القاعة المشتركة حيث يمكنه التزود بمكعبات الثلج (مجانًا) الموضوعة بداخل صندوق، ثمّ وضعها في كوب من البلاستيك يطلبه من مطعم السجن (بعد دفع ثمنه). ولا يوجد أو يُسمح بأيّ مستوعب آخر للماء. وبعدما يملأ السجين كوب البلاستيك بمكعبات الثلج يسمح له بأن يقصد موزّع الماء المغلي الوحيد في القاعة ليملأ كوبه. وعندما يفرغ الصندوق من الثلج، وهذا ما يحصل دائمًا، عليه أن ينتظر إحضار الصندوق الجديد، وهو ما يحدث مرة واحدة يوميًا. سعيدٌ من ينجح في العودة إلى زنزانته بكوب ماء الشرب بعد أن يشعر بالعطش الشديد. على أية حال لا يُسمح بعملية إذابة الثلج تلك سوى في ساعات محددة من النهار.

سرعان ما أدركت أن القاعة المشتركة التي تُستخدم أيضًا حجرة طعام تشكّل قلب الجناح (د) ومكان الحياة الوحيد فيه. أما وجبات الطعام، وبرغم أن عبارة «وجبة طعام» ليست في محلها تمامًا، فتُقدّم على صوانٍ من البلاستيك البنيّ اللون مقسّمة إلى أربعة أقسام. الأول مخصص لشرحتَي خبز والثاني للخضار، لكنه فارغ في معظم الأحيان. والثالث للطبق الرئيسي، وهو نوع من

العصيدة التي يتغيّر لونها من يوم إلى آخر فيما يبقى محتواها صعب التحديد، لأنّها عديمة الطعم، والأكثر غرابة، أنّها عديمة الرائحة، ولا يمكن للسجين أبدًا أن يعرف ما يأكله. وأخيرًا القسم الرابع المخصّص نظريًا لأنواع التحلية المختلفة، لكنّهم لا يُقدّمون إلّا نوعًا واحدًا هو التفّاح المطبوخ بالسكّر. ولأن ويات كان سجنًا خاصًا، فإن كلفة الوجبات المقدمة فيه محسوبة بدقة، ويجب ألا تتعدى الدولار الواحد (ما يعادل 0.8 يورو). والسجن الخاص هو في حقيقة الأمر مشروع تجاريّ يهدف إلى تحقيق الأرباح. فالسجناء ليسوا فقط ملزمين بألّا يكلّفوا المجتمع فلسًا واحدًا، بل المطلوب منهم أن يحققوًا أرباحًا للشركات التي تدير مراكز الاعتقال. لا شيء متروك للصدفة. فمثلًا يستطيع السجين مشاهدة التلفزيون مجانًا، لكنّ عليه أن يدفع المال حتّى يستطيع سماعه! كذلك من الضروري شراء جهاز راديو وسمّاعات من مخزن السجن. يجب دفع المال بلا توقف، هكذا تسير الحياة في سجون الولايات المتحدة.

عُلّقت على جدران القاعة المشتركة ثلاثة أجهزة تلفزيون، جهاز في كلّ زاوية. واحد للسود يعرض مجموعة مختارة واحدة من برامج تلفزيون الواقع المحزنة من نوع «لوف أند هيب هوب إن ميامي» التي تبث طوال النهار صورًا لنساء جميلات خضعن لعمليات تكبير بالسيليكون لمفاتنهنّ. وبحال كان السجين لاتينيًا، فسيجلس مع زملائه حول شاشة أخرى لا تعرض إلّا مسلسلات مكسيكية تعرضها قناة «تيلي موندو» إلى جانب مباريات في كرة القدم في بعض الأحيان. أما الجهاز الأخير المخصص للبيض فيبثّ مباريات في كرة السلّة أو الفوتبول الأميركيّ أو الفنون القتالية، بدون انقطاع، إلّا في الصباح ولمدة ساعة حين تُعرض عليه أخبار «سي أن أن». في المبدأ يحقّ لكلّ سجين الجلوس أمام جهاز التلفزيون الذي يريده. لكن المقاعد الجيدة، قبالة الشاشة، مخصصة حكمًا لأفراد العِرق الذين يخصّهم الجهاز. ولا يحقّ للسجين أن يطلب تغيير البرنامج في حال كان يشاهد البرامج خارج مجموعته العرقية. والحراس هم المكلفون بالإشراف على أجهزة التحكّم عن بعد، ذلك أن الخلافات تنشب دائمًا بين المساجين وتتحول إلى شجارات عنيفة في بعض الأحيان.

للأسباب عينها كانت القاعة المشتركة التي نتناول الطعام فيها موضوعة تحت المراقبة الدائمة بواسطة ثلاثة أجهزة كاميرا. لكنّ طوابير الانتظار أمام أجهزة الهاتف الأربعة كانت دائمة وطويلة. والخصوصية معدومة، فالجميع يسمعون كلّ المكالمات (20 دقيقة في الحدّ الأقصى). كما أن إدارة السجن تنصت إلى كل اتصال وتسجّله ثمّ تنقله إلى النواب العامين ومحققي مكتب التحقيقات الفدرالي. وبمحاذاة القاعة الجماعية، تقع الحمّامات المشتركة ومنها اثنان خارج الخدمة. وإذ اعتاد الموقوفون دخولها بالخفّين والسروال الداخلي، فذلك حرصًا منهم على النظافة الشخصية كما على تفادي التحرّش الجنسي.

أهلًا وسهلًا بكم في ويات!

الفصل الثامن

ستان

– صباح الخير، أنا ستان تواردي، النائب العام السابق في كونكتيكت.

بهذه الكلمات قدم محاميّ الجديد نفسه. كان رجلًا طويل القامة أشيب الشعر، في الثانية والستّين من عمره، هوليوودي الابتسامة وصاحب ألقاب فخرية لا تُحصى ولا تُعدّ. كان الخيار في تلك المرة موفقًا. أخيرًا أرسلت إليّ «ألستوم» محاميًا قويّ البنية جديًا وكفئًا، وعلى مستوى التحديّات. سبق لستان تواردي أن تولّى الدفاع عن عدد من الشركات التي تنتمي إلى نادي الشركات الأميركية الخمسمئة الكبرى، وله ما لا يقلّ عن ستّة مؤلّفات حقوقية تمّ اختياره على أساسها من بين «أفضل المحامين» في الولايات المتحدة. استهلّ حديثه معي قائلًا:

– دعني أشرح لك. محامو باتون بوغز الذين يدافعون عن «ألستوم» في قضية الفساد فوّضوا مكتب داي بيتني للمحاماة حيث أعمل، وتكفّلت شركتكم بأتعاب مكتبنا كاملة.

استمتعتُ بكلامه. فالفرق شاسع بينه وبين ليز الواقفة إلى جانبه صامتة ومنبهرة في الوقت نفسه. كان ستان يوحي برباطة جأش يُحسد عليها، ويتحدّث بنبرة واثقة وكلمات محددة ومختارة بدقة، ولا يغرق في اللف والدوران، وتابع قائلًا:

– إذًا التزمت شركتكم بتكاليف الدفاع عنك. لكن، في حال ثبتت إدانتك فقد تطالبك «ألستوم» بتسديد الأتعاب.

هل سمعتُ جيّدًا ما قاله؟ هل كنت أحلم؟ وتابع ستان بهدوء، فيما التزمت ليز الصمت وهي تقف إلى جانبه:

– في الحقيقة، أرى أن احتمال تسديدك الأتعاب واردٌ جدًا، سواء أقررت المضي قدمًا في الدعوى وخسرتها أو قررت التوقف عن متابعة المحاكمة قبل نهايتها بإقرارك بالتهم المنسوبة إليك.

نعم، لقد سمعتُ جيّدًا. ثوان قليلة كانت كافية لأدرك أنني في يقظة لا في حلم. في تلك اللحظة لم أعد بحاجة إلى أن أقرص نفسي. فانفجرت في وجهه قائلًا:

– هذا أمر مخزٍ وغير مقبول! فكل ما فعلته إنما فعلته باسم شركتي مع التزامي الكامل بالإجراءات المتبعة فيها كافة.

– مقبول أو غير مقبول، على أي حال هذه هي الشروط التي طلبت منا «ألستوم» أن نعرضها عليك لتولّي الدفاع عنك!

استخفاف غير معقول. ومن جديد، رحت أتمنّى لو أنني أسأت الفهم.

– هل تدرك ما تبلغني به؟ الشركة تتفاوض في هذه المرحلة مع السلطات الأميركية. لا بدّ من أنها ستقرّ بأخطائها وستفاوض على الغرامة. أما أنا، وفي حال سلكت الطريق نفسه، فسأنتهي وحيدًا. هذا ما أستشفّه من كلامك، أنّ «ألستوم» ستتخلّى عني. كلامك غير معقول.

– سيّد بييروتشي المعقول هو أنك لو كنت تعمل لحساب مجموعة أميركية لاستغنت عن خدماتك في هذه المرحلة.

ما زاد الطين بلّة هو أنه سمح لنفسه بأن يعظني وأن يعاملني كما لو أنني منحرف. لكنّ ستان كان الوحيد الذي يمكنه إخراجي من ويات. لذا كتمت إحساسي بالإهانة وخفضت من حدة لهجتي بعض الشيء. ثمّ أخرج من جيبه ورقة حضّرها بناء على طلب «ألستوم» وأعطاني قلمًا وطلب مني التوقيع. فرفضت رفضًا قاطعًا.

– قبل كل شيء، أريد مناقشة المسألة مع كيث كار. لا بدّ من أنه ما زال في الولايات المتحدة. فليأتِ لرؤيتي.

تعهّد ستان بإبلاغ الرسالة وتابع اللقاء برغم رفضي التوقيع على الورقة التي عرضها عليّ، إلى أن تطرّق إلى الموضوع الذي يهمّني أكثر من غيره: إخلاء سبيلي.

– لنكن واضحين سيّد بييروتشي. منذ اعتقالك، علا سقف المزايدات. واليوم، أرى وليز لطيف ضرورة تقديم

مبلغ كفالة كبير لإخراجك من هنا.

ابتلعت لعابي وطرحت عليه السؤال المصيري، والذي بتّ أدرك يومًا بعد يوم أنه السؤال الوحيد المهمّ هنا في الولايات المتحدة.

– ما قيمة المبلغ؟

– لقد قبلت «ألستوم» بأن تدفع 1.5 مليون دولار إضافة إلى تعهّد من ناحيتك بمبلغ 400 ألف دولار قد يكفي لإخلاء سبيلك. كما أنّ شركتك وافقت على استئجار شقة ودفع أتعاب حارسين لمراقبتك لئلا تلوذ بالفرار إلى فرنسا.

– حارسان؟ 24 ساعة على 24 لمراقبتي وعائلتي؟

– نعم. على أي حال كانت هذه الشروط نفسها التي فرضت على دومينيك ستراوس كان خلال التحقيق معه في التهم الجنائية التي واجهها في نيويورك. أنصحك بألا تتعلّق بآمال زائفة. فحتى لو قبل القاضي عرضنا، نحن بحاجة إلى حد أدنى من الوقت لجمع الكفالة ولاستئجار شقة لك وتوظيف حارسين. لذلك لن يُخلى سبيلك قبل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع من الآن في حال سارت الأمور كما نتمنّى.

في حال سارت الأمور كما نتمنّى! هل يدرك هذا الرجل المعاناة التي أعيشها؟ أنا في السجن بحق السماء، في أحد أسوأ سجون الولايات المتحدة. «أسبوعان أو ثلاثة أسابيع.» كان يتحدث إليّ كمن يحلّ مشكلة إدارية عاديّة، أو مسألة تافهة، أو حادثة مرور بسيطة. ماذا عن إدارة «ألستوم»؟ هل يعتقد أنها ستترك أحد مديريها يتعفن في السجن من دون أن تتدخّل؟ ستان لا يتلقّى أجرًا من دون مقابل. لا شكّ في أنه يخضع لمراقبة مشدّدة في تحركاته ويتعرّض للضغط و...قطع المحامي حبل أفكاري وقال:

– يهمني أن تعلم سيّد بييروتشي أنه ليس من اتصال مباشر بيننا وبين «ألستوم». هذا ممنوع. لا يُسمح لنا بالتحدّث إلى رؤسائك. فوزارة العدل تتخوّف من أن تمارس شركتك الضغوط عليك لتصمت. لا نمتلك سوى حق تبادل المعلومات مع مكتب باتون بوغز الذي يدافع عن مصالح شركتك والذي فوّضنا الدفاع عنك.

ارتسمت في ذهني صورة منحدر لا ينتهي. فكلما فتح ستان فمه للكلام، كانت الأرض تنزلق تحتي أكثر فأكثر.

كيف يمكنني الدفاع عن نفسي فيما التواصل غير قائم بين مكتبه و«ألستوم»؟ كيف سأتمكن من الحصول على الأدلة والوثائق الداخلية للشركة، والتي تثبت حسن نيتي؟ أيّ قاضٍ سيمكنه التحقّق من دوري في قضية الفساد سبب الملاحقات بحقّ «ألستوم»؟ لا شكّ في أن المحامي المكلّف الدفاع عنّي لم يكن يعي درجة التعقيد التي بلغها الوضع. برغم شهاداته كلها، يحتاج إلى دروس جديدة في القانون.

– ستان، خاطبته بما أتيح لي من هدوء، التهمة الموجهة إليّ هي أنني كنت على علم باستعانة «ألستوم» بوسطاء للفوز بأحد العقود. لكن قرار استخدام استشاريين من الخارج ليس من صلاحياتي. ثمّة إجراءات داخلية صارمة تتبعها الشركة، والأوامر تصدر عن المستوى الأعلى في التراتبية الإدارية.

– سيد بييروتشي، قاطعني بلهجة جافة، من المبكر التحدث عن هذه التفاصيل. المهم الآن إعداد طلب إخلاء سبيلك إعدادًا محكمًا.

– لكن كيف يمكنك الدفاع عني إذا لم تشرح للقاضي أنني لم أؤد سوى دور بسيط، ولست من يصدر الأوامر، ولا من كان يستخدم الاستشاريين ولا حتى من كان يوافق على اختيارهم؟ فاستخدام الوسيط، أيًا كان، يتطلب ثلاثة عشر توقيعًا على أن يرتبط اثنان من الموقعين النهائيين ارتباطًا مباشرًا بالرئيس التنفيذي لـ«ألستوم»، باتريك كرون. من الضروري أن تسلّمك شركتي الوثائق المذكورة لا سيما تلك المتعلقة بالاستشاريين في صفقة تاراهان. عليك المطالبة بتلك الوثائق منذ اليوم.

بينما تابعتُ عرضي ورحت أشرح بالتفصيل لستان الدور البارز لعدد من المسؤولين في المجموعة والذين كانوا خاضعين للسلطة المباشرة للرئيس التنفيذي باتريك كرون. لاحظتُ أنه لم يكن يدّون الملاحظات. اكتفى بالنظر إليّ وبدت على وجهه أكثر فأكثر علامات الحزن، حتى خيّل إليّ أنه يعتبرني أحمق بكل ما للكلمة من معنى.

توقّفتُ عن الكلام أخيرًا وقد اعتراني الذهول. وتبعت ذلك فترة من الصمت. رحنا نتبادل النظرات بإمعان. وفي تلك اللحظة بدأت أفهم. فهذا المحامي على حقّ بأن يعتبرني أحمق. فكيف تصوّرت ولو لبرهة أن «ألستوم»

ستقدم للعدالة الأميركية الأدلة بشأن منظومة الفساد ضمن المجموعة؟ صحيح أن الوثائق المذكورة تثبت مسؤوليتي الهزيلة، لكنها قد ترغم الشركة بدءًا من بعض مديريها الكبار، على توريط نفسها والإقرار بأن إجراءات الامتثال التي وضعتها الإدارة العامة ليست سوى إجراءات خادعة! هل أنا على درجة كبيرة من الغباء لأظن أن «ألستوم» ستجازف بذلك كلّه لمساعدتي؟ بالتأكيد، لن تقدم الشركة على إجراء مماثل. فأي شركة تضحي بنفسها بالإقرار بأخطائها ومسؤوليتها الجزائية لمساعدة أحد كوادرها؟ لغاية تلك اللحظة لم أكن أرى الأمور من هذه الزاوية. ربّما من باب السذاجة أو الثقة الزائدة لكنّني كنت أرفض أن أتصور ما هو أشدّ سوءًا. عليّ أن أعترف في هذه اللحظة بأنني حقًا في خطر. من الآن فصاعدًا أصبحت بمفردي.

سألتُ ستان مجددًا بصوت مخنوق:

– هل تسنّى لك الاطلاع على القرار الاتهامي؟ هل استلمت وثائق أخرى من النائب العام؟ ما العقوبة القصوى التي قد تُفرض عليّ؟

– في هذه المرحلة، من الصعب الإجابة. فنحن قرأنا مثلما فعلت أنت خلاصة القرار الاتهامي ولا شيء غيرها.

– القرار الاتهامي خالٍ من أي دليل يؤدي إلى إدانتي.

– أوافقك الرأي. لا وجود لدليل مباشر ولا لأي رسالة إلكترونية تشير إلى أي فساد محتمل. غير أن النائب العام سوف يزوّدنا بمليون ونصف الميلون من الوثائق.

– مليون ونصف الميلون؟

– نعم، ويزعمون أيضًا أن لديهم شاهدين قد يثبتان ضلوعك في المؤامرة.

أخيرًا، وللاستفادة من مساعدة المحامي وقّعت على الوثيقة التي سلمّتها إياه شركتي. كانت الشروط التي فرضتها علّي «ألستوم» مجحفة، لكن لم يكن لديّ خيار آخر.

الفصل التاسع
كلارا

مقارنةً بالمشرحة التي تراءت لي من خلال حديث ستان، بدت لي فجأة خفّة ليز وقلّة احترافيّتها في غاية العذوبة، فهي حافظت على شيء من الإنسانيّة. وعرضت عليّ أن ترتّب، وحالما تعود إلى مكتبها، اتصّالًا بيني وبين كلارا في سنغافورة، حتى ولو كان ذلك ممنوعًا عادةً. أخيرًا سوف تتاح لي فرصة التحدّث إلى زوجتي وسماع صوتها. كنت أخشى تلك اللحظة بقدر ما كنت أنتظرها. وقد أوضحت لي ليز أنها أعلمتها بأمر توقيفي عشيّة اليوم السابق، بعد تأجيل جلسة إخلاء سبيلي لثمانٍ وأربعين ساعة.

– نظرًا إلى فارق التوقيت بيننا وبين سنغافورة، كانت قد وصلت لتوّها إلى في مكتبها عندما اتّصلت بها. لا أخفي أن الخبر شكّل صدمة كبيرة بالنسبة إليها، بالطبع. لكنك طلبت مني الإسراع في إبلاغها.

– وكيف كانت ردّة فعلها؟

– في البداية، انتابها خوف شديد، واعتقدت أنك ضحية حادثة ما أو أزمة قلبية. اتصَلت بي مرات عدة صباح اليوم. فشرحتُ لها طريقة التسجيل على لائحة الأشخاص الذين تسمح لهم إدارة السجن بالاتصال بك هاتفيًا، لكن هذا الإجراء يتطلب بعض الوقت.

– ألا يمكننا تسريع الإجراء؟

– لا، مستحيل.

– إذًا، اعتبارًا من أي يوم يمكننا التواصل مباشرة؟

– هذا رهن بالظروف. ففي بعض الأحيان يتمّ الاتصال في غضون ثلاثة أيام. لكن في حالة طلب الاتصال من الخارج، قد يتطلب الأمر وقتًا أطول بكثير، أسبوعًا على

الأرجح أو أسبوعين. في الانتظار، يجب أن يتمّ الاتّصال من خلالي. لكن، لا حول ولا قوة، إنها الإجراءات المفروضة وعلينا تطبيقها.

يفخر الأميركيون بإجراءاتهم، ويعشقونها. اكتشفتُ هذا عندما كنت أعمل في كونكتيكت. وهم في إطار عملهم نادرًا ما يدعون لمخيّلتهم الابتكار، لكنّهم في المقابل يصرفون قدرًا كبيرًا من الطاقة والوقت على احترام الاجراءات.

افترقنا، ستان وليز وأنا. وبعد أربع ساعات، وعندما سُمح لي بالخروج من زنزانتي واستخدام أحد أجهزة الهاتف الموجودة في السجن، اتصلتُ بهاتف ليز الخلوي، وما لبثت أن ساعدتني على الاتصال بكلارا.

– ألو! فريد! أخيرًا...

برغم العطف والحبّ في نبرة صوتها، لم تستطع كلارا أن تخفي تعبها وقلقها. فمنذ أربع وعشرين ساعة، وبرغم الجهود المتكررة التي بذلتها ومحاولاتها الكثيرة للدخول إلى المنصة الإلكترونية في ويات واتصالاتها الهاتفية بالسجن، لم تتمكن حتى لحظة الاتصال بي من فتح حساب لي. كانت بطاقاتها المصرفية تُرفض في كلّ مرّة، ما أحبط همّتها. لم يصعب عليّ أن أتخيّل حياتها في الأيام الأخيرة مع العمل الذي ينبغي عليها إنجازه وكأن شيئًا لم يكن... ووالدتي التي قدمت إلى سنغافورة منذ أسبوعين لرؤية العائلة والأولاد الأربعة الذين قرّرت حاليًا ألا تخبرهم شيئًا. ستثير قلقهم من دون فائدة. بعد أن أطلعتها على ظروف اعتقالي حاولتُ تهدئتها قدر الإمكان وإن كان عليّ إخبارها رواية لا أصدقها أنا شخصيًا.

– بعيد اعتقالي، تمكنت من الاتصال هاتفيًا بتيم كارن، مدير فرع الطاقة في الولايات المتحدة، كما اتصلت بكيث كار أيضًا المدير القانوني للشركة. فشرحا لي أن «ألستوم» بصدد إبرام اتفاقية مع وزارة العدل الأميركية. وهي ستُدرج قضيتي الشخصية في المفاوضات من دون شكّ. في الغد يخلى سبيلي وتتّضح لنا الصورة. أما في الوقت الحاضر، فلنحاول إبقاء المسألة سرية.

– لم تراعَ السريّة تمامًا، أجابتني كلارا، فقد نشرت صحيفة «وول ستريت جورنال» مقالًا حول توقيفك في مطار جون كنيدي. كما تحدّثت صحيفة «لو موند» عن

الموضوع في خبر مقتضب من بضعة أسطر. لكن، لا تقلق، يبدو أن أحدًا لم ينتبه للخبر، بما في ذلك والدتك ووالدك. ولم يتّصل بي أحد من «ألستوم»...

– حسنًا. فلنأمل أن القضية لن تثير مزيدًا من الضجة. لا أرغب في استئناف العمل في جو مشحون! ماذا عن الأولاد؟ هل هم بصحة جيدة؟

– في الوقت الحاضر لا يشكّون في أي أمر. أعدّت غابرييلا ورافاييلا عرضًا لاستقبال والدتك بالأمس، فتنكّرتا بزيّ أميرتين. رافاييلا كانت الأميرة النائمة وغابرييلا كانت ساندريلا. أما ليا وبيار فعزفا على القيثارة. كانت والدتك في قمة السعادة. فضّلتُ إخفاء الأمر عنها واكتفيت بإخبارها أن رحلة العمل التي تقوم بها إلى الولايات المتحدة ستستغرق وقتًا أطول ممّا كان مقرّرًا.

– حسنًا فعلتِ، في الوقت الحالي اكتفي بما قلته.

– فريدريك؟

– نعم؟

– لقد أجريت بحثًا على الإنترنت حول القضايا المتصلة بقانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد. في الحقيقة إنها قضايا خطيرة ولا يُستهان بها. اكتشفتُ أن القانون المذكور يسمح للأميركيين بتوقيف أي موظف في أي شركة، في أي مكان من العالم وفي أي وقت كان، وبسجنه لمدة طويلة.

– ألا تبالغين بعض الشيء؟

– لا. لا أريد أن أثير قلقك، لكن السلطات الأميركية تعتبر أن أي رابط بالولايات المتحدة، كسعر الأسهم في الأسواق المالية أو التبادلات التجارية بالدولار أو استخدام صندوق بريد إلكتروني أميركي، يسمح لها بالتدخل. قد يبدو الأمر صعب التصديق، لكنه غالبًا ما يحدث. على أي حال، «ألستوم» ليست الشركة الفرنسية الأولى التي تتعرض للملاحقة بتهمة الفساد. لقد تحققت من الموضوع. سبق لشركات «توتال» و«ألكاتيل» و«تيكنيب» أن واجهت المشكلة نفسها. وسوف أعلمك بأسماء عشرات الشركات الأوروبية الكبيرة التي وجهت إليها أيضًا التهم في هذا المجال.

– هل سبق وتم توقيف مديرين مثلي أنا؟

– نعم، في قضية «ألكاتيل». حتى أن مكتب التحقيقات الفدرالي سطّر مذكّرات توقيف دولية بحق مديرين ألمان. أشعر بأن...

شعرت بالقلق الذي يساور كلارا بسبب ما قرأته، وبأنها تردّدَت في أن تكشف لي كل ما تعرفه. لا شكّ في أنها لم ترغب في أن تثير قلقي أكثر.

– بمَ تشعرين؟

– أنت تعرف الأميركيين، عندما تكون مصالحهم على المحكّ لا يراعون أحدًا.

– تابعي، أفضّل أن أسمع الحقيقة.

– حسنًا. حتى في حال أخلوا سبيلك بكفالة، أتساءل عما إذا كانوا سيرغمونك على البقاء في الولايات المتحدة.

خانني الكلام فلم أعرف بماذا أجيبها. كيف أعلن لزوجتي أن حياتي بدأت تتهاوى؟ لا أعرف النهاية التي ستصل إليها القضية، أنا الذي أفضّل الإمساك بمداخل المسائل ومخارجها قبل أخذ أي قرار. رأيت نفسي في الظلمة الكاملة. لكن كلارا سبقتني.

– فريد، إذا اقتضى الأمر سنأتي إليك بسرعة في الولايات المتحدة. أمضينا حياتنا في التنقل، ورحلة جديدة لن تكون كارثة... لا تقلق، سوف آتي مع الأولاد إذا تطلب الأمر. تعرف تمام المعرفة أنهم اعتادوا حياة التنقل. لا تقلق. أنا معك.

أدهشني التصميم الذي أظهرته. كانت كلارا ذكيّة بما يكفي لتتصّور المستقبل بسرعة. لكن المستقبل اقتصر في الوقت الحاضر على الجلسة الثانية لطلب إخلاء السبيل المقررة في اليوم التالي. إلى ذلك الحين، كنّا كلّنا في حالة من الترقّب، خاضعين لحسن نيّة العدالة الأميركية وإجراءاتها.

الفصل العاشر

الجلسة الثانية لإخلاء السبيل

هذه المرّة لم ينسوني. فعند الساعة الرابعة تمامًا دخل حارسان إلى زنزانتي من دون استئذان وأيقظاني. وجدت نفسي مرغمًا على الخضوع لتفتيش جسدي جديد قبل أن يلفّاني بالسلاسل من رأسي إلى أخمص قدميّ كما حدث خلال نقلي للمرة الأولى إلى ويات. بعد ذلك كان عليّ الصعود إلى شاحنة مصفّحة اتجهت إلى محكمة العدل في نيوهايفن التي تبعد ثلاث ساعات بالسيارة. قبل بدء الجلسة ببضع دقائق، سُمح لي بالتشاور مع المحاميين المكلّفين الدفاع عني، ليز وستان.

لفتت انتباهي علامات الانهزام التي بدت على وجهيهما، وأخبراني أنهما تناقشا لبضع دقائق مع النائب العام دايفيد نوفيك.

– النائب العام يتصرّف بعناد، كشف لي ستان، ولا تهمّه قيمة الكفالة التي ننوي دفعها، فهو عازم على المطالبة بإبقائك في السجن. برأيي أنّه لم يتقبّل حتى اليوم امتناع شركتك عن التعاون، ويعتبر أن «ألستوم» تسخر منه منذ سنوات عدة.

الانزلاق مستمرّ، كأنني لن أبلغ القاع أبدًا. فما اكتشفته في تلك اللحظة وما قاله ستان هو أن وزارة العدل بدأت تحرياتها منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات. التحقيق جارٍ إذًا منذ نهاية العام 2009. لقد تحفّظ كيث كار عن إطلاعي على تسلسل التحقيقات ذاك. وأدركت سبب تعنّت وزارة

العدل الأميركية في قضيّتي، فهي تجبرني على أن أدفع باهظًا ثمن الخطاب المزدوج لـ«ألستوم».

في الواقع، بعدما بدأ الأميركيون تحقيقاتهم أبلغوا شركتي بذلك وعرضوا عليها التعاون. فوزارة العدل الأميركية تضفي الطابع الرسمي على هذا النوع من العروض الذي تقدّمه لكل الشركات التي تُخضعها للتحقيق. في هذه الحال، يُقترح على الشركات المذكورة التوقيع على ما يُعرف باتفاقية المقاضاة المؤجلة. وتلتزم الشركة بموجب تلك الاتفاقية بإدانة نفسها من خلال كشف ممارساتها كافة والإبلاغ عن موظفيها إذا اقتضى الأمر. كما عليها أن تتعهّد بتطبيق برنامج داخلي لمكافحة الفساد والموافقة على وجود مراقب يرفع تقاريره إلى وزارة العدل الأميركية لمدة ثلاث سنوات. وفي حال تمّت مراعاة الشروط المذكورة كافة، يصادق القاضي على الاتفاقية المبرمة مع الشركة والتي تنتهي بتسديد غرامة. عمومًا لا يتمّ توقيف أي مدير إثر ذلك وإن كان هذا النوع من الاتفاقيات لا يؤدي إلى إنهاء الملاحقات الفردية. بهذه الطريقة تحديدًا وافقت شركتان فرنسيتان أخريان، هما «توتال» و«تيكنيب»، قبل «ألستوم»، على تسديد غرامات بقيمة 398 و338 مليون دولار في العامين 2013 و2010. غير أنني اكتشفت لاحقًا أن «ألستوم»، أو بالأحرى باتريك كرون، أراد التلاعب. فقد أوهمت الشركة وزارة العدل الأميركية بأنها كانت تتعاون، لكنها في الواقع كانت تقوم بعكس ذلك. وعندما أدركت الوزارة أنها تعرّضت للخداع، استشاط نوابها العامون غضبًا وقرروا تغيير استراتيجية التعامل فانتقلوا إلى الهجوم.

إذًا هذا كان السبب الحقيقي لتوقيفي المفاجئ! تنوي وزارة العدل أن تُثبت لـ«ألستوم» من هو الطرف الأقوى لترغمها على الإقرار بالتهمة. لقد وقعتُ في فخّ قذر ضحيّة الاستراتيجية التي اعتمدها باتريك كرون، وأصبحتُ دمية يحرّكها القضاء الأميركي. على أي حال، لم يلبث النائب العام دايفيد نوفيك أن أكّد لي ذلك بالفم الملآن. فعندما سمحت له القاضية جوان مارغوليس التي ترأس جلسة المحكمة بالكلام كشف بشكل فظّ خفايا المعركة التي أعلنها ضد «ألستوم»:

– بعد أن تعهّدت تلك الشركة بالتعاون معنا، خانت مرارًا وتكرارًا ثقة وزارة العدل! فـ«ألستوم»، التي كان من المفترض أن تساعدنا في التحقيق الذي نجريه، تصرّفت ببطء وبشكل مجزّأ. أقلّ ما يُقال في موقفها إنه مبهم. كما أريد أن أشير إلى أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سلّطت الضوء مؤخّرًا على موقف فرنسا التي تخلّفت عن اتّخاذ إجرءات بحقّ «ألستوم» في الوقت الذي تواجه فيه الشركة متعددة الجنسيات تلك، منذ سنوات عدة، تهمًا بالفساد في عدد من الدول، من بينها سويسرا وانكلترا وايطاليا والولايات المتحدة.

وتابع النائب العام بدون أن يرفّ له جفن:

– نحن نمسك بالأدلة كافة. بحوزتنا وثائق تكشف مضمون المباحثات التي جرت بين المشتركين في المؤامرة ورشوة المسؤولين الحكوميين الإندونيسيّين. بحوزتنا أيضًا شهادات مصرفية ونحن نتواصل مع شهود مستعدين للشهادة أمام المحكمة.

تساءلتُ مرة جديدة: كيف تمكّن القضاء الأميركي من الحصول على تلك المعلومات؟ حين أطلعني ستان وليز على خفايا المعركة خلال حديثنا، أجهزا عليّ. في البداية لم أصدّقهما، لأنّ الحبكة كانت واضحة جدًّا، وكأنّه سيناريو فيلم من الأفلام. قلت في نفسي إنني لا أصدق، فما يحصل معي لا يحدث إلا في السينما. للأسف، كنت مخطئًا. فالأمر حقيقة... ووزارة العدل الأميركية استعانت، من جملة ما استعانت به، بخدمات شخصٍ مدسوس، أو مخبر زُرع في قلب الشركة وتعاون تعاونًا كاملًا مع المحققين. حتى أنه أخفى تحت سترته ولسنوات عدة ميكروفونًا أتاح له تسجيل أحاديث عدة مع زملائه. لقد استخدمه مكتب التحقيقات الفدرالي جاسوسًا في الشركة. فكيف قبل ذاك المدير، وقد ناهز الخامسة والستين من عمره، أداء دور المخبر؟ ما الضغوط التي مارسها عليه رجال مكتب التحقيقات الفدرالي ووزارة العدل الأميركية لإرغامه على أن يصبح خائنًا؟ هل تمّ تهديده بالسجن لسنوات عدة؟ لم يتسنّ لي الوقت للاسترسال بأفكاري لأن النائب العام نوفيك تطرّق إلى قضيتي في تلك اللحظة. وقد كان في منتهى الوضوح.

فبرأيه، أنا من مهندسي إحدى كبرى عمليات الفساد التي عرفها خلال حياته المهنية.

– فريدريك بييروتشي مديرٌ رفيع المستوى في «ألستوم». ودأبت إدارته طوال السنوات الأخيرة على تكليفه بمسؤوليات كبيرة. اليوم تعرض عليكم شركته كفالة بقيمة 1.5 مليون دولار لإخلاء سبيله. لكنّ الشركة المذكورة متورّطة في القضية التي ننظر فيها، أي أنها شريكة في المؤامرة وإن لم تكن مدانة بشكل رسمي. السؤال الذي يتبادر إلى ذهني: هل يمكن لشريك في المؤامرة أن يكون ضامنًا لتسديد كفالة؟ كما لا نعرف حتى هذه اللحظة المنحى الذي سيأخذه هذا الملفّ. ماذا سيحصل إذا ما افترقت مصالح «ألستوم» وفريدريك بييروتشي، في وقت ما؟ إلامَ ستؤول الأمور في حال قرّر هذا المسؤول رفيع المستوى الإقرار بالتهمة المنسوبة إليه؟ كيف ستتصرّف «ألستوم»؟ من سيضمن تسديد الكفالة في تلك الحالة؟ أذكّركم بأن السوار الإلكتروني لا يشكّل ضمانة كافية. يمكن فريدريك بييروتشي في أي وقت أن يعطّله ويلوذ بالفرار. وبالنسبة إلى الحارسين اللذين تتعهد الشركة بتوظيفهما لمراقبته، ماذا يحدث إذا قررت فجأة التوقّف عن تسديد أجورهما؟ وزارة العدل وافقت منذ عامين على تعيين حرّاس حول شقة مواطن فرنسي آخر هو السيد دومينيك ستراوس كان. لكنّ الحالة تختلف اليوم، فحين قبل القاضي بهذا التدبير، كان الاتّهام قد ضعف بعد التشكيك بمصداقية الشاهد الأساسي ضد ستراوس كان. في حالتنا هذه يحدث العكس، فالملفّ متين ومدعّم بالإثباتات. أخيرًا، تعرفين حضرة القاضية أن فرنسا لا تسلّم مواطنيها. ففي حال قررتِ إخلاء سبيله لن نرى فريدريك بييروتشي بعد اليوم! وهو يدرك تمامًا أنه قد يخضع لعقوبة كبيرة في الولايات المتحدة تصل إلى السجن المؤبّد.

السجن المؤبّد! ما إن سمعتُ هذا الكلام حتى وجهت ناظريّ نحو المحاميين المكلّفين الدفاع عني. أشاح ستان تواردي بنظره عني. وكذلك لم تتحلَّ ليز بالشجاعة للنظر في عينيّ، بل آثرت النظر إلى الأوراق أمامها. أنا أواجه عقوبة السجن المؤبّد. أنا اليوم في الخامسة والأربعين من عمري وقد أمضي السنوات الثلاثين أو الأربعين المقبلة

خلف القضبان. لقد مضت على توقيفي في ويات خمسة أيام ولم أعد أتحمّل. لا أعرف حتى إن كان بإمكاني أن أتحمّل هذا الكابوس لساعات قليلة إضافية وعليّ الآن أن أتخيّل نفسي محبوسًا حتى أيامي الأخيرة! لماذا؟ لأنني كنتُ قبل ذلك التاريخ بعشر سنوات أحد مديري «ألستوم» الذين وافقوا وهم على مستوى متوسط من التراتبية، على اختيار استشاريّ لا أعرفه البتة، وربّما دفع الرشاوى لمساعدة المجموعة على الفوز بعدد من العقود. لكنني لم أسرق، ولم أؤذ، ولم أقتل إنسانًا ولم أتلقَّ أي عمولة غير مشروعة. لم أحقّق أيّ إثراء شخصي. علاوة على ذلك، تمّ كلّ شيء باتباع إجراءات الشركة الداخلية بحذافيرها. السجن المؤبد! عقوبة لا يمكن تصوّرها. في الأمر ابتزاز واضح. فالنائب العام هذا يريد التأثير فيّ وهو يستمتع بإخافتي. وقد أصرّ دايفيد نوفيك، لحظة انتهائه من إلقاء كلمته وجلوسه، وبعكس المحاميين المكلفين الدفاع عني، على النظر في عينيّ مباشرة. ولم يبدُ بمظهر من يتسلّى أو يخدع. ماذا لو كان يقول الحقيقة؟ ماذا لو كنت أواجه بالفعل خطر إنهاء حياتي في السجن؟

كنت مذهولًا لدرجة أنني بالكاد سمعت ليز لطيف وهي تطالب بإخلاء سبيلي. سمعت صوتها خافتًا، كما لو أنه أتى من بعيد، وهي تحاول الدفع بوجود عيب في إجراءات الاتهام. وبحسب ما قالته، فالوقائع المنسوبة إليّ سقطت بمرور الزمن، ذلك أنها ارتكبت بين العامين 2003 و2004، فيما تعود التهم ضدّي إلى نوفمبر من العام 2012. وأشارت من خلال ذلك إلى أن التهم تسقط بمرور خمس سنوات في إطار قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد. ولكن لماذا تهتم بهذا الجدال القانوني؟ لمَ لا تقول الحقيقة ببساطة؟ هل هو أمر معقّد إلى هذه الدرجة أن تشرح للمحكمة أنني أتعرض لتمييز في المعاملة لا مبرّر لها؟ فدايفيد روتشيلد الذي أقرّ سابقًا بالذنب، لم يودع السجن. أما الكفالة التي فرض عليه تسديدها وقيمتها خمسون ألف دولار، فلا يمكن مقارنتها أبدًا بالمبلغ المعروض لإخلاء سبيلي. ثم هل من المقبول أن يستخدمني النائب العام نوفيك وسيلة ضغط في صراعه مع كرون؟ وهو لا يحاول إخفاء ذلك: فأنا رهينته! أنا البيدق الذي يحركه في لعبة الشطرنج التي يلعبها مع شركتي. هل هذه هي العدالة؟

قررت القاضية مارغوليس الغياب لبعض الوقت للتفكير وحين عادت عرفت أن القرار اتخذ.

– إنها حالة لم تألفها محكمتنا، قالت، وقد جرت العادة على أن ننظر في طلبات ترفعها عائلات متواضعة حيث لا تتعدى الكفالات سقف 1500 دولار وتشكل في معظم الأحيان ما ادّخرته تلك العائلات طيلة حياتها. أما في الملف الموجود بين أيدينا، فيعرض الدفاع تسديد كفالة تتجاوز المليون دولار. ومع ذلك تبدو لي هذه الكفالة غير كافية. فأنا أطالب، بالإضافة إلى المليون ونصف المليون دولار التي تعرضها «ألستوم» والـ 400 ألف دولار التي يعرضها المتهم، بأن يتعهد مواطن أميركي بوضع منزله ككفالة. في حال عدتم إليّ بهذا التعهد، قد أوافق على إعادة النظر في طلب إخلاء السبيل.

بدا واضحًا أن جوان مارغوليس لا تثق بـ«ألستوم» ولا بمصداقيتي. وشرطها لتغيير رأيها هو الحصول على تعهد من مواطنين... أميركيين. ومن الجهة المقابلة توصّل النائب العام نوفيك إلى إقناعها من دون صعوبة. بعد ذلك غادر قاعة المحكمة بخطى كبيرة، منتصب القامة ومزهوًّا بنفسه.

أمّا أنا فقد انهرتُ بسرعة، ووجدت صعوبة في كبح غضبي ضد المحاميين المكلفين الدفاع عني. فالمبلغ الخيالي الذي عرضته «ألستوم» كفالة لقاء إخلاء سبيلي كان خطأ استراتيجيًا، وانقلب هذا الحلّ ضدي. لقد وثقت بهما، ولم يكن بإمكاني ألا أفعل، وكنت على خطأ في ذلك. كيف لمحامٍ متمرّس مثل ستان وقد تولى في السابق منصب النائب العام في كونكتيكت أن يغفل عن خطر تضارب المصالح بيني وبين شركتي وعن استباق ردّ فعل نوفيك والقاضية؟ بدأت الشكوك تنتابني في شأنه. لحساب من يعمل في الحقيقة؟ في نهاية الجلسة، اكتشفتُ أيضًا أن أحد زملائه في مكتب باتون بوغز والذي يدافع عن مصالح «ألستوم» كان حاضرًا في القاعة بصفة مراقب. كان يتجسّس على تصرفاتي. يمكن شركتي أن تطمئن: فأنا لم أبح بشيء. غير أن الرسالة الموجهة إليّ كانت واضحة: أنا تحت المراقبة، محاصر بين «ألستوم» ووزارة العدل الأميركية وتحت سلطة محام لم أختره بنفسي.

الفصل الحادي عشر

الحبس مئة وخمسًا وعشرين سنة

خلث أنني لن أرى تلك الجدران من جديد في حياتي. لكن كان عليّ أن أستسلم لقدري: ها أنا قد عدتُ إلى زنزانتي في ويات. وسأبقى سجينًا لأيام عدة، لا بل لأسابيع عدة، الوقت اللازم لأتمكن من تقديم طلب جديد لإخلاء السبيل: الطلب الثالث.

في السجن، وفيما تمرّ كلّ ساعة كدهر، لم يصلني أيّ خبر من «ألستوم». عرفتُ من ستان أن المدير القانوني كيث كار انتقل إلى واشنطن للتفاوض مع وزارة العدل. وقد وصل إليها بعد أربع وعشرين ساعة بالضبط من توقيفي، لكنّه لم يتعرّض لأي مضايقة من مكتب التحقيقات الفدرالي، ما أثار فضولي حتى هذه اللحظة. فهو يشغل منذ ما يقرب من عشر سنوات مركزًا استراتيجيًا في الشركة، ويعرفها بأدقّ التفاصيل. ففي العام 2004 تولى منصب مساعد للمدير القانوني لفرع الطاقة. وبعد ذلك بعام واحد، عُيّن مسؤولًا بشكل كامل عن الدعاوى القضائية قبل أن يتولى في العام 2011 الإدارة القانونية للمجموعة. وهكذا يمكن القول إنه يعرف تمامًا كل الممارسات التجارية الخاصة بالشركة. كما أنه يعرف أكثر من أي شخص آخر الطريقة التي تعتمدها «ألستوم» في توظيف استشارييها ودفع أجورهم. لماذا لم يوقفه المحققون؟ لو فعلوا لعرفوا منه أكثر ممّا سيعرفون مني بالتأكيد. لماذا استهدفوني أنا بالذات؟ لم أفهم ما يحدث.

كنت آمل أيضًا أن يستغلّ كيث كار حضوره إلى الولايات المتحدة لزيارتي في ويات، لكنه لم يرسل إليّ أيّة إشارة، شأنه في ذلك شأن سائر المديرين الذين تواروا تمامًا. أعرف تمام المعرفة أن عالم الأعمال والصناعة ليس عالم الوداعة والبراءة، وبرغم هذا انتابني شعور بالقرف شديد. فبين ليلة وضحاها، أصبحت الفرد المنبوذ ضمن المجموعة، يتحاشاني الجميع وكأنني مصاب بالطاعون. توقعتُ تضامنًا من جانب زملاء عملتُ معهم مباشرة منذ ما يقرب من عشرين سنة في الإدارة العامة. لكن ما الفائدة من التباكي؟ في الوقت الحالي، كانت لديّ أولويات أخرى.

عادت ليز مع ستان لزيارتي في منتصف الأسبوع. فرحنا نبحث بين أصدقائي والأميركيين الذين أعرفهم على المستوى المهني، عن أشخاص قد يبدون استعدادهم لتقديم منازلهم ككفالة مقابل خروجي من السجن.

– بناء على اقتراحك، قال لي ستان، طلبت ذلك من تيم كارن، مدير «ألستوم باور» في الولايات المتحدة، كما إلى إلياس جيديون نائب مدير المبيعات. وكلاهما رفض، وسمعت منهما الردّ نفسه: من واجب «ألستوم»، وليس من واجبهما، تقديم ما يرضي القاضية المكلفة مسائل إخلاء السبيل المشروط.

– بصراحة أتفهم موقفهما، قلت لستان، أنا شخصيًا لم أكن لأقبل المخاطرة في هذا الصدد.

– هل لديك أصدقاء أو أقارب في الولايات المتحدة؟

– قلة فقط. غادرنا الولايات المتّحدة منذ سبع سنوات ولا أقارب لنا هنا. أعرف بعض الأشخاص لكن بشكل سطحي، غير أن كلارا ما زالت تتصل بالجميع. أملنا الوحيد إحدى صديقات كلارا المقربات وتدعى ليندا. نحن ننتظر ردود الجميع ومنها ردّها. ماذا لو اقترحنا تقديم المنزل الذي نملكه في فرنسا ليكون كفالة؟

– هذا أمر غير وارد، فالقاضية سترفضه. لقد واجه القضاء الأميركي في الماضي صعوبات جمة لوضع اليد على ممتلكات في بلدكم.

الانزلاق مستمر. أنا في نفق لا نهاية له بجدران ملساء. لا شيء أتشبّث به. فكلّما لاح أمامي حلّ ما، لا يلبث أن يتلاشى. عرفت مسبقًا ما سيعلنه ستان. أقلّ ما يمكنني قوله إنه لم ينمّق كلامه.

– في الوقت الحاضر ستبقى في السجن، قال لي باختصار، تلقّى مكتبنا صباح اليوم اقتراحًا أوليًا لتاريخ المحاكمة: 26 يونيو 2013، بعد شهرين من اليوم.

حاولت مجددًا أن أجد ما أتمسك به في جدار النفق:

– لكن، ماذا لو أدرجت «ألستوم» قضيّتي ضمن الاتفاقية التي تبرمها مع وزارة العدل الأميركية؟ ألن يغيّر ذلك المعطيات؟

– أخشى ألا يغيّر هذا شيئًا، أجابني ستان، فموضوعا الملاحقتين مختلفان. يمكن الوزارة توجيه الاتهام إلى شخص معنوي وقد تبرم اتفاقًا معه، من دون أن يمنعها ذلك من ملاحقتك بصفتك شخصًا طبيعيًا.

– أفهم هذا الأمر. ورغم هذا يمكنهم أن يدرجوا قضيتي ضمن اتفاقيتهم.

– نظريًا هذا ممكن، لكنه يصبح صعبًا حالما توجه إليك التهمة، وهذه هي الحال. كما أشكّ في أن يقوموا بذلك، لأن فريق المحامين سيسعى إلى إقناعهم بالعكس بهدف تقليص الغرامة الواجب تسديدها. والأهم من ذلك بهدف حماية المديرين الآخرين الذين لم تتم ملاحقتهم حتى هذا التاريخ.

– ماذا عني، أيمكنني التفاوض أيضًا؟

– نعم، يمكنك الإقرار بالتهمة المنسوبة إليك.

– قصدت بكلامي التفاوض حول غرامة مقابل إخلاء سبيلي.

– لا، يمكنك الإقرار بالتهمة المنسوبة إليك ويعود إلى القاضية أن تأخذ قرار فرض عقوبة السجن لمدة طويلة أو أن تمتنع عن ذلك.

– إذًا، في حال أقريتُ بالتهمة المنسوبة إليّ كما فعل دايفيد روتشيلد قد يُحكم عليّ بخمس سنوات في السجن.

إنها نهاية النفق... النفق الطويل. لكنه على الأقل ينتهي عند نقطة ما. إذا كان عليّ المرور بهذا كله... لم أعد أقوى على الاستماع إلى ما يقوله ستان. حتى الحلّ السيئ هذا لم يكن متاحًا لي.

– للأسف، تابع موضحًا، قضيتك حساسة أكثر مما كانت عليه قضية روتشيلد. يهمّني أن تعرف أن الأخير كان أول من لاحقه مكتب التحقيقات الفدرالي، وسرعان ما وافق على التعاون. لهذا السبب استفاد من شروط

التفاوض المثلى. أمّا أنت فتأتي ثانيًا، من بعده، وربما تمتلك إمكانات أقل لمساعدتهم في التحقيق الذي يقومون به. كما أنك لم تسارع إلى قبول الصفقة التي عرضها عليك النائب العام نوفيك.

الاتفاقية. الصفقة. المفاوضات! منذ أن بدأنا اجتماعنا الموجز، لم يكلمني ليز وستان إلا عن التفاوض ولم يتطرقا البتة إلى الوقائع والأدلة. كأنه نقاش بين باعة سجاد، وأنا كنت السجادة! حسنًا، فليكن لهما ما أراداه. لنكن واقعيين، كما يقول الأميركيون. تبًا للعدالة والحقيقة. فلنعقد صفقة. ولنترك العواطف جانبًا. عليّ التخلي عن الشعور بأنني أضحي من أجل الجميع وهو شعور لا يطاق. فلنتحدّث بلغتهم. عليّ أن أحاول ذلك. أخذت نفسًا عميقًا وقلت:

– حسنًا، كرّر لي من فضلك ستان. ما هي العقوبة التي قد أواجهها؟ نوفيك يهددني بالسجن المؤبد. أتصور أنه يقول هذا لإخافتي، هو لا يقصد السجن المؤبد، أليس كذلك؟

– نظريًا، قال ستان متلعثمًا، هذا ليس بعيدًا عن الواقع. أنت ملاحق بعشر تُهم. الأولى هي تهمة التآمر في إطار قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد. باختصار، تحوم حولك شبهة التآمر مع مديرين آخرين بهدف رشوة نائب إندونيسي في لجنة الطاقة في البرلمان في جاكارتا، وذلك للفوز بعقد تاراهان. إنها جنحة يُعاقب عليها بخمس سنوات في السجن. ولمّا كان النواب العامون يملكون الأدلة التي تثبت دفع أربعة مبالغ مالية على التوالي لأحد أنسباء النائب المذكور، فأنت ملاحق بجنحة أولى هي جنحة التآمر وتُضاف إليها الجُنح الأربع المتعلقة بتسليم المال وكلّ منها تُعتبر جنحة إضافية. ولهذا قد يُحكم عليك بخمس سنوات سجنًا عن كل من الجنح الخمس، ليصل المجموع إلى خمس وعشرين سنة. وإليها تضاف الجنحة الأساسية الثانية أي التآمر من أجل تبييض الأموال، وهي جنحة تصل عقوبتها إلى عشرين سنة. وفي هذه الحالة أيضًا ونظرًا إلى المبالغ المالية المدفوعة المثبّتة، تُضرب هذه الجنحة بخمسة أضعاف. إذًا فقد يُحكم عليك بمئة سنة سجن بتهمة تبييض الأموال وخمس وعشرين سنة بتهمة الفساد. فيكون المجموع نظريًا مئة وخمس وعشرين سنة في السجن.

هذا لم يعد نفقًا، بل هاوية. كنتُ على وشك الانفجار ضحكًا. لكنني حاولت مرة أخرى التفكير بعقلانية:

– مهلًا ستان، ما تقوله هذيان تام. فالمسألة كلها تتعلق بعقد استشاري واحد. فكيف لنائب عام، وانطلاقًا من حادثة واحدة، أن يلاحقني عشر مرات بتهمتي مخالفة قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد وتبييض الأموال؟

– هكذا يعمل نظامنا القضائي سيد بيبيروتشي. فتعريفنا لتبييض الأموال ليس نفسه المعتمد في أوروبا. هنا يكفي أن تكون أي صفقة مالية غير شرعية حتى تعتبرها وزارة العدل الأميركية تبييضًا للأموال.

– لكنّ هذا مثير للدهشة! أودّ أن تعطيني مزيدًا من المعلومات عن قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد وعن نطاقه.

بدت علامات التوتّر ظاهرة على ملامح ستان وكأنني هاجمته على المستوى الشخصي.

– برأيي، ليس الوقت مناسبًا لمناقشة المسألة، أجابني بلهجة حاسمة وجافة. علينا أولًا التفاوض بشأن قضيتك للوصول إلى أفضل حلّ، ألا ترى ذلك؟

عدنا إلى الموضوع نفسه، التفاوض وإبرام الاتفاقيات. كنت أعرف ذلك وسبق لي أن قرأت وسمعت عنه. فالعدالة الأميركية عبارة عن صفقات. لكن، على المرء خوض التجربة ليدرك معنى ذلك. وصل بي الأمر إلى حد التساؤل عن احتمال أن تكون المصالح «التجارية» عينها هي التي تجمع المحامين والقضاة والنواب العامين كافة. فلحساب من يعمل ستان؟ ولماذا يرسم هذا المشهد الكارثي للمخاطر المحتملة؟ مئة وخمس وعشرون سنة من السجن! هل يسعى هو أيضًا إلى إخضاعي؟ أجبته:

– من أجل التفاوض، كما تقول، عليّ أولاَ أن أعرف المزيد من المعلومات عن الاتهامات التي جمعها النائب العام ضدي. ما هي الأدلة التي يقدمها؟ بأي مسائل أنا متورط شخصيًا؟ مرّ عليّ في السجن أكثر من أسبوع ولم تقدّم لي بعد أي دليل ملموس!

هذه المرّة أصاب كلامي ليز في الصميم فردّت:

– القرار الاتهامي الذي يتضمن تفاصيل التهم المنسوبة إليك من اثنتين وسبعين صفحة. فلنقرأها ولنباشر العمل!

الفصل الثاني عشر
القرار الاتهامي

حمل القرار الاتهامي الذي استهدفني عنوانًا بسيطًا هو: «الولايات المتحدة ضدّ فريدريك بييروتشي». برنامج كامل بذاته! وحده هذا العنوان كان كافيًا لإثارة الرعب في قلبي. تضمّنت الوثيقة إحدى وتسعين فقرة وما يزيد عن أربعين صفحة من الملحقات، كانت بمعظمها نسخًا عن رسائل إلكترونية تلقيّتُها أو حرّرتُها عندما كنت أعمل من وندسور في كونكتيكت، اقتبس النواب العامون ما يناهز العشرين منها. تعود الرسالة الأولى إلى أكثر من أحد عشر عامًا، تحديدًا إلى فبراير من العام 2002. ما زلت أتذكر الضغط الكبير الذي تعرض له مديرو الشركة في مطلع العام 2000، حين كُلّفنا بإنجاز مهمة واحدة هي إنقاذ «ألستوم» من الإفلاس. في تلك المرحلة طلبت منا الإدارة العامة بكلّ حزم بذل أقصى جهودنا من أجل الفوز بالعروض الجديدة المطروحة! وكان شعار «النتائج أكثر أهمية من الجهود» بمثابة أمر العمل. في تلك الظروف درسنا عرض تاراهان في إندونيسيا، الذي شمل بناء مرجلين بقوة 100 ميغاوات بقيمة إجمالية بلغت 118 مليون دولار. كانت صفقة متواضعة إلى حد ما على مستوى «ألستوم». لكنها كانت إحدى الصفقات النادرة التي تسنّى لنا الفوز بها في تلك المرحلة الحسّاسة. وما لبثت الإدارة العامة أن صنّفتها في خانة الصفقات الاستراتيجية بامتياز وضمن أبرز الأولويات.

رغم ذلك أثارت بعض الظروف مخاوف الإدارة ومنها إتمام الصفقة في إندونيسيا التي ورد اسمها حينذاك على لائحة أكثر الدول فسادًا في العالم، وإن تحسّن الوضع

بعض الشيء بعد رحيل الديكتاتور سوهارتو وعائلته في العام 1998. ففي ظلّ حكم الديكتاتور الذي دعمته الولايات المتحدة بقوّة، لم يكن نادرًا أن تُقدم بعض الشركات على دفع 15 ٪، لا بل 20 ٪ من قيمة العقد عمولة لوسطاء مقربين من عائلة سوهارتو. على أي حال، بوجود سوهارتو أو بدونه، لم يكن خافيًا على أحد أن أيًا من الصفقات لم تكن تُبرم في جاكارتا من دون دفع الرشاوى.

في المقابل كنّا نثق بأن فرص فوزنا بالعقد حقيقية. في الواقع، مُنحت معظم العقود خلال حكم الديكتاتور إلى شركات أميركية أو يابانية. ففي مجال المراجل، سيطر على كل الأسواق احتكار مزدوج أميركي ياباني: فمن جهة شركة «بابكوك ويلكوكس» ومن جهة أخرى شركة «كومبستشيون إنجينيرينغ»، وهي شركة أميركية تابعة لشركة «إي بي بي» التي كانت «ألستوم» اشترتها قبل مدة قصيرة.

كنا في موقع قوة للمشاركة في مناقصة تاراهان. أضف إلى هذا أن شركة الكهرباء الإندونيسية اختارت تكنولوجيا تتناسب مع مواصفات منتجاتنا، وهي تقنية «القاعدة المميّعة الدوّارة» المعروفة أيضًا بتقنية «الفحم النظيف» أي التي تتيح حرق الفحم الصلب العنيد مع استخراج نسبة كبيرة من الملوّثات. كانت «ألستوم» إلى جانب شركة أميركية منافسة أخرى هي «فوستر ويلر» أبرز الشركات الرائدة عالميًا في هذا القطاع المتقدم. باختصار، كانت الأمور تسير لمصلحتنا. وإليكم كيف جرت الأحداث.

في يوم من أيام أغسطس من العام 2002، اتّصل بي أحد المديرين التجاريين في فريق وندسور، وهو دايفيد روتشيلد، وطلب مني أن أوافق على توظيف استشاري لمساعدتنا على الفوز بالعقد. ولأن إندونيسيا كانت من الأسواق التاريخية الكبرى، افترضتُ أن فريق وندسور يعرف كيف يتصرف في هذا الموضوع الحساس. في 28 أغسطس، أجبته عبر البريد الالكتروني برسالة إلكترونية استعيدت حرفيًا في القرار الاتهامي الذي أعدته النيابة العامة (الوثيقة 43 من القرار الاتهامي): «إمضِ قدمًا وأرسل إليّ البيانات الرئيسية لأعطي موافقتي الرسمية». لا تزال تلك الواقعة راسخة في ذهني. ورأيت نفسي من جديد، بعيد كتابة تلك الرسالة، وقد ساورني الشكّ،

فاتّصلتُ بروثشيلد في مكتبه للحصول على المزيد من المعلومات بشأن الوسيط الذي كنا تعتزم الاستعانة به. فردّ عليّ بشكل طبيعي تمامًا بأن الوسيط هو ابن شخص يدعى أمير مويس، النائب المسؤول عن لجنة الطاقة في البرلمان الإندونيسي. في ذلك الحين، لم يكن قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد وبرغم سريان مفعوله في الولايات المتحدة الاميركية منذ العام 1977، يثير قلق زملائي الأميركيين الجدد. ولماذا يقلقهم طالما أن القانون المذكور وحتى العام 2002 لم يطبق في الولايات المتحدة إلا في حالات نادرة (أقلّ من مرّة واحدة في السنة)؟ كما أن شركة «كومبستشيون إيجينيرينغ» وكل الشركات الأميركية المنافسة في قطاع إنتاج الطاقة لم تخضع لمضايقات في هذا الصدد طيلة خمس وعشرين سنة.

ولكن، حتى ولو لم أكن على اطلاع واسع على تلك القوانين آنذاك، فقد بدا لي دفع عمولة إلى ابن أحد النواب مناورة فاضحة. فأصدرت أمرًا إلى روثشيلد في الحال بوقف استخدام ذلك الاستشاري. أدركتُ أنني كنت أسير في حقل من الألغام لأن الوسيط المذكور من اختيار رضا موبناف. والأخير شخصية أساسية بحكم إدارته فرع المراجل في جاكرتا والشبكة الدولية لـ«ألستوم» في إندونيسيا. غير أن روثشيلد امتثل لتوصياتي ونفّذ الأمر.

أشارت النيابة العامة إلى الرسالة الإلكترونية التي أرسلها روثشيلد في أعقاب ذلك (الوثيقة 44 من القرار الاتهامي). «من الضروري التريّث. ناقشت المسألة مع بييروتشي. تساورنا الشكوك بشأن ذلك السياسيّ.» كنت أثق بأنني، بإيقافي العملية بهذه الطريقة، أكسب بعض الأعداء، ولكنني لم أدرِ إلى أيّ حدّ. أدركتُ في وقت لاحق أن رفضي جمّد حتمًا تسديد عمولات لبعض الأشخاص الذين صمموا على أن أدفع ثمن الرفض باهظًا.

بعد أيام من ذلك، أي في أوائل سبتمبر من العام 2002، أخبرني روثشيلد أن موبناف وجد استشاريًا جديدًا يدعى بيروز شرفي، وهو أميركي من أصل إيراني يعيش في واشنطن لكنه يمضي نصف وقته في إندونيسيا حيث يدير أعمالًا تجارية منذ سنوات عدة. وكان لديه من المعارف الكثير الكثير. أضف إلى هذا أن روثشيلد أكد لي أن شرفي عمل في وقت سابق لمصلحة «إي بي بي»

بصفة استشاري لعقود إندونيسية أخرى ونجح في ذلك. ووصف لي ذلك الاستشاري الجديد بأنه عضو لوبي نافذ جدًّا لن يلجأ أبدًا إلى دفع الرشاوى. ساورتني شكوك كثيرة حوله، لكن كان من الصعب أن أعارض من جديد موظفي «إي بي بي» السابقين في وندسور. على أي حال، يقع على عاتق فرق الامتثال في باريس إجراء التحقيقات بشأن نزاهة الاستشاريين. أما أنا فاقتصر دوري على دمج كلفة الوسطاء هؤلاء في سعر البيع. وما عدا ذلك ليس من اختصاصي.

بعد ذلك التاريخ ببضعة أشهر، استُقبل استشاريّ شركتنا العتيد، بيروز شرفي، في مقرّ «ألستوم» في باريس وكان برفقة أمير مويس، النائب المسؤول عن الطاقة في البرلمان الإندونيسي. وفي هذه المناسبة تعرّف أيضًا إلى لورنس هوسكينز، مدير الشبكة الدولية لـ«ألستوم آسيا» (الشبكة التجارية لـ«ألستوم»). بعد ذلك، التقى شرفي أيضًا مسؤولي قسم الامتثال في الشركة. وجرى التفكير في وقت ما في احتمال اللجوء إلى خدماته للفوز بعقد ثانٍ في إندونيسيا. في نهاية زيارته الباريسية، قام قسم الامتثال، كما لورنس هوسكينز، وهو مساعد باتريك كرون، بالمصادقة على استخدامه بصفة استشاريّ في عقد تاراهان. وبدت إدارتي راضية بعد الضمانات التي قدّمها الوسيط المذكور. ماذا عسانا نطلب بعد؟

كانت مهمة شرفي بسيطة: تنظيم مقابلات مع الزبون كما مع السياسيين والمسؤولين الماليّين والاستشاريين في الهندسة للإشادة بحسنات العرض الذي نقدّمه. باختصار، كان عليه القيام بالعمل التقليدي الذي يقوم به أي عضو في لوبي. حُدّد أجره بنسبة 3 ٪ من القيمة الإجمالية للبيع. وهنا أيضًا، كانت هذه النسبة شائعة مقابل هذا النوع من الخدمات.

في الأشهر التي تلت، انكبّ شرفي على العمل. وكنا في العقد المذكور شركاء على قاعدة المناصفة لشركة يابانية هي ماروبيني، صادقت أيضًا على اختيار شرفي استشاريًّا، ونخوض منافسة مع إحدى الشركات الأميركية الكبرى. في البداية، كانت الأمور تسير على ما يرام وعرفنا أن عرضنا هو الأقل كلفة وأنه حظي بالتقييم الفني الأفضل. باختصار، كنا في الموقع الأفضل ولم يكن العقد ليفلت من

أيدينا. وبرغم ذلك، أدركنا حساسية التقدم على شركة أميركية، لا سيما في إندونيسيا، البلد الواقع في منطقة نفوذ الولايات المتحدة. قمت بزيارة إلى سفارة الولايات المتحدة في جاكرتا برفقة شرفي ومُويناف للدفاع عن قضيتنا ومحاولة تهدئة مخاوف العملاق الأميركي.

لا شك في أنني لم أجد الحجج القوية لأن الأخبار التي وصلت في صيف العام 2003 لم تصبّ في مصلحتنا. فعلى عكس ما توقّعنا، انقلب الوضع لمصلحة منافستنا الأميركية، إذ بدا واضحًا أن استشارييها نجحوا في تغيير رأي فريق التقييم التابع لشركة الكهرباء الإندونيسية من خلال دفع الرشاوى إلى الشخصيات الرئيسية أو قطع وعود بدفعها. فواجهنا خطر خسارة المناقصة. من ناحيته قام شريكنا الياباني بالتحليل نفسه، فسارع رئيس ماروبيني إلى الاتصال المباشر بباتريك كرون لإطلاعه على مخاوفه بشأن صفقة تاراهان. وكان لاحتمال الفشل في تلك المفاوضات وقع القنبلة في باريس. وفي الحال تلقيّت أمرًا من مديري توم باجوناس بالتوجه إلى إندونيسيا في محاولة لإنقاذ الموقف. كما طلبت الإدارة العامة من لورنس هوسكينز، مدير الشبكة الدولية لـ«ألستوم آسيا» التوجه شخصيًا إلى هناك. كان العبء الملقى على كاهلي هائلًا. وأمرت معاونيّ بأن يبذلوا كل ما في وسعهم من جهود من أجل تغيير الوضع. وبدت أجواء الذعر تلك واضحة في الرسائل الإلكترونية الكثيرة التي أرسلتها والتي تشهرها في وجهي اليوم النيابة العامة (الوثيقة 55 من القرار الاتهامي). ففي 16 سبتمبر من العام 2003، كتبت إلى وليام بومبوني، الذي خلف دايفيد روتشيلد في مركز المدير التجاري لتلك الصفقة والذي كان موجودًا في جاكرتا: «عندما تحدّثنا عن الأمر يوم الجمعة، أكّدت لي أن كل شيء تحت السيطرة. والآن أعرف أننا أصبحنا في المرتبة الثانية! أطالبك في الغد بخطة لاسترجاع الصفقة. لا يمكننا أن نخسر هذا المشروع!».

عُقد اجتماع أزمة في أواخر سبتمبر من العام 2003 في فندق بوروبودور في جاكرتا. أكّد لنا شريكنا ماروبيني (وهو ما كنت أتوقّع حدوثه) أن الشركة الأميركية المنافسة أكدت عزمها دفع الرشاوى لعدد كبير من أعضاء لجنة التقييم كما لإدارة شركة الكهرباء. أما فرق الشبكة الدولية

التي توفرت لديها المعلومات نفسها، فاتّفقت مع اليابانيين على تعيين عميل جديد، يُدعى أزمين. لم أكن أعرف أزمين ولم ألتقه يومًا. لكنّ فرق الشبكة الدولية عملت معه في وقت سابق في إطار عقد إندونيسي آخر: «موارا تاوار2». من ناحيتي، اقتصرت مهمتي على التأكد من أن توظيف الاستشاري الثاني ذاك لن يستنفد حساباتنا. في نهاية المطاف، تقرر إعادة النظر في النسبة المئوية الملحوظة للاستشاري الأول شرفي وتخفيضها. فهو لن يتقاضى سوى 1 ٪ من العمولة، أي ما يناهز الستمئة ألف دولار، فيما تدفع نسبة الـ 2 ٪ المتبقية لأزمين. كان الكلام سهلًا لكنّ التطبيق صعب، فالوقت بدأ يداهمنا. سارع لورنس هوسكينز إلى رفع الطلب إلى مقر الشركة في باريس فأعطته الإدارة العامة الضوء الأخضر في غضون أربع وعشرين ساعة. إذًا دخل أزمين إلى المشهد في سبتمبر من العام 2003. وحقّق بدخوله نجاحًا أكيدًا إذ انتهى بنا الأمر بالفوز بالصفقة في العام 2004. غير أن الاستعانة باستشاريين أرغم إدارة «ألستوم» على إنشاء دائرتين متوازيتين من التمويل. وهكذا تكفّلت الوحدة الأميركية في وندسور بتسديد أتعاب بيروز شرفي فيما تكفّلت الشركة السويسرية التابعة لـ«ألستوم»، «ألستوم بروم»، بتسديد أتعاب أزمين الذي أبرز وثائق مزوّرة لتبرير مكافآته وساعده في إعدادها موظفون من قسم الامتثال في «ألستوم بروم».

قبيل التوقيع النهائي على عقد تاراهان، وتحديدًا في 24 مايو من العام 2004، استُقبل إيدي ويديونو رئيس شركة الكهرباء الإندونيسية بحفاوة في مقرّ «ألستوم» حيث كان باتريك كرون بانتظاره محاطًا بكل معاونيه. أما أنا، فشاركت في مأدبة الغداء التي تلت الاستقبال برفقة مديري المجموعة. كان الجميع يعرفون تمام المعرفة كيف تمّ الفوز بتلك الصفقة التي تمّ إبرامها أخيرًا في يوم 26 يونيو من العام 2004.

أما أنا فلم أتابع الملفّ بعد ذلك واقتصرت معلوماتي على أن شرفي، وهو الوسيط الأول، لم يتقاض الجزء الأخير من عمولته إلا بعد مرور وقت طويل، في العام 2009. كذلك تمّ نقلي في منتصف العام 2006 وعدت إلى فرنسا.

اليوم يأخذ عليّ النواب العامون المشاركة في التآمر في ملف الفساد ذاك. لكن الحقيقة أنّني وكما قلت بشدّة على مسمع محاميّ، ستان تواردي وليز لطيف:

– لم أحقق أيّ مكسب شخصي في هذا الملف، ولم أتقاضَ دولارًا واحدًا من العمولة. على أي حال، فإن موقف النواب العامين صريح في ما يتعلق بهذه المسألة. فلو ساورهم أدنى شك لذكروا ذلك في القرار الاتهامي. لقد أديّت وظيفتي ونقطة على السطر كما طلب مني رؤسائي، بدءًا من باتريك كرون، أن أفعل في تلك المرحلة. إذًا ماذا أفعل في السجن؟ ولماذا أنا وليس الآخرون؟

– ما قلته صحيح، أجابني ستان، لكنك كنت تدرك تمامًا أنك تقوم بأمور غير مشروعة أو أنك على الأقلّ تقف في منطقة رمادية، أليس ذلك؟

– بالتأكيد، أنا لم أنكر الأمر. لكنني لا أعرف أيّ شخص كانت له وظيفة كوظيفتي في شركة فرنسية كبرى في أوائل العام 2000 فضح تلك الممارسات.

– أثار الاستسلام الذي أظهره محامياي الأميركيان غضبي. من الواضح أنهما يرفضان السير معي في هذا الاتجاه. لم يسمعا ما أقوله أو أنهما كانا يتظاهران بأنهما لا يفهمان كلامي. ثم قدم لي ستان تواردي معلومة قضت على بصيص الأمل المتبقي لدي.

– من الضروري أن أطلعك على عنصر أخير في القضية. فبالإضافة إلى الرسائل الإلكترونية والمحادثات، فإن لدى النواب العامين أيضًا عددًا من الشهادات.

– أعرف يا ستان، شهادة دايفيد روتشيلد.

– لا يقتصر الأمر على شهادته، بيروز شرفي أدلى أيضًا بالكثير من المعلومات... حتى أنه كان الأول الذي أطاح بكل شيء. لقد استجوبه مكتب التحقيقات الفدرالي إثر قضية تهرب ضريبي. فأبرم صفقة مع المحققين جنّبته سنوات عدة من السجن، وأفشى إليهم بقضية تاراهان لقاء حصانة كاملة. فوشى بكم. بك شخصيًا وبآخرين.

الفصل الثالث عشر

نعتاد كلّ شيء حتّى السجن

للمرّة الأولى منذ توقيفي، استفقتُ من النوم وأنا أشعر بتعب أقلّ مقارنة بذلك الذي كنت أحس به في صباحات الأيام السابقة. فقد تمكّنتُ أخيرًا من النوم، وأكّد لي زميلاي في الزنزانة، تشو المزوّر ومايسون تاجر المخدّرات، أنني كنتُ أشخر طوال الليل.

– سبق وأخبرناك أيها الفرنسي، قالا لي ممازحين، في نهاية المطاف نعتاد كلّ شيء، حتّى السجن.

في اللحظة نفسها، وإثباتًا لعكس ذلك، أي أننا لا نعتاد البقاء في السجن أبدًا، وفي ويات تحديدًا، طرق أحد الحرّاس الباب وأمرنا بأن نخرج بسرعة إلى الرواق. إنها ساعة التفتيش العام للسجن.

بعد ثوان قليلة، اقتحم الزنزانة نحو عشرة رجال من دون استئذان، وقد ارتدوا الزي الأسود واعتمروا الخوذات وحملوا السلاح على هيئة قوات التدخل السريع التي نراها في المسلسلات التلفزيونية. رافقهم المدير تحرسه مساعدتان. وبدأ التفتيش في كلّ شيء: الفِرش والأغطية والملاءات وأغطية الوسادات. لم تُفلت أي زاوية من السجن من التفتيش الدقيق، فقلبوا كلّ شيء وفتّشوا كل سنتيمتر مربّع. بعد ذلك، أمرونا بأن نقصد الحمامات واحدًا تلو الآخر ليفتشّونا عراة قبل أن يعود كل منا إلى زنزانته. بعد الانتهاء من التفتيش، دُعينا إلى مقابلات فردية مع المساعدة الاجتماعية.

– قل لي سيد بييروتشي، سألتني المساعِدة بنبرة جدية، أعرف أنك في السجن هنا منذ مدة وجيزة، لكن ألم تلاحظ أمرًا غير طبيعي؟

وجدت صعوبة في أن ألجم ضحكة عصبيّة. هل كان سؤالها جديًا حقًا؟ في ويات كلّ شيء يبدو لي غير طبيعي. بينما كان الحرّاس يقلبون السجن تفتيشًا، لم تبد لي اللحظة مؤاتية لأرفع لها الشكاوى بهذا الخصوص. آثرتُ التزام الصمت، ولكنها تابعت تسألني بشكل رتيب:

– هل وقعتَ ضحيّة عنف ما؟ هل كنت شاهدًا على تجارة مخدرات أو أدوية؟ ألم تسمع بعض الشائعات؟ ألم تشهد على اعتداءات بين المساجين؟

هل كانت تخالني ضعيف العقل؟ هل كانت تحسب في الحقيقة أنني، أنا الفرنسي البسيط، المدير المنحرف الضائع وسط أعتى المجرمين سأكسر قانون الصمت في السجن؟ هل تريد لي الموت أم ماذا؟ حتى ذلك الحين على الأقل لم أر شيئًا. غير أن صمتي لم يزعجها على الإطلاق. فهي تؤدي عملها وتطرح الاسئلة. ثم طلبت مني الانصراف ببرودة. الوجهة: الحمامات. هناك كان أحد الحراس يعطي كلًا منا قنينة صغيرة للتبوّل فيها، أمام ناظريه. كان ذلك فحصًا للتأكّد من عدم تعاطينا المخدّرات سرًا. نتيجة الفحص سلبيّة! عدنا إلى الزنزانة وأغلق الباب مجددًا وسيبقى كذلك طوال النهار. لا يهمّ إن كنا لا نستطيع استخدام المغسلة والمرحاض. لقد قُطعت المياه خلال عملية التفتيش خشية أن يتخلّص بعض المساجين من المخدرات أو غيرها برميها في مجاري المياه. في المساء علمنا أن ثلاثة موقوفين أودعوا الحفرة إثر عملية التفتيش تلك.

في اليوم التالي غادرنا تشو. نُقل إلى كاليفورنيا لقضاء ما تبقى له من عقوبة. لم يكن خبرًا سعيدًا. فالشاب الدومينيكاني الذي بات يشغل مكانه، يمضي النهار ممددًا على الفراش بكسل لساعات طويلة وفاتحًا عينيه بنظرة خالية من أي تعبير. وكان أحيانًا يبدأ بالصراخ والهذيان. لا شك في أنه أصيب بخلل في دماغه بسبب تعاطيه جرعات كبيرة من الكوكايين. لقد أصبح الجو في تلك الزنزانة خانقًا لا يطاق.

لحسن الحظ نجحت كلارا أخيرًا في وضع مبلغ من المال في حسابي في المخزن فأصبح بإمكاننا التحدّث عبر الهاتف. كما تمكنتُ من تسليم طلبيتي الأولى إلى المخزن: فرشاة أسنان ومعجون أسنان وآلة حلاقة ورغوة للحلاقة بالإضافة إلى عيدان تنظيف الأذنين وبعض الملابس البديلة والسراويل الداخلية.

أما الأمر الإيجابي الوحيد في الأيام التي كانت تمر خلال توقيفي المستمر، فتمثل بانتهاء مدة حجري في السجن. وبات بإمكاني مغادرة الزنزانة والتوجه إلى القاعة المشتركة واستخدام أجهزة الهاتف ولقاء سجناء آخرين واكتشاف مجتمع ويات الصغير بما فيه من فظائع وما يتميز به أيضًا من جانب إنساني. فالسجين كريس مثلًا كان رجل عصابات بكل ما للكلمة من معنى. سجلّه حافل بالإنجازات المذهلة، نحو عشرين عملية سطو على المصارف وما يوازيها من الأحكام القضائية. في السابعة والخمسين من عمره، أمضى ما مجموعه ستًا وعشرين سنة خلف القضبان! كان أبًا لولدين: ابن في السادسة والعشرين من عمره لم يره قط وابنة حملت زوجته بها في غرفة الزيارات داخل السجن. كان جدًا لثلاثة أحفاد أيضًا لكنه لم يرهم يومًا. في المقابل، حفظ عن ظهر قلب نظام السجون الأميركي، إذ سبق له أن أقام في اثني عشر سجنًا فدراليًا تقريبًا. وكان لديه هاجس واحد: المحامون.

– أيها الفرنسي، لم ينفكّ يردّد على مسمعي، إياك ان تثق بمحام. فمعظم المحامين يعملون سرًا لحساب الدولة. والأهم من ذلك، لا تبح بشيء لمحاميك. فإذا فعلت أرغمك على أن تعقد صفقة بشروطه، وإلّا أطلع النائب العام على كل شيء. أنصحك أيضًا بالحذر من السجناء الآخرين. فالجواسيس بينهم كثر وحالما يعرفون معلومة، يسارعون إلى البوح بها من أجل تخفيف عقوبتهم.

كان كريس يرى المؤامرات في كل مكان وطوال الوقت! كان مقتنعًا بأن ستان ليس محاميًا جيدًا، لأنّه نائب عام سابق، وبسبب تساهله وارتباطه بوزارة العدل الأميركية. ونصحني بأن أكلّف محاميًا آخر هو محاميه الخاص.

– لن تجد أفضل منه. لقد كان محامي نادي الدراجات النارية «هيلز أنجيلز».

والأسوأ أنّ تخيّلاته وهواجسه جرفتني، فأمضيت النهار كلّه مفكرًا في اتّباع نصيحته، قبل أن أعدل عن رأيي في ومضة تعقّل أخيرة. هذا ما ظننته. فالأيام المقبلة سوف تثبت لي أن كريس لم يكن على خطأ فعلًا. في أي جحيم وقعت؟ كيف تدهور كل شيء في أيام قليلة؟

راودني شعور بأن الجميع تخلى عني، باستثناء عائلتي، برغم أنني فوجئت عصر اليوم السابق بزيارة من أكثر الزيارات غرابةً. سمعت أحد المراقبين وهو ينادي: «بييروتشي. زيارة محام.» كانت اللقاءات مع المحامين أو مع ممثّلي الإدارة تتم في قاعة مستقلة في سجن ويات. كانت «زيارة مباشرة» خلافًا للزيارات الأخرى «غير المباشرة» حيث يفصلنا عن الزائر حاجز زجاجي. بعد أن عبرت ثلاثة عشر بابًا مصفحًا وخضعت لتفتيش جديد وأنا عار تمامًا، دخلت صالة حيث كانت سيدة شابة تنتظرني.

– أنا موفدة من القنصلية الفرنسية في بوسطن. كان القنصل يرغب في الحضور شخصيًا للقائك، لكن أمرًا طارئًا منعه من ذلك في اللحظة الأخيرة.

كانت السيدة ل. في الأربعين من عمرها، نحيلة وأنيقة. ولم تبدُ مرتاحة في دور زائرة السجن. بدا اضطرابها بسبب وجودها في المكان واضحًا – وأقلّ من هذا يكفي لإثارة الاضطراب – ولا شكّ بأنّها ذات طبيعة قلقة، لدرجة أنها نسيت أساس زيارتها. فبدلًا من الاستعلام عن وضعي وعن الدعم الذي قد تقدمه لي، راحت تسرد عليّ قصة حياتها: إقامتها الأخيرة في إندونيسيا والحب العظيم الذي التقته هناك ومشاكل ابنها، ووصل بها الأمر حتى أن أخبرتني ما أكلته مؤخرًا في أحد المطاعم الشهيرة. أصغيت إلى أخبارها وأنا أشعر بالصدمة. لم أعرف ما إذا كان عليّ أن أحس بالتوتر أو أن أدعها تكمل ثرثرتها غير الملائمة في ظروف مماثلة من دون أن أقاطعها. لكن، لماذا أتت للقائي؟ فهمت أخيرًا في نهاية لقائنا. ففيما تأهبّت للرحيل، توجهت إليّ موفدة القنصلية فجأة بلهجة مهنية:

– نصيحة أخيرة سيد بييروتشي، لا تفكر في طلب نقلك إلى سجن فرنسي. فالأميركيون لن يخلوا سبيلك قبل أن يصدروا حكمهم بقضيتك. فبرأيهم أنّ الفرنسيين متساهلون إلى أبعد حد في شأن الملاحقات بتهمة الفساد.

كان هذا مغزى زيارتها. وصلت رسالتها واضحة بما لا يقبل اللبس. عليّ أن أتدبّر أمري وحيدًا، فسلطات بلادي لن تحرّك ساكنًا في هذا المجال. لكن بعد بضعة أسابيع من اللقاء، استُبدلت السيدة ل. بجيروم هنري، القنصل المساعد في بوسطن.

على عكس زميلته، كان هنري حاضرًا في معظم الأوقات لزيارتي ومساعدتي. كان ذلك الدبلوماسي واقعيًا وعمليًا وودودًا في الوقت نفسه. أتى لزيارتي مرات عدة خلال مدة توقيفي وحرص على تأمين التواصل الدائم مع عائلتي. شكّل خلال تلك المرحلة أحد الأشخاص النادرين الذين قدموا لي الدعم الفعال برغم أنه حظي بهامش محدود من المناورة.

عدت إلى زنزانتي بعد ذلك اللقاء السريالي. ولمحت، عبر النافذة الوحيدة الضيقة الشبيهة بكوّة الرماية، سياجًا وعلى بعد بضعة أمتار منه صفًا من الأسلاك الشائكة فسياجًا آخر. وعلى مسافة أبعد رأيت تلّة خُيّل إليّ أن سنجاب مرموط يقف إلى قمتها، فرحت أراقبه. أجهل ما الذي شدّني، أهو وجود ذلك الحيوان أم السماء الزرقاء التي أحاطت بسجن ويات صباح ذلك اليوم؟ سمح لي أحد الحراس استثنائيًا بالخروج للمرة الأولى إلى باحة النزهة. كانت الحرارة 15 درجة مئوية والجو باردًا والسماء شاسعة، أي أنّه كان صباحًا ربيعيًا جميلًا جدًّا على الساحل الشرقي للولايات المتحدة. كنت وحيدًا فتلهّيت بمحاولة رمي بعض الكرات وتسجيل أهداف في السلة. خيل إليّ أنني حرّ. وراحت أسئلة كثيرة تتدفق إلى رأسي. ماذا يفعل والدي في تلك اللحظة يا ترى؟ ماذا عن ابنتي الصغرى رافاييلا، هل وجدت أخيرًا العلاج المناسب لتساقط شعرها؟ ماذا فعلت أمي خلال إقامتها في سنغافورة؟ وكلارا، كيف تتدبّر أمرها مع الأولاد الأربعة؟ هل ستملأ التصريح الضريبي بشكل صحيح؟ و...

الفصل الرابع عشر

العائلة هي الدعم الوحيد

تدبّرت كلارا أمرها، وعلى أكمل وجه. فقرّرت أن تمسك بزمام الأمور في سنغافورة. وهي تبذل منذ أسبوع قُصارى جهدها من أجل إيجاد مواطن أميركي قد يقبل إيداع منزله ككفالة مقابل إخلاء سبيلي. فمن دون هذه الكفالة، لن يرضى أي قاض بأن يخلي سبيلي بشروط. كما أنّها اتّصلت بـ«ألستوم» فعقدت لقاء مطّولًا مع ماتياس شفاينفست، المدير القانوني لفرع الطاقة الحرارية الذي يرأسه أندرياس لاش مديري منذ سبعة اعوام. وكان ماتياس يتبع كيث كار، المدير القانوني للمجموعة. وقالت لي بالهاتف:

– كان اللقاء صدمة. في البداية كان ودودًا للغاية وأوضح لي أن الشركة تدعمك. ولكن، ما إن دخلنا في التفاصيل حتّى أدركت أنّه مجرّد كلام معسول...

– ماذا تعنين؟ اشرحي لي ما قاله لك بالضبط.

– قبل كل شيء، «ألستوم» لن تساعدنا على إيجاد شخص يقدم منزله كفالة، فالقضاء الأميركي يعارض الأمر. وبالنسبة إلى النواب العامين هذا الحلّ ليس سوى حيلة وشكل مقنّع من أشكال المساعدة.

– علمت بموقفهم هذا.

– نعم، لكن إليك ما هو أسوأ. في حال توصّلنا بأنفسنا إلى إيجاد مواطن أميركي يقبل المخاطرة وتقديم منزله ككفالة، وفي حال أخلي سبيلك، لن تستطيع العمل لـ«ألستوم» بعد ذلك!

– ماذا تقولين؟ هذا مستحيل! لا يعقل أن يمنعوني من ذلك.

– بلى يا فريد. لقد كان ماتياس شفاينفست جازمًا. بما أن «ألستوم» تخضع أيضًا لتحقيقات وزارة العدل الأميركية، فأنت ستُمنع حتمًا من لقاء زملائك في وندسور، على الأقل خلال المدة التي يستغرقها التحقيق. حتى أنا لا يُسمح لي بعد اليوم بالاتصال بهم. إنهم يمنعونني من الاتصال المباشر بأي من المسؤولين في «ألستوم»!

أتى وقع كلامها كضربة هراوة على رأسي. انهارت كل الخطط التي وضعتها للمستقبل. حتى تلك اللحظة كنت اعتدت فكرة أنني بعد إخلاء سبيلي قد أستعيد مهماتي انطلاقًا من مقر المجموعة في وندسور في الولايات المتحدة والذي يضم الوحدة الأميركية الخاصة بالمراجل، حتى لو أرغمت على البقاء في الولايات المتحدة في انتظار محاكمتي. لكن بعد ما قالته كلارا، بات عليّ إعادة النظر في المسائل كافة. لكن الأمر لا يتعلّق بي وحدي. فمن دون دعم «ألستوم»، كيف ستتمكن عائلتي من مواجهة الأعباء؟ استبقت كلارا سؤالي.

– على الأقل طالما أنك لن تقر بالتهمة المنسوبة إليك، ستستمر الشركة بتسديد أجرك. لكن نظرًا إلى وتيرة الأمور حاليًا، قد تضطر إلى إقامة دعوى أمام مجلس العمل التحكيميّ ضد «ألستوم» عاجلًا أم آجلًا. مخجل أن تتخلى عنك الشركة بهذه الطريقة! أشعر بشيء من الضياع، لكن اطمئن، أنا على اتصال بأفراد العائلة جميعًا وبشقيقتك تحديدًا وهي تساعدني كثيرًا. كما أنني وجدت عبر الانترنت عددًا من الوثائق المثيرة للاهتمام حول قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد، ومنها تقرير أعده مكتب محاماة خبير في المسألة. سوف أرسله إليك.

كنت أدرك أهمية الدعم الذي تقدمه شقيقتي جولييت. فهي تابعت دراسات معمّقة في الحقوق. وكما كشفت لي في إحدى رسائلها، فقد حللت بالتفصيل القرار الاتهامي الذي يستهدفني. وأشير إلى أن الوثيقة نُشرت بكاملها تقريبًا على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة العدل الأميركية بعيد توقيفي.

– عزيزي فريد، كتبت لي جولييت في رسالتها، عندما أبلغتني كلارا أن مكتب التحقيقات الفدرالي عمد إلى توقيفك، أصبت بدهشة كبيرة حيث رحت أرتجف واضطررت إلى الجلوس على الدرج عند طرف ساحة

السوق. أما كلارا فكانت على وشك البكاء. وعند عودتي إلى المنزل، اكتشفت بعدما كتبت اسمك على محرك البحث «غوغل» أنّك «موضوع» «قرار» اتهامي باسم «بيبروتشي ضد الولايات المتحدة»، أي أنّك متّهم من جانب الحكومة الأميركية. وكم كانت دهشتي كبيرة عندما نقرت على الوثيقة التي نشرتها وزارة العدل على الإنترنت وتمكنت من قراءة نص من نحو سبعين صفحة! بالنسبة إلينا نحن الفرنسيين، من المثير للاستغراب أن يطّلع الجمهور على تلك الاتهامات قبل أن تحاكم. لقد قرأت الملف قراءة دقيقة. كيف سمحوا لأنفسهم بسجنك؟ على أساس أيّة أدلة؟ انتابني شعور بالصدمة والسخط بسبب طريقة عمل نظامهم القضائي. وحتى لو كانت التهم صحيحة، في حال كشفت عمليات فساد في فرنسا وأوروبا عمومًا، فإن الشركات نفسها هي التي تُستهدف في بداية الأمر بمنأى عن موظفيها، إلا إذا تصرف هؤلاء من تلقاء أنفسهم وحققوا ثروات خاصة وهو ما لا ينطبق البتة على ملفك. فريد، الأهم ألا تستسلم، اصمد. لدي قناعة بأنهم لن يلبثوا أن يُجبروا على إخلاء سبيلك. وسوف أبلغ وزارة الخارجية الفرنسية لتتحرّك وتنظر في وضعك.

وزارة الخارجية الفرنسية! بعدما أوقفتُ في مطار جون كنيدي التابع لقنصلية نيويورك ثمّ نقلت إلى سجن ويات في رود أيلاند، التابع لقنصلية بوسطن، فقد ممثلو وزارة الخارجية الفرنسية كلّ أثر لي ونسوا أمري، قبل أن تبلغهم جولييت.

وعلى إثر بلاغها ذاك، أوفدت قنصلية بوسطن السيدة ل. التي زارتني في السجن. لو عرفت شقيقتي مضمون لقائنا وسمعت ممثلة وزارة الخارجية وهي تشرح لي، باختصار، أن دولتي لن تحرّك ساكنًا، لأصيبت بالذهول ولتبخّرت كلّ أوهامها.

تمكنتُ أيضًا من التحدث هاتفيًا مع أولادي للمرة الأولى من دون أن أعلمهم بمكان وجودي. وفوجئ بيار عندما لم أوبّخه على نتائجه السيئة في امتحان الرياضيات الأخير.

إلى متى سنتمكن، كلارا وأنا، من إخفاء الحقيقة عنهم؟ من الضروري أن يُطلق سراحي. من أجل زوجتي ومن أجل أولادي وحفاظًا على توازني. في حال بقيت في سجن ويات لمدة طويلة سوف أنهار. أنا لم أعد أتحمل أصوات

الشجارات التي لا تطاق بين الموقوفين وما يتعلق بهم من قصص مخدرات وأموال وسيارات ومومسات.

الفصل الخامس عشر

العدالة الاميركيّة كما رأيتُها من ويات

لم أعد أريد أن أراهم ولا أن أسمعهم. مع ذلك عليّ أن أتعلّم التعايش معهم. وخلافًا للنصائح التي كان يغدقها عليّ كريس رجل العصابات المصاب بذهان الارتياب، قرّرتُ أخيرًا أن أشرح لسجينين أو ثلاثة الأسباب التي أودت بي إلى الدخول إلى السجن. لا بدّ من الاعتراف بأنّني شكّلتُ حالة شاذّة في أوساطهم. ليس لي مظهر تاجر مخدرات ولا سارق مصارف. فلو التزمت الصمت لاعتقدوا أنني أحد المتحرّشين جنسيًا بالأطفال. وذلك هو الرعب الأشدّ! لذا، كشفتُ لهم المعلومات الأساسية من دون أن أبوح بكل شيء، محاذرًا الوشاة. من ناحيتهم، أجمع زملائي في السجن على فكرة واحدة وهي أن النواب العامين لن يخلوا سبيلي إذا لم أقبل الإقرار بالتهمة المنسوبة إليّ. كان عليّ في نهاية المطاف أن أوافق على التفاوض مع وزارة العدل الأميركية وإن اضطرني الأمر إلى أن أفعل ذلك على غير هدى، أي من دون أن أدري ما قد يحتفظ به القضاة في ملفّ الاتهام العائد إليّ أو ما قد يسقطونه منه، وحتى بشروط غير عادلة وشديدة الظلم. بعبارة أخرى، عليّ أن أنسى أحلام الحرية وأن أتوقع أن أتعفن هنا لأشهر طويلة، بل لسنوات.

العدالة في ويات لا تشبه تلك التي نراها في الأفلام السينمائية. ففيما يغرقوننا بمسلسلات تلفزيونية أو أفلام أميركية تشيد بنظام قضائي حيث يقوم أحد المحامين المحنّكين خلال جلسة محاكمة مثيرة، بالدفاع بشكل

بطولي عن أحد المتهمين، موحيًا بأن هناك مَن يدافع عن الضعفاء، يبدو الواقع مختلفًا تمامًا. ففي المسائل الجنائية، يمكن القول إنّ المحاكمات المنظمة معدومة تقريبًا. وفي 90 ٪ من الحالات، يفضل المتهمون العدول عن المحاكمة لأن عليهم وبكل بساطة تحمّل مصاريف الدفاع الباهظة. وحدهم الأكثر ثراء، وفي هذه الحالة من الضروري أن يكون المتهمون أثرياء بالفعل، يستطيعون الاستعانة بخدمات أحد مكاتب المحاماة الباهظة الأتعاب.

في الواقع، يواجه الأشخاص الملاحقون في النظام الأميركي نائبًا عامًا يقوم بتحقيقاته لمصلحة الادّعاء فقط. وذلك خلافًا لقاضي التحقيق الفرنسي الذي يقوم بتحقيقاته لمصلحة الادعاء والدفاع في آن. ويجد المتهمون أنفسهم ملزمين بأن يدفعوا من جيبهم الخاص كلفة تحليل الوثائق، وأتعاب الخبراء الذين يناقضون الادّعاء، وكلفة البحث عن شهادات قد تصبّ في مصلحتهم. وهذا يعني في ما يتعلق بالمسائل المالية غالبًا دراسة عشرات لا بل مئات الآلاف من المستندات. ولهذا فإنّ قلة قليلة فقط من المتّهمين تستطيع على امتداد أشهر لا بل سنوات، تسديد أتعاب محامي الدفاع التي قد تصل إلى مئات آلاف الدولارات أو الاستعانة بخدمات تحرٍّ خاص لإجراء تحقيق مضاد. في المقابل، بتصرّف النواب العامين كلّ الأدوات وعدد لا بأس به من المحامين الأكفّاء. ذلك أن العدالة الأميركية، وبفارق واضح عن العدالة الفرنسية، غنية. وبالتالي ثمة تفاوت أساسي في وسائل التحقيق. علاوة على ذلك، إذا كان أحد المتهمين في التوقيف الاحتياطي أي حينما تكون قدرته على الاتصال بالمحامين محدودة جدًّا، فمن شبه المستحيل أن يُسمع صوته. فكيف الحال إذا كان موقوفًا في سجن من الدرجة الأمنية العالية كما في ويات.

من المعروف أنه لا يحق للنواب العامين في المسائل الجنائية على المستوى الفدرالي أن يقوموا بالملاحقات إلا بعد الحصول على موافقة هيئة محلفين تتألف من مجموعة من المواطنين يتراوح عددهم بين 16 و23 يتم اختيارهم بالقرعة. ومن المفترض أن يؤدّي هذا الأمر من الناحية النظرية إلى الحؤول دون توجيه الاتهامات التعسّفية. لكن الأمور تسير عكس ذلك في الواقع. فبحسب

إحصاءات وزارة العدل الأميركية في العام 2010، اعترضت هيئات المحلفين على قرارات اتهامية في إحدى عشرة قضية فقط من أصل 162351 قضية رُفعت إليها. أخيرًا وفي حال قرر أحد المتهمين المثول أمام المحكمة برغم كل شيء، فإنه يجد نفسه أمام قاض يتمتع بحرية التقدير أقل بكثير من تلك التي يتمتع بها القاضي في فرنسا. ففي الولايات المتحدة ثمة نظام من العقوبات الدنيا – وهو بمثابة سلّم من العقوبات الملزمة أو توجيهات تحديد الأحكام – التي لن يطول بي الأمر حتى أكتشفها والتي تقيّد عمل القضاة إلى حد كبير.

هكذا يجد الموقوفون أنفسهم تحت رحمة نواب عامين ذوي قوة خارقة وبيدهم الأوراق كلها، ما يدفعهم إلى الإقرار بالتهم المنسوبة إليهم. النتيجة: تحقق وزارة العدل الأميركية نسبة نجاح في المسائل الجنائية تضاهي نسبة النجاح في الانتخابات في عهد تشاوشسكو: 98.5 ٪! ما يعني أن 98.5 ٪ من الأشخاص المتهمين يصبحون بالنسبة إلى وزارة العدل الأميركية مذنبين في نهاية المطاف.

تحقيقًا لغاياتهم، لا يتوانى القضاة عن ترك «فرائسهم» تنضج على نار هادئة لأطول مدة ممكنة. فسجن ويات يضمّ بعض السجناء الذين ينتظرون صفقة منذ سنتين، لا بل منذ خمس سنوات. وهؤلاء رفضوا العروض الأولى التي قدمها لهم النواب العامون لأنهم اعتبروا أنّها تؤدّي إلى سنوات سجن طويلة، ثمّ رفضوا العرض الثاني. وهم اليوم ينتظرون العرض الثالث من دون أي ضمانة لمستقبلهم. هذا أمر لا يُحتمل من الناحية النفسية. فكثرٌ هم السجناء الذين يفقدون صحتهم الجسدية والذهنية. في هذا الإطار، أخبرني أحد السجناء في ويات، وهو بات الأقرب إليّ، وملقّب بالناقل لأنه كان يستلم أموال المافيا من نيويورك وينقلها بطائرة خاصة إلى لاس فيغاس حيث يتمّ تبييضها، أنه تلقّى في البداية عرضًا بسبع وعشرين سنة سجنًا، فرفضه. وبعد مرور اثني عشر شهرًا من سجنه، عرض عليه النائب العام اتفاقًا جديدًا نصّ على السجن أربع عشرة سنة، فرفض العرض الثاني. وبعد مرور سنة جديدة من التوقيف الاحتياطي، وقّع أخيرًا على إقرار بالتهم المنسوبة إليه تعهّد بموجبه النواب العامون بألا يقترحوا على القاضي عقوبة تفوق السنوات السبع. أخيرًا حُكم على

الناقل بالحبس خمس سنوات، وهي عقوبة استثنائية، ذلك أن القضاة يتبعون في معظم الحالات توصيات النواب العامين. لكن سجناء آخرين لم يستفيدوا من تلك الفرصة، وحالات الانتحار شائعة نظرًا إلى الضغط الشديد الذي يعانونه. فكلّ شيء مرتبط بقدرة السجين على المقاومة.

أضف إلى هذا أن النواب العامين الأميركيين وتفاديًا لخسارة دعوى ما، لا يتوانون عن اللجوء إلى أنواع الترتيبات كافة. فيحثون المتهمين على التعاون من خلال الوشاية بشركائهم في الجرم، حتى في غياب أي دليل مادي. هذا النظام الجنائي جنونيّ ومنحرف تمامًا، فهو يحرِّض السجناء على السلوك المتطرِّف. فكل سجين يفكر في بداية الأمر بإنقاذ نفسه، كمزوّر البطاقات المصرفية الذي وشى بزوجته، فحُكم عليها بالحبس ثماني سنوات في الوقت الذي لم تتجاوز فيه عقوبته السنتين. وبعدما ينتشر خبر تلك الحالات، تعمد إدارة السجن إلى عزل أولئك الموقوفين خوفًا من أعمال انتقامية قد يقدم عليها سجناء آخرون لا يحبون الوشاة.

أمّا المحامون الأميركيّون فقد اعتادوا هذا النظام، علمًا أن السواد الأعظم منهم يستهل حياته المهنية في النيابات العامة بصفة وكيل للنائب العام أو مساعد له قبل أن يلتحق بمكتب محاماة معروف. ولهذا لا يترافع معظمهم أبدًا في دعاوى جنائية. وهؤلاء لا يُعتبرون محامي دفاع فعليين كما هو متعارف عليه في فرنسا. هم قبل كل شيء مفاوضون تقوم مهمتهم الأساسية على إقناع موكلهم بالموافقة على الإقرار بالتهم المنسوبة إليه. كذلك يفاوضون على أفضل العقوبات الممكنة مع جهة الاتهام. إذًا يستند المحامون هؤلاء في المفاوضات التي يجرونها مع النواب العامين إلى المبادئ التوجيهية الشهيرة لإصدار الأحكام. نظام جبان غاشم تعيّن عليّ التعامل معه.

الفصل السادس عشر

المبادئ التوجيهية للحكم عليّ

عليّ أن أحصّن نفسي، أن أبني جدارًا يحميني من تلك الآلة الشيطانية المصرّة على سحقي، لئلّا أكون ورقة ضعيفة في موعدي المقبل على «طاولة البوكر» الكبيرة للعدالة الأميركية. هكذا بتّ أرى الأمور من اليوم وصاعدًا. الجميع يضع أوراقه على الطاولة من أجل الفوز باللعبة. لكن كيف يسعني أن أحافظ على ثقتي، في حين أن ليز لطيف التي استلمت بعيد توقيفي أجهزتي المهنية كالهاتف والكمبيوتر والآي باد، أخبرتني خلال لقائنا الأخير أنّ «ألستوم» أزالت اسمي من ملفاتها المعلوماتية ولم يعد بإمكاني أن أتلقى أي بريد إلكتروني من الشركة، وأنّ جهاز الآي باد الخاص بي لم يعد موصولًا وأنّ اشتراك جهاز الخلوي الذي أستخدمه للعمل قد أوقف. الشركة تقطع كلّ صلة بي. وهي تعتبر أن الإجراءات التي تتخذها بحقي منطقية وضرورية. سواء أكنت مذنبًا أم بريئًا، لست سوى غصن يابس لا بدّ من التخلّص منه من دون تأخير.

كان يجب أن أتوقع ذلك، لكنّ الأمر دمّرني. شعرت فجأة وكأنني لم أعد موجودًا، كأن جزءًا مني سُلخ عني. إحدى وعشرون سنة من الخدمة بتفانٍ أصبحت عدمًا. عليّ أن ألملم شتات نفسي وبسرعة. عمّا قريب يجب عليّ أخذ قرار مصيري: قبول التفاوض مع النواب العامين أو رفضه. عرض عليّ القضاة موعدًا في 5 مايو، أي بعد ثلاثة أسابيع من توقيفي. لا شك في أنهم يعتبرون هذه المدة كافية لإفقادي رباطة جأشي فأصبح جاهزًا لقبول

شروطهم. كشف لي ستان التحديات التي يفرضها هذا الإجراء، وقد دوّنت كلّ كلمة قالها على دفتر بقياس A4، حرصتُ منذ توقيفي على أن أوثّق عليه بوضوح، فيما أقبعُ بين جدران زنزانتي الأربعة، كلّ تفصيل يوميّ أعيشه، من طعام السجن إلى أوامر الحراس، مرورًا بالروايات التي يقصّها عليّ السجناء الآخرون. وقد دوّنت على الدفتر بالتأكيد مراحل الإجراءات كافة. هذا ما قاله لي ستان يومذاك:

– يقترح عليك النواب العامون عرضًا عكسيًا. بعبارة أكثر وضوحًا، العرض العكسي عبارة عن لقاء سرّي يُعدّ بمثابة مفاوضات تمهيدية. يكشف لك النواب العامون خلاله بعض الأدلّة التي جمعوها ضدك لإرغامك على الإقرار بالتهم المنسوبة إليك. وهذا يجنّبهم المحاكمة ويتيح لهم بالتأكيد ممارسة ضغط إضافي على قادة «ألستوم» ليقرّوا هم أيضًا بالتهم المنسوبة إلى الشركة وليتعاونوا تعاونًا فعليًا مع المحققين. وفي تلك الحالة يُفرض على «ألستوم» دفع غرامة ضخمة.

– وأيّ مكسب أجنيه من هذا؟

– مقابل إقرارك بالتهم المنسوبة إليك يُسقط النواب العامون بعض التهم، ما يخفّف عقوبة السجن التي ستنفّذها. أنت ملاحق حاليًا بعشر تُهم. فإذا نجحنا في التفاوض معهم، نأمل أن يحتفظوا بواحدة فقط من تلك التهم: مجرّد تهمة التآمر في قضية فساد. وفي تلك الحالة، تخضع لعقوبة أقصاها الحبس خمس سنوات كما هي حال روثشيلد. هذا بالطبع بشرط أن تسير الأمور بسلاسة وأن يقبل القاضي بإقرارك بالتهم المنسوبة إليك.

– ماذا لو رفضت؟

– لا أنصحك بالرفض. فبحوزة النواب العامين ورقتان رابحتان وهما الشاهدان. أوّلهما شرفي، الاستشاري الأول الذي وشى بكل شيء والذي يتهمك بأنك كنت على علم بالرشاوى التي قدّمها للنائب الإندونيسي أمير مويس. والشاهد الثاني هو دايفيد روثشيلد الذي يقول الأمر نفسه تقريبًا. على أي حال، سبق لكل من شرفي وروثشيلد أن تفاوضا مع النواب العامين.

– ما قيمة اعترافاتهما في هذه الظروف تحديدًا؟

– برأيي قد تكون كافية لإقناع هيئة المحلفين. أمّا إذا اخترتَ المحاكمة فأنت تخاطر بمستقبلك.
– قد يكون ذلك صحيحًا، ولكن، باستثناء هذين الشاهدين، ليس بحوزة النواب العامين أي أدلة فعلية ضدي. فالرسائل الإلكترونية التي يقدمونها في القرار الاتهامي لا تورّطني مباشرة. وفي حال اخترت المحاكمة، أظنّ أن السلطات ستفرج عني.
– ما يثير القلق هي تلك الرسائل الإلكترونية تحديدًا. فقد أرسل لنا النواب العامون بالأمس نسخة كاملة عن الملف العائد إليك: أحد عشر قرصًا مدمجًا تضمّ ما لا يقل عن 1.5 مليون وثيقة وهي بمعظمها رسائل إلكترونية واتصالات بين عدد من مدراء «ألستوم» طوال أربع عشرة سنة. بالإضافة إلى تسجيلات أعدّها الجاسوس الذي زرعه مكتب التحقيقات الفدرالي في الشركة. بحسب النائب العام، لا تحتوي أي من التسجيلات على صوتك، ولكنّنا لا نعرف تحديدًا ما تحتوي عليه.
– إذًا يجب تحليلها! فتحليلها أولوية قبل أخذ أي قرار، هذا واضح بالنسبة إليّ.
بدا ستان مستاء وأردف قائلًا:
– لا أعرف إذا كنتَ تدرك العمل الذي يتطلبه تحليل هذا العدد الضخم من الوثائق. 1.5 مليون وثيقة! يستغرق تحليلها ما لا يقل عن ثلاث سنوات ويكلف ملايين الدولارات.
هكذا أطبق عليّ الفخّ المعدّ بإحكام. إنه فخّ مخيف، ومن يتحكم به رابحٌ بلا شكّ. باختصار، في حال أردت الاحتفاظ بأمل إخلاء سبيلي، عليّ أن أقرّ بالتهم المنسوبة إلي، وإلّا فعليّ أن أستعد لمرحلة توقيف طويلة تسبق إصدار الحكم بحقي. لم يكن زملائي في السجن على خطأ. فأيًا تكن نوايا السجين في الأصل، ينجح النواب العامون بنهاية المطاف في حثّه على التفاوض.
ما العمل في هذه الحال؟ الخامس من مايو يقترب، ورأسي أصبح دوامة تدور فيها وتدور التكهنات والحسابات والمقابلة بين الحسنات والسيئات.
في اليوم المشؤوم، أعادني نظام السجن إلى الواقع. وها أنا مرة أخرى مقيد بالسلاسل كما السجين المحكوم بالأشغال الشاقة، أهتزّ وسط أحد عشر موقوفًا في شاحنة

مصفّحة تتجه إلى محكمة نيوهايفن حيث يستعدّ النواب العامون لتقديم عرضهم العكسي.

دخلتُ إلى قاعة المحكمة حيث كان ستان وليز، ومعهما دايفيد نوفيك النائب العام في كونكتيكت، والذي رفض بشدة وفي مناسبتين طلب إخلاء سبيلي. وإلى جانبه، جلس نائب عام آخر لم يسبق لي أن رأيته، ولا شكّ بأنّني كنت أفضّل ألّا ألتقيه أبدًا: إنه دانييل كان الذي أتى خصيصًا من واشنطن، وهو نائب عام فدرالي في مكتب مكافحة الفساد التابع لوزارة العدل. وكان شابًا طموحًا ولامعًا. تخرّج في جامعة هارفرد وتخصّص في ملفات قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد، فاشتهر بملاحقة مديري الشركات وكوادرها حتى أنّه نال جائزة أفضل نائب عام مساعد.

سرعان ما تسلّم دانييل كان زمام الأمور في قاعة محكمة نيوهايفن، فبدأ بعرض ما لديه من وثائق تدينني. وقد ضمّت بشكل أساسي أربعة إيصالات، اكتشفتها للمرة الأولى، تتعلق بعمليات مصرفية أنجزت بين العامين 2005 و2009 بين أحد حسابات عضو اللوبي الذي استخدمناه، شرفي (الوسيط الأول في صفقة تاراهان) وحساب يمتلكه أحد اقرباء النائب الإندونيسي أمير مويس بقيمة إجمالية تناهز 280 ألف دولار. وبحسب النائب العام شكّلت تلك العملية دليلًا على الفساد. وبأي حال كان ذلك ما سيقوله شرفي في حال اخترت المحاكمة. لكن تلك التحويلات لم تفاجئني نظرًا إلى علاقات العمل المنتظمة منذ سنوات بين شرفي ومويس (كانا، ووفقًا لشرفي، شريكَي استثمار في مؤسسات مشتركة في إندونيسيا). لكن ما علاقتها بعقد إنشاء محطة الكهرباء في تاراهان؟ وحتى إن كانت تتصل بالعقد المذكور، فلا شرفي ولا أي شخص آخر أطلعني على تلك التحويلات ولا على قيمتها. لكنني آثرت الصمت واتبعتُ نصيحة ليز لطيف قبيل الجلسة:

– مهما حصل لا تُبدِ أي رد فعل، حتى لو حاولوا إرباكك. لا تحرك جفنًا.

توخيت الحذر، ومع ذلك فكلّ كلمة قالها دانييل كان ولّدت لديّ انطباعًا بأنني ذبابة بائسة علقت في الدبق وراحت تغرق فيه سواء تخبطت أم لم تفعل. في العرض الذي قدمه كان ونوفيك، وصفاني بمجرد «حلقة في

السلسلة» وأكدا أنهما لا يهتمان سوى بالصعود بالاتهام في تراتبية المذنبين وصولًا إلى الرئيس التنفيذي لـ«ألستوم»، باتريك كرون. لم يدم اللقاء سوى نصف ساعة. لم يطرح عليّ القاضيان خلاله أي سؤال، بل اكتفيا بعرض عضلاتهما. الكرة في ملعبي، والقرار يعود إليّ في أن أرميها أو لا. ولا يسعني أن أطيل التردّد لأنّ الوقت هو عدوي الأساسي بحسب ما كشفه لي ستان تواردي بعد تلك الجلسة.

– ثمة أمر لم يطلعوك عليه بعد، شرح لي محاميّ، لكنه يزيد وضعك تعقيدًا. لقد وجّهوا قبل وقت قصير التهم إلى مسؤول ثالث في «ألستوم» هو بيل بومبوني الذي تقاعد من وظيفته منذ سنوات عدة والذي خلف روثشيلد. إنّهم يراهنون على الوقت.

– لا أفهم شيئًا ستان. كيف لتوقيف بومبوني أن يؤثر في وضعي؟

– حسنًا، سوف يقدمون له هو أيضًا عرضًا بعقد اتفاق معهم. وفي حال وافق بومبوني بأن يقرّ بالتهم المنسوبة إليه قبل أن تفعل أنت، وزوّد النائب العام بمعلومات جديدة، فستخسر قيمتك في نظرهم ويتعذّر عليك التفاوض بشأن الإقرار بالتهم على المستوى نفسه. حتى أنهم قد يفقدون الاهتمام بك و«ينسونك» موقوفًا بانتظار محاكمة محتملة. يجب أن تأخذ قرارك بسرعة. أمامك يومان أو ثلاثة، لا أكثر!

– ولكن على أي أساس أتخذ قراري يا ستان؟ إنّها حلقة شيطانية. في حال أقررتُ بالتهم المنسوبة إليّ، تتوقف «ألستوم» عن دفع أتعابكم وتتخلى عني. وفي حال لم أفعل، قد أُحكم بالحبس مئة وخمس وعشرين سنة بعد المحاكمة. ويجب أن آخذ هذا القرار في غضون يومين لأن بومبوني قد «يسرق» مركزي. وفي المقابل يتعذّر عليّ الاطلاع على ملفّي لأنه ضخم ويحتوي على 1.5 مليون وثيقة ولأن مكتبكم لا يستطيع تحليلها. هل أنت جديّ في ما تقوله؟

– فريدريك. أنا جديٌّ تمامًا. ومع ذلك، بالنسبة إلى عقوبة المئة وخمس وعشرين سنة من السجن، لا تركّز عليها، فهي نظرية ليس إلّا.

– إذًا، ما هي العقوبة التي قد تُفرض عليّ في الحقيقة؟ هل ستفصح لي عنها في النهاية؟ ما هي تلك

المبادئ التوجيهية الشهيرة لإصدار الأحكام التي حدّثني عنها زملائي الآخرون في السجن؟

قامت ليز بحركة بيدها وكأنها تتعامل مع ولد متقلّب المزاج.

– هدّئ من روعك سيّد بييروتشي وأصغ جيدًا إلى ما سأقوله.

ثمّ قدّمت لي عرضًا كان من أغرب العروض التي سمعتها في حياتي، وأكثرها منافاة للعقل، فقالت:

– لقد طلبنا إجراء دراسة وهذه نتيجتها. إن مخالفة قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد تساوي اثنتي عشرة نقطة. نحتسب من بعدها قيمة الهامش الصافي الذي حققته «ألستوم» في ما يتعلّق بالعقود المشبوهة، أي ما يصل إلى ستة ملايين دولار وتساوي ثماني عشرة نقطة إضافية. ولمّا كانت الرشاوى قد دُفعت إلى نائب منتخب، وهذا ما يزيد الوضع سوءًا، فلا بدّ من إضافة أربع نقاط. بعد ذلك يجب أن نضيف نقطتين نظرًا إلى كثرة المبالغ المدفوعة، أي بحسب وزارة العدل، كثرة الرشاوى، فيصبح المجموع ستًّا وثلاثين نقطة. وفي حال اعتبرك النائب العام رأس «المؤامرة»، يجب إضافة أربع نقاط أخرى. لكنها ليست حالنا، وسنبقى بالتالي عند مجموع ستّ وثلاثين نقطة.

– إلى أين تريدين الوصول بحساب النقاط هذا؟ ما يهمني شخصيًا هو معرفة المدة التي سوف أقضيها في السجن.

– سأجيبك حالًا. تُدرج نقاطك الست والثلاثين في جدول بمدخلين يُظهر أفقيًا عدد المرات التي أُدنت فيها سابقًا، وعموديًا النقاط العائدة إلى المخالفة المنسوبة إليك. في حالتك هذه، قد تتراوح العقوبة بين 188 و235 شهرًا. أمّا إذا اخترت المحاكمة، وبحال إدانتك، واتباع القاضي طريقة الحساب هذه، وهو ما يحصل دائمًا، تصل عقوبتك بالحدّ الأدنى إلى خمس عشرة سنة وثمانية أشهر وقد تصل إلى تسع عشرة سنة وسبعة أشهر.

– لكن ليز، كيف لوزارة العدل أن تقوم بتلك الحسابات؟ أوّلًا، لماذا تأخذ في الحسبان الهامش الذي حققته «ألستوم» لاحتساب عقوبتي النظرية؟ فالمال لم يذهب إلى جيبي بل إلى جيب الشركة، إذًا إلى جيوب

المساهمين. أنا لم أجنِ دولارًا واحدًا، ولم أحصل على عمولة. هل يعامل بالطريقة نفسها موظف عمل لحساب شركته من دون أي مقابل مالي وآخر فعل ذلك وجنى من الصفقة ربحًا شخصيًا؟

– بالتأكيد. فوزارة العدل تعتبر أن الموظف يعمل للحفاظ على وظيفته، ونيل ترقية أو علاوة، وأنّه يحقّق فائدة ما.

– بهذه الحالة، من الضروري تحديد قيمة تلك الفائدة المزعومة.

– اسمع، لا فائدة من النقاش. أنت لن تعيد كتابة القانون الأميركي. هذه هي قاعدة الاحتساب وكفى!

– ماذا عن المدفوعات؟ لا يوجد إلّا عقد واحد لاستخدام استشاري، حتى لو تم تسديد عمولة شرفي على دفعات. لماذا تُضاف نقطتان بسبب تعدّد المبالغ؟

لاحظتُ آنذاك أنّ وجه ليز امتقع وأوشكت على الانفجار غضبًا. فتدخّل ستان بنبرة جافّة وأكّد لي مجدّدًا أن قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد وضع بهذه الطريقة وأنه «لا فائدة من الجدال». فوجدتني عاجزًا عن الكلام.

لدى عودتي إلى ويات، بعد رحلة استغرقت ثلاث ساعات، كنت أشعر بالذهول حتى أنه لم يعد بإمكاني التفكير. رحت أسير كالتائهين في القاعة المشتركة، مكان الحياة الجماعية الوحيد في السجن. راقبت سجينين مستغرقين في لعبة شطرنج. كان أحدهما متفوّقًا على الآخر بنقلات محكمة لا تُردّ. وبعد الفوز، انضمّ إليّ وشرع يخبرني عن توقيفه في منزله منذ مدة وبحوزته خمسمئة كيلوغرام من الحشيش. وعندما كان في الثالثة عشرة من عمره، تركت والدته المومس المنزل الزوجي، ثم هجره والده في إحدى الغابات. خلتني أقرأ رواية «البؤساء». ما كان منه طبعًا إلا أن سرق ليؤمن معيشته وشيئًا فشيئًا تخلى عن تلك العادة، إلى حد ما... فبدأ يزرع القنّب.

رحت أحوّل في رأسي الخمسمئة كيلوغرام من القنّب إلى نقاط والنقاط إلى سنوات من السجن. ولأنه أدين في وقت سابق، بدا ضروريًا أن نضيف نقاط تكرار الجرم. توقّفت عن التفكير في الأمر، وكأنني أصبت بدوار. لطالما ردّد مايسون، زميلي في الزنزانة: «لتتحمّل الحياة في

السجن، لا بدّ لك من إغلاق عينيك والاستمرار في التنفس.» الاستمرار في التنفس والعيش، بكل بساطة. للمرة الأولى في أمسية الخامس من مايو من العام 2013 في ويات، انضممت إلى السجناء الآخرين لأشاهد التلفزيون في قاعة الطعام. كانوا يشاهدون استثنائيًا مباراة مسجّلة في كرة القدم الأوروبية: المباراة النهائية من دوري كرة القدم. على عكس التوقعات فاز بالمباراة بايرن ميونيخ على برشلونة بثلاثة أهداف مقابل صفر.

الفصل السابع عشر
الجناح (أ)

في صباح اليوم التالي، لم أصدّق ما سمعته. رجلٌ قصير القامة أصلع الرأس فقد نصف أسنانه وبدا في الخامسة والسبعين من عمره على الأقل، يلقي عليّ التحية بحماسة قائلًا «صباح الخير سيدي» بلغة فرنسية تخلو من أي لكنة. كانت إدارة السجن قد نقلتني قبل وقت قصير إلى الجناح (أ).

تابع السبعينيّ الترحيب بي بنبرة مرحة قائلًا:

– مرحبًا أيها الفرنسي. اسمي جاكي، لكن الجميع هنا ينادونني «العجوز». ننتظر قدومك منذ وقت طويل.

لاحظ جاكي الدهشة التي بدت على وجهي فراح يشرح لي أنه استخدم «بعض صِلاته» في إدارة ويات لنقلي إلى الجناح (أ).

– أنا أطالب بنقلك منذ وصولك إلى السجن. على الأقل، سأتمكن من المحافظة على لغتي الفرنسية معك.

كان جاكي من أغرب الأشخاص الذين صادفتهم في حياتي. شخصية أسطورية من عالم العصابات الكبرى وأحد الناجين النادرين من «الشبكة الفرنسيّة» أو مجموعة تجار المخدرات الشهيرة في مرسيليا التي زوّدت المافيا الأميركية بالهيروبين من الثلاثينيات إلى السبعينيات. بدأ جاكي حياته المهنية كرجل عصابات في نيويورك، في البرونكس تحديدًا. تمّ توقيفه في العام 1966 وحكم عليه بالحبس خمس سنوات ليتمّ توقيفه من جديد في العام 1974. تمكّن من الفرار إلى فرنسا وإلى مرسيليا تحديدًا. مرّة أخرى أوقفته فرقة المخدرات في العام 1978. تمّ تسليمه إلى الولايات المتحدة حيث نفّذ عقوبة اثنتي

عشرة سنة في السجن. مع ذلك، عاد وحالما أطلق سراحه في العام 1977، إلى بيع الهيروويين، فاستحقّ عقوبة رابعة فخامسة. بلغ مجموع سنوات اعتقاله ستًّا وثلاثين سنة، أربع سنوات منها في فرنسا. وهكذا انتهى به المطاف في ويات. لا حاجة إلى التأكيد على أنّ مجرمًا من هذا العيار يستفيد من بعض الدعم في السجن. في الواقع، كان يعرف الجميع وكان كل السجناء يعرفونه ويظهرون له الاحترام. كان السيّد الحقيقيّ للسجن. بالإضافة إلى ذلك، وبرغم ما لديه من سوابق، فقد كان ودودًا وغاية في اللطف. وقد عشق فرنسا فأحاط نفسه بسجينين ناطقين بالفرنسية، أحدهما يوناني يُدعى أليكس، خريج كلية التجارة في مرسيليا وموظف سابق في بنك باريس الوطني، والثاني كندي من أصل يوناني هو «الناقل» الشهير. استقبلني الثلاثة استقبال الأمراء وقدموا لي القهوة والسكر والحليب بالإضافة إلى جهاز راديو ومرآة مصنوعة من أوراق الألمنيوم وحذاءين رياضيين، بانتظار الحذاءين اللذين طلبتهما من المخزن في السجن. لكنّ سعادتي الحقيقية كانت باستلامي منهما وسادة جيدة وفرشة ثانية.

خلافًا للجناح (د) حيث أقمت منذ وصولي، لم يكن في الجناح (أ) أي زنزانة. بل كان عبارة عن مهجع كبير يتسع لستة وخمسين شخصًا، توزّع عليه السجناء في مقصورات صغيرة تتسع كل منها لأربعة أشخاص وتفصل بينها جدران بارتفاع متر وثلاثين سنتيمترًا. كانت كلّ مقصورة تحتوي سريرًا بطابقين ولا تتجاوز مساحتها التسعة أمتار مربّعة. عدا عن الاكتظاظ، كان انعدام الضوء الطبيعي أكثر قسوة مما يمكن تحمّله. فالضوء لا يتسلل إلى الجناح سوى عبر ثلاث نوافذ صغيرة مغطاة بحاجب شبكيّ يزيد العتمة. كنا نعيش طوال الوقت تحت نور مصابيح النيون التي يبقى نصفها مضاءً ليلًا لتحديد مثيري الشغب في حال نشوب عراك بين السجناء. وكان على السجناء أمثالي الذين يرقدون على الأسرّة العلوية أن يعتادوا النوم تحت مصابيح تبعد عن رؤوسهم خمسين سنتيمترًا. كان عليّ الانتظار ثلاث ليالٍ حتى أستطيع النوم، وأنا مسمّر العينين أنظر بيأس إلى الجدران المطليّة بدهان أصفر مريع وقد تقشّر في مواضع عدة. لم يخضع الجناح (أ) لأعمال صيانة فعلية منذ نحو عشر سنوات. فالمبدأ هو نفسه دائمًا:

تخفيض تكاليف إشغال السجن إلى الحد الأقصى من أجل تحقيق الربح.

أما المفاجأة السيئة في هذا الجناح فلم تقتصر على الحمامات المشتركة، بل تخطت ذلك إلى المراحيض المشتركة أيضًا. فقد صُفّت خمس كراسٍ على الحائط، لا يفصل بينها من كل جانب سوى حائط صغير لا يتعدى علوه المتر الواحد، مع عدم وجود أي حاجب من الأمام!

جرت العادة على أن يُصنّف السجناء وفق الأصول بعد بضعة أسابيع من اعتقالهم وأن يوزّعوا على الأجنحة النهائية المخصصة لهم: جناح بحسب العمر أو بحسب الخطورة، جناح للعصابات وجناح للعمال، إلى آخره. من المفترض أن نزلاء الجناح (أ) هم السجناء الذين تخطوا الأربعين من العمر، أي الأقل استفزازًا من حيث المبدأ. من بينهم مجموعة كبيرة من مواطني أميركا اللاتينية (من جمهورية الدومينيكان وجامايكا والمكسيك) وبعض الآسيويين، ولسبب ما تسعة يونانيين أو أميركيين من أصل يوناني. كنت أنا الفرنسي الوحيد. وقد تمّ توقيف رفاقي بمعظمهم بتهم قتل أو سرقة أو تجارة مخدرات أو في بعض الحالات بتهمة تزوير البطاقات المصرفية، لا سيما السجناء من أصل فييتناميّ. ووسط تلك المروحة من الجرائم والجنح، وكانت بمجملها تهمًا تقليدية، كانت تهمتي في إطار مخالفة قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد فريدة من نوعها، فلم يسبق لأي سجين أن سمع بها قبل وصولي إلى الجناح (أ).

من المفترض إذًا أن يكون الجناح المذكور مخصّصًا للسجناء المسالمين. لم أشأ أن أتخيّل ما قد تكون عليه حال الأجنحة الأخرى. ذلك أن الشجارات والسرقات في المهجع وتجارة المخدرات والعقاقير، ممارسات يومية في الجناح (أ). فلا يمرّ أسبوع من دون أن يودع أحد السجناء الحبس الانفرادي لمدة قد تمتد من بضعة أسابيع إلى أشهر عدة. أما القاعدة الأساسية الواجب اتباعها لتفادي المتاعب فهي الامتناع عن التحديق بإمعان في أحد السجناء أو لمسه. وكان التربيت على الكتفين ممنوعًا وكذلك المصافحة باليد. وفي حال وقف السجين في الطابور ليحصل على وجبة الغداء، عليه أن يحاذر ملامسة أي شخص آخر. فأبسط حركة لا تلبث أن تُعتبر اعتداء.

أما باحة النزهة المحاذية للجناح، فهي وإن كانت صغيرة (نصف مساحة ملعب كرة السلّة) تشكل ملاذًا للسلام. لا بدّ من القول إن القواعد الصامتة التي وضعت في شأنها في أوساط السجناء شديدة القسوة. فما بين الثامنة والحادية عشرة صباحًا، يشغل الباحة السجناء الذين يمارسون الرياضة البدنية أو رياضة المشي. وتتحول بعد ذلك وفي فترة ما بعد الظهر إلى ملعب لرياضة البيلوتا التي كان السجناء يمارسونها باليدين المجرّدتين. أخيرًا وما بين الثامنة والتاسعة مساء، يُسمح لممارسي رياضة المشي بالخروج إليها من جديد.

خلال إقامتي في المقصورة المخصصة لي، لقّنني زملائي أحد التقاليد التي تنظم شؤون القاعة المشتركة. على السجناء في أوقات تناول الطعام، الجلوس حول الطاولة نفسها وعلى المقعد نفسه. أما في الفترات الفاصلة بين الوجبات، ولسبب ما زلت أجهله، تتغير المقاعد لكنّ التقليد يبقى نفسه: لكل وقت من النهار موقع يتعين على الوافد حديثًا أن يتدرب على معرفته. الأمر مربك في البداية لكن سرعان ما يمتثل السجين لهذه القاعدة غير الرسمية.

في «مقر إقامتي» الجديد استلمت الصور الأولى لأولادي. لقد اختارت كلارا الأجمل من بينها. كانوا يضحكون بملء قلوبهم، ما أفرحني حتى الجنون. أما أليكس والسجين الملقب بالناقل فلم يريا زوجتيهما ولا أولادهما منذ توقيفهما، أي منذ خمسة عشر شهرًا للأول واثنين وعشرين شهرًا للثاني. وأكدا لي أن زواج كل منهما كان سعيدًا قبل الاعتقال وأن الأمور ما لبثت أن تعقدت شيئًا فشيئًا...

بالأمس أخبرتني كلارا وأختي جولييت عبر الهاتف أن والدي يستعد للمجيء إلى الولايات المتحدة لزيارتي. لم أرده أن يقوم بهذه الرحلة المرهقة. وقد أحزنتني فكرة أن أراه ساعة من الوقت من خلال زجاج مصفّح بدون أن أتمكّن من التحدث إليه إلا عبر سماعة هاتف. لم أرد أن يتحمّل هذا الرجل ذو الأربعة وسبعين عامًا هذا الإذلال. كما خشيت أن يشلّني الخجل منه. فكنت أحمي نفسي وأنا أشعر بالذنب بسبب أنانيتي. لو كنت مكانه، لركبت الطائرة حتمًا من أجل دعم ابني المسجون وتهدئة المخاوف التي

تعتريني. أعرف أنني أحرمه هذا الهدوء النسبي لأنه بكل تأكيد يشعر بالقلق الشديد، ويتساءل عما يمكنه أن يفعله لمساعدتي. ولكنّ أبي، لو علم ما ينتظرني، فسيفهم.

في الغد، عليّ أخذ قرار في غاية الأهمية: الإقرار بالتهمة المنسوبة إليّ بتبصّر أو من دون تبصّر. اتّصلتُ بكلارا لأشرح لها المعضلة التي أواجهها، والتي سيكون لها تبعات جسيمة عليها وعلى الأولاد. لم يكن يهمّها سوى أن يخلى سبيلي، بغض النظر عن العواقب المترتّبة على عائلتي ووظيفتي، فالحرية لا تُقدّر بثمن.

أمامي الليل بطوله لأفكرّ في الموضوع. وفي ذهني يدور خبر سعيد واحد، وحيد: ليندا، الصديقة الأميركية التي التقيناها عندما كنت أعمل في وندسور في كونكتيكت، قبلت بتقديم منزلها كفالة مقابل إخلاء سبيلي. هذا أمل عظيم، لكن هل يكون كافيًا؟

الفصل الثامن عشر

«ألستوم» تتخلّى عنّي

مرّت الليلة الأولى في الجناح (أ) بصعوبة. كنّا ستّة وخمسين سجينًا في مهجع واحد، نصارع لنغفو وسط مَن ملأ المكان شخيرًا أو روائح كريهة أو من راح يستمني بتكتّم أو بشكل أقلّ تكتّمًا، ناهيك عن خروج بعضهم إلى المرحاض ودوريات الحراسة الصاخبة.

بعد الفطور اتصلتُ بستان. في الواقع لم أكن قد اتّخذتُ قراري بعد. كلّ شيء رهنٌ بما سيطلعني عليه بشأن عقوبة السجن.

– فريد، بدأ ستان حديثه بالقول، في جعبتي خبران أزفّهما إليك. الأول سعيد، أما الثاني فسيّئ.

كانت خطورة ما سيأتي واضحة.

– ابدأ بالخبر السيّئ.

– منذ توقيفك، يبدو أن «ألستوم» غيّرت تكتيكها. فحتى هذه اللحظة أبدت شركتك ترددًا شديدًا في التعاون. لكنها بدأت حاليًا بتزويد وزارة العدل بعدد من الوثائق. وقد تسلّم النواب العامون عشرات آلاف الوثائق الإضافية من بينها ثلاثة آلاف وثيقة يؤتى فيها على ذكرك. لديّ انطباع...

– أي انطباع؟

– لا أعرف... لكنني أتساءل عن احتمال أن يسعى بعض المسؤولين في «ألستوم» إلى استغلال الوضع لتحميلك مسؤولية عقود أخرى غير عقد تاراهان، لحماية أنفسهم.

– لكن أين تكمن مصلحتهم في ذلك؟ لا أرى السبب الذي قد يدفعهم إلى القيام بهذه الخطوة. فقد تنقلب

الأمور عليهم في حال مارسوا الضغط عليّ.
– اسمع فريدريك، لقد حملهم توقيفك على إدراك خطورة المسألة وباتوا يعرفون أن عليهم أن يدفعوا ثمنًا، ويسددوا غرامة هائلة. والأهم من هذا كله أنّ عليهم أيضًا التخوف من ملاحقات فردية أخرى تطالهم، وتحديدًا الرئيس التنفيذي وغيره من ذوي المراكز الرفيعة. لذا من مصلحتهم السعي للحد من الأضرار وتحميل من سبقهم إلى دخول السجن وزر الأخطاء التي ارتكبتها الشركة.
– لكنهم وفي حال مارسوا هذه اللعبة فسيدفعونني إلى توريط عشرات الكوادر! لا بل الإدارة برمتها.
– أعرف ذلك فريدريك، لكن في حال أبدت «ألستوم» تعاونًا تامًا وقامت بتسديد الغرامة، ستبدي وزارة العدل حتما تفهمًا أكبر تجاه رؤسائك. ما يهمني قوله لك قبل كل شيء، هو إن المسألة قد تستغرق وقتًا طويلًا، إذ إن النواب العامين سيسعون لاستجوابك بشأن الوثائق المتعلقة بك والتي سلمتها «ألستوم».
– كم من الوقت سيستغرق الأمر؟
– لن يستغرق طويلًا. فمن أصل الوثائق الثلاثة آلاف، قد تكون بضع مئات مهمة. إذًا، وفي حال موافقتك، سيرسلون إلى ويات أقراصًا مدمجة يمكنك الاطلاع عليها عبر جهاز كمبيوتر تابع للسجن. وبعد ذلك يحدّدون مواعيد في محكمة نيوهايفن حيث يستجوبونك بشأن الوثائق المذكورة. إذا أرضتهم أجوبتك، وفقط في تلك الحالة، سيقبلون بإسقاط التهم المنسوبة إليك.
– وإلا؟
– ليس هناك «إلا» في الحقيقة! وإلا بقيت في سجن ويات بانتظار محاكمتك.
– أريد منك إجابة مطمئنة. ألن يعود بإمكاننا المطالبة بإخلاء سبيلي؟ قبلت صديقة أميركية تدعى ليندا بتقديم منزلها ككفالة.
– يمكننا المطالبة بذلك. لكنني لست واثقًا من أن «ألستوم» ستبدي استعدادًا في تلك الحالة لدفع أتعاب الحارسين وبدل إيجار الشقة. وفي حال قررّتَ التكفّل بذلك على حسابك، فإنّ كلفة ذلك 24 ساعة يوميًا وسبعة أيّام أسبوعيًا باهظة. أضف إلى هذا أن النواب العامين سيعارضون إخلاء سبيلك قبل مراجعة الوثائق المقدمة.

– أما حدّثتني عن خبر سعيد؟
– نعم، الخبر السعيد هو أنهم سيوصون بعقوبة ستة أشهر سجنًا في حال قبلت بمراجعة الوثائق المذكورة والإجابة على أسئلتهم.
في الحال، فرحت لسماع هذا الرقم، وذلك كان الأثر المرجو بالضبط. فالخطة تقضي بتخويف السجين بعقوبات من سنوات عدة إذا اختار المحاكمة ليدفعوه في النهاية إلى الإقرار بالتهم المنسوبة إليه مقابل عقوبة مخفضّة. انتهى الأمر، وها أنا أدخل النظام الذي لا يفلت منه أحد!
مرّت أكثر من خمس عشرة دقيقة ونحن نتناقش عبر الهاتف، وقد يُقطع الخط في أي لحظة، فالمهلة القصوى للمحادثات الهاتفية عشرون دقيقة. بقيت لديّ العشرات من الأسئلة حول طرق الإقرار بالتهم وحول جلسات الاستجواب مع النواب العامين والضمانات بشأن أشهر السجن الستة والتهم التي ستُلغى. غير أن ستان استعجلني وقال:
– لا بد من اتخاذ قرار. فلا شكّ بأنّ النواب العامين عرضوا الأمر نفسه على بومبوني. وإذا قبل بشروطهم، فلن تقتصر عقوبتك على ستة أشهر في السجن. بل ستكون أطول بكثير طبعًا أو ربما لن يقدموا إليك أي عرض آخر، إلا الإقرار بمجموع التهم المنسوبة إليك.
جرّبت سؤالًا آخر:
– ما ضمانتي بشأن التزام القاضية طلب النواب العامين بشأن أشهر السجن الستة؟
– لا ضمانات، فالقضاة يقررون ما يريدون. لكنهم في معظم الحالات، يلتزمون طلبات النواب العامين، لا سيما هنا في كونكتيكت.
– في حال تأكّدتَ من أنّ النواب العامين سيوصون القاضية بستة أشهر من السجن، فأنا أوافق.
من المفترض أن أشعر بالارتياح. أخيرًا اتخذت هذا القرار! ومع ذلك، تزاحمت في رأسي آلاف الأسئلة الأخرى. كيف سيكون ردّ فعل إدارة «ألستوم» عندما تعرف أنني أقررت بالتهم المنسوبة إلي؟ في حال قطعت عني الشركة الراتب، ما سيكون مصير زوجتي وأولادي؟ لن يتمكنوا طبعًا من البقاء في سنغافورة بل سيجدون أنفسهم مرغمين على العودة إلى فرنسا. أما أنا، فأصبح حرًا

بالتأكيد، لكن بكفالة ومرغمًا على البقاء وحيدًا في الولايات المتحدة في انتظار تحديد عقوبتي ومن دون إمكانية العمل. ألن يكون من الحكمة أن أطلّق زوجتي؟ فأترك المنزل في فرنسا لكلارا. على الأقل، يكون لديها ما يمكّنها من البدء من جديد.

الفصل التاسع عشر

العودة إلى محكمة نيوهايفن

جرت الأمور على نحو سيئ. لا بل سيئ جدًا. فبالنظر إلى علامات الغضب التي بدت على وجه كل من النائبين العامين، كان ونوفيك، بدا واضحًا أنّ إجاباتي لم تأتِ على مستوى توقعاتهما. وفي الواقع، قطعا لقاءنا «ليتركا لي الوقت للتفكير» على حدّ قولهما. أمّا محامي الدفاع عني فاستفاد من فترة الاستراحة تلك وراح يمطرني بالإهانات ويصرخ في وجهي موبّخًا:

– لكن ما الذي دهاك؟ لماذا أنكرتَ كل شيء؟

– أنا لم أنكر شيئًا البتةَ! قلت الحقيقة، لا أكثر. نعم، لقد دفعت «ألستوم» عمولة 1 ٪ لشرفي، الذي مارس ضغوطًا لحسابنا. وأنا لم أكلّمه يومًا عن احتمال دفع رشوة للنائب الإندونيسي أمير مويس الذي لم يؤدِ أي دور رسمي في عملية منح شركتنا العقد.

– لكن ألم تشكّ في دفع رشوة ما؟ كنت تعرف بوجود هذا الاحتمال! علاوة على ذلك، سبق لشرفي أن أدلى بشهادته. وقد وشى بالكلّ في «ألستوم». لذا، توقّف عن اللف والدوران وقل لهم ما يريدون سماعه، وإلا، أنا أحذّرك من أن المفاوضات لإخلاء سبيلك ستتوقّف وسوف تعود إلى السجن فورًا. وانس أمر عقوبة الأشهر الستة!

– أفهم من كلامك أن عليّ الكذب. لكنّ هذا ضربٌ من الجنون. ففي حال أرادوا اعترافًا، أنا مستعد للاعتراف بأنني شخصيًا ومعي الإدارة العامة كنا على علم بطلب دفع الرشاوى، عندما استخدمت «ألستوم» أزمين، الاستشاري

الثاني. بالتالي لم يكن ثمة شكوك كثيرة حول أسباب استخدام أزمين. لكن، في حالة شرفي، لم يكن مفترضًا بالشركة عندما استخدمته أن تدفع له رشوة. على أي حال هذا ما قاله لي.

– هذا صحيح، لكنهم حتى الوقت الحاضر لا يهتمون بأمر الوسيط الثاني! فقد بنوا الاتهامات المنسوبة إليك استنادًا إلى شهادة الوسيط الأول شرفي. والآن لن يغيروا استراتيجيتهم في التعامل مع المسألة.

– إذًا ماذا أفعل؟

– حسنًا... استمع بانتباه إلى ما سأقوله لك.

لجأ محامي الدفاع إلى حلّ سحريّ لإقناعي بتغيير أقوالي مع الحرص على عدم الكذب والإساءة إلى مساعي التفاوض التي يقوم بها: التعامي المقصود. أي باختصار أن أزعم أنني تصرّفت كالنعامة. حتى وإن لم تُثبت الرسائل الالكترونية تورّطي الشخصي، حتى وإن كنت أجهل الوجهة النهائية لقسم من الأموال المسددة لشرفي، فأنا مع ذلك مذنب لأنني لم أشأ أن أعرف. لقد «تعاميت قصدًا». وبالنسبة إلى وزارة العدل الأميركية النتائج هي نفسها.

حفظت عن ظهر قلب الإقرار الذي اقترحه عليّ ستان للإدلاء به، وعدتُ بعد ذلك لأمثل أمام النائبين العاميّن وتلوت عليهما كل شيء. ماذا كان بإمكاني أن أفعل غير ذلك؟ أما نوفيك وكان فبدت على وجهيهما علامات الرضى عن تحوّل موقفي.

عرفتُ لاحقًا لماذا لم يهتمّا بأمر أزمين الوسيط الثاني، بل فقط بأمر الوسيط الأول شرفي، برغم أن تهمة الفساد كانت ملتصقة بأزمين أكثر ممّا بشرفي. كان السبب أنّ أزمين تقاضى المال بعد اثني عشر شهرًا من سريان العقد، أي في العام 2006 على أبعد تقدير، ما يُسقط هذا الدليل بمرور الزمن (خمس سنوات بحسب قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد) في حين تلقى شرفي الدفعة الأخيرة من «ألستوم» في العام 2009، أي قبل انقضاء مهلة مرور الزمن على تاريخ توجيه الاتهام إلي، أي في نوفمبر من العام 2012.

عند العودة إلى ويات بعد ذلك النهار المضني، اتصلت بكلارا. عرفت منها أنها تقاسمت وشقيقتي جولييت مهامّ مساعدتي. فاهتمت جولييت بمساعدة زوجها الذي يتقن

لغتين بتنسيق الخطوات القضائية مع محاميّ، في حين اهتمت زوجتي بالتواصل مع «ألستوم» أو بمحاولة ذلك. لم يعد من مجال للشك في أنني أصبحت بالنسبة إلى الشركة مجرّد خروف ضالّ. فقد تسرّبت لكلارا المعلومات أو الشائعات التي تدور داخل «ألستوم». وحتى اليوم ما زلت أشعر بالذهول لما عرفته. فمحامو الشركة الذين لم يكلفوا أنفسهم عناء المجيء لمقابلتي، قاموا باستنتاجاتهم من بعيد. وبرأيهم أنني كنت مضطرًا، أيًا تكن نواياي الأصلية، إلى أن أقر بالتهم المنسوبة إلي، وهم لم يخطئوا في ذلك. واستندوا في تقديرهم ذلك إلى «تعاون» روثشيلد وشرفي والذي بات معلومًا لديهم. ويُحكى حتى عن أنّ الاثنين نجحا في الحصول على تصنيف «كاشف فساد»، وأنهما بحسب التشريع الأميركي وقانون دود فرانك الخاص بالإصلاح المالي سيقبضان ثمن خيانتهما. حتى أنهما قد يحصلان على نسبة مئوية تتراوح بين 10 و30 ٪ من الغرامة المفروضة على الشركة التي يفضحان أمرها (بهذه الطريقة قبض موظف سابق في شركة «يو.بي.أس» الجائزة الكبرى المُقدّرة بـ 104 مليون دولار).

لم يكن صحيحًا كلّ ما أشيع حول روثشيلد من أخبار. فقد علمت بأنه لم يقبض أي مبلغ من وزارة العدل التي أجبرته على التعاون معها ووعدته بتخفيض عقوبته. غير أن مناخًا من الذعر ساد الشركة إثر توقيفي. وراح كل زملائي يحاولون تذكّر ما دار بينهم من أحاديث. وبدأ كلّ منهم يتساءل عما إذا كان الجاسوس موجودًا بينهم في ذلك اليوم، أو إذا كان يحمل ميكروفونًا، والأهم من هذا كله ما إذا باحوا بما قد يؤخذ عليهم. كان كل منهم يخشى حضور محققي مكتب التحقيقات الفدرالي إلى مكتبه. ووصل الأمر ببعض الموظفين إلى مطالبة القسم القانوني في الشركة بتوكيل محام يدافع عنهم في حال تعرّضوا لأي ملاحقة. واعتبر عدد كبير منهم منذ تلك اللحظة أن الرئيس التنفيذي للشركة باتريك كرون بات في موقع غير ثابت وأنه معرض لتوجيه التهم إليه. أما في مقر الشركة في باريس، فقرعت طبول الحرب.

عرفت فيما بعد أن الإدارة القانونية أرسلت بعيد توقيفي رسالة إلكترونية إلى نحو خمسين موظفًا قامت

وزارة العدل بسؤال «ألستوم» عنهم منذ بداية التحقيق. كان ذلك تحذيرًا غير اعتيادي في «ألستوم» ينصّ على التالي:

«كما تعلمون، ثمة تحقيق قضائي جارٍ في الولايات المتحدة بشأن فساد مزعوم يشوب بعض المشاريع الأجنبية. وقد أظهرت مراجعة داخلية للشركة تورّطكم في بعض المشاريع الأميركية... من المحتمل أن تقرر السلطات الأميركية استجوابكم في حال سافرتم إلى الولايات المتحدة». كما أوصتهم الإدارة: تحققوا من الأمر مع كيث كار قبل أن تقصدوا الولايات المتحدة لإنجاز أعمال مرتبطة بـ«ألستوم». ووضعت لائحة من النصائح لموظفيها جاء فيها: «في حال تمّ توقيفكم، من الضروري أن تدركوا أن لديكم الحقّ في التكلم مع المحققين أو التزام الصمت. الخيار لكم. والحكومة الأميركية لا يمكنها إرغامكم على التحدث إلى المحققين».

لماذا انتظرت الشركة توقيفي لتحذير هؤلاء الموظفين وهي تعرف منذ مدة طويلة أنها في مرمى نيران العدالة الأميركية؟ ولماذا طمأنني كيث كار قبيل اعتقالي وقال إنني لست في خطر؟ إذًا اسمي لم يرد حتمًا على اللائحة المذكورة. وهذا ما أكده لي فيما بعد أشخاص آخرون على اطلاع وثيق على الملفّ. لماذا تمّ توقيفي في تلك الحال؟ لماذا أنا؟ طرحت على نفسي هذا السؤال لوقت طويل وما زلت. ألعل السبب هو في المهام التي كنت أستعد لتسلّمها (المدير العتيد لمشروع مشترك بين «ألستوم» و«شنغهاي إلكتريك»). ذلك المشروع، لو رأى النور، كان سيتيح للمجموعة إنشاء شركة عالمية رائدة في مجال محطات توليد الطاقة العاملة على الفحم. وبنظر المحللين، كان يبشّر بتقارب أوسع وأشمل بين «ألستوم للطاقة» و«شنغهاي إلكتريك»، ما من شأنه الإطاحة بمنافستنا الكبرى «جنرال إلكتريك». وهذا ما تخوّف منه الأميركيون حتمًا.

في انتظار الحصول على إجابات على تساؤلاتي، لم يصعب عليّ أن أتخيّل جوّ الريبة والقلق الذي كان يسود مقر الشركة في لوفالوا والوحدات التابعة للمجموعة في الخارج. على أي حال لن أستغرب أن نشهد عما قريب داخل اللجنة التنفيذية عملية إعادة توزيع للمناصب ونقل

للموظفين من مركز إلى آخر، لحماية المديرين الأكثر عرضة للاتهام. أما بالنسبة إليّ فقد فات الأوان للأسف.

الفصل العشرون

الأدلّة

مكتبة

يجبُ أن أصمد. نفسيًا وجسديًا. يجبُ أن أعتنيَ بصحتي وأن أنكبّ على ممارسة الرياضة. على الأقلّ الوقتُ متاحٌ لي هنا في السجن للقيام بذلك. انضممت منذ ثلاثة أيام إلى مجموعة من ثلاثة سجناء يمارسون الرياضة البدنية كلّ صباح في الباحة. بدا لي الأمر ككارثة. فمستحيلٌ أن أقوم بتمرين الضغط أكثر من ثلاث مرات على التوالي. لكنّني صممت ووضعتُ لنفسي برنامجًا مدروسًا. في الصباح أقوم بتمارين اللياقة البدنية وبعد الظهر أعمل في مكتب الأدلة، وهو عبارة عن قاعة صغيرة مزوّدة بستة أجهزة كمبيوتر قديمة. وُضعت تلك الأجهزة المعلوماتية بتصرّف السجناء ليتسنّى لهم الاطلاع على ملفّهم الجنائي، خصوصًا على الادلّة التي جمعها النوّاب العامّون.

عند المدخل وقفت حارسة توزّع علينا مغلّفات بأسمائنا أرسلها إلينا محامو الدفاع. أما أنا فأرسلت إليّ ليز أربعة أقراص مدمّجة سُمح لي أن أطلع على مضمونها على شاشة وأن أدوّن الملاحظات بشأنها، ولكن لا يحق لي طباعة أي من الوثائق. كانت الأقراص المدمجة تحتوي على الوثائق الثلاثة آلاف الشهيرة التي أرسلتها «ألستوم»، لكنّ شكوكًا راودتني بأن النواب العامين أضافوا إليها عددًا آخر من الوثائق التي حصلوا عليها بطرق أخرى. على أي حال، كان الكثير منها يحمل ختم الشرطة السويسرية (خضعت «ألستوم» في العام 2010 لتحقيق بتهمة فساد في سويسرا).

كانت الوثائق عبارة عن رسائل إلكترونية قمت بإرسالها شخصيًا أو بتلقيها أو أرسلت إليّ نسخ منها بين العامين

2002 و2011. بالنسبة إلى الرسائل الأقدم بتاريخها، كان صعبًا عليّ بالتأكيد أن أتذكّر تفاصيل تلك المشاريع. فأجريتُ حسابًا سريعًا في رأسي: إذا كان عليّ أن أقرأ الوثائق المليون والخمسمئة ألف التي جمعها النواب العامون، مكرّسًا دقيقة لكل وثيقة، مع العلم أنه لا يحق لنا استخدام تلك الصالة سوى ساعة واحدة يوميًا، سأحتاج إلى ثمانٍ وستين سنة لقراءة الملفّ بأكمله. أمر معيب، لا بل فضيحة. العدالة الأميركية تهزأ بحقوق الإنسان البديهية. ممثلو وزارة العدل يدركون تمام الإدراك أن الوقت في مصلحتهم. أي أنهم يتعمّدون إغراق المتهمين بأطنان من الأوراق، ويعتمدون دائمًا المنطق الوحشيّ نفسه: حرمان الموقوفين رهن التحقيق، ما عدا الأثرياء منهم، من الوسائل الفعلية للدفاع عن أنفسهم، وذلك لإرغامهم على الإقرار بالتهم المنسوبة إليهم. مع ذلك، رحت أدقّق في الأقراص المدمجة كلّ يوم وإن كان صوتٌ خافت مشؤوم في داخلي يردّد عليّ أنّ تلك المراجعات المحمومة لا تجدي نفعًا. من يدري؟ قد أتوصل إذا حالفني الحظ، إلى نبش معلومة مهمّة، إلى «المستند الملك» الذي سيُخرس مَن يتهمونني. الأهم من هذا كله أن الاقراص المدمجة أعطتني هدفًا أسعى إليه وفرصة للمحافظة على قدراتي الفكرية.

أسابيع قليلة في السجن كانت كفيلة بإضعاف نشاطي الذهني. فلا ساعة في معصمي ولا جهاز كمبيوتر أو آي باد أستخدمه، لا طائرة أركبها ولا اجتماع عمل أحضره ولا مشاريع مهنية أناقشها. لا شيء من هذا كله! وحاليًا، بات الجزء الأكثر إثارة من حياتي يقتصر على معرفة ما إذا كان يحق لي تناول فخذ من الدجاج (ثلاث مرات شهريًا) أو ما إذا كانوا سيوزّعون علينا الأحد التالي كوبًا صغيرًا من البوظة!

في الجناح (أ) تدهورت الحال فجأة، وتكاثرت الشجارات والاعتداءات. منذ يومين سرق لي سجين أسود ضخم مرآتي، فرآه سجين تركي وما لبث أن تدخّل. حاولت تهدئتهما، لكنهما راحا يصرخان ويتبادلان الشتائم أمام عيون كل السجناء في الجناح. قصد الرجلان الحمامات ليتعاركا وهو المكان الوحيد غير المراقب بالكاميرا، ووصل عدد من الحراس المسلحين في الوقت المناسب للحؤول

دون أن يُجهز أحدهما على الآخر. نُقل السجينان المتعاركان إلى السجن الإفرادي الذي لم يفرغ في تلك الفترة من مثيري الشغب. راودني هاجس الثأر. فبسبب مرآتي اندلع الشجار، أليس كذلك؟ هنا، قد تسقط أعمال العنف على رأس الشخص في كل لحظة. بعد فترة قصيرة، عرفتُ أن الحراس وضعوا وافدًا جديدًا هو رجل فظّ بدين في مقصورة أحد السجناء المسنين الذي كان الجميع يعرفه تمام المعرفة. علاوة على ذلك، كان النزيل الجديد مغتصبًا من ذوي السوابق. لا شكّ بأن مراقبي السجن استبعدوا أن يتعرّض إلى شخص مسنّ أو أنهم بلا شكّ لم يفكّروا في العواقب أبدًا، فاكتفوا بملء المقصورات والأسرّة الخالية. ليلًا، تناهى إلى مسامعنا صراخ وفهمنا ما يحدث. في الصباح كان الأوان قد فات. فالسجين المسنّ نُقل إلى مستوصف السجن.

قرّرتُ منذ أسبوع أن أحضر القدّاس الذي واظب على المشاركة فيه السجناء اليونانيون والمتحدرون من أميركا اللاتينية المقيمون في الجناح. لم أكن قد دخلت كنيسة منذ أربع سنوات، وكان ذلك لمناسبة المناولة الأولى لابن شقيقتي. ألقى الكاهن عظة عن المغفرة، أن نغفر للآخرين ولأنفسنا. أنا لا أؤمن بالله لكن رسالة يسوع المسيح كونية. قلت في نفسي إن ثمّة سببًا عميقًا ربّما لوجودي بين جدران السجن. وقد أتمكن عند خروجي من أن أعيش حياة أكثر عمقًا وتوازنًا، حياة أكثر صدقًا؟ قد أصبح في الغد أبًا أفضل؟ ابنًا أفضل؟ أخًا أفضل؟ زوجًا أفضل؟ فأنا مسؤول عن محن كثيرة عانتها كلارا.

على الأقلّ، توصلنا بعد شهر من الحيرة إلى رؤية الأمور بشكل أوضح. فلو حصلتُ على إخلاء سبيل مشروط، لوجدت نفسي مرغمًا على البقاء في الولايات المتحدة ولأتت كلارا مع الأولاد لملاقاتي. لقد نظمت كل شيء، الانتقال من سنغافورة والبحث عن وظيفة لها وتسجيل الأولاد في المدارس. حتى أنها وجدت شقة في بوسطن. بذلت جهدًا كبيرًا من أجل لا شيء. فمع بقائي موقوفًا كانت كل تلك المشاريع تضيع هباء. وجدت نفسها أيضًا أمام ضرورة أخذ قرار بشأن دخول المدارس المرتقب في سبتمبر، ذلك أن مدرسة سنغافورة الثانوية الدولية حيث يتابع الأولاد الأربعة تعليمهم، تستقبل طلبات دخول

كثيرة، ومن الضروري حجز مكان للأولاد فيها وتسديد دفعة أولى كبيرة في أوائل مايو. بالتالي سوف تبقى العائلة في آسيا أقلّه حتى انتهاء تلك السنة الدراسية. فهذا بالتأكيد أكثر سهولة بالنسبة إلى الجميع.

في ذلك الأسبوع، زارني أيضًا صديقي طوم، وهو فرنسي أميركي تعرّفت إليه عند وصولي إلى الولايات المتحدة في العام 1999. التقيته في غرفة الزوار المشتركة في ويات حيث كان علينا التحادث بالهاتف من خلال زجاج مصفّح. ولمّا كان عدد كبير من الزوار قد أتى مع أفراد عائلته وهم في الغالب أطفال، سادت القاعة ضجة لا توصف، وتعذّر على أحدنا أن يسمع الآخر. ومع ذلك فقد شعرت بسعادة عارمة لرؤية وجه مألوف. كان على اتصال بكلارا ووعدها بأن يطمئنها على صحتي وحالتي النفسية حالما تنتهي الزيارة. كان يحقّ لنا أن نتحادث لمدة ساعة، لا أكثر، يُقطع بعدها الاتصال تلقائيًا. كما أن المحادثات كانت كلها مسجلة، وهو ما وضع حدودًا لكلامنا عن الإجراءات. طلبت منه أن يطمئن الجميع. مرت الساعة بسرعة وما لبثت أن وجدت نفسي من جديد في الجناح (أ). كان طوم أحد أصدقائي القلائل جدًا الذين أتوا لزيارتي في السجن. أما الآخرون، الذين كانوا مقرّبين مني خلال إقامتنا في الولايات المتحدة بين العامين 1999 و2006، فلم يجرؤوا على اجتياز أبواب ويات خوفًا من أن ترد أسماؤهم على لوائح المشتبه بهم الخاصة بالأجهزة الأميركية، وهذا ما أتفهمه تمامًا. بعد بضعة أيام من زيارة طوم، زارتني أيضًا ليندا التي لا يسعني أبدًا أن أشكرها بما فيه الكفاية لأنها قدّمت منزلها ككفالة من أجل أن يخلى سبيلي. كانت بادرة سخاء استثنائية.

الفصل الحادي والعشرون

النائبان العامّان في رحلة حول العالم

كأنّ النائبين العامين لم يعودا يقويان على الاستغناء عني. فما بين منتصف مايو وأوائل يونيو، استدعاني نوفيك وكان ثلاث مرات إلى نيوهايفن للاستجواب. بدا أنهما قاما برحلة فعلية حول العالم. فلساعات طوال، لوّحا بعدد من الرسائل الإلكترونية التي تم تبادلها داخل الشركة بين العامين 2002 و2011 والتي تتعلق بعقود أبرمتها «ألستوم» أو سعت إلى إبرامها في كل من الهند والصين والمملكة العربية السعودية أو بولندا. وطرحا عليّ أسئلة محدّدة من قبيل «إلى أي اسم تشير الأحرف الأولى هذه؟ لماذا ينادي هذا المرسِل المرسَل إليه بصديقي؟ هل سبق والتقيت هؤلاء الأشخاص؟ إن كان الأمر كذلك، متى التقيتهم؟ ومن كان برفقتك؟ هل استخدمت استشاريين في هذه القضية؟ إن كان الأمر كذلك، أيّ استشاريين؟ وما هي الأتعاب التي تلقوها؟ وما كانت شروط الدفع؟»

من بين الوثائق المتراكمة التي عرضاها عليّ تبيّن لي اهتمامهما الخاص بمشروعي سيبات وباهر 1 الهنديين. من ناحيتي، أتذكّر أن تينك الصفقتين اللتين سعت الشركة إلى إبرامهما بين العامين 2002 و2005 أثارتا عددًا من النزاعات بين قطاعات «ألستوم» المختلفة. فمن جهة «باور إنفايرنمنت» الذي كان نشاط صنع المراجل تابعًا له، و«باور توربو سيستمز» المسؤول عن التوربينات، ومن جهة أخرى كل من المؤسستين التجاريتيّن، «إنترناشيونال نيتوورك» و«غلوبال باور سايلز». أما نقطة الخلاف

الرئيسية فتمثّلت في اختيار الاستشاريين من بين الشبكات التي تعتمدها تقليديًا «إي.بي.بي» أو «ألستوم». فدار نزاع مصالح بكلّ ما للكلمة من معنى! من جهتي، لم ألتقِ يومًا الوسطاء الذين رسا عليهم الاختيار ولم أتّصل بأي منهم. على أي حال، انتهت نتيجة العروض المذكورة بفشل ذريع وكامل بالنسبة إلى «ألستوم»، ذلك أنها لم تقدم أي عرض في ما يتعلق بمشروع سيبات، في حين أن العروض التي قدمتها لمشروع باهر 1 كانت مرتفعة الكلفة. وفي النهاية خسرت «ألستوم» المشروعين وانتهى الأمر، إلا بالنسبة إلى وزارة العدل الأميركية التي حرّكت في سنة 2013 تينك القضيتين اللتين خسرناهما بين العامين 2004 و2005. لماذا؟

كان النائبان العامان يمطرانني بوابل من الأسئلة في كلّ جلسة. أما أنا فكنت أحاول أن أردّ بأفضل طريقة ممكنة محاولًا عدم الابتعاد عن دوري الشخصيّ في المسألة. لكنّها مسائل طواها الزمن. ولم تراودني سوى فكرة واحدة: الانتهاء من تلك الجلسات الطويلة لكي يُخلى سبيلي. كان من المتوقع أن تعقد الجلسة الرابعة والأخيرة مع النائبين العامين أواخر الأسبوع الأول من يونيو. وكانت عادةً مجرّد شكليّات، حيث يطلب مني دان كان ودايف نوفيك أن أكرر اعترافاتي وأودع أخيرًا طلب إخلاء سبيلي الذي لن يتمكن أحد من الاعتراض عليه، لا سيما أن كلارا جمعت أخيرًا مبلغ الأربعمئة ألف دولار الضروري لإخلاء سبيلي، وأن صديقتنا ليندا جازفت بإيداع منزلها ككفالة. بحسب ليز، كان هذا كافيًا. في حال تمّ الالتزام بالمهل المحددة، فالأمل كبير في أن أخرج من السجن في نحو الخامس عشر من يونيو.

أسف جاكي، زميلي في السجن، لرحيل زميله الفرنسي بمثل هذه السرعة. وجعلني أعده بأن أرسل إليه، حالما أخرج، أسطوانة لنيكول كروازيل، مغنيته المفضلة التي شاهدها تغني على مسرح الأولمبيا في العام 1976 فيما كان هاربًا إلى فرنسا. ما زال يتذكر بتأثّر أداءها أغنية «حدّثوني عنه». في المساء نمت كما الطفل تحت ضوء مصابيح النيون وأنا أحلم بباريس، قبل أكثر من أربع وعشرين ساعة من جلستي الأخيرة مع النواب العامين.

بدأت ما خلتها الجلسة الأخيرة. تمت مراجعة الوثائق كافة التي أرسلتها «ألستوم». مع ستان أيضًا، تمّ ترتيب كل شيء، وتمرّنّا بأدقّ التفاصيل على المسرحية الأخيرة التي يتوقع أن ترضي النائبين العامين الصعبَي المراس دان ودايف، دايف ودان، اللذين شبّهتُهما بدوبون ودوبون، لكنهما كانا أقلّ لطفًا من ذينك الشرطيين في روايات تان تان والكابتن هادوك. فجأة وفي نهاية اللقاء الأخير ذاك، طلب دان التحدث إلى محاميّ على انفراد.

انسحب الجميع إلى قاعة مجاورة. لماذا استبعدوني من هذا اللقاء؟ هل أجبت على أسئلتهما بطريقة لم تعجبهما، كما حصل في لقائنا الأول؟ هل قدّم بومبوني من جهته معلومات أخرى؟ هل سلّمت «ألستوم» وثائق جديدة؟ هل كانوا ينوون اتهامي بـ«جرائم» جديدة؟ بدا لي أنّ اجتماعهما طال دهرًا.

ثمّ فُتح الباب وخرج ستان تواردي وحيدًا وجلس قبالتي:

– حسنًا، سوف ألخّص لك الوضع. في حال أصررتَ على طلب إخلاء السبيل بكفالة، سيعترضان عليه.

– ماذا اختلقا هذه المرة؟

– ما زلنا أمام المشكلة نفسها. يريدان أن يجعلا من القضية عبرة. فشرفي الذي كان الموقوف الأول استفاد من حصانة مطلقة. أما روثشيلد الموقوف الثاني فقد تسنّى له التفاوض بشأن عقوبته. لسوء الحظ أنت في الموقع الثالث وأعلى منهما في تراتبية «ألستوم». وبحسب منطق النائبين العامين يجب أن تدفع ثمنًا أكبر. أيًا تكن طبيعة إجراء الإقرار بالتهم الذي ستتفق عليه معهما، فهما مصران في كل الأحوال على أن تبقى في السجن ستة أشهر لتجنب احتمال الاتصال بالخارج ولا سيما بـ«ألستوم»!

– هذا منافٍ للعقل تمامًا. فإذا أوقفوا روثشيلد قبل أن يوقفوني فلأنه بكل بساطة مواطن أميركي ويعيش في الولايات المتحدة، بينما كنت أقيم في الخارج.

– للمرة الأولى، أوافقك الرأي لكنهما أطبقا الخناق علينا. فإمّا أن تقبل وتقضي عقوبة الأشهر الستة في السجن وإما أن تبقي على جلسة إخلاء السبيل في الغد، لكنّ فرصنا باتت ضئيلة.

– دعني على الأقل أستشير كلارا.

– آسف فريدريك، هذا مستحيل. يجب أن تأخذ قرارك على الفور. إمّا أن نبقي على الجلسة قائمة أو نؤجلها. لقد أمهلاك عشر دقائق لتقرر.

عشر دقائق. مرّة أخرى رحت أطبق الطريقة التي نصحني بها مايسون زميلي السابق في الجناح (د)، وهي أن أتنفس. بأي حال المعادلة غاية في البساطة. ففي حال كانوا يريدون سجني لستة أشهر، فلن أفلت من ذلك، مهما قلت أو فعلت. ولما كنت قد أمضيت في السجن حتى تاريخه ما يقرب من الشهرين، لم يبقَ لي سوى أربعة أشهر. فإما أن أقبل بها الآن أو أن أضطر إلى تنفيذها بعد صدور الحكم بحقي. ولا شكّ في أنني في تلك الحالة سأنقل إلى سجن أقلّ قسوةً من ويات، ولكنّ من مصلحتي أن أنتهي الآن! أيّدت رأي ستان، ورضيت بالعودة إلى ويات لأربعة أشهر لأنّ هذا ما قرّره دان ودايف. لكنني وجدت صعوبة في سبب إصرارهما. من الواضح أنهما لا يكتفيان بإقراري بالتهم المنسوبة إليّ. لا بدّ من وجود سبب آخر ما زلت أجهله، وسيلزمني بعض الوقت لأكتشفه.

الفصل الثاني والعشرون

قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد

قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد. كلمات خمس تقض مضجعي. وهي المسؤولة عن إقامتي القسرية في ويات (لأربعة أشهر إضافية اعتبارًا من هذا التاريخ)، في حين أنني أجهل تقريبًا كلّ شيء عن هذا القانون. صحيح أنّ ستان وليز زوّداني ببعض المعلومات عنه لكنها كانت مقتضبة برغم طلبي المتكرّر. لحسن الحظ أنّ كلارا اكتشفت دراسة من 800 صفحة أجراها مكتب محاماة أميركي أحصى فيها كل الملاحقات المتعلقة بالفساد. لم أكفّ منذ أن تسلمتها عن التدقيق في قضايا الفساد السابقة ومقارنتها بملفّي الشخصي. مرّت الأشهر التي أمضيتها في السجن وأنا لا أفعل في الواقع سوى ذلك، حتى أصبحتُ خبيرًا فعليًا في قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد. لكن في ربيع العام 2013 لم أكن قد توصّلتُ إلى الإلمام بالقانون، فلم أكد حينذاك أبدأ بالتعلّم.

اكتشفت أن القانون المذكور سُنَّ في العام 1977 إثر فضيحة «واترغايت» الشهيرة. فالقضاء الأميركيّ، وخلال التحقيق في الفضيحة السياسية التي دفعت ريتشارد نيكسون إلى الاستقالة (السطو على مقر الحزب الديمقراطي)، سلط الضوء على منظومة ضخمة من التمويل السري ومن فساد الموظفين العامين الأجانب. فتبين تورط أربعمئة شركة أميركية. وفي استنتاجاتها، كشفت اللجنة التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي والمكلّفة التحقيق، أن عددًا من أعضاء مجلس إدارة شركة

«لوكهيد»، وهي إحدى كبرى شركات الدفاع الأميركية، دفعوا رشاوى بقيمة عشرات الملايين من الدولارات إلى مسؤولين سياسيين ومديري شركات عامة في كل من إيطاليا وألمانيا الغربية وهولندا واليابان والمملكة العربية السعودية لبيع طائرات مقاتلة. علاوة على ذلك، أقرّت «لوكهيد» بأنها دفعت إلى الأمير برنار، زوج جوليانا ملكة هولندا، أكثر من مليون دولار لتسهيل بيع طائرات أف 104 التي كانت تنافس طائرات الميراج 5 الفرنسية. وردًا على تلك المعلومات الخطيرة، وضعت إدارة كارتر تشريعات تمنع الشركات الأميركية، اعتبارًا من ذلك التاريخ، من دفع العمولات إلى «موظفين عامين أجانب» (الموظفون الحكوميون والقادة السياسيون والأشخاص المفوضون أداء مهمة عامة). وتمّ تكليف جهتين بمراقبة التقيد بالقانون المذكور: وزارة العدل الأميركية للاهتمام بالمسائل الجنائية وملاحقة الشركات والأفراد الذين يخالفون القانون، وهيئة الأوراق المالية لمتابعة المسائل المدنية وملاحقة الشركات المشتبه بتزوير حساباتها (وبالتالي خداع المستثمرين) بهدف إخفاء النفقات المرتبطة بدفع الرشاوى في سجلاتها المحاسبية. من حيث المبدأ لا تتدخل الهيئة المذكورة إلا في حال كانت الشركة مُصنّفة ضمن الأسواق المالية الأميركية (نازداك، بورصة نيويورك...).

غير أن قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد، واجه منذ سريانه في أواخر السبعينيّات، معارضة شديدة من الشركات الأميركية الكبرى. وكانت لدى هذه الشركات أسباب لتعتبر أن القانون المذكور قد يعيق حركتها في أسواق التصدير (في مجالات الطاقة والدفاع والاتصالات السلكية واللاسلكية والقطاع الصيدلاني...). في الواقع، لم تكن القوى الاقتصادية الكبرى الأخرى، لا سيما الأوروبية منها (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا العظمى، إيطاليا...)، قد أقرت تشريعات مماثلة بعدُ. على العكس، فقد واصلت شركات تلك الدول الاستعانة بخدمات «استشاريين» في عدد من الدول حيث يستوطن الفساد، حتى أن بعض الدول ومنها فرنسا وضعت للشركات نظامًا رسميًا للتصريح عن الرشاوى لدى وزارة المالية بهدف حسمها من الضريبة المفروضة على تلك الشركات! استمر تطبيق هذا النظام في

فرنسا حتى العام 2000. لكل حقبة قواعدها. نتيجة لذلك، لم تبالغ السلطات الأميركية، التي لم تكن لتلقي بنفسها في النار ولم ترغب بفرض العقوبات على إنتاجها الصناعي المعد للتصدير، في تطبيق قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد. فبين العامين 1977 و2001، لم تعاقب وزارة العدل الأميركية سوى إحدى وعشرين شركة، من الصف الثاني في معظم الحالات. فلم يصل المعدل حتى إلى شركة واحدة سنويًا!

مع ذلك لم يكتفِ أرباب العمل الأميركيون بعملية «تنويم» القانون هذه. فقد أدركت بعض الشركات الأميركية الكبرى أيضًا الأرباح التي يمكن أن تجنيها من ذلك. ولتحقيق تلك الأرباح، يكفي أن تُعامَل الشركات المنافسة لها في الأسواق الدولية المعاملة نفسها. وفي العام 1998 نجحت في تحقيق ذلك، فقد عدّل الكونغرس القانون المذكور بحيث بات يُطبّق خارج الأراضي الأميركية. واعتبارًا من ذلك التاريخ بات قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد يُطبّق أيضًا على الشركات الأجنبية. واعتبرت الولايات المتحدة نفسها أنّ لها الحقّ بملاحقة كل شركة أبرمت أي عقد بالدولار الأميركي، أو التدخل حتى في حالة تبادل رسائل إلكترونية تُعدّ بمثابة أدوات للتجارة الدولية، أو تخزين تلك الرسائل (أو مرورها) عبر خوادم معتمدة في الولايات المتحدة ومنها «جي مايل» أو «هوت مايل». مع هذا التعديل، حقق الأميركيون انتصارًا فعليًا إذ حوّلوا قانونًا كان من شأنه إضعاف صناعة بلادهم إلى أداة مذهلة للتدخّل والحرب الاقتصادية. واعتبارًا من منتصف العقد الأول من هذا القرن، لم تنفكّ وزارة العدل الأميركية وهيئة الأوراق المالية تختبران حدود تطبيق القانون المذكور خارج الأراضي الأميركية. ولم تتردّدا على سبيل المثال في اعتبار أطباء أجانب، «موظفين عامّين»، إذ يمارسون مهمة عامة بهدف ملاحقة شركات صيدلانية دولية.

وفي حين لم يتعدّ مجموع الغرامات التي سددها عدد من الشركات، تطبيقًا لقانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد، العشرة ملايين دولار في العام 2004، فإنها سجّلت قفزة هائلة في العام 2016 ليصل إلى 2.7 مليار دولار. وما سمح بتحقيق تلك القفزة إلى الأمام كان إصدار

قانون باتريوت في العام 2003، إثر اعتداءات 11 سبتمبر 2001، والذي منح الوكالات الأميركية (ومنها وكالة الأمن القومي الأميركية ووكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالي) حقّ التجسس على الشركات الأجنبية وموظفيها تحت غطاء مكافحة الإرهاب. ولكنّ هذا الأمر غير مبرّر إطلاقًا في معظم الحالات المرتبطة بالفوز بأسواق عامة، إذ إن المستفيدين من الفساد هم قبل كل شيء موظفون رسميون فاسدون أو أحزاب سياسية وليس تنظيم داعش أو القاعدة.

تمّ كشف عمليات التجسس هذه تزامنًا مع فضيحة برنامج «بريزم» للتجسس الرقمي في العام 2013 إثر اعترافات إدوارد سنودن. فاكتشف العالم أن كبرى الشركات الرقمية الأميركية (غوغل، فايسبوك، يوتيوب، مايكروسوفت، ياهو، سكايب، إي.أو.أل، أبل) كانت تسلّم أيضًا المعلومات إلى وكالات الاستخبارات الأميركية.

لكنّ هذا لم يكن كلّ شيء. فالسلطات الأميركية التي لم تكتف بامتلاك وسائل استخباراتية استثنائية، واصلت السعي لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل حثّ الدول الأعضاء فيها على أن تقرّ هي أيضًا، تشريعات داخلية لمكافحة الفساد، وهو ما فعلته فرنسا اعتبارًا من مايو 2000. إلا أنّ الدول الأوروبية لم تمتلك وسائل إصدار قوانين تطبق خارج أراضيها ولم كان لديها الطموح للقيام بذلك. بالتالي وجدت نفسها عالقة في الفخ. فهي، بانضمامها إلى اتفاقية مكافحة الفساد الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، سمحت للولايات المتحدة بحكم الواقع بملاحقة شركاتها، من دون أن تتزوّد بالوسائل القانونية للانتقام من الشركات الأميركية. الفخ جهنمي. والجميع وقع فيه. الجميع تقريبًا، ذلك أن الصين وروسيا أو الهند والتي ليست دولًا أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لم تقرّ قوانينَ لمكافحة الفساد تستهدف شركاتها المصدّرة.

لم يسبق لي أن رفضتُ فكرة مكافحة الفساد، بل على العكس. فالمبالغ الطائلة التي تنتهي في جيوب الموظفين الحكوميين الفاسدين أو في جيوب الحكّام أو الأعضاء النافذين في العائلات الحاكمة، قد تكون أكثر نفعًا لتنمية الدول الفقيرة أو تلك النامية. نعم، الفساد آفة خطيرة.

فبحسب تقديرات البنك الدولي، دُفعت بين العامين 2001 و2002، رشاوى بقيمة ألف مليار دولار، أي ما يساوي 3% من التبادلات التجارية في العالم أجمع في المدة نفسها. كان من الممكن أن تتيح هذه الأموال بناء المدارس والمستشفيات والمستوصفات أو الجامعات في عدد من الدول. بالطبع يجب مكافحة هذه الآفة. لكن علينا ألا نخطئ المعركة.

خلف ستار الأخلاق، يشكل قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد قبل كل شيء أداة مذهلة للهيمنة الاقتصادية. على أي حال، هل تراجع الفساد تراجعًا ملموسًا بين العامين 2000 و2017؟ ثمّة شكوك حول حدوث ذلك. في المقابل، ثمة أمر مؤكّد وهو أن القانون المذكور يشكل صفقة رابحة للخزانة الأميركية، بل منجم ذهب بكل ما للكلمة من معنى. فالغرامات المفروضة، التي لطالما كانت معتدلة القيمة، تزايدت تزايدًا هائلًا اعتبارًا من العام 2008. وكانت الشركات الأجنبية الأكثر استهدافًا. فإذا كانت 30 ٪ فقط من التحقيقات البالغ عددها 474 قد طالت بين العامين 1977 و2014 شركات غير أميركية، فإنّ هذه الأخيرة سددت 67 ٪ من إجمالي الغرامات! ومن أصل 26 غرامة تفوق قيمتها المئة مليون دولار، فإنّ 21 منها طالت شركات غير أميركية (راجع الملحق 3). ومنها الشركات الألمانية «سيمنز» (800 مليون)، «دايملر» (185 مليونًا). الفرنسية: «توتال» (398 مليونًا)، «تكنيب» (338 مليونًا)، «ألكاتيل» (137 مليونًا)، «سوسيتيه جنرال» (293 مليونًا)؛ والإيطالية «سنامبروغيتي»؛ والسويسرية «بانالبينا» (237 مليونًا)؛ والإنكليزية «بي.إي.إيه» (400 مليون)؛ واليابانية «باناسونيك» (280 مليونًا) أو «جي.جي.سي» (219 مليونًا). إنّه سجلّ حافل بالغنائم ومذهل بالنسبة إلى قانون، نذكّر بأنه «أميركي».

طال القانون المذكور طبعًا عددًا من الشركات الأميركية أيضًا، لكنني أستغرب أن وزارة العدل لم تجد، خلال نحو أربعين سنة من تطبيق قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد، ما تعترض عليه في أنشطة الشركات العملاقة في قطاعات النفط (مثل «إكسون» أو «شيفرون») أو الدفاع (مثل «رايثون» و«يو.تي.سي» و«جنرال داياميكس»).

فكيف لنا أن نتخيّل أن تلك الشركات الكبرى هي الوحيدة التي توصلت إلى إبرام عقود في هذه القطاعات عالية الحساسية من دون دفع عمولات هائلة؟ لقد زاولتُ هذه المهنة طوال اثنتين وعشرين سنة، وأنا لا أصدق أن هذا ممكن. هذا مستحيل. يجب أن نفتح أعيننا وندرك أن وزارة العدل الأميركية ليست مستقلة وأنها ترزح منذ وقت طويل تحت قبضة الشركات متعددة الجنسيات الأميركية الأقوى. على أي حال، تبينتُ وأنا أتعمّق في أبحاثي، أنه عندما تتعرض شركات أميركية كبرى للملاحقة (الأمر الذي يحدث والحمد لله) فإن هذا يكون في معظم الأحيان نتيجة لمبادرات أجنبية، وتحقيقات تنجح الولايات المتحدة بعد ذلك في استعادتها لمعالجة الأمور على أرضها و«على طريقتها!»

وتُعدّ قضية «كي.بي.آر/هاليبورتون» خير مثال على ذلك. ففي منتصف التسعينيات، أقامت الشركة الأميركية «كي.بي.آر» التابعة لـ«هاليبورتون» التي أدارها في تلك الفترة ديك تشيني نائب الرئيس الأميركي العتيد، تحالفًا مع الشركة الفرنسية «تكنيب» والشركتين اليابانيتين «جي.جي.سي» و«ماروبيني» (الشركة اليابانية نفسها المتورطة في عقد تاراهان) لتجهيز الحقل النفطي في بوني أيلاند في نيجيريا. وفي سعيها إلى الفوز بتلك الصفقة البالغة قيمتها مليارَي دولار، نظّمت «كي.بي.آر» قيام التحالف المذكور بدفع رشاوى بقيمة 188 مليون دولار إلى القادة النيجيريين عبر أحد المحامين في لندن. خرجت القضية إلى العلن ووصلت إلى مكتب أحد قضاة التحقيق الفرنسيين الذي وجه الاتهام إلى الاستشاري اللندني في مايو من العام 2004. فلم يعد أمام الأميركيين سوى خيار فتح تحقيق بدورهم. في النهاية، عقدت فرنسا والولايات المتحدة اتفاقًا قضى بعدول القاضي الفرنسي عن ملاحقة «هاليبورتون» وشركة «كي.بي.آر» التابعة لها باعتبار أن السلطات الأميركية باشرت تحقيقاتها الخاصة. فاكتشف النواب العامون الأميركيون أن مديري «كي.بي.آر» استفادوا من عمولات غير مشروعة ضخمة، ومن المستحيل التغاضي عن اتهامهم. غير أن العقوبات المفروضة كانت خفيفة للغاية مقارنة بالمبالغ المتصلة بها. فلم يُحكم على ألبرت ستانلي الرئيس التنفيذي

لـ«كي.بي.آر» الذي نظم عملية دفع تلك الرشاوى بقيمة 188 مليون دولار، وتقاضى شخصيًا 10 مليون دولار، سوى بثلاثين شهرًا من السجن. ودفعت «كي.بي.آر» غرامة إجمالية بقيمة 579 مليون دولار، و«تكنيب» غرامة بقيمة 338 مليون دولار. وهكذا، حُكم على شركة فرنسية، في قضية كشفها قاضي تحقيق فرنسي، بدفع 338 مليون دولار إلى الحكومة الأميركية بدلًا من الحكومة الفرنسية! هذا أشبه بقيام الشخص بإطلاق النار على نفسه! وفيما لم أكن سوى مجرد مدير في الشركة عند إبرام صفقة تاراهان المندرجة ضمن ملفّ دون أهمية صفقة «كي.بي.أر» ماليًا، ولم أتقاض أي عمولة غير مشروعة، فقد يُحكم علي بالحبس خمس عشرة سنة لأن باتريك كرون لم يشأ التعاون منذ بداية التحقيق مع وزارة العدل الأميركية. كيف يعقل وجود هذا التفاوت في العقوبات؟ وكنت كلّما تقدمتُ في قراءاتي، يصيبني المزيد من الإحباط والقرف.

هكذا أدركتُ أنّ النظام الأميركي، وليس في ما يتعلق بقضيتي فحسب، إنّما يقوم حتمًا على عقد الصفقات. فوزارة العدل الأميركية، لدى اشتباهها بدفع رشاوى، لا تلبث أن تتصل بالرئيس التنفيذي للشركة المعنية وتعرض عليه احتمالات عدة: إما أن تقبل الشركة بالتعاون وتدين نفسها بنفسها فتبدأ مفاوضات طويلة (وهذا ما يحدث في 99 ٪ من الحالات) وإما أن تقاوم وتختار المحاكمة (من أصل مئات الملاحقات التي اطّلعت عليها، لم يحدث ذلك سوى مرتين) وإما أن تحاول أخيرًا أن تتلاعب وتماطل (كما في قضية «ألستوم») ولكن على مسؤوليتها الخاصة.

بالتالي تفضّل كل الشركات التفاوض مع وزارة العدل الأميركية و/أو هيئة الأوراق المالية، والتوصل إلى اتفاق. على أي حال، من سمع عن الاتفاقيات التي أبرمتها كلّ من «ألكاتيل» و«تكنيب» و«توتال»؟

بالنسبة إليّ ولسوء الحظ، لم تسر الأمور على هذا النحو. فقد حاول باتريك كرون إيهام وزارة العدل بأنه يُجري عملية تطهير في داخل الشركة، لكنه كان يلعب بالنار. فقد أدار مكتب التحقيقات الفدرالي الذي يتمتع بوسائل تدخّل ضخمة، محرّكاته الساحقة. في الواقع، أدرجت السلطات الأميركية مكافحة الفساد كأولوية قومية تأتي بالدرجة الثانية بعد مكافحة تجارة المخدرات. ويعمل

أكثر من ستمئة عميل فدرالي على تطبيقها، من بينهم مجموعة خاصة، هي «وحدة الفساد الدولي» المكلفة تعقّب الشركات الأجنبية حصرًا. على سبيل المثال، لا يتردد مكتب التحقيقات الفدرالي في الإيقاع بالشركات من خلال تنفيذ ما يُعرف بـ«عمليات الدفع إلى المخالفة»، المحظورة في القانون الفرنسي (إلا في مجال مكافحة تجارة المخدرات). وهكذا، استعان الأميركيون في العام 2009 بخدمات عدد من العملاء السريين (من بينهم عميل فرنسي يدعى بول لاتور) للتظاهر بأنهم وسطاء يعملون لحساب وزير الدفاع في الغابون. وفي مرحلة لاحقة، زار هؤلاء الوسطاء الوهميون نحو عشرين شركة وعرضوا عليها عقودًا مقابل عمولات. وطبعًا سجّلوا كلّ محادثة أجروها. وبالطريقة نفسها، لم يتردد الأميركيون في توظيف المخبرين داخل الشركات كما حصل في حالتي بهدف جمع الأدلة. أي أنّ مكتب التحقيقات الفدرالي مستعد للقيام بأي شيء لاستفزاز الشركات المستهدفة أو القضاء على الشركات المتمردة، وويلٌ للشركات التي تحاول مقاومته.

الجهاز البوليسي الأميركي جهاز جهنمي، ومع ذلك كنت كلما تقدمت في أبحاثي وجمعت المستندات، أجد حالتي استثنائية جدًا. حتى مع الأخذ في الحسبان الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبها باتريك كرون وأدت إلى سجني، فإن المعاملة التي حظيتُ بها كانت فريدة. فحالتي لم تكن تشبه أي حالة أخرى في إطار بقانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد.

الفصل الثالث والعشرون

إقراري بالتهم

أبديت اهتمامي تحديدًا بمراجعة قضيّة مدير فرنسي سابق يدعى كريتسيان سابسيزيان، وهو المساعد السابق لنائب رئيس «ألكاتيل» في أميركا اللاتينية. فقضيته التي تعود إلى العام 2008 تشبه قضيتي في أوجه كثيرة. وتتضمن استخدام عدد من الاستشاريين للفوز بعقد في كوستاريكا مع الشركة المحلية للاتصالات السلكية واللاسلكية. على أي حال كانت ملكية «ألكاتيل» و«ألستوم» تعود إلى المجموعة الصناعية نفسها حتى العام 1998. وقد وُظّفت أنا شخصيًا في شركة «ألستوم» عبر «ألكاتيل كابل»، وهي شركة تابعة لها عملتُ لحسابها ستة عشر شهرًا بصفة متطوع للخدمة الوطنية في الخارج، وكان ذلك في الجزائر بين العامين 1990 و1992. بالتالي كانت الإجراءات الداخلية المتبعة لاختيار الوسطاء حتى انفصال الشركتين في العام 1998، شبه متطابقة بين قضيتينا. ففي «ألكاتيل»، كما في «ألستوم»، كان الاستشاريون يحصلون على أتعابهم على دفعات. الفارق الوحيد والكبير بالنسبة إلى حالتي، هو أن كريستيان سابسيزيان مدير «ألكاتيل» الذي أوقف في فلوريدا، أخذ لنفسه حصة، فجنى عمولات غير مشروعة بقيمة 300 ألف دولار.

لدى مراجعتي تفاصيل الاتهامات الموجهة إليه، اتضح لي أنّ العقوبة المفروضة عليه أقلّ من عقوبتي: عشر سنوات له، في حين أنه أقرّ بالإثراء الشخصي، مقابل مئة وخمس وعشرين سنة سجن لي. وعندما استفسرت ستان عن هذا الموضوع، شرح لي بتكلّف أنه، حتى لو طُبّق

القانون بطريقة واحدة على المستوى الفدرالي، قد نقع على بعض «الفوارق الطفيفة»، بين كونكتيكت حيث أنا ملاحق وفلوريدا حيث وجهت الاتهامات إلى سابسيزيان. وتابع قائلًا إن المبادئ التوجيهية لإصدار الأحكام التي لا مفر منها وضعت تحديدًا لمعالجة هذا الأمر.

من الواضح أنه يرفض الإقرار بأنني مستهدف بشكل خاص وبأنه لا ينوي الدخول في نزاع مع وزارة العدل الأميركية. إزاء اللامبالاة التي أظهرها محامي الدفاع عني، رحت أنهل من الموارد الداخلية لويات واستعنت بالسجين الأكثر خبرة وهو جاكي العضو المحنّك السابق في «الشبكة الفرنسية».

بعد نحو نصف قرن من المحاكمات وست وثلاثين سنة خلف القضبان، كان زميلي في السجن يعتبر نفسه أبرع من معظم المحامين، ولعلّه غير مخطئ في ذلك. فهو يكتب بنفسه التماساته القانونية منذ سنوات عدة ولا يطلب من محاميه سوى إعادة قراءتها وإرسالها إلى القاضي:

– يجب حشر القضاة والنواب العامين، أسرّ لي، فأنت إذا قدّمت إقرارًا ملزِمًا بالتهم حشرتهم في الزاوية. تعقد اتفاقًا مع النائب العام حول عقوبة محددة مسبقًا ثمّ توقّع عليه، وما من أحد، حتى القاضي نفسه، يمكنه بعد ذلك العودة إلى الاتفاق وتعديله. آمل أن يكون محامو الدفاع عنك تفاوضوا على ذلك مع النائب العام!

– لا أعرف شيئًا عن الموضوع. قالوا لي إن النواب العامين عرضوا عقوبة ستة أشهر، وبالتالي أعتقد أن هذه هي الحال.

– أنت تعتقد، لكن يجب أن تكون متأكّدًا. قبل كل شيء، إياك والتوقيع على إقرار مفتوح بالتهم لا تَرِدُ فيه العقوبة، فتفسح المجال بذلك للنواب العامين لخداعك عند تحديد العقوبة. فالنواب العامون غير مقيّدين في قراراتهم. أتفهم ما أعنيه؟ هذا يعني تعريض الذات لمصيبة...

ما كنت لأصف الوضع بهذه الكلمات، لكنه ربما قرأ الواقع قراءة صحيحة. انتابني شعور بأنني أتعرض للخداع. مع ذلك، فكلا محاميّي كانا، وقبل العمل في مكتب محاماة خاص، مساعدَي نائب عامّ. لا شك في أنهما يعرفان هذا النوع من الخدع. لماذا لم يحدثّاني عن الأنواع

المختلفة من الإقرار بالتهم؟ كيف كان لي أن أعرف بوجود تلك الأنواع لولا النصائح التي أسداها إليّ جاكي؟

في صباح اليوم التالي، اتصلت من جديد بستان وطالبته بتوضيحات بشأن الإقرار بالتهم:

– لا، المسألة ليست مسألة إقرار ملزم بالتهم. فهذا النوع من الإقرارات لا يُستخدم في كونكتيكت، برغم استخدامه في عدد من الولايات، لا سيما في ماساتشوستس ونيويورك. لا شكّ في أن الأشخاص الذين حدّثوك عنه حوكموا في تينك الولايتين.

– لا شكّ بأنها ميزة أخرى لولاية كونكتيكت ليست لمصلحتي. فعلى أي نوع من الإقرار بالتهم تريدون أن أوقع؟

– على الإقرار المفتوح.

– كيف أضمن أن عقوبتي لن تزيد عن ستة أشهر إذا لم يرد ذلك خطيًا في الإقرار؟

– الموضوع دقيق في كونكتيكت. فالقضاة يرفضون أن تُلوى ذراعهم. لكنّ جوًا من الثقة يسود بين الجميع. القضاة والمحامون والنواب العامون، كلنا نعمل معًا منذ عشرات السنين. ولا أحد يتراجع عن كلمة قالها. فإذا قال لي نوفيك ستة أشهر، هكذا يكون. صدّقني، لا تشغل بالك بذلك لأن عقدة جديدة طرأت على قضيتك.

– حقًا؟ وما هي؟

– عليك أن تقر بتهمتين من أصل التهم العشر المنسوبة إليك، لا بتهمة واحدة، كما كانت عليه الحال في البداية.

– ماذا تقول؟ لكنك أكدت لي عكس ذلك منذ شهر؟

– هذا ما ناقشته بالفعل مع نوفيك، لكنّه ليس مَن أخذ القرار، بل رئيس كان في واشنطن، في مقر وزارة العدل.

– لكن، لماذا غيّروا رأيهم؟

– لقد قارنوا قضيتك بقضية «ألكاتيل» حيث أرغم سابسيزيان على الإقرار بتهمتين من أصل مجموع التهم المنسوبة إليه.

– لكنّه تقاضي 300 ألف دولار عمولة غير مشروعة، وهذا لا علاقة له بحالتي بتاتًا. لدي شعور، يا ستان، بأنك توافق على كل ما تعرضه عليك وزارة العدل من دون أي ردّ فعل. هيّا اعثر على حالات متعلقة بموظفين لم يحققوًا فوائد شخصية! قم بوظيفتك!

– سوف أفعل، لكنني أخشى ألا يجدي الأمر نفعًا. لا تنسَ بأن عليك القبول بأن تقر بالتهم المنسوبة إليك قبل بومبوني، وإلا خسرنا كل هامش للتفاوض.

برغم أنّ عرض وزارة العدل كان معيبًا وغير متكافئ، لم يكن أمامي إلّا أن أقبله أو أرفضه. ها أنا مرة أخرى أواجه معضلة لا حلّ لها. الاختيار بين «الأسوأ» ومجرّد احتمال ما هو «أقل سوءًا». كمن يراهن على الطاعون أو على الكوليرا. وكما في كل مرة، رحتُ أتقلّب بين خيارات تبدأ كلّها بـ«إمّا أن»، «أو»، «وإلّا»، «بحال لم...»، آخر المعادلات التي وضعتها يتلخّص بالتالي: إما أن أقبل الإقرار بتهمتين مع احتمال الحكم عليّ بعقوبة عشر سنوات في السجن (لكنها بالفعل ستكون من ستة أشهر في حال وثقت بستان) أو أرفض بشكل نهائي وأقرر اللجوء إلى المحاكمة، والمجازفة بعقوبة تتراوح بين خمس عشرة وتسع عشرة سنة. كنت واثقًا من أنّ هذه الضربة الدنيئة التي سدّدها النواب العامون كانت تستهدف «ألستوم» بقدر ما كانت تستهدفني شخصيًا. إنها إشارة إضافية تُرسل إلى القياديين الكبار. «إليكم ما نحن قادرون عليه! احذروا من تبعات قراراتكم في حال لم تتعاونوا معنا تعاونًا تامًا!» في هذه القضية، لست سوى أداة بالتأكيد، رهينة مصالح تتجاوزني. لكنّني في تلك الفترة لم تكن الخطة الكاملة قد اتّضحت لي بعد.

كان ستان وليز، وبرغم خيبتهما، حقيقية كانت أم مزيّفة، يحثانني على الموافقة. فما كان مني، والحزن يعتصر قلبي، إلا أن وافقت على الإقرار بتهمتين من التهم المنسوبة إليّ. لم يكن لدي خيار آخر. لكنني طلبت منهما قبل أن أفعل ذلك أن يرسلا إليّ النص الذي ينبغي عليّ توقيعه.

وعند تلقيّ النصّ اكتشفت أيضًا الشروط الاستثنائية للإقرار بالتهم على الطريقة الأميركية. كان عليّ التعهد بألا أناقض علنًا إقراري بالتهم أبدًا، كما لا يحق لي استئناف الحكم، ولا أن آتي على ذكر قضية تاراهان عند كتابة استخلاصاتي لتقديمها قبل صدور الحكم! أما مطالعة الدفاع الخاصة بي فلا يجب أن تضمّ إلّا حججًا شخصية (تتعلق بالعائلة والدين والمستوى التعليمي...). بالتالي لا يحق لي أن أدلي بروايتي الخاصة للوقائع ولا بتوضيح

مركزي في هيكلية «ألستوم». فكيف للقاضية في تلك الحالة أن تقيّم دوري بالنسبة إلى أدوار الأشخاص الآخرين، سواء كانوا متهمين أو غير متهمين؟ أجاب ستان على سؤالي بلطف: «سوف تطّلع على الوقائع من خلال النائب العام». وما زاد استغرابي أنّ احتساب النقاط ونطاق العقوبة النظرية، الموضوع انطلاقًا من المبادئ التوجيهية لإصدار الاحكام، لم يؤتَ على ذكره، وهو ما يخالف كل حالات الإقرار بالتهم التي درستها. وعندما أبديتُ لستان استغرابي أجابني أن هذا الأمر أيضًا عادي في كونكتيكت. فـ«إمّا أن أقبله أو أرفضه».

أخيرًا وافقت. كيف لي أن أفعل غير ذلك؟ وتمّ استدعائي إلى نيوهايفن في 29 يوليو من العام 2013 للتوقيع على وثيقة الإقرار بالتهم المنسوبة إليّ.

ترأست الجلسة القاضية نفسها التي رفضت منذ ثلاثة أشهر، في 19 أبريل، إخلاء سبيلي. لقد مضى على سجني مئة يوم بدت لي دهرًا.

قالت الرئيسة جوان مارغوليس:

– سيد بييروتشي، قبل أن أستلم إقرارك، أريد منك أن تقسم اليمين. أيها الكاتب، فليقسم اليمين.

اكتفى الكاتب بمطالبتي بالوقوف ورفع يدي اليمنى. يمكن البدء بالجلسة.

– سيد بييروتشي، أتعرف أنك وبعدما تعهدت بقول الحقيقة، معرض للعقوبة إذا ما تبين أنّك حنثت بقسمك أو أدليت بمعلومات كاذبة؟

– نعم، حضرة القاضية.

– هلا أدليت بهويتك الكاملة وعمرك وشهاداتك العلمية في حال وجدت؟

– اسمي فريدريك ميشال بييروتشي. عمري خمس وأربعون سنة. حائز على شهادة الهندسة في فرنسا، بالإضافة إلى شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كولومبيا في نيويورك.

– هل تفهم اللغة الانكليزية؟

– نعم.

– هل تواجه صعوبات مع وكلائك القانونيين؟

– حضرة القاضية، أنا مسجون في ويات، وليس بالسهل...

وقف محامي الدفاع عني، قبل أن أنهي جملتي وقال:
– حضرة القاضية، صحيح أن الاتصالات الهاتفية مع السيد بييروتشي محدودة، ولم يكن سهلًا أن نتحادث على الدوام، لكنني التقيته وزميلتي ليز لطيف ثلاث مرات وتمكّنا اليوم من التحدث إليه من دون صعوبة.

حسنًا فهمت. أنا اليوم هنا لأتلو نص الإقرار بالتهم الذي تمرّنت عليه بالتفصيل مع ستان. ليس الوقت مناسبًا للشكوى ولا لانتقاد العدالة الأميركية.

– سيد بييروتشي، تابعت القاضية بهدوء، هل تخضع لعلاج طبي ما؟
– نعم، أنا أتناول المهدئات لكي أقوى على تحمل التوتر المرتبط بسجني ولكي أتمكن من النوم.
– وهل تؤثر هذه الأدوية سلبًا على قدرتك على فهم المداولات في هذه الجلسة؟
– لا، حضرة القاضية.
– هل تناولت في الساعات الثماني والأربعين الماضية المخدرات أو الكحول؟
– لا، حضرة القاضية.
– هل أعلمك وكيلك بالعقوبة القصوى التي قد تفرض عليك وهل ناقشتها معه؟
– نعم، حضرة القاضية.
– إذًا أنت تفهم تمامًا الاتفاق الذي تستعد لإبرامه؟
– نعم، حضرة القاضية.
– هل تعرضت للتهديد؟

بمَ أجيب على هذا السؤال؟ تهديدات جسدية؟ بالتأكيد لا، لم أتعرض لها. ولكن أن أكون مسجونًا في سجن ذي درجة أمنية عالية من دون أن يسمح لي بالاطلاع على الملف الاتهامي العائد لي، ألا يعتبر هذا تهديدًا؟ لكن، في حال تحدثتُ عن الأمر، فلن أستطيع الإقرار بالتهم. فأجبت بالنفي. وأخذت العدالة الأميركية مجراها.

– سيد بييروتشي، تابعت القاضية ببطء، للتأكد من فهمك مضمون القرار الذي ستأخذه، أود لو تلخّص لنا ببضع كلمات ماذا فعلت وما هو الذنب الذي اقترفته.

ها قد وصلنا. حان الوقت لأن أسمعهم المقطع الذي حضّرته مع ستان تواردي، والذي أقرّ فيه بذنبي. فبدأت:

– حضرة القاضية، بين العامين 1999 و2006، كنت نائب رئيس مبيعات المراجل في «ألستوم» في العالم كله. وكان مقري في وندسور في كونكتيكت. من العام 2002 إلى العام 2009، حيكت مؤامرة بين عدد من موظفي «ألستوم باور» وغيرهم من موظفي الشركات الأخرى التابعة لـ«ألستوم»، وعدد من أجراء شريكتنا «ماروبيني»، وبين عدد من الاستشاريين الخارجيين. كان الهدف من تلك المؤامرة دفع الرشاوى لموظفين حكوميين أجانب للفوز بعقد إنشاء محطة لتوليد الكهرباء في تاراهان في إندونيسيا. عملت مع شركائي في المؤامرة على تمويه تلك الرشاوى على شكل عمولات. وقد تواصلنا عبر البريد الإلكتروني لمناقشة تفاصيل تلك الصفقة، ونجحنا بالفوز بعقد تاراهان.

– أشكرك سيّد بييروتشي. هل يكتفي النائب العام نوفيك بهذه الشهادة؟

– نعم أكتفي بها حضرة القاضية، أجاب دان الذي كان هو أيضًا يؤدي دوره على أكمل وجه.

– سيد بييروتشي. سوف ألخّص ما قلته. أنت تقر بتهمتين من التهم المنسوبة إليك. وكل تهمة عقوبتها الحبس خمس سنوات وغرامات قد تصل إلى مئة ألف دولار كحد أقصى للتهمة الأولى، ومئتين وخمسين ألف دولار للتهمة الثانية. قد يكون أيضًا لإقرارك بالتهم عواقب بالنسبة إلى قوانين الهجرة في بلدنا. هل تعرف ذلك؟

– نعم حضرة القاضية.

– الآن، انتبه إلى ما سأقوله سيد بييروتشي. سوف يستجوبك قريبًا ضابط مسؤول عن الإفراج المشروط يكون مكلّفًا بكتابة تقرير ما قبل إصدار الحكم، على أن يرفع هذا التقرير إلى محكمة تستند إليه في تحديد العقوبة المناسبة. هل تفهم ما أقوله سيدي؟

– نعم حضرة القاضية.

– يجب أن يُسلم هذا التقرير في 10 أكتوبر المقبل على أبعد تقدير على أن يردّ عليه النائب العام قبل 17 أكتوبر. أما المحكمة، فتلتئم في 25 أكتوبر 2013 لإصدار الحكم بحقك. ويجب أن تكون حاضرًا في تلك الجلسة بالطبع.

– نعم حضرة القاضية.

حسنًا، لقد انتهينا لليوم. أتمنى لكم جميعًا فترة بعد ظهر ممتعة وعطلة سعيدة.

لم تكن حضرة القاضية تمزح. بل قالت ما قالته بجدية كبيرة. فالتواريخ كانت شبه مطابِقة لأشهر التوقيف الستة التي ذكرها النواب العامون لستان، ما بعث الطمأنينة في قلبي، وانفتح أمامي في تلك اللحظة أفق لإخلاء سبيلي: الخامس والعشرون من أكتوبر!

في الانتظار، دخل القضاة والنواب العامون والمحامون في التاسع والعشرين من يوليو 2013 العطلة الصيفية. كان الجو شديد الحرارة في كونكتيكت، وتحولت الشاحنة المصفحة التي أعادتني إلى ويات إلى أتون حقيقيّ. إلى جانبي جلس موقوف شاب وقد أمسك برأسه بين يديه. صدر بحقه منذ قليل الحكم النهائي وعقوبته: 96 شهرًا بتهمة تجارة المخدرات. كانت حرارة الجو تخنقني أكثر فأكثر لكنني رحت أعزّيه بقدر ما أمكنني. «يمكنك تخفيض عقوبتك بنسبة 15 ٪ إذا أظهرت سلوكًا حسنًا، فتخرج من السجن بعمر الخامسة والثلاثين. وتستمتع بالحياة ويتسنى لك الوقت لتؤسس عائلة وتنجب أطفالًا وتجد عملًا...». كنت أخاطب نفسي مثلما كنت أخاطبه. «لم تخسر شيئًا.» لكنّ كلماتي كانت جوفاء في أتون الشاحنة: ما احتمال أن يتمكّن شاب أسود في الخامسة والثلاثين من عمره من إعادة بناء حياته بعد مدة اعتقال مماثلة؟ ماذا يقدم له هذا البلد؟ وماذا يخبئ لي أنا؟ كانت الشاحنة حارقة كما الجحيم. وكنت على وشك أن أفقد الوعي.

الفصل الرابع والعشرون

زيارة كلارا

إنها هنا. خلف الزجاج المصفّح. جميلة كما عهدتُها، بشعرها الأسود الطويل وعينيها السوداوين. لقد أتت كلارا. وكنتُ حتى ذلك التاريخ قد نجحت في ثني والدي عن زيارتي. أما هي فأصرّت على المجيء. وها هي في مساء الخامس من أغسطس 2013 اجتازت أبواب السجن.

في صباح ذلك اليوم، وكما يفعل كل السجناء الذين يتلقون الزيارات، حلقتُ ذقني لأبدو بمظهر لائق قدر الإمكان. يجب أن تراني بأفضل حال. صفقت وجنتيّ لكي أضفي عليهما بعض اللون. مع ذلك، لم يفارق الشحوب ملامحي وقد ترك التوتر وقلة النوم وغياب ضوء النهار جيوبًا عميقة تحت عينيّ، ومال لون جفنيّ إلى البنفسجي الغامق. ماذا لو أثرتُ اشمئزازها؟ لا داع للقلق: فكلارا صلبة وذات شخصية قوية، قادرة على مقاومة المصاعب. كنتُ واثقًا من أنها سوف تتصرف وكأنما... وتبتسم ابتسامة عريضة. ابتسامتها، أكثر ما اشتقتُ إليه منذ أربعة أشهر.

عند السابعة، توجّهتُ إلى غرفة الزوار. أخيرًا رأيتها. فصل بيننا قاطع زجاجي. يمكنني النظر إليها من دون أن ألمسها أو أعانقها. كنتُ مستعدًا للقيام بأي شيء كي أقبّلها. لكنّ النظام المفروض على الزوار في ويات لا يخضع لأي استثناء. وهو يتألّف من 34 بندًا على الأقلّ، ويمنع النساء من ارتداء عدد من الملابس ومن بينها السراويل القصيرة والفساتين أو التنانير القصيرة التي ترتفع أكثر من عشر بوصات عن الركبة والملابس المفتوحة الصدر. كما أنّ حمالات الصدر ضرورية بشرط ألّا تكون ذات هيكل حديدي، كذلك تُمنع المعاطف والقبعات والقفازات

والمناديل والمجوهرات باستثناء خاتم الزواج. أما الرجال، فيمنعون من ارتداء ملابس ذات أغطية للرأس، ومن التزود بقلم حبر أو ورقة. ممنوع تدوين الملاحظات. والمحادثات كلها مسجلة.

في سجن ويات يسود النظام والانضباط. نظريًا على الأقل. ذلك أن قاعة الزوار هي عبارة عن غرفة تعمّها الفوضى العارمة. تخيلوا أنكم موجودون في باحة واسعة وقد قُسمت إلى شطرين بجدار شفّاف. من جهة، يقف السجناء وعددهم نحو العشرين ومن جهة أخرى عائلاتهم. أما المحادثات فتتم عبر سماعة هاتفية. كلهم يتكلّمون في الوقت نفسه والكثيرون بالإسبانية. ولكي يسمع كلّ طرف الآخر، يُضطرون إلى الالتصاق بالزجاج والصراخ.

وصلت كلارا من سنغافورة إلى فرنسا، ولم يتسنّ لها إلّا أن تترك الأولاد عند والديّ، قبل أن تسارع إلى ركوب أوّل طائرة متجهة إلى بوسطن. بدت منهكةً بسبب السفر. راحت تراقبني بشيء من الحياء وأنا ببزة السجناء الكاكية. ظهرت بمظهر حسن لكنني رأيت اضطرابها والدموع التي حبستها في مقلتيها. وفي هذا الصخب وقفت تائهة وسط عائلات السجناء وقد أدركت أنّ السجن واقع، فلم يعد بإمكانها أن تتصرف كما لو أن ما يحدث خيالٌ لا حقيقة، لم يعد بإمكانها أن تحمي نفسها من الواقع كما تحاول أن تفعل منذ أربعة أشهر. رأت العنف ينبعث من المكان ولمست الجدران المتسخة وشمّت رائحة السجن. فأدركت أنها لن تنسى ويات بعد ذلك. اطمأنت إلى صحتي وراحت تتكلم وتتكلم لإخفاء ارتباكها. وراحت تخبرني عن الأولاد وعن عملها في سنغافورة وعن زملائها وعن أمي وأختي. أما أنا فأصغيتُ إليها وأنا شبه صامت. شعرتُ بارتياح كبير وأنا أصغي إليها تتحدث عن حياة... طبيعية.

ولكنّ خيبة أمل أدركتني حالما تطرّقنا إلى قضيّتي. ففي الأسابيع الأولى التي تلت توقيفي، دأب عدد من زملائي لا سيما منهم فاوتر فان ويرش، ممثل الشبكة الدولية لـ«ألستوم» في سنغافورة، على الاتصال بها بانتظام. بعد ذلك، وبناء على أوامر صادرة عن مقر الشركة، ما لبثت الاتصالات أن انقطعت بسرعة ووجدت كلارا نفسها وحيدة. مع ذلك، طلبت موعدًا للقاء باتريك كرون في مقر الشركة، فأوفد للقائها فيليب كوشيه، مدير

«ألستوم باور»، والذي لطالما جمعتني وإياه علاقة ممتازة. كان من المقرر أن يقابلها فيليب في الخامس من أغسطس في لوفالوا. وعقدنا آمالًا كبيرة على هذا اللقاء لرسم المستقبل، ولنتبين الدعم الذي ستقدمه لنا «ألستوم»، على الرغم من القيود التي فرضتها وزارة العدل الأميركية. لسوء الحظ، ألغى فيليب كوشيه اللقاء عشية الموعد المقرر، بسبب إقراري بالتهم في 29 يوليو، وأبلغ كلارا باستحالة التواصل معها اعتبارًا من ذلك التاريخ. لقد اتُخذ القرار. أصبحنا منبوذين تمامًا. كان وقع الصدمة رهيبًا على كلارا وعليّ أنا أيضًا.

علاوة على ذلك، كان الضغط على شركتي يتعاظم مع مرور الأيام. ففي 30 يوليو، وبعيد إقراري بالتهم، شهد التحقيق الذي تجريه بشأن نشاطاتها وزارة العدل الأميركية «مفاجأة». أكتب الكلمة بين قوسين لأنني رحت أتساءل عما إذا كان النواب العامون قد أعدوا كل شيء مسبقًا ونسجوا شبكتهم وهم يدركون أدقّ التفاصيل. لا شك في أنّ التعاون الذي أبدته «ألستوم» إثر توقيفي لم يقنعهم تمامًا، فقرروا تسديد ضربة قوية وتوجيه الاتهام إلى مدير جديد كان يشغل مركزًا أعلى من مركزي في الفترة التي يشملها التحقيق: لورنس هوسكينز، وهو نائب الرئيس الأول للشبكة الدولية في آسيا وأحد الموقعين النهائيين الثلاثة على عقود الاستشاريين. والأهم من هذا كله أنه كان من مساعدي باتريك كرون الذي استشعر أنّ خطر توجيه التهمة إليه يقترب. وبحسب القرار الاتهامي الذي نُشر في اليوم نفسه على الموقع الإلكتروني لوزارة العدل الأميركية، فهو كان على علم بدفع الرشاوى ويغطّي استخدام الوسطاء في صفقة تاراهان. فإذا كان كل مَن هم على المستوى الإداري الأعلى، وهوسكينز قريب من رأس الهرم، على علم بآليات الفساد التي كانت فرق المجموعة الدولية تطبقها، فهذا يعفيني من بعض مسؤولياتي. وهذا يثبت أيضًا أن وزارة العدل الأميركية أدركت تمام الإدراك الأدوار والمسؤوليات التي اضطلع بها كلّ شخص.

للأسف، بتُّ اليوم أعرف دايف ودان معرفة وطيدة ولا أشكّ في أنهما دبّرا لي مكيدة وحدهما يعرفان سرّها. ما أثار استغرابي تحديدًا إقدام وزارة العدل الأميركية على الإعلان عن الاتهامات الموجهة إلى هوسكينز برغم احتمال

تعذّر توقيفه، فيما حرصت على إبقاء الاتهامات الموجهة إليّ سريّة. ماذا لم لو يكن الهدف بالفعل توقيفه بل الضغط على الرئيس التنفيذي؟ كانا يصعدان سلّم التراتبية في «ألستوم» درجة درجة. وقد بلغا تقريبًا مركز القيادة. بعد هوسكينز، لا بدّ من أن يكون كرون نفسه هو التالي على اللائحة. لا شكّ في أنّ كيث كار يعمل في مقر لوفالوا على تنظيم الرد أو الاستسلام. سوف يفاوضون طبعًا. أنا في موقع يخوّلني بأن أعرف أنهم لا يمتلكون خيارات أخرى. مع أنّ «ألستوم» شركة فرنسية كبرى، فهي عاجزة عن مقاومة محدلة مكتب التحقيقات الفدرالي ووزارة العدل الأميركية. لن تخضع «ألستوم» لغرامة ضخمة لكن، علامَ سيفاوض رؤسائي في التراتبية ليخلّصوا أنفسهم من الفخ الذي وقعت أنا فيه؟ بمن سيضحّون؟ لم أجرؤ على التفكير في الأمر ولا على إثارته مع كلارا.

انتهت الزيارة المحددة بساعة واحدة. ولكن، كان مقرّرًا أن تعود بعد يومين. إلى ذلك الحين، ستستضيفها صديقتنا المخلصة ليندا. افترقنا بحسرة. كانت المقابلة الأولى تلك قصيرة للغاية، كما أنّ قلقها اعتصر قلبي. مع ذلك، شعرت بالسعادة وأنا أعبر الممرات في طريقي إلى زنزانتي. لقد طمأنتني إلى الأولاد ووالديّ. فبمجرّد رؤيتها، انزاح عن كاهلي جزء من العبء.

من بين حرّاس سجن ويات، هناك من كان رقيقًا، ومن لا يكترث بمصيرنا، وتلك الفئة كانت الغالبة، وهناك الحثالة. بعد ظهر السابع من أغسطس 2013، اليوم المحدد لزيارة كلارا الثانية، صودف وجود حارسة بغيضة. كانت الزيارة مقررة عند الساعة الواحدة، لكنّ تلك الحارسة لم تترك الهاتف من يدها. وإذا لم تكفّ عن الثرثرة، لن يتمكن مكتب الاستقبال من إعلامها بوجود زوجتي. حاولت مرة ومرتين وثلاث مرات أن أشرح لها الوضع. وأصرّت على رفضها الاستماع إليّ. أخيرًا، عند الثانية أشارت إليّ بالتوجه إلى غرفة الزوار. في طريقي إلى هناك، جعلني حراس آخرون أنتظر لوقت طويل في الممرات، ففقدت أعصابي، ما زاد الطين بلّة، وهذا ما يجب أن أعرفه. وقف الحراس كلهم وقفة واحدة ضدي وراحوا يصرخون في وجهي: «هنا، أنت في السجن، فإذا فرضنا عليك الانتظار لثلاث ساعات، هذا من حقنا». تطلب اجتيازي الأبواب وحواجز التفتيش

كافة نحو عشرين دقيقة، فيما كانت كلارا قابعة تنتظر منذ ساعتين ونصف الساعة.

لحسن الحظ أنه كان يحقّ لنا في اليوم التالي بزيارة أخيرة حُدّدت مدتها استثنائيًا بساعتين. وهذه المرة، وبرغم صخب العائلات، وصيحات الحراس الذين كانوا يحاولون فرض شيء من النظام، وأصوات الكراسي تُزاح على أرض القاعة، والأبواب التي راحت تُفتح وتُغلق، وبرغم بكاء السجناء الذين يعانون الانهيار أو شتائمهم شعرنا كلارا وأنا بالحميمية، واستعدنا قصتنا المشتركة ولقاءنا الأول ثم الصعوبات التي اعترضتنا. فجأة راودني شعور يكاد لا يُصدق بأنني لم أكن يومًا قريبًا من زوجتي كما في ذلك اليوم، برغم وجود الزجاج الفاصل بيننا، أو ربما بسبب ذلك الزجاج تحديدًا، من يدري؟

غادرت كلارا السجن وسوف تحاول الاستفادة من أسابيع العطلة الثلاثة المتبقية لتخلد إلى الراحة بعض الشيء. فالقرارات المصيرية قد اتّخذت: الإقرار بالتهم المنسوبة إلي، التحاق الأولاد بالمدارس في سنغافورة بعد العطلة، وتمديد نشاطها المهني حتى نهاية العام الدراسي في يونيو 2014. إلى ذلك الحين، سوف أكون حرًا بعد أن تبت المحكمة بعقوبتي فأنضمّ إليها في بحر السنة، قبل عيد الميلاد بالتأكيد.

لم أكن أعرف المسار الذي ستؤول إليه الأمور بالنسبة إلى «ألستوم»، لكن الإدارة عينت تيم كارن، المدير الأميركي لفرع المراجل في منصبي بالوكالة. فرأيت في ذلك فأل خير، لقد «حفظوا» مركزي. لن يصرفوني من العمل. أمضيت شهر أغسطس الطويل ذاك وأنا أعدّ الأيام التي تفصلني عن الحرية. عليّ أن أصمد لشهرين إضافيين.

في غضون ذلك، نُقل الجناح (أ) برمته إلى الجناح (ل 2) حيث يقيم رجال العصابات. هناك تحوّلت الزنزانات الانفرادية التي تبلغ مساحة كلّ منها ستة أمتار مربعة إلى زنزانات مزدوجة. فوجدت نفسي مع سجين يوناني آخر، يدعى يانيس، وقد شعرت بالانسجام معه لحسن الحظ. لكننا في الجناح (ل 2)، لم يعد بإمكاننا الاستفادة من باحة للنزهة في الهواء الطلق.

في أوائل سبتمبر، تلقيت زيارة من والدي الذي قرر السفر برغم توصياتي. كنت لأفعل الأمر نفسه لو كنت

مكانه، لذا يصعب عليّ لومه. لكنني أصبت بصدمة عندما رأيته في قاعة الزوار. كان يسير حاني الظهر يشق طريقه بصعوبة بواسطة عصًا، هو من كان في العادة شجاعًا ومفعمًا بالطاقة، بدا لي أنه شاخ عشر سنوات. أخبرني أنه يعاني منذ أسابيع عدة من ألم شديد في عصب الورك يمنعه من الجلوس، ويسمّره في السرير. فكيف تحمّل في هذه الحال أن يجلس سبع ساعات في مقاعد الدرجة السياحية بالطائرة من باريس إلى بوسطن، وبعد ذلك أن يستأجر سيارة ويقود ثلاث ساعات للوصول إلى هنا؟ شعرت بذنب كبير ورحت أحسب كلّ ما يعانيه أهلي وأقربائي بسببي. سوف يأتي والدي لزيارتي ثلاث مرات كما كلارا، وسوف تشعرني زيارته بارتياح كبير، كما زيارة كلارا.

الفصل الخامس والعشرون
الصرف من الوظيفة

إنّها صفعة. بالأحرى ضربة ماكرة، جبانة ودنيئة. هذا نصّ الرسالة التي تلقيتُها في صباح هذا اليوم، والتي يعود تاريخها إلى 20 سبتمبر 2013.

« **الموضوع**: الدعوة إلى مقابلة تمهيديّة للصرف من الوظيفة.

نودّ إعلامَك بأننا نجد أنفسنا مرغمين على أن نأخذ بحقك إجراء صرف من الوظيفة... وإنّنا إذ نوضح لك هذا الإجراء، ندرك أن توقيفك في الولايات المتحدة لن يتيح لك الحضور إلى هذا اللقاء... بالتالي تجد ربطًا الأسباب التي تبرّر اتخاذ الأجراء المذكور، وندعوك إلى تدوين ملاحظاتك خطيًا في ما يتعلق به».

كنت أعلم أن قراري الإقرار بالتهم المنسوبة إليّ قد يترك عواقب لا يُستهان بها. اختارت عائلتي محاميًا متخصصًا في قوانين العمل، وشريكًا في مكتب تايلور ويسينغ في باريس، يدعى ماركوس أسهوف للدفاع عني ضدّ ربّ عملي السابق، وقد قدّم لي هذا المحامي الدعم بكل إخلاص. كما أنّه حذّر كلارا: نظريًا، يحقّ لـ«ألستوم» صرفي من الوظيفة في مهلة شهرين من إقراري بالتهم المنسوبة إلي. فكنت أترقّب بشيء من القلق انتهاء المهلة المذكورة. ما زلت أجهل كيف أقنعتُ نفسي بأن الإدارة سوف تجد حلًا يدفعها إلى العدول عن صرفي من الوظيفة. لقد كنتُ واهمًا! فمنذ توقيفي تركوني أقبع في السجن من دون أن يستعلموا عن مصيري أو أن يرسلوا إليّ أي بادرة تشجيع. والأسوأ أنّ عددًا كبيرًا من أعضاء

اللجنة التنفيذية قصد الولايات المتحدة في رحلة عمل، ولم يرَ أحد منهم فائدة من زيارتي في السجن. يا لهم من سفلة! لقد فضلوا نسياني وها هم الآن يصرفونني من الوظيفة وكأنّني حشرة!

في الوثيقة التي أرسلها إليّ، بدأ برونو غيبوميه، مدير الموارد البشرية في المجموعة، بلومي على تغيّبي عن العمل. قمّة الوقاحة: «لقد منعك توقيفك المؤقت من تنفيذ عقد العمل الخاص بك... نظرًا إلى مستوى المسؤوليات التي تضطلع بها، فإن تغيّبك يقطع الطريق نهائيًا على إمكانية مواصلة علاقتنا التعاقدية.» بعد ذلك، تطرّق غيبوميه مطولًا إلى إقراري بالتهم المنسوبة إلي. فكتب: «إن إقرارك بالتهم قد يدفع السلطات الأميركية قريبًا إلى الحكم عليك بالحبس الفعليّ، وهو ما يسيء بما لا يقبل الجدل إلى سمعة مجموعة «ألستوم» في العالم. في الواقع، فإن طبيعة تصرفاتك التي تخالف بشدّة سياسات مجموعة «ألستوم» وقيمها، باتت تثير جوًا من الشكّ وانعدام الثقة في صفوف سلطات المراقبة، لا سيما في الإدارة اليومية لأعمال المجموعة في العالم».

قرأتُ مرارًا هذا الكلام اللاذع لكنني وجدت صعوبة في استيعابه. تغيّبي عن العمل! ذهبت بهم الوقاحة إلى اعتباره ذريعة... بهذه الطريقة تحايلوا على سقوط الأفعال بمرور الزمن. لم يصرفوني من الوظيفة بسبب صفقة تاراهان ولا بسبب إقراري بالتهم المنسوبة إليّ، بل لأنني لستُ في مكتبي في سنغافورة! وكأنني كنتُ أمتلك خيارًا آخر! وبوقاحة أيضًا، يحمّلونني مسؤولية الإقرار بالتهم المنسوبة إليّ بينما يعرفون تمام المعرفة أنه لم يكن لديّ خيار آخر. رسالة أقلّ ما يُقال فيها إنها قمة النفاق. هل يدرك مدير الموارد البشرية ما يكتبه؟ عندما يجد باتريك كرون نفسه، هو الذي يخضع أيضًا لضغط من وزارة العدل الأميركية، ملزمًا بالإقرار بالذنب الذي اقترفته الشركة التي يديرها منذ أكثر من عشر سنوات، أي بذنبه شخصيًا، هل ستعمد الشركة إلى فصله هو أيضًا مع أعضاء اللجنة التنفيذية جميعًا بدءًا بمدير الموارد البشرية؟ أشكّ في حصول ذلك. ثمّ كيف لهم أن يحمّلوني مسؤولية أعمال «مخالفة لسياسة الشركة وقيمها؟» هل عليّ أن أذكّرهم بأنني لم أتوانَ طوال السنوات الإحدى والعشرين التي أمضيتها في

«ألستوم»، عن الالتزام الصارم بالإجراءات التي حدّدتها مسبقًا إدارة «ألستوم»؟ لا أكثر ولا أقلّ.

وها هو ادّعاء آخر بالفظاعة نفسها: «لقد تقاعستُ، بحسب ما يزعمون، عن الوفاء بموجبات الأمانة والنزاهة والولاء»، لكن، هل أنا من قرّر الاستعانة باستشاريّين؟ هل أنا من قرّر تمرير كل العقود العالمية العائدة إلى وسطائنا عبر الشركة السويسرية التابعة لنا حرصًا على السرية؟ هل أنا من قرر دفع الرشاوى؟ وهل أنا أيضًا من أنشأ الشبكة الدولية وهيئة الامتثال ومَن وضع إجراءات اختيار الاستشاريّين وغير ذلك؟ بالطبع لست أنا من قرّر هذا كلّه. في المقابل، لقد التزمتُ بالتعليمات كافة، بحذافيرها، كما يفعل كل مدير يضطلع بمهمات مشابهة لتلك التي أضطلع بها. علاوة على ذلك، كانت المجموعة أو الشركات التابعة لها، خلال السنوات العشر الأخيرة، موضوع ملاحقات وإدانات أو شبهات مرتبطة بالفساد في نحو عشر دول، في المكسيك والبرازيل والهند وتونس، لكن أيضًا في إيطاليا وبريطانيا وسويسرا، وبولندا ولتوانيا والمجر وحتى ليتونيا. هل أكمل التعداد؟ كما أن البنك الدولي جرّم وحدتين تابعتين لـ«ألستوم» وأدرجهما في العام 2012 على لائحته السوداء في إطار قضية رشاوى تعود إلى بناء سدّ للطاقة الكهرمائية في زامبيا. وها هي «ألستوم» تشير بوقاحة إلى أنني أسأت إلى سمعة الشركة بينما لم أتورّط يومًا في أي من العقود تلك التي تعرضت المجموعة للملاحقة أو الإدانة بسببها! فضيحة مخزية!

حتى أنّ مدير الامتثال في فترة أحداث تاراهان، برونو كايلن، الممثّل القانوني أيضًا لـ«ألستوم بروم»، الشركة السويسرية التي تضم الغالبية العظمى من عقود الاستشاريين، أوقفته الشرطة السويسرية في العام 2008 وأمضى أربعين يومًا في السجن. ووافقت «ألستوم» على دفع غرامة تبلغ عشرات الملايين من اليورو إلى السلطات السويسرية في العام 2011 لوضع حدّ للملاحقات.

الحقيقة قاسية: لقد مورس الفساد على مستوى رفيع وبشكل واسع النطاق في الشركة وفي القارات كافة.

هذه الوقائع لا تخفى إطلاقًا على الإدارة العامة وهي على علم بها أكثر من أي كان. ولم يكن إقراري بالتهم المنسوبة إليّ هو الذي شوّه سمعة «ألستوم». بكلّ بساطة،

ها هم اليوم وقد أمسكت بهم الشرطة وأوقعهم في الفخ الأميركيون الذين يمتلكون وسائل للثأر والانتقام غير تلك التي يمتلكها البنك الدولي أو السلطات القضائية في لتوانيا أو سويسرا.

فما كان منهم في باريس إلا أن أظهروا بعض المرونة. وبعد أن ماطلوا ورفضوا التعاون مع مكتب التحقيقات الفدرالي لثلاث سنوات، ها هم يسعون إلى تقديم إثباتات تظهر حسن نيتهم إلى وزارة العدل الأميركية. يريدون أن يثبتوا للأميركيين أنهم مستعدون لبذل التضحيات. وأنا من اختاروا إرساله إلى المحرقة!

لدى استلامها نسخة عن خطاب صرفي من الوظيفة، قررت كلارا الاتصال مباشرة بباتريك كرون لمناقشة الأمر معه. وبعد أن وعدها الرئيس التنفيذي (رئيسي السابق من الآن فصاعدًا) بمقابلتها، ألغى الموعد في اللحظة الأخيرة. فكتبت له كلارا رسالة أطلعتني عليها.

حرصت كلارا في رسالتها على عرض ظروف توقيفي التي ساءت في الأسابيع الماضية: «إنّ الحالة الجسدية والنفسية لفريدريك آخذة في التدهور. فهو يشهد على أمور لم يتخيل يومًا أنه سيشهد عليها: اغتصاب أحد الموقوفين في زنزانة قريبة من زنزانته، محاولة قتل من خلال دسّ الزجاج في الطعام، انتحار أحد السجناء، وفاة آخر نتيجة إهمال حالته الصحية، شجارات متكرّرة بين الزملاء في الزنزانة الواحدة باستخدام السكاكين». وشكت كلارا تقاعس «ألستوم» عن تقديم الدعم: «لقد توقفت حياة زوجي وحياة عائلته يوم الرابع عشر من أبريل 2013 وعليّ أن أواجه هذا الوضع بمفردي مع أولادي الأربعة. فريدريك مسجون اليوم على بعد 15 ألف كيلومتر من منزلنا الزوجي. أولادنا يعانون حالة من الكرب العاطفي لا يسعه تخفيف وطأتها. ابنتانا التوأمتان غابرييلا ورافاييلا، البالغتان من العمر سبع سنوات، تبكيان بسبب غياب والدهما يوميًا». وأوضحت زوجتي في رسالتها أن خطاب الصرف من الوظيفة الذي وصل إليّ يُعدّ بمثابة «جرح إضافي وإهانة بسبب الألم» الذي تعيشه. وذكّرت باتريك كرون بأنني طالما كنت مخلصًا لـ«ألستوم» وبأنني لم أتستّر يومًا على شيء ولم أخفِ شيئًا وبأنني طالما احترمت تراتبية المصادقة على القرارات وتلقيّت عددًا

كبيرًا من التهاني على عملي، كما يشهد على ذلك «حصولي على علاوة 100 ٪ قبل أسبوع من توقيفي». وختمت رسالتها بمطالبته بوقف إجراء الصرف من الوظيفة.

من ناحيته، ردّ باتريك كرون عليها بكلمات اعتنى بتنميقها: فهو وإن ادّعى «التعاطف مع المشاكل التي تواجهها عائلتي» وإن سمّاني من دون كلفة «فريد» ووصل به الأمر إلى التأكيد على «أنّ هذه الحالة تلامسه على الصعيد الشخصي»، يستعيد في الواقع الحجج التي ذكرها مسؤول الموارد البشرية في الشركة. وأضاف نقلًا عني «أنني أقررت بمخالفة القواعد الداخلية لإجراءات الشركة والقيم الأخلاقية لـ«ألستوم». وهذا غير صحيح طبعًا، فأنا لم أخالف تلك القوانين يومًا، بل طبّقتها بحذافيرها! وتابع أنه نتيجة لذلك وبصفته رئيسًا تنفيذيًا، فإن «من مسؤوليته حماية مصالح «ألستوم» والمساهمين فيها وموظفيها كافة». أخيرًا طلب من كلارا التوقف عن مراسلته مباشرة لأن محاميه نصحوه بتجنب أي اتصال مع عائلتي!

هكذا يريد باتريك كرون حماية مصالح «ألستوم»؟ إذا كان الأمر كذلك، فليسِر بمنطقه هذا حتى النهاية! ليس عليه سوى أن يتدبّر موعدًا مع النواب العامين في وزارة العدل الأميركية وأن يقرّ بأن هذه الهيكلية برمتها وضعت للتستّر على دفع الرشاوى وإخفائها على شكل عقود استشاريين عائدة إلى صفقة تاراهان وغيرها من الصفقات وأن يقرّ بحصته من المسؤولية ويقترح على الأميركيين تقديم استقالته. قد يكون ذلك الدليل الأفضل على تعاونه، ما يتيح للشركة بالتأكيد فرصة تخفيض قيمة الغرامة. بادرة قد تساعد «ألستوم» على الصعود من الهاوية. لكنّ التضحية بلا شكّ عظيمة! لقد اختار باتريك كرون، عوضًا عن وضع حدّ لحياته المهنية، أن يحمّل أحد التابعين له مسؤولية ما حدث.

الفصل السادس والعشرون
انقضت الأشهر الستة

– بابا، أودّ أن أطرح عليك سؤالًا: متى تعودُ إلى البيت؟

في كلّ مرّة كنتُ أتجنّب الإجابة فأقول لغابرييلا ورافاييلا عبر الهاتف إنه لا يمكنني أن أحدّد تاريخ عودتي. فـ«عملي» في الولايات المتحدة يستغرق وقتًا أطول ممّا توقّعت. مع ذلك، في مطلع أكتوبر ذاك، تجرأت على الإجابة بأنني أعود قريبًا وبأننا سنمضي عيد الميلاد معًا. كنتُ مخطئًا. بشكل كبير.

في الواقع، أبدى بيل بومبوني مقاومة ورفض الإقرار بالتهم المنسوبة إليه. ولمّا كان مواطنًا أميركيًا، أخلى القضاة سبيله، واستطاع بالتالي تحضير ملفّ الدفاع الخاص به بهدوء. علاوةً على ذلك، وإذا صدق النواب العامون في أقوالهم منذ أن أقررت بالتهم المنسوبة إليّ، فإن بومبوني لم يعد لديه شيء تقريبًا للتفاوض بشأنه. لذا فقد يُحكم عليه بالسجن لمدة طويلة، لعشر سنوات على الأقل. وبالنسبة إلى شخص مسنّ يعاني مشاكل صحية، تكاد العقوبة المذكورة تساوي حكمًا بالإعدام! وبالتالي من مصلحته أن يماطل في الإجراءات ويؤجّلها وأنا أتفهّم موقفه.

غير أنّ الاستراتيجية القضائية التي يعتمدها تؤثّر تأثيرًا كبيرًا على مصيري. فما دام بومبوني لم يستسلم تحت الضغط، يرفض النواب العامون محاكمتي. ويعتمدون المنطق التالي: في حال اختار بومبوني المحاكمة، فسيطلبون مني أن أشهد ضده، لا محالة. بالتالي لا بد من إبقائي «في متناول يدهم»، وبشكل خاص

الحؤول دون أن أعود إلى فرنسا. مرّة أخرى الفخّ جهنّميّ، وإن حاولتُ أن أجد بديلًا مع وكيلي.

– ماذا لو رفضت؟ يحق لي مع ذلك الحصول على محاكمة في الأشهر الثلاثة التي تلي إقراري بالتهم المنسوبة إليّ؟ أليس كذلك؟

– تمامًا، أنت من يقرّر ذلك. لكنك بحال أصررت على هذا التاريخ، سيهاجمك النواب العامون بعنف أثناء جلسة إصدار الحكم ويطالبون بالحبس عشر سنوات وليس ستة أشهر!

– ما العمل إذًا؟ هل نطالب بإخلاء سبيلي بكفالة فأعود إلى سنغافورة وأنتظر تاريخًا لإصدار الحكم يناسب النواب العامين؟

– لن يسمح لك النواب العامون بالعودة إلى سنغافورة. يجب أن تبقى في الولايات المتحدة بموجب إخلاء سبيل مشروط.

إنها الضربة القاضية! قد تدوم الإجراءات شهورًا طويلة لأنني فقدت السيطرة على كل شيء. كلّ شيء رهنٌ بالقرار الذي يتّخذه بومبوني. مرة جديدة، أخذ مني الغضب كل مأخذ لكن لا خيار لديّ. عليّ القبول بتأجيل الحكم. عندما أبلغتُ كلارا الخبر أصيبت بالإحباط لكن على الأقل بإمكان عائلتي المجيء إلى الولايات المتحدة خلال عطلة عيد الميلاد فنمضي معًا نحو خمسة عشر يومًا. لذا استأنفَت كلارا البحث عن شقة حيث يمكنني الإقامة بعدما يُخلى سبيلي بكفالة.

أتى ستان بعد يومين لزيارتي في ويات. لم تخف عليّ علامات الاستياء التي ظهرت على وجهه.

– لديّ خبر سيّئ. بالإضافة إلى تأجيل الحكم بحقك، يعترض النواب العامون أيضًا على طلب إخلاء السبيل المشروط.

– ماذا تقول؟ لقد مضى على توقيفي ستة أشهر بالضبط. هذا هو الاتفاق الذي عقدَته مع نوفيك.

– القرار أغضبني أنا أيضًا. وهذا لا يحصل هنا في كونكتيكت حيث يشكّل هذا النوع من الاتفاق الشفهي عادةً أساس علاقة الثقة بين المحامين والنواب العامين.

– لكنني لا آبهُ بما يحصل أو بما لا يحصل في كونكتيكت، ستان!

– فهمتُ من نوفيك أنّ الأوامر تصدر من واشنطن، من كان.

– صحيح، لكنك كنت تعرف ذلك منذ البداية.

– أوافقك الرأي وأرجو منك أن تعذرني. إنّها المرة الأولى التي أواجه فيها موقفًا مماثلًا.

– ماذا يريدون؟

– الآن يريدون أن تبقى في سجن ويات بين ستة وعشرة أشهر.

– لماذا بين ستة وعشرة أشهر؟ ماذا بعد تلك الأشهر العشرة؟

– لا أعرف. فلا نوفيك ولا كان اللذين اتصلتُ بهما طبعًا، أرادا إيضاح المسألة. لكن ثمّة ما يدور في الكواليس.

– ماذا يدور برأيك؟

– من المؤكد أنّ ما يدور مرتبط بـ«ألستوم»، لكنني لا أعرف ما قد يكون.

ها أنا مرّة جديدة في الفخّ في اللحظة التي بدأت فيها أرى نهاية النفق. شعرت بخيبة أمل لا توصف، صعبٌ عليّ تحملها وهي أقسى بالنسبة إلى كلارا والأولاد. تمسّكتُ بأمل استعادة حريتي في كل لحظة بين الأشهر الستة والعشرة تلك، لكنّني نفسيًا توقّعت ما هو أكثر سوءًا. ما زال عليّ تحمّل أربعة أشهر إضافية في جحيم ويات.

عدت بشكل محموم إلى دراسة حالات مخالفة قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد العائدة إلى الشركات والأفراد المتهمين في الماضي، علّني أفهم الآلية التي اعتمدوها للإفلات من العقوبة. طلبت من جولييت أو كلارا تزويدي بالمستندات الناقصة كلها. فتحول الأمر إلى هاجس وبتُّ مدمنًا على قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد.

استمتّ بمحاولة فهم اللعبة التي يمارسها النواب العامون. بنظرهم لست سوى بيدق في لعبتهم ضد «ألستوم». ولكن حتّى من هذا المنظور، ففي حنقهم الشديد شيء من المبالغة المستهجنة. فالحرب التي يشنونها على «ألستوم» تتعدى كونها مجرّد رغبة في إدانة الشركة جزائيًا. كانوا كأنهم يتحركون بدافع أخلاقي أو تنفيذًا لمهمة شبه إلهية، كأنهم مطالبون باستئصال الفساد من الأرض أو كأن لموقفهم دافعًا لا أتبينه...

في الفترة نفسها، أي في نهاية العام 2013، وحتى خارج تلك الانتكاسات القضائية كانت «ألستوم» تمرّ بأزمة سيئة. هذا ما عرفته لدى قراءة صحيفة «لو فيغارو» التي أمّن لي والدي اشتراكًا فيها. وكانت كلارا تُرسل إليّ بانتظام قصاصات من الصحف تتناول الشركة. لم يكن بمقدوري قراءتها إلا بعد اثني عشر يومًا من تاريخ صدورها، لكن ذلك غير مهمّ بما أن الوقت هنا يمرّ بطيئًا. فعلمت بفارق أسبوع أن باتريك كرون أعلن في 6 نوفمبر 2013، إلغاء 1300 وظيفة معظمها في أوروبا، ومنها نحو مئة في فرنسا. لم يفاجئني القرار كثيرًا. فإشارات التحذير تضاعفت في السنة الأخيرة وأصاب تباطؤ النشاط العالمي الشركة في الصميم. لم تتمكن الدول الأوروبية من اجتياز الأزمة، كما أن معدّل النموّ كان ضئيلًا في الدول الناشئة. النتيجة: تراجعت طلبيات «ألستوم» بنسبة 22 ٪ مقارنة بسبتمبر من العام 2012. علاوة على ذلك، خسرت الشركة بعض الصفقات: حيث اختارت «يوروستار» شركة «سيمنز» لصناعة عربات قطاراتها في المستقبل وسبقت شركة «بومبارديي» الكندية «ألستوم» إلى الفوز بعقود صناعة القطارات الجديدة في إيل دو فرانس. فقد اعتبرت الشركة الوطنية للسكك الحديدية أنّ أسعار «ألستوم» مرتفعة إلى حد كبير. فضلًا عن ذلك، واجهت مبيعات الشركة في قطاع الطاقة، وتحديدًا التوربينات الغازية، تراجعًا ملحوظًا. بقي وضع القطاعات الأساسية ممتازًا من دون شك، فالمجموعة تتمتع بالخبرة النووية الأهمّ في العالم، وتتصدّر لائحة الشركات المصنّعة للمحطات الجاهزة للتشغيل كما لصيانتها. وهي تجهّز نسبة 25 ٪ منها في العالم. كما أن الشركة هي الرائدة عالميًا في مجال إنتاج الطاقة الكهرمائية.

إذا كانت المجموعة بعيدة كل البعد عن المرور بأزمة حادّة كتلك التي اجتازتها في العام 2003، إلّا أنّ الوضع يبقى مثيرًا للقلق، في ظل تخوّفٍ من نقص في السيولة للمرة الثالثة في غضون أربع سنوات. إزاء هذه الظروف، رسم الرئيس التنفيذي للشركة باتريك كرون في 16 نوفمبر 2013 استراتيجيته بحسب ما نقلته صحيفة «لو فيغارو»: بيع جزء من فرع النقل إلى الروس، بحيث تتنازل «ألستوم» عن 20 إلى 30 ٪ من أسهمها في الفرع المذكور.

قُدّر الربح الناتج عن ذلك بملياري يورو، ما قد ينعش عملية إعادة تشغيل الأنشطة في قطاع الطاقة. تلك هي الحسنة الكبرى بالنسبة إلى شركة تمتلك قطاعات أنشطة كثيرة. فمتى سجلت الدورة التجارية تراجعًا في أحد القطاعات، أمكنها التعويض في القطاعات الأخرى وتحسين نتائجها.

غير أن الاستراتيجية المذكورة المعلن عنها في نوفمبر 2013 أغفلت أمرًا مهمًا: ماذا عن التقارب مع شركة «شنغهاي إلكتريك» الصينية في مجال المراجل الذي أعلن عنه في العام 2011؟ فبعدما كان كرون يشيد بمزايا التحالف العتيد أمام المحللين كافة في كل من تصاريحه السابقة، لم يأتِ على ذكره البتة هذه المرة. وهذا ما يثير الاستغراب الشديد. لكن، لماذا أهتمُّ بهذه الأمور؟

لم تغيّر رسالة كلارا، كما الرسائل الأخرى التي بعث بها والداي إلى باتريك كرون، في شيء: ففي 16 نوفمبر 2013، صرفتني «ألستوم» من الوظيفة بإنذار ينتهي في 30 يونيو 2014، لسبب فعلي وخطير يتعلق بتغيبي الطويل عن العمل، ما أخلّ بأنشطة الشركة ودفع إلى استبدالي نهائيًا (وبالتالي ليس لارتكابي خطأ فادحًا ناتجًا عن صفقة تاراهان وعن إقراري بالتهم المنسوبة إليّ). اكتفت «ألستوم» بالموافقة على تحمّل أعباء سفر عائلتي من سنغافورة إلى فرنسا في نهاية العام الدراسي. يا لفرحتي!

حلّ شهر ديسمبر. مضت ثلاثة أشهر لم أخرج خلالها إلى الهواء الطلق. كنت أختنق. السجن يدمرني. وأكثر ما تخوّفت منه الزيارات المرتقبة. مع أنني طلبت مرارًا من أهلي الامتناع عن زيارتي، قررت والدتي وشقيقتي أخيرًا، من بعد والدي وكلارا، السفر إلى الولايات المتحدة لرؤيتي. كان مقرّرًا أن تصلا في الغد.

الفصل السابع والعشرون

العائلة تُستنفر للعمل

كأنني كنت أخيفهم. فأنا شبحٌ يتحرك في ملابس كاكيّة اللون. رأيتُ الخوف في عيونهم. «لا أصدّق ما أراه. لقد نحلتَ كثيرًا.» تلك كانت الكلمات الأولى التي قالتها والدتي عند رؤيتي. وتابعت: «هل تأكل ما يكفي هنا؟» وأضافت: «هل أنت متأكدٌ بالفعل من أنك تأكل كما يجب؟»

ثمّ انفجرت بالبكاء واختلطت في دموعها صدمة السجن وفرحة لقائي والتعب المرتبط بالرحلة المضنية. وراحت تخبرني:

– وصلنا إلى بوسطن في أواخر ما بعد الظهر، وبعد أن انتظرنا وصول السيارة التي استأجرناها قرابة الثلاث ساعات، انطلقنا في ساعة متأخرة من ليلة أمس إلى بروفيدانس (عاصمة رود أيلاند).

كانت والدتي على مشارف عامها السادس والسبعين وتعاني مرض باركنسون. أدهشها الفقر الواضح في بروفيدانس.

– إنه أمر محزن. كأنني أصل إلى فارغو، كما في فيلم الأخوين كوين. كأن المدينة مهجورة.

من جديد، سألتني إذا كنت آكل جيّدًا. فأمي كسائر الأمهات. كانت شقيقتي جولييت متأثّرة جدًّا أيضًا. في المقابل، لم تمنع نفسها من المقارنة، هي التي تعرف تمام المعرفة نظام السجون الفرنسي بحكم عملها، فقالت:

– لا مجال للمقارنة، الاحترافية واضحة هنا والمكان غاية في النظافة.

ابتسمتُ. فقاعة الزيارات هي أكثر أماكن السجن نظافة وترتيبًا. وصحيحٌ أن العائلات تحظى باستقبال لائق، غير

أنّ جوليت ما لبثت أن غيّرت رأيها بشأن حجرة الزوار المشتركة الصاخبة دائمًا وغير المناسبة للأحاديث الحميمة. وعليه، حصلت «استثنائيًا» ومع الأخذ في الحسبان الرحلة الطويلة التي تكبّدتها والدتي وحالتها الصحية، على مقصورة فردية للزيارة الثانية. فرحت أستمع إليها، بعيدًا عن أيّ فاصل بيننا، تروي عليّ ما بذلته من مساعٍ لدى وزارة الخارجية بهدف تحريك السلطات الفرنسية بشأن مصيري:

– عند توقيفك في أبريل، قمتُ شخصيًا بإبلاغ القنصلية في بوسطن، التي لم تكن على علم بالأمر. فقد نسيت القنصلية في نيويورك إبلاغها. ثمّ في شهر مايو، رافقت والدي إلى موعد في وزارة الخارجية الفرنسية حيث استقبلتنا مديرة إدارة حماية الأفراد كما مدير مكتب الحماية القنصلية للموقوفين. فأبديا فتورًا وتحفظًا شديدين، كأنّ قصتك لا تعنيهما.

مرّت على تلك الزيارة أشهر عدة ومع ذلك لم تهضم شقيقتي ما دار خلالها:

– شرحا لي أنهما مسؤولان عن إدارة حالات ألفي سجين فرنسي في العالم، وقضيتك لم تكن الأكثر خطورة وأهمية بينها. حاولنا أن نفهمهما أن حالتك كانت استثنائية، وأن شركة فرنسية كبيرة هي التي كانت الهدف الحقيقي لوزارة العدل الأميركية. وهل تعرف ما كان ردّهما؟ «أبدًا يا سيدتي! نحن لا نرى علاقة الدولة الفرنسية بهذا الملف. فحالة فريدريك بييروتشي يمكن مقارنتها بحالة مدير بسيط أوقع نفسه في مأزق لامتناعه عن دفع الضريبة على القيمة المضافة». أتصدّق يا فريد؟

الغضب الذي بدا على وجه جوليت عند ذكرها تلك المقابلة بلسم شيئًا من جراحي. فلست الوحيد الذي يعتبر أنني ضحية. وعندما أرى الجهود التي تبذلها شقيقتي وأمي من أجل مساندتي، تزداد رغبتي في النضال لأستعيد حريتي في أسرع وقت ممكن.

لكن يا إلهي كم كانت الأسابيع تمرّ بطيئة في ويات، عيد الميلاد على الأبواب ولم يأتِ أيّ خبر من النواب العامين عن موعد محتمل لإخلاء سبيلي بكفالة. في 28 ديسمبر طلبت مني ليز، محاميتي، الاتصال بها بسرعة. بعد ثمانية أشهر ونصف من السجن، هل ستزف إليّ خبرًا

سعيدًا أخيرًا؟ ولكن ما قالته لي بدّد ذلك الوهم بأقسى طريقة ممكنة، فقد قالت لي بكلّ برودة:

– تلقيّنا اتصالًا هاتفيًا من جاي داردن من باتون بوغز وكيل «ألستوم»، أبلغنا فيه أن شركتك قررت التوقف عن تسديد أتعابنا بمفعول رجعي يبدأ من 29 يوليو، أي منذ تاريخ إقرارك بالتهم المنسوبة إليك. بالتالي عليك أن تسدّد لنا أتعابنا من شهر أغسطس حتى شهر ديسمبر.

كنت عاجزًا عن الكلام. وبعد أن استعدتُ أنفاسي، حاولتُ الردّ عليها:

– سوف أطلب من عائلتي الاتصال بمقر الشركة في باريس لحلّ هذه المسألة. برأيك، من أين صدرت هذه التعليمات؟

– لعلّ «ألستوم» تبالغ في اندفاعها لإرضاء وزارة العدل الأميركية أو لعلّ الضغط الذي تمارسه هذه الأخيرة شديد، ما أرغم الشركة على اتخاذ هذا الإجراء. على أي حال، الأمران سيّان.

ها أنا إذًا في سجن ذي درجة أمنية عالية، على بعد 15 ألف كيلومتر عن عائلتي، وقد صرفتني من الوظيفة شركة أعمل فيها منذ واحد وعشرين عامًا، وتخلّت عني أيضًا سلطات بلادي التي تقف مكتوفة اليدين. ووجدت نفسي مرغمًا على تسديد أتعاب باهظة لمحامي الدفاع من دون أن أعرف شيئًا عن موعد إخلاء سبيلي ولا عن عقوبتي النهائية. عبثًا حاولت كثيرًا أن أشجع نفسي، لكنّني كنت أصطدم بالحضيض.

في مطلع يناير من العام 2014، انبعث أمل هزيل عندما أبلغني القنصل المساعد جيروم هنري بزيارة الرئيس هولاند المرتقبة إلى الولايات المتحدة في فبراير. وأكّد لي أن الرئيس سيتطرّق إلى قضيّتي خلال الزيارة المذكورة. برأيه، بدأ بعض المسؤولين الحكوميين يشكّكون في الغاية التي تسعى إليها وزارة العدل الأميركية من ملاحقتها «ألستوم».

شخصيًا لم أعقد آمالًا كبيرة على الزيارة لكنّ القنصلية ووالديّ أملوا أن يتوصّل رئيس الجمهورية إلى طرح قضيتي في الخلوة التي سيعقدها مع باراك أوباما. حتى أن والديّ راسلاه:

«السيّد رئيس الجمهورية، إن ابننا قيد التوقيف الاحتياطيّ حاليًا في سجن ذي درجة أمنية عالية جدًا. ويمكنك أن تتخيّل معاناة عائلتنا الغارقة في هذا الكابوس... نلفتك إلى أن شخصين طبيعيين آخرين متورطان في هذا الملف وهما موظفان سابقان في «ألستوم» (روثشيلد وبومبوني)، يحملان الجنسية الأميركية، غير مسجونين. لا نستبعد أن تكون وزارة العدل الأميركية قررت اتهام أشخاص طبيعيين، بسبب قلة التعاون التي أبدتها «ألستوم» في هذا الملف لسنوات طويلة. نحن نحترم القضاء واستقلاليته. لذا نلتمس من جانبكم مطالبة السلطات التنفيذية الأميركية أن تمنح ابننا العفو، في إطار الصلاحيات الدستورية المنوطة برئيس السلطة التنفيذية الأميركية. نرجو منكم، فخامة رئيس الجمهورية، الاستماع إلى نداء والدين بائسين وإثارة هذه المسألة مع المسؤولين الذين ستلتقيهم في إطار اللقاءات الثنائية المزمع عقدها خلال زيارة الدولة التي ستقوم بها».

سوف تبقى هذه الرسالة حبرًا على ورق. فخلال زيارة فرانسوا هولاند إلى الولايات المتحدة، ومع أن السفارة الفرنسية أطلعته على قضيتي وسجني، لم يلتمس العفو من باراك أوباما في ما يتعلق بي. عليّ أن أعترف بأن برنامج اللقاءات بين الرجلين تضمّن مسائل مهمة أخرى ومنها: الأزمة السورية وانتشار الأسلحة النووية ومكافحة الإرهاب وارتفاع حرارة الأرض. ناهيك عن قضايا التجسس.

فقبل ثلاثة أشهر من تلك الزيارة، في نوفمبر من العام 2013، سببت الاعترافات التي أدلى بها إدوارد سنودن فتورًا بين البلدين. حتّى وإن سعى فرانسوا هولاند إلى التهدئة إثر لقاءاته مع الرئيس الأميركي، من خلال إعلانه «إعادة بناء الثقة المتبادلة»، فإن ما كشفته وكالة الأمن القومي الأميركية بشأن ضخامة برامج التجسس الإلكترونية تركت أثرًا على العلاقات بين البلدين.

كانت المستندات التي حصل عليها إدوارد سنودن من وكالة الأمن القوميّ زاخرة بالمعلومات، وتُثبت أن «آذانًا أميركية كبرى» سجّلت على مدى ثلاثين يومًا، من 10 ديسمبر 2012 إلى 8 يناير 2013، أكثر من سبعين مليون بيان هاتفي عائد إلى الفرنسيين. كان ما معدّله 3 ملايين

بيان يتمّ اعتراضه يوميًا، كما أنّ بعض الأرقام المستهدفة بشكل خاص تطلق بشكل منهجي عملية تسجيل المحادثات. أيضًا كانت بعض الكلمات-الرموز تتيح استعادة عدد من الرسائل النصية ومضمونها.

كذلك أثارت فضولي وثائق أخرى كشفها موقع «ويكيليكس». فقد فصّلت مذكّرة بعنوان «فرنسا: التطورات الاقتصادية» المهمة التي تضطلع بها وكالة الأمن القومي الأميركية في مجال جمع المعلومات المتعلقة بالممارسات الاقتصادية للشركات الفرنسية الكبرى. قام الجواسيس الأميركيون بالتدقيق في كل الصفقات التي تتجاوز المئتي مليون دولار في المجالات الاستراتيجية: الغاز والنفط والطاقة النووية والكهرباء، أي في معظم القطاعات حيث تعتبر «ألستوم» لاعبًا أساسيًا. تشهد تلك الحقائق على ضخامة التجسس التجاري الذي تمارسه الولايات المتحدة. في الحقيقة، إنها ممارسة قديمة راسخة في ثقافة الاستخبارات في الخارج. منذ العام 1970، أصدر المجلس الاستشاري للاستخبارات الخارجية [1] توصية مفادها «ضرورة اعتبار التجسس التجاري بدءًا من ذلك التاريخ مهمة من مهمات الأمن القومي، تتمتع بأولوية تعادل التجسس الدبلوماسي والعسكري والتكنولوجي». وكان جايمس وولي، مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية بين العامين 1993 و1995 (خلال رئاسة بيل كلينتون) أقرّ في مقابلة مع صحيفة «لو فيغارو» بتاريخ 28 مارس 2000 «بوجود حقيقة مؤكّدة، وهي أنّ الولايات المتحدة جمعت سرًا معلومات تدين عددًا من الشركات الأوروبية. وبرأيي فإن عملها مبرّر. فدورنا ثلاثي: أولًا، مراقبة الشركات التي تخرق العقوبات المقررة من الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة. ثانيًا، تعقّب التقنيات ذات التطبيقات المدنية والعسكرية. ثالثًا وأخيرًا، ملاحقة الفساد في التجارة الدولية».

على مر السنوات، قام الأميركيون إذًا بتطوير نظام مزدوج. في البداية تتيح لهم قوة أداة الاستخبارات التي يمتلكونها الوصول إلى أضخم العقود التي أبرمتها الشركات الأجنبية. وفي النهاية، تتيح لهم أداتهم القانونية المتطوّرة وذات الخبرة المميزة بأن يلاحقوا جزائيًا الشركات التي لا تراعي قوانينهم. ليس من دولة أخرى في العالم تمتلك

ترسانة مماثلة تتيح لها إضعاف منافسيها الرئيسيين أو تصفيتهم أو حتى استيعابهم. ويلخّص إيريك هولدر [2]، النائب العام للولايات المتحدة، هذا الواقع بعبارة مقتضبة وكافية «لا يوجد أي فرد ولا أي مؤسسة تلحق الأذى باقتصادنا فوق القانون». وليست الشركات الصناعية هي المستهدفة الوحيدة. فما بين العامين 2000 و2010 ولا سيما منذ اندلاع الأزمة المالية المتعلقة بالقروض عالية المخاطر، تقوم الإدارة الأميركية باتخاذ تدابير بحقّ المؤسسات المالية التي لا تحترم إجراءات الحظر التي فرضتها. وفي مطلع العام 2014، وجد بنك باريس الوطني نفسه في الفخ. إذ تعرّض للملاحقة بسبب صفقات بالدولار أبرمها مع دول تعتبرها الولايات المتحدة من أعدائها، مثل إيران وكوبا والسودان أو ليبيا. وسوف يضطر البنك قريبًا إلى إقالة نحو الثلاثين من مديريه أو معاقبتهم وإلى القبول بدفع غرامة هائلة قيمتها 8.9 مليار دولار (على أي حال فإن قضية البنك طرأت في الوقت غير الملائم بالنسبة إليّ لأنها حجبت قضية «ألستوم» عن عيون رجال السياسة). وسوف تجد شركات فرنسية أخرى نفسها أيضًا ومنها «السوسيتيه جنرال» أو «الكريدي أغريكول» ملزمة بتسديد غرامات هائلة للخزانة الأميركية.

حتى اليوم ما زلت لا أفهم امتناع حكامنا عن الاعتراض على الابتزاز الأميركي بمزيد من الشدة. ما الذي يخشونه؟ حتّامَ إلى أي مدى ستقبل شركاتنا بأن يجري نهبها [3]؟ هل سنقبل بهذا النوع من الإملاءات من دولة أخرى؟ لا، لا يسعني أن أفهم الدافع وراء تصرّفنا كضحايا بملء إرادتنا. لقد أصبحنا متفرجين على سقوطنا.

---

1 المعلومات المتعلقة بالتجسس الاقتصاديّ الأميركيّ من تقرير للمركز الفرنسي للأبحاث حول الاستخبارات بعنوان «ابتزاز أميركي واستقالة دولة» لليسلي فارين وإيريك دينيسي.

2 مقتبس من جريدة لوموند بتاريخ 19 أكتوبر 2014.

3 منذ سريان قانون سابان 2 في العام 2017، يحق للدولة الفرنسية استرجاع جزء من الغرامات المفروضة في حال الملاحقة المشتركة مع السلطات الأميركية. في إطار قضية «سوسيتيه جنرال»، تمكنت فرنسا من تحصيل غرامة بقيمة 250 مليون يورو.

الفصل الثامن والعشرون
مهنتي الجديدة

كان شون عملاقًا وحيد الساق يقيم معي في الجناح نفسه. وواظب على حضور «صفّ الكيمياء» الذي كنت أعطيه كلّ اثنين. ذلك أنني أصبحتُ «أستاذًا مساعدًا». مضى على سجني في ويات عامٌ. عامٌ كامل. ما كانت هذه الفكرةُ لتراودني يومًا، حتى في أسوأ كوابيسي. اثنا عشر شهرًا وأنا أدور في حلقة مفرغة بين جدران حصنٍ ذي درجة أمنية عالية. ووسط المصيبة تسنت لي على الأقلّ فرصة الحصول على وظيفة «أستاذ مساعد» في مطلع شهر مارس. ومذّاك، غصّ جدول أعمالي بمواعيد الصفوف: ثلاث ساعات من التدريس في اليوم. الاثنين درسٌ في علم الأحياء والكيمياء. أمّا الثلاثاء والخميس فدرسٌ في اللغة الإنكليزية. ودرسٌ في الرياضيات يومي الأربعاء والجمعة.

كان لي لقاءٌ مطوّل مع ستان وليز. منذ أن توقّف مكتب باتون بوغز (أي «ألستوم») عن تسديد أتعابهما، أصبحا شديدي التكتّم. وبسبب حاجتي إلى تخصيص مدّخراتي كلّها لدفع الكفالة، أدركا استحالة أن أدفع لهما أتعابهما. مع ذلك، كانا ملزمين بحكم أخلاقيات مهنة المحاماة، بالدفاع عني. لكنني لستُ متأكّدًا من أنهما يفعلان ذلك بطيب خاطر. سوف أفكّر لاحقًا في طريقة لتسوية هذا الوضع. في الوقت الراهن، لم أنشغل بهذه المسألة. فهميّ الأول كان الخروج من هذا السجن. بدت لي الساعات التي تلت توقيفي أيامًا، والأيام أسابيع، والوقت نفقًا وفي نهايته هالة من الضوء لا تلبث أن تختفي كلّما خيُّل إليّ أنني أدركها. لو أنهم أخبروني عند تكبيل يديّ في المطار، بأنني

سأمضي هذه المدة الطويلة وأنا أهيم في هذا السرداب الذي لا يعرف نهاية، لصرختُ كما المجنون. مع ذلك، فقد أكّد لي ستان وليز أنّ النواب العامين لدى وزارة العدل، لم يلينوا البتة برغم الطلبات المتكررة. لقد انقضى اثنا عشر شهرًا والنواب العامون لم يعودوا حتى يربطون مصيري بالمحاكمة المحتملة لبومبوني الذي يواصل مقاومتهم، أو بإقراره بالتهم المنسوبة إليه. ما الذي يحدث؟ ماذا ينتظرون لإخلاء سبيلي؟ كنت كمن يسير وسط الضباب.

في الانتظار، انصرفتُ إلى التعليم أو بالأحرى «ساعدتُ في التعليم». في الواقع ساعدتُ الأستاذة واتسون. كانت سيّدة قصيرة القامة لا يتعدى طولها مترًا وخمسين سنتيمترًا، سمينة وذات شعر أشقر مشعّث. كانت هذه السيدة السبعينيّة المطلّقة مرّتين والأمّ لخمسة أولاد، تعمل في ويات منذ نحو خمس عشرة سنة. قبل ذلك علّمت في إصلاحيّة للقاصرين. كانت تفيض حماسةً وثرثرة. لا أعرف كيف تمكّنت من الاستمرار بأداء عملها بالحماسة نفسها. في صفّ الرياضيات، كنت أساعد أحد الموقوفين وعمره ثمانية وعشرون عامًا والذي بدا بأنّه أصيب بتلف في خلاياه العصبية إثر استهلاكه المفرط للكوكايين لسنواتٍ طويلة. لكنّه شجاع ويرغب في التغلّب على مشكلته، فبذلتُ قصارى جهدي لمساعدته. برغم متابعته دروس السيدة واتسون منذ أكثر من أربعة أشهر، إلا أنه لم يبلغ مستوى تلميذ في الصف الثاني من روضة الأطفال بعد. فهو لا يتقن عمليات الجمع ولا الطرح، وكان قلبي ينفطر كلّما رأيته يعدّ على أصابعه، متواريًا عن أنظار السجناء الآخرين وقد أثقله الشعور بالخجل منهم. وعلى النقيض منه، كان شبّان آخرون يثيرون إعجابي. فمنهم من ترك مقاعد الدراسة في سنّ الثانية عشرة، لكنه قادر مع ذلك على استيعاب قاعدة الثلاثة في الرياضيات بسرعة ومنهم من يتوصّل من دون صعوبة تذكر إلى حلّ معادلات من الدرجة الثانية عانينا كلنا في حلها طوال سنوات الدراسة.

لو عرف هؤلاء الموقوفون قدرًا مختلفًا، لكانوا في الجامعات. حتّى أن واتسون أدخلت في البرنامج «دروسًا في علم النفس والسلوكيات».

ليس من قبيل المبالغة أن أقول إنّ لديها الكثير الكثير لتقوم به. فمعظم السجناء ربّتهم أمهات وحيدات أنجبن

أولادًا كثُرًا من آباء مختلفين. كان من المحتم أن يقدموا صورة واحدة. بعضهم يحتقر النساء بشدّة يصنّفهنّ ضمن فئتين: المومسات من جهة، والأمهات الكبيرات اللواتي حملن منهم وأنجبن الأولاد. وفي هذه الحالة، كان بعضهم يمضي وقته بالتباهي بنسله. فكلّما رُزق أولادًا، تعزّزت رجولته. حتى أن أحدهم فاخر بتسجيل تسعة عشر ولدًا في «عدّاده» فيما لم يتجاوز من العمر الثلاثين عامًا. وفي مفارقة واضحة، كانوا جميعهم يبدون الاحترام لوالدتهم ويعتنون بتزيين بطاقات المعايدة بمناسبة عيد الأم. هذا كان الحدث العظيم في السنة، خلافًا لعيد الأب الذي كان يمرّ مرور الكرام.

حين لم أكن أعلّم، كنت أتعلّم. واصلتُ جمع كل الاجتهادات القضائية المتعلقة بقانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد. رحت أمضي النهار في إعداد الجداول والرسوم البيانية في كل الاتجاهات علّني أستخلص منها الميول السائدة في الأحكام، ثمّ أرسل نتيجة أبحاثي المعمّقة إلى ستان وليز، فأغرقهما بعشرات وعشرات الصفحات المكتوبة بالوسائل المتاحة ومنها قلم الرصاص. لكنني حتى ولو ظننتني ضليعًا في الإجراءات الخاصة بقانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد، فقد حيّرتني نقطتان. لماذا لم تبرم «ألستوم» حتى اليوم اتفاقية مع وزارة العدل الأميركية في الوقت الذي تبدي فيه الشركة تعاونًا معها منذ أكثر من سنة؟ والأهم من هذا كله، لماذا لم يُلاحق أي موظف آخر من موظفي «ألستوم» منذ توجيه الاتهام إلى هوسكينز، في حين أن وزارة العدل الأميركية (بحسب الوثائق التي تمّ إطلاعي عليها خلال جلسات الاستجواب) تمتلك كل الأدلة عن الفساد داخل المجموعة؟ خصوصًا وأن نوفيك لم يكن يبدي سوى رغبة واحدة عند توقيفي: متابعة سلم المسؤوليات في الشركة، وصولًا إلى القمة. فضلًا عن ذلك، كيف سيتمكّن باتريك كرون من الإفلات من الفخّ الذي نصبته له وزارة العدل الأميركية؟ في حال أبدى تعاونًا فعليًا، لا أتصوّر أنه سيفلت من السجن، وفي حال لم يتعاون بشكل كافٍ، سيتعرض للملاحقة. لا يوجد حلّ جيّد أمامه، ولا أمامي كذلك.

اثنا عشر شهرًا كانت كافية لكي أهوي إلى عالم آخر. فمن مدير سابق لشركة متعددة الجنسيات إلى شخص

غارق في قلب البؤس الإنساني وعالم الإجرام الخطير. من مهندس بسيط بلا مشاكل إلى أستاذ يعلّم أخطر المجرمين.

بالأمس اعترف لي شون العملاق وحيد الساق بالسبب الذي يجعله يواظب على حضور صفوف الكيمياء التي أعطيها.

– أنت تفهمني، فتجارة المخدرات في الشارع مهنة غاية في الخطورة. أنا بحاجة إلى إعادة تأهيل وإلى أن أتعلّم كيف أصنع الأمفيتامين بنفسي.

لحسن الحظ أنه لم يمتلك الموهبة الكافية وأن فرصه في أن يتوصّل إلى القيام بذلك في يوم من الأيام شبه معدومة. مع انني أوهمته بالعكس، فأنا بنفسي لم أكن متفوّقًا في الكيمياء. في المدرسة، لم أكن الأفضل في إجراء عمليات الاحتراق داخل أنابيب الاختبار. وفي الحياة يحدث ألا أتبين القنابل الكامنة أو المتفجرات قيد التحضير. وفي الحقيقة لم أتوقّع البتة الانفجار الذي سوف يدويّ في 24 أبريل 2014.

الفصل التاسع والعشرون

إعلان الرابع والعشرين من أبريل

في 24 أبريل 2014 اتَّضح كلّ شيء في ثوان قليلة وحصلتُ أخيرًا على الإجابات على بعض من الأسئلة التي كانت تقضّ مضجعي منذ أشهر عدّة.

كما في صباح كلّ يوم، كنتُ أتناول وجبة الفطور في القاعة المشتركة واستفدتُ من وجودي هناك لأشاهد قناة «سي.أن.أن» لبضع دقائق. إنه الوقت الوحيد خلال النهار حيث يُسمح بعرض برنامج أخباريّ عبر التلفزيون المخصّص للبيض.

قرابة السابعة والنصف أعلن المذيع أن الشركة الفرنسية «ألستوم» مستعدة للتنازل عن 70 ٪ من أنشطتها، كما عن فرع الطاقة برمّته، مقابل ما يناهز 13 مليار دولار أميركي، وذلك لإحدى الشركات المنافسة الرئيسية، شركة «جنرال إلكتريك» الأميركية.

«إنها عملية ذات أهمية غير مسبوقة. عملية تاريخية!» قال بحماسة بادية مراسل الشبكة الإخبارية نقلًا عن خبر حصري لوكالة «بلومبيرغ». وتابع: «لعلّ عملية البيع هذه تشكّل أكبر عملية استحواذ تقوم بها «جنرال إلكتريك» قبل أن يختم بالقول: «من المتوقع أن يُنجز الاتفاق بين الشركتين في الأيام المقبلة».

هذا الخبر لم يُثر دهشة مذيع «سي.أن.أن» وحده، بل دهشتي أيضًا. فعملية البيع المعلنة مذهلة بكل ما للكلمة من معنى. ألم يكن باتريك كرون يعتزم منذ أشهر قليلة، التنازل للروس عن 20 ٪ من أنشطة «ألستوم» في قطاع

النقل وأن ينشئ شراكة مع الصينيين في قطاع الطاقة بغية تحسين الوضع المالي للشركة؟ وها هو اليوم يُقدم على بيع الأميركيين ثروة الشركة الحقيقية، أي قطاعي الطاقة والشبكات؟ في حين أنّ وضع «ألستوم» ليس بالكارثي وإن كانت تواجه بعض الأزمات. قرار غير منطقي!

إلا إذا كانت للعملية دوافع لا يمكن الكشف عنها. لعل كرون يتصوّر أنه وجد الحلّ المناسب للإفلات من قبضة النواب العامين: أن يبيع لـ«جنرال إلكتريك» مجمل أنشطة الطاقة والشبكات وهي أنشطة يسعى إليها الأميركيون منذ سنوات عدة، آملًا أن تقابل وزارة العدل الأميركية خطوته بمعاملة خاصة. حتّى لو أنه أنكر بعد ذلك أنه «تفاوض مع الأميركيين للحصول على حصانة [1]»، لا يسعني أن أتصور، بعد أن قرأت آلاف الصفحات من الاجتهادات القضائية، أنه تجرأ على المخاطرة في موضوع صفقة بهذه الأهمية من شأنها أن تثير ردود فعل سياسية عنيفة، من دون أن يُبرم اتفاقًا بطريقة أو بأخرى.

هكذا إذًا يأمل كرون حلّ تلك المسألة المستعصية. ولهذا السبب أيضًا، لم يُخل سبيلي بعد ستة أشهر من التوقيف. فأنا الرهينة التي يحتفظ بها الأميركيون ورقة في أيديهم. ولمّا كانت وزارة العدل السلطة الوحيدة التي تقرر ملاحقة أحد الأفراد أو عدم ملاحقته، فإنّ هذه الأمور تتمّ كلها بشكل قانوني لا يقبل الجدل... على الأقل من وجهة النظر الأميركية. لكن هل تعلم السلطات الفرنسية خفايا عملية البيع هذه؟ كنت أشكّ في ذلك.

هذا هو الحدّ الذي بلغته أفكاري بعد دقائق من سماعي الخبر الذي بثّته شبكة «سي.أن.أن». إنّها أفكاري أنا... بصراحة، في البداية صعقني الإعلان وتزاحمت الأفكار بعض الشيء في رأسي. على سبيل المثال لم أتصوّر أن الحكومة كانت لتسمح بإبرام هذه الصفقة، ولو بسبب انعكاسات ذلك على موضوع الطاقة. فـ«ألستوم» مسؤولة عن صناعة وصيانة وتجديد المولدات التوربينية للمفاعلات النووية الثمانية والخمسين على الأراضي الفرنسية.

كما أن المجموعة تنتج توربينات أرابيل للمفاعلات النووية الأوروبية المضغوطة التي تصنعها شركة «آريفا»

الفرنسية في فلامانفيل. أي أنّ شركة «ألستوم» تُعدّ عنصرًا أساسيًا في 75 ٪ من إنتاجنا في مجال الكهرباء الوطنية وتمتلك تكنولوجيا تحسدنا عليها دول العالم أجمع. كذلك زوّدت حاملة الطائرات شارل ديغول بتوربينات الدفع. أي أنّ «ألستوم» شركة ذات أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة إلى البلاد. لذا فإنّ التخلي عن هذه الثروة وتقديمها لشركة أجنبية ضرب من الجنون بكل بساطة. لا، هذا أمر هائل! لا أعتقد أن تلك الصفقة، هذا إن تمّ تأكيدها، تحظى بقبول الدولة الفرنسية.

على مسافة ستة آلاف كيلومتر من ويات، شاطرني أحد أعضاء الحكومة النافذين التحليل الذي خلصت إليه. «لا أصدّق الأمر، هذا هراء!»، قال أرنو مونتبورغ، وزير الاقتصاد والصناعة في حكومة مانويل فالز، لأحد معاونيه الذي علم بالخبر المتسرب عن وكالة «بلومبيرغ [2]».

لم يسع أرنو مونتبورغ تصديق الأمر، لأنه كان يهتم عن كثب بمصير «ألستوم». حتى أنه وضع تلك الشركة المتعددة الجنسيات ومنذ مطلع العام 2013، في صلب أولوياته، بعد أن بلغته معلومات مثيرة للقلق: لقد كانت «ألستوم» تمرّ بظروف دقيقة. فمع استمرار الأزمة العالمية، تراجع سوق الطاقة وتراجعت معه طلبيات محطات الكهرباء إلى ما دون المستوى المتوقّع. وبرغم أن «ألستوم» شركة عملاقة في فرنسا، غير أنها أصغر من الشركتين الرئيسيتين المنافستين لها، وهما الألمانية «سيمنز» والأميركية «جنرال إلكتريك». لكنّ الهمّ الأساسيّ للدولة كان فكّ الارتباط الذي أعلنته مجموعة «بويغ» المساهمة الأساسية في «ألستوم» والتي رغبت في بيع أسهمها، لتركيز نشاطها في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ولا سيما في قطاع الجيل الرابع للشبكات الخلوية.

لذلك انكبّ محللو وزارة المالية الفرنسية على استكشاف المسارات التي قد تتيح لـ«ألستوم» مواجهة المرحلة الحساسة هذه والخروج منها بأقل ضرر ممكن... في هذا السياق، عهد الوزير الغاضب بهذه المهمة إلى أحد المكاتب الاستشارية المعروفة على الساحة الأوروبية في مجال الاستراتيجيات الصناعية: مكتب رولان بيرجيه. يضمّ ذلك المكتب الألماني الأصل والموجود في ست

وثلاثين دولة، 2400 موظف، وقد كُلّف أحد استشارييه المعروفين، حكيم القروي، بمهمة التدقيق في حسابات «ألستوم». كان القروي، وهو خرّيج دار المعلّمين العليا، مستشارًا سابقًا لكلّ من جان بيار رافاران في ماتينيون وتييري بروتون في وزارة الصناعة. وهو مقرّب أيضًا من أرنو مونتبورغ. وضع مدقّقو مكتب رولان بيرجيه ميزانية للشركة توضح حقيقة وضعها المالي. ذكروا في تقريرهم أن «ألستوم» تمتلك أصولًا وموارد متينة، لكن من الضروري لها أن تعقد التحالفات لتعزيز موقفها. وأشاروا إلى أنهم يفضلون التقارب مع شريك إسباني أو بولندي في قطاع النقل، والتعاون الدقيق مع «آريفا» في فرع الطاقة. لكنّهم لم يوصوا البتة ببيع المجموعة، بشكل كامل أو جزئي.

شهد فبراير من العام 2014 تسرّب نتائج تلك الدراسة إلى الصحافة. فاشتكى باتريك كرون لأرنو مونتبورغ وقال له: «إنّ متدرّبي كلية الدراسات التجارية العليا في باريس العاملين في مكتبك، لطفاء لكنهم ثرثارون [3] ...» لم يعد الأمر سرًّا بالنسبة إلى أحد: فرئيسي السابق، المتحرّر الصريح والصديق الحميم لنيكولا ساركوزي (كان أحد المدعويّن إلى السهرة في مطعم فوكيه في مايو 2007) والوزير الاشتراكي المنادي برأسمالية الدولة، لم يكونا على علاقة طيبة، لا بل أنّ كلًّا منهما يظهر الكره للآخر. مع ذلك، وجدا نفسيهما مضطرين للتعاون منذ مطلع العام 2013، حتى أنهما التقيا ستّ مرات. كان مستقبل «ألستوم» في كل مرة في صلب مناقشاتهما. لم تعد الدولة مساهمة في الشركة، وبالتالي ما من سبب للحكومة للتدخّل في شؤون مجموعة خاصة. لكنّ «ألستوم» لم تكن بالنسبة إلى أرنو مونتبورغ شركة خاصة كغيرها من الشركات. فهي قبل كل شيء مستمرة منذ أكثر من قرن بفضل طلبيات القطاع العام. وهي مدينة للدولة التي تدخّلت لإنقاذها في أزمة العام 2003. كما أن نشاطها في المجال النووي والنقل، في القطارات السريعة والمترو، يمثّل مصلحة حيوية لفرنسا. وإلى الأسباب الثلاثة هذه يُضاف سبب رابع يتميّز أكثر من غيره بطابع سياسي. فكيف يقبل أرنو مونتبورغ بأن تتخلى السلطة الاشتراكية عن شركة فرنسية متعددة الجنسيات أنقذها نيكولا ساركوزي من الانهيار؟ فصانع

«الانتعاش الاقتصادي» واثق من أن الناخبين لن يغفروا له فعلته. لهذا السبب، راح يستعجل رئيس «ألستوم» أن يقدم له الحلول خلال اللقاءات المتكررة التي جمعتهما منذ نحو السنة. ولهذا السبب تحديدًا لا يسعه أن يصدق أن باتريك كرون خان ثقته وغدر به. في 24 أبريل 2014، بعد دقائق من إعلان وكالة «بلومبيرغ» عملية البيع، سارع أرنو مونتبورغ إلى الاتصال هاتفيًا بقصر الإليزيه وطلب التحدث إلى إيمانويل ماكرون. وصرّح مساعد الأمين العام المكلّف بالملفات الاقتصادية بأنه فوجئ مثله تمامًا بالعملية. وأكّد أنه يجهل كلّ شيء بشأن الصفقة. هل كان حقًّا مدهوشًا بقدر ما يؤكده؟

عرفت لاحقًا أن إيمانويل ماكرون ومنذ وصوله إلى الإليزيه في يونيو من العام 2012، طلب بصورة غير علنية تقريرًا عن مصير «ألستوم»، من الوكالة الأميركية «أي.تي كورني» لدراسة النتائج الاجتماعية لتقارب الشركة مع الشركات الكبرى العاملة في القطاع. ما الهدف من طلبه؟ ما هي المعلومات التي كانت بحوزته في تلك المرحلة؟ هل كان يتابع عن كثب الإجراءات الأميركية؟ أسئلة ما زالت حتى اليوم جزءًا من أسرار هذا الملف [4].

حتى الآن، يحثّ مونتبورغ (الذي يجهل أن ماكرون قاد من جهته أبحاثًا)، ويحث معاونيه للحصول على المعلومات والاتصال بباتريك كرون. لكن الأخير كان غائبًا عن السمع، والسبب أنه على كان متن طائرة عادت به من شيكاغو حيث وضع اللمسات الأخيرة على شروط البيع مع إدارة «جنرال إلكتريك»!

أخيرًا أتت الأخبار من نيويورك. فقد أكّدت كلارا غايمار، المديرة العامة لـ«جنرال إلكتريك فرنسا»، والتي كانت في رحلة عمل في ذلك اليوم إلى الولايات المتحدة، للوزير أن المباحثات تجري بين شركتها و«ألستوم» على قدم وساق.

يجب أن يواجه أرنو مونتبورغ الحقيقة: كان باتريك كرون يبيع الأميركيين إحدى أهم المجموعات الصناعية الفرنسية، من دون أن يبلغه بذلك.

لقد غدر به المدير الكبير. وبحسب التسريبات الصحفية كان من المتوقع أن تنجز الاتفاقية مع «جنرال إلكتريك» في الساعات الاثنتين والسبعين المقبلة. وقد حُجزت صالة

للاستقبال بـ«مبنى غابرييل»، لتستضيف إعلان الخبر لأوساط المال والأعمال في باريس. استشاط أرنو مونتبورغ غضبًا ورفض الخضوع لهذا الابتزاز. على باتريك كرون أن يبرر له فعلته. فما كان منه إلا أن أرسل سائقًا يستقبله عند نزوله من الطائرة عائدًا من شيكاغو واستدعاه على عجل إلى مكتبه. كان لقاء عاصفًا حاول فيه الرئيس التنفيذي لـ«ألستوم» تقديم الحجج: فقال إن «ألستوم» لا تواجه مشكلة عابرة بل أزمة بنيوية. وتابع أن الشركة لم تعد تتمتع بالحجم اللازم الذي يخوّلها التنافس مع غيرها من الشركات في سوق في طور إعادة التشكّل. بالتالي لا بدّ من اعتماد حلّ جذري: بيع فرع الطاقة بغية إنقاذ الوضع المالي، بحيث تنطلق «ألستوم» من جديد في فرع النقل. غير أنّ أرنو مونتبورغ رفض الحلّ المقترح رفضًا قاطعًا وردّ مهاجمًا: «أترى هذا المكتب؟ قريبًا لن تراه! فحيثما تجلس الآن، خسر فيليب فاران، الرئيس السابق لمجموعة «بي.أس.إي» سنوات تقاعده الذهبية! لن تعود إلى هذا المكان بعد اليوم. استفد من فنجان القهوة، فهو الأخير.»

بهذه العبارات المتكلفة والشديدة القسوة ختم أرنو مونتبورغ حديثه. وقف باتريك كرون منتظرًا مرور العاصفة. لكنه لاحقًا أخبر محيطه بأنه فوجئ بعض الشيء ببذاءة بعض الكلمات، فقال راويًا: «خلال تلك المرحلة، وتحت السقف المذهّب لأحد مباني الجمهوريّة الرسميّة قيل لي: أردت أن تنكحنا من الخلف!»

لا شكّ في أنّ التشبيه مخزٍ لكنني أعترف بأنه يصف الوضع وصفًا ملائمًا. فلدى أرنو مونتبورغ من الأسباب ما يثير غضبه. كيف لا وباتريك كرون تجاهله بشكل تام؟ وقد عرفت فيما بعد أنه كتم الأمر كليًا عن مجلسه التنفيذي، ومجلس الإدارة، ومدير قطاع الطاقة فيليب كوشيه مع أنه المعني الأول بالقضية، وحتى عن مدير الشركة المالي. ولم يُعلم سوى شخصين من «ألستوم» بقراره وهما كيث كار، المدير القانوني المكلّف بنفسه التفاوض مع وزارة العدل الأميركية، وأحد مساعديه ويدعى غريغوار بوغييوم، المسؤول عن شبكات نقل الطاقة في «ألستوم».

فهذا الشاب الذي لم يتجاوز عامه الخمسين – الذي كان والده، المدير السابق في مجموعة بيشيني الصناعية،

مقرّبًا من كرون - هو الذي كُلّف الاتّصال بـ«جنرال إلكتريك» في سرية مطلقة. أعرف بوغييوم تمام المعرفة وأدرك تمامًا لماذا ائتمن على هذا السرّ. ففي العام 2004، وبعيد توليه إدارة «ألستوم»، سلمه باتريك كرون وهو في سن الثلاثين إدارة قطاع أنظمة مراقبة البيئة المسؤول عن تجهيزات إزالة الملوّثات من محطات توليد الطاقة العاملة بالفحم. وكانت التجهيزات المذكورة تُركّب في أغلب الأحيان من بعد تركيب المرجل وبالتالي عملت تقريبًا على كل المشاريع مع فرقه التجارية. وفي العام 2007، ترك بوغييوم «ألستوم» وانضم إلى «سي.في.سي كابيتال» وهو أحد صناديق الاستثمار الكبرى في العالم ومقره اللوكسمبورغ. بعد سنة من ذلك، تحالف «سي.في.سي كابيتال» مع «جنرال ألكتريك» في مسعى لإعادة شراء فرع نقل الطاقة في «آريفا». صحيح أن المسعى باء بالفشل، غير أنّ بوغييوم نجح بتلك المرحلة في إرساء علاقات وطيدة مع إدارة «جنرال إلكتريك». أخيرًا في العام 2010، وبعد مغادرته «سي.في.سي»، عاد بوغييوم إلى أحضان «ألستوم» وجدّد علاقته مع مرشده باتريك كرون. متى أعلم «المساعد الصغير» للرئيس التنفيذي معارفه في «جنرال إلكتريك» بأن فرع الطاقة في «ألستوم» معروض للبيع؟ سؤال طرحته على نفسي لمدة طويلة. «كان ذلك في مطلع العام 2014»، بحسب ما كتبه وقاله لمدة طويلة المسؤولون في «ألستوم». من ناحيتي، لطالما كنت واثقًا من أنّ تلك المفاوضات انطلقت قبل ذلك بكثير. وسرعان ما حصلت على التأكيد.

في الواقع، أطلق غريغوار بوغييوم المفاوضات في شهر أغسطس من العام 2013، أي قبل تسعة أشهر من نشر وكالة «بلومبيرغ» المعلومة [5]! سبب وجيه ليفقد أرنو مونتبورغ صوابه. فطوال تسعة أشهر كان باتريك كرون يخدعه ويخدع معه الحكومة الفرنسية برمّتها.

يمكن القول إنّ روزنامة المفاوضات (التي أبقيت سرية لمدة طويلة) كانت حاسمة. وهي في الواقع تتزامن مع روزنامة أخرى هي روزنامة النكسات القضائية التي واجهتها «ألستوم» وواجهتها أنا.

في الواقع، في صيف 2013، دبّ الذعر في صفوف إدارة المجموعة. فبتاريخ 29 يوليو 2013، أقررت بالتهم

المنسوبة إليّ وفي 30 يوليو من العام نفسه وجّهت أصابع الاتهام أيضًا إلى رئيسي لورنس هوسكينز المسؤول عن منطقة آسيا في الشركة ومساعد باتريك كرون. فدبّ الذعر في صفوف الكوادر الإداريين في الإدارة العامة في لوفالوا. وراحوا يتساءلون كل يوم بمزيد من القلق: من التالي على لائحة وزارة العدل الأميركية؟ هل سيصل الأميركيون إلى الرئيس التنفيذي؟

في تلك الفترة نفسها تحديدًا اتصل بوغييوم بمديري «جنرال إلكتريك». ولا يعقل أن يكون هذا التزامن في التواريخ مجرّد صدفة.

وفي الفصل الثاني من العام 2013 بدأت «ألستوم» على الأرجح التفاوض بشأن اتفاق تعاون مع وزارة العدل الأميركية، كان من شروطه صرفي من الوظيفة ثمّ التوقف عن تسديد أتعاب وكلائي القانونيين (وهذا سبب المهلة الطويلة بين إقراري بالتهم المنسوبة إليّ في 29 يوليو وإعلان التوقف عن تسديد أتعاب وكلائي في 28 ديسمبر 2013).

عرفت فيما بعد أيضًا أن لقاء تمّ في 9 فبراير من العام 2014 في فندق البريستول في باريس، وشارك فيه خمسة أشخاص. عن «ألستوم»، باتريك كرون وغريغوار بوغييوم، وعن «جنرال إلكتريك» الرئيس التنفيذي جيف إيميلت يرافقه المسؤول عن الاندماج والشراء في الشركة ومدير فرع الطاقة فيها. في ذلك التاريخ، لم يكن فيليب كوشيه مدير فرع الطاقة في «ألستوم» ولا المدير المالي قد عرفا شيئًا عن الموضوع بعد. كانت تلك سابقة في عالم الإدارة في فرنسا في ما يتعلّق بصفقة على هذا المستوى من التعقيد وصلت قيمتها إلى 13 مليار دولار. والأهم من هذا كله، لماذا لم يتم توريطهما؟

مرة أخرى، يمكن وصف تسلسل الأحداث هذا بالمحيّر. نُظّم ذلك اللقاء في البريستول في الوقت الذي أدركت فيه «ألستوم» أن الغرامة التي ستُفرض عليها قد تكون ضخمة. في تلك الفترة، وبحسب «واشنطن بوست»، قدّر محللو وكالة نومورا (شركة استشارات مالية) بأن الغرامة قد تصل إلى 1.2 لا بل 1.5 مليار دولار. وإذا كان باتريك كرون «أنكر بشدّة أن الملاحقات بتهمة الفساد أثّرت في

خياراته الصناعية [6] »، لا يسعني تصديقه. ففي عالم الأعمال، نادرًا ما يكون للصدفة دور.

ولستُ الوحيد الذي يحلّل الأمور بهذه الطريقة. فعلى أعلى المستويات الحكومية كان أرنو مونتبورغ يتساءل هو أيضًا. ووصل به الأمر، في مسعى لتكوين صورة أكثر وضوحًا في أبريل من العام 2014، إلى طلب خدمات المديرية العامة للأمن الخارجي (الاستخبارات الفرنسية). فاتّصل شخصيًا من هاتفه المرمّز، بمديرها العام برنار باجوليه. لكنه جُوبه بالرفض، فقد أبلغ مدير الاستخبارات وزير الصناعة بأن المديرية لا تتدخّل عادةً على أراضٍ صديقة، ولا تعمل بداخل دولة حليفة بقوة الولايات المتحدة.

لا بدّ من التحلّي بالوعي. في ربيع العام 2014، وفيما كانت شركة أميركية متعددة الجنسيات تعمل للاستيلاء على إحدى شركاتنا الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية، مني جهازنا الاستخباراتي الاقتصادي بفشل. وقد اعترفت الموفدة السابقة المختصة بشؤون الاستخبارات الاقتصادية لدى رئيس الوزراء، كلود روفيل، في أحد المجالس الخاصة بوجود «غياب فاضح لردّ الفعل». وعندما أدرك جهازها أن بيع «ألستوم» يشكل حلقة جديدة من حلقات الحرب الاقتصادية التي تشنها الولايات المتحدة على شركائها الأوروبيين، حاولت مرارًا وتكرارًا تنبيه سلطات الوصاية، لكن من دون نتيجة. وفي النهاية تمّ الاستغناء عن خدماتها في يونيو من العام 2015.

---

1 مقابلة باتريك كرون مع المؤلفين.

2 مقتبس من «ألستوم فضيحة دولة»، لجان ميشال كاتروبوان، منشورات فايار، 2015.

3 من مقابلة مع المؤلّفين.

4 رفض إيمانويل ماكرون في اتصال معنا عندما كان وزيرًا للاقتصاد، الردّ على أسئلتنا.

5 أكّد هذه المعلومة باتريك كرون بنفسه، خلال جلسة الاستماع أمام لجنة التحقيق التابعة للجمعية الوطنية في ربيع العام 2018.

6 في مقابلة مع المؤلفين.

الفصل الثلاثون
لحظةُ الحقيقة مع ستان

في ربيع العام 2014، كانت أخبار موجة الاضطرابات التي أثارها بيع «ألستوم» في فرنسا، تصل إليّ بشكل متقطّع. وكنت منشغلًا قبل كلّ شيء بمعرفة النتائج التي قد تخلّفها عملية البيع على وضعي القضائي. اتصلتُ بكلارا وجولييت وبزوجها فرانسوا. لم تخفَ عليهم كلّهم مناورة كرون للإفلات من الفخ الذي نصبته له وزارة العدل الأميركية. وقد شاطرهم الرأي محامي الدفاع عني، ماركوس، وكذلك جيروم هنري من قنصلية بوسطن. فرحنا كلّنا نفكّر في الخطوات الواجب علينا اتّباعها في المستقبل. ربما بات على وزارة الخارجية الفرنسية اليوم تقييم الحالة التي وصلت إليها الأمور؟ في هذا السياق، قمنا بتوجيه رسائل جديدة إلى كلّ من الإليزيه ورئاسة الوزراء ووزارة الخارجية. كنتُ واثقًا من أنّ باتريك كرون لن يحرّك ساكنًا من أجلي، وأملتُ (بسذاجة) حصول تدخّل دبلوماسي يُخرجني من السجن. كان أوباما يستعد لزيارة فرنسا للاحتفال بالذكرى السبعين للإنزال في النورماندي. قد تكون زيارته فرصة جديدة لخلاصي بعد زيارة هولاند للولايات المتحدة في فبراير.

في الانتظار، عقدتُ العزم على مطالبة وكيليّ القانونيين بتفسير صريح لبعض المسائل المبهمة. في الواقع، بينما كنت أراجع الأحكام القضائية المتعلقة بقانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد (الذي بات كتابي المفضّل)، تذكّرتُ تفصيلًا أثار حيرتي في موضوع «جنرال إلكتريك». فعدتُ إلى ملاحظاتي أقرأها من جديد وإذ بالحقيقة تتجلى لي واضحة وضوح الشمس: كانت

«ألستوم» الشركة الخامسة التي تستحوذ عليها «جنرال إلكتريك»، في الفترة عينها التي توجه إليها وزارة العدل الأميركية تهمًا بالفساد! هذا الاكتشاف الذي أطلعت عليه الصحفيين لاحقًا سوف تؤكّده صحيفة «لو فيغارو» وتعيدُ نشرها في عدد 22 ديسمبر 2014.

وصل بي الأمر إلى حد التساؤل عن احتمال أن تكون «جنرال إلكتريك» سرّبت إلى وزارة العدل الأميركية المعلومات حول ممارسات «ألستوم». لن تكون المرّة الأولى التي توجّه فيها شركة منافسة تحقيقًا قضائيًا. وربما انتهزت «جنرال إلكتريك» الفرصة بكل بساطة للاستفادة من مواطن الضعف لدى «ألستوم» وبشكل خاص لدى باتريك كرون نفسه حين كان مهدّدًا بالملاحقة. الحرب الاقتصادية قاسية لا ترحم. لكن قلّما كانت تلك المناورات الوضيعة تهمّني، فما أريده الآن هو أن أثبت لمحاميي الدفاع عني أنني لستُ مغفّلًا وأن أبحث معهما في كيفية الاستفادة من هذا الوضع الجديد. أعرفُ أنّ ستان تواردي، بصفته نائبًا عامًا سابقًا، أبقى على صلات عدة بزملائه في وزارة العدل، بدءًا بأوّلهم، إيريك هولدر، النائب العام للولايات المتحدة والذي تعاون معه مباشرة خلال ممارسته وظيفته في كونكتيكت. فتمنيت أن يسأله هو، أو على الأقل، أن يسأل أحد مساعديه.

– ستان، لا شكّ في أنك تدرك تمام الإدراك أن باتريك كرون قرّر بيع «ألستوم» إلى «جنرال إلكتريك» من أجل تجنب الملاحقات القضائية. بالتالي عليك الاستفسار عن الأمر لدى وزارة العدل.

– لا أظنّ الأمر ممكنًا، أجابني ببرودة.

– لمَ لا؟ أحسبُ أنك تعرفهم تمام المعرفة.

– هذا صحيح، ردّت ليز لطيف، لكنّ السؤال مهين. فأنت تلمّح إلى أنّ النواب العامين التابعين لوزارة العدل شركاء مع «جنرال إلكتريك»! لكنك لا تُشكّك في استقلالية العدالة الأميركية، أليس كذلك؟

– بلى أشكّك فيها! وأشكّك ثلاث مرّات لا مرّة واحدة!

خلال الأيام الطويلة التي كرّستُها للأبحاث، تسنّت لي الفرصة للتدقيق في كل الاتفاقيات المبرمة مع وزارة العدل الأميركية وتوصلتُ إلى حقيقة دامغة: ثمة حالات واضحة

جدًا من الضغوط السياسية. وقد دوّنتُها كلها بعناية. فرحتُ أتلو لائحة بها على محاميّ بنبرة غاضبة:

– إليكما مثال شركة «بي.إيه.إي»، الشركة الإنكليزية لصناعة السلاح التي وجهت إليها تهمة الفساد في إطار أحد عقود بيع الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية. بعد تدخّل طوني بلير الذي كان رئيس الوزراء في تلك المرحلة، لم تُقرّ الشركة في النهاية سوى بـ«إهمال» [1] بسيط. ولم تجد نفسها مرغمة على الإقرار بعملية فساد، فتوصلت بذلك إلى تخفيض الغرامة المفروضة عليها إلى 400 مليون، فيما كانت مهددة بدفع مبلغ أكبر. ناهيك عن أن أيًا من مديري الشركة المذكورة لم يتعرض للمضايقة بعد هذا التدخل السياسي. إليكما أيضًا إلى فضيحة «شوت شو»: 22 مسؤولًا في شركات أميركية لبيع السلاح تعرّضوا للملاحقة ثمّ تبخّرت التهم. في اللحظة الأخيرة، ألغيت الإجراءات بسحر ساحر. من الأمثلة أيضًا، قضية ميركاتور حيث عمد وسيط الشركة النفطية «إكسون» إلى دفع رشاوى إلى الرئيس نازاربابييف وأفراد من عائلته للحصول على امتيازات في حقول نفط وغاز في كازاخستان. فسادٌ مؤكّد، لكنه لم يؤد إلى إدانة الشركة النفطية. يجب الاعتراف بأنّ هذه العملية أعِدّت بموافقة من وكالة الاستخبارات الأميركية... ناهيك عن «جنرال إلكتريك». ستان، كيف تفسر أن «جنرال إلكتريك» استطاعت برغم التحذيرات التي وجهها عدد من المخبرين الداخليين وفضحوا فيها وقائع فساد في كل من العراق والبرازيل، النجاة تمامًا من دون أيّة ملاحقة قانونية [2] ؟ أخيرًا، هل قمتَ بتحليل لائحة الشركات العشر الأولى التي فرضت عليها وزارة العدل الأميركية الغرامات الضخمة؟ ثماني شركات من أصل عشرة هي أجنبية واثنتان منها فقط أميركيتان. لم تلاحق وزارة العدل الأميركية أي شركة صينية لمخالفتها قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد. وفي خمس وأربعين سنة انقضت منذ إقرار القانون المذكور، لم يجد مكتب التحقيقات الفدرالي أبدًا أي دليل على الفساد بحقّ مجموعات أميركية كبرى ومنها «جنرال دايناميكس» أو «شيفرون»، فيما وعلى العكس من ذلك، فقد لاحق مكتب التحقيقات الفدرالي في السنوات العشر

الأخيرة كلا من «ستارتويل» و«إني» و«توتال»... بالتالي نعم لدّي شكوك وأكثر من شكوك في حياد عدالكتم.

ردّت عليّ ليز بشيء من التعجرف:

– لا يمكن مقارنة الوقائع التي ذكرتها بقضيتك.

بدأت المحامية تثير غضبي حقًّا، وفقدتُ برودة أعصابي:

– كفى تعاملانني كما لو كنت مغفلًا. كفى تقولان لي إن قضاءكم معصوم، كفى...

– نحن نتفهّم موقفك، قال لي ستان، لكن هدئ من روعك! لا، نظامنا القضائي ليس معصومًا. لكن، بعد عام من التوقيف، من الواضح أنك لم تفهم شيئًا بعد. فالقاضي الذي ينظر في قضيتك لا يهمه أن يعرف ما إذا كانت وزارة العدل أبرمت اتفاقًا مع باتريك كرون أو لم تفعل. لن يسمع سوى أمر واحد: ما يقوله له النواب العامون.

– إذًا، لا يبالي أن يعرف أن كبار المسؤولين سيفلتون من العقوبات! ولا يبالي إن اكتفى بإدانة صغار المديرين.

– نعم، لا يهمه ذلك البتة، فريدريك.

– أما أنا فأقول لك إن وزارة العدل، في حال حمت كبار المديرين في «ألستوم» وأدانتني أنا شخصيًا، فهذا يعني أن قضاتكم زمرة من رجال المافيا!

– لكن، ألا تريد أن تفهم بعد كلّ ما جرى؟ النظام القضائي ليس منصفًا بالتأكيد. لكن لا خيار لديك سوى أن تذعن. المهم أن نعرف ما إذا أردت أن تقبع في السجن لعشر سنوات أو أن تخرج منه.

لم يسبق لأحاديثي مع ستان وليز أن كانت على هذه الدرجة من التوتر. شعرت وكأنّني كنت أرتطم بجدار أستميت في محاولة تحطيمه.

– ستان، لا يهمني نظامكم اللعين، لقد ضقت ذرعًا به. سوف أكتب إليك رسالة وأطالبك فيها بشكل رسمي بالاستعلام في واشنطن، على المستوى الأعلى في وزارة العدل، حول اتفاق حصانة محتمل بين باتريك كرون ووزارة العدل الأميركية. وفي حال امتنعت عن القيام بذلك، أنت حرّ، ولكن أجبني برسالة خطية. بهذه الطريقة يصبح لدي إثبات على رفضك.

شحُب وجه ستان غضبًا. بقي صامتًا لنحو ثلاثين ثانية ثمّ وافق:

– سوف أنقل سؤالك لكنّ ذلك لن يجدي نفعًا. إنها خطوة سخيفة وعديمة الفائدة.

انتهت مقابلتنا وقد دامت ساعة. لا فائدة من مواصلة الحديث، فالحوار مستحيل في جوّ من التوتر المتصاعد والأمور غير المعلنة. مع ذلك اتفقنا على التواصل في غضون أسبوع.

قبيل مغادرتهما، كشف لي المحاميان أمرًا أخيرًا. لقد تم توقيف هوسكينز، مدير «ألستوم إنترناشونال» في آسيا، بينما كان في طريقه للقاء ابنه الذي يعيش في تكساس. جرى التوقيف في 23 أبريل 2014، عشيّة الإعلان عن الاتفاق بين «ألستوم» و«جنرال إلكتريك»، تزامنًا مع وجود باتريك كرون في شيكاغو للتفاوض! طريقة واضحة لإعلام رئيسي السابق بما قد يواجهه خلال وجوده على الأراضي الأميركية. قبل ذلك التاريخ بعام واحد بالضبط، أوقفتني وزارة العدل أيضًا، عشية مجيء كيث كار إلى واشنطن. غريب تسلسل الصُدف هذا، إلّا إذا كان عملًا منسّقًا، وهذا ما كنت واثقًا منه.

– ستان، ألهذا السبب عدلوا عن قرارهم ورفضوا إخلاء سبيلي بعد ستة أشهر من التوقيف؟ كانوا على علم بالمفاوضات الجارية بين «ألستوم» و«جنرال إلكتريك» وتخوفوا من أن أفضح السر للصحافة أو من أن أبلغ الحكومة الفرنسية، أليس كذلك؟

– هذا ممكن، أجابني متملّصًا.

– الآن وقد خرجت المسألة إلى العلن وتفاوضت «ألستوم» و«جنرال إلكتريك» للتوصل إلى اتفاق بينهما، اسألهم عن موعد إخلاء سبيلي بكفالة. لا يحق لهم أن يتركوني مسجونًا إلى ما لا نهاية. منذ إصدار قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد في العام 1977، لم يُحكم على شخص بأكثر من سنة واحدة من السجن، ما لم يحقق ثروة شخصية. أما أنا فأتعفن هنا منذ أكثر من اثني عشر شهرًا.

– سوف أستعلم عن الموضوع، أجابني باختصار.

---

1 إغفال إعلان الاستعانة بوسطاء لوزارة الخارجية الأميركية.

2 راجع الملحق 2.

الفصل الحادي والثلاثون

أسطورة «جنرال إلكتريك»

إنّ «ألستوم»، إذ تتنازل لـ«جنرال إلكتريك» عن أعمالها كافّة في قطاع الطاقة، لا تبيع نفسها لمجموعة صناعية عاديّة. فبحسب ما تبيّنته على مدى سنوات حياتي المهنية الاثنتين والعشرين، فإن «جنرال إلكتريك» أكثر من مجرّد شركة: إنها تجسّد أيضًا أميركا في كلّ عظمتها. هذه الشركة المصنفة في العام 2014 سادسة على لائحة الشركات الكبرى في العالم، موجودة في القطاعات الاستراتيجية كافة تقريبًا: الكهرباء والغاز والنفط والمواد الطبية والطيران والنقل، كما تصنّع الأدوات الكهربائية المنزلية والثلّاجات والأفران والجلّايات وسخّانات الماء. كذلك كانت تمتلك حتى العام 2013 إحدى القنوات التلفزيونية الأكثر أهمية في الولايات المتحدة وهي «أن.بي.سي». وأخيرًا، كان في تصرف «جنرال إلكتريك» من خلال «جنرال إلكتريك كابيتال»، إحدى أهمّ المؤسسات المالية في العالم. لكنّ تلك الشركة التابعة تأثّرت بشدّة بأزمة القروض عالية المخاطر في العام 2008، ولولا تدخّل الحكومة الأميركية على نطاق واسع (139 مليار دولار) لأفلست وأودت بالشركة الأم أيضًا إلى الإفلاس. وشأنها شأن «فورد» و«جنرال موتورز» أو سلسلة السوبرماركت «وال مارت»، تحتلّ «جنرال إلكتريك» مكانة في كلّ منزل أميركي وهي جزء من التراث الوطني.

في ربيع العام 2014 كانت على رأس الشركة شخصية نافذة في واشنطن: جيف إيميلت الذي تسلّم مقاليد الإدارة منذ ثلاث عشرة سنة، أي في العام 2001، قبل أربعة أيام

من الاعتداءات التي استهدفت مركز التجارة العالمي. بالنسبة إليه كانت الشركة حياته، فوالده موظف سابق في «جنرال إلكتريك» وزوجته أيضًا. وهو نفسه يعمل في الشركة منذ نحو أربعين سنة. هذا المفاوض الصلب، والجمهوريّ بالروح، مقربٌ جدًا من باراك أوباما. حتّى أنّ الرئيس الأميركي عيّنه في العام 2011 على رأس المجلس الاقتصادي الاستشاريّ وكلّفه مهمة «إعادة بناء الاقتصاد الأميركي». مذّاك، انكبّ المدير الكبير على إنجاز هذه المهمة، متّبعًا أسلوبًا واحدًا في سلوكه، لا يتغيّر أبدًا: «الأعمال هي الأعمال». فبالنسبة إليه «عالم الأعمال هو أيضًا ساحة حرب. فإذا كنتم تبحثون عن الحبّ، حريّ بكم بصراحة أن تشتروا كلبًا»، كما صرّح أثناء زيارة قام بها إلى باريس.

الأعمال التجارية، لكن ليس بأي ثمن. اكتشفت خلال قراءاتي القانونية أنّ «جنرال إلكتريك» خضعت في مطلع العام 1990 لغرامة قدرها 69 مليون دولار، وذلك بسبب اختلاس أموال على هامش أحد عقود الدفاع المبرمة مع إسرائيل. كان لتلك العقوبة وقع الصدمة الكهربائية على المستوى الداخلي للشركة. وعمد مديرو «جنرال إلكتريك» على إثرها إلى تنفيذ عملية تطهير في صفوفهم واعتمدوا اعتبارًا من ذلك التاريخ مدوّنة أخلاقيّة متشدّدة (نظريًا على الأقل).

أكثر من يمثّل السياسة المذكورة هو بن دبليو هاينمان، أحد نوّاب الرئيس في الشركة. فهو كان المسؤول عن قسم الامتثال حتى منتصف السنوات العشر الأولى من القرن الحالي، ويرى فيه نظراؤه في مجلة «المحامي الأميركي» أحد الحقوقيين الأكثر تجديدًا في الولايات المتحدة. فبتوجيهه توصّلت «جنرال إلكتريك» إلى اكتساب سمعة «الفارس الأبيض» وأقامت علاقات وثيقة مع وحدة مكافحة الفساد في وزارة العدل الأميركية. وبات عدد من النواب العامين التوّاقين إلى تغيير مهنتهم، يتلقون بانتظام عروضًا للعمل ضمن إدارة الامتثال في «جنرال إلكتريك». فقارب عدد العاملين منهم في الشركة الخمسة عشر في العام 2014. واعتبارًا من السنوات العشر الأولى من القرن الحالي، أدركت «جنرال إلكتريك» أيضًا أنّ رؤساء الشركات الغارقين في عمليات الفساد كانوا يشكلون فرائس سهلة،

فلم تتردد في تقديم عروض لشراء شركاتهم، مع وعد بمساعدتهم في التفاوض مع وزارة العدل الأميركية. وكما أشرتُ إلى ستان، فإن «جنرال إلكتريك» اشترت خلال عشر سنوات أربع شركات تواجه ظروفًا مماثلة. وكانت «ألستوم» الخامسة على لائحة الأهداف، وأكبرها بفارق كبير. كانت «جنرال إلكتريك» قد استولت في العام 2004 على الشركة الأميركية «إن فيجون تكنولوجيز»، المتهمة بدفع الرشاوى للحصول على عقد صنع أجهزة لكشف المتفجرات في مطارات الصين والفيليبين وتايلاندا. وقد شاركت «جنرال إلكتريك» عن كثب في إبرام اتفاقية مع وزارة العدل لوضع حد للملاحقات القضائية بحقها [1].

كما تبيّن لي أنّ الشركات العالمية المنافسة لـ«جنرال إلكتريك» في قطاع إنتاج الكهرباء واجهت كلّها تقريبًا تهمًا وأُرغمت على دفع الغرامات الباهظة. أذكر من بينها: مجموعة «أي.بي.بي» السويسرية السويدية في العام 2010 (غرامة 58 مليون دولار) وشركة «سيمنز» الألمانية في العام 2008 (غرامة 800 مليون دولار وثماني تهم استهدفت إحداها عضوًا في اللجنة التنفيذية)، وشركة «هيتاشي» اليابانية (غرامة 19 مليون دولار) والآن «ألستوم». في المقابل، لم تستهدف وزارة العدل الأميركية قطّ أيًا من اللاعبين الأميركيين الكبار في القطاع نفسه، ممّن يدمجون في عروضهم تجهيزات «جنرال إلكتريك»، بتهم مخالفة قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد، ومن بين هذه الشركات «بيتشيل» (التي تتضمّن مشاريعها بناء السفارات الأميركية في الخارج) و«بلاك أند فيتش»، و«فلويور»، و«ستون أند وبستر»، و«سارجنت أند لاندي»، أو الشركتان المصنعتان لمراجل «فوستر ويلر» (التي تقوم أيضًا بنشاط واسع في القطاع النفطي) و«بابكوك أند ولكوكس». مع ذلك، يشهد عالم الشركات هذا منافسة طاحنة في سوق عالمية واحدة لبناء محطات إنتاج الكهربائية أو سوق الغاز أو الفحم أو الطاقة النووية أو الهوائية. فكيف تتدبّر تلك الشركات أمرها وتنجز أعمالها في حال لم تلجأ قطّ إلى خدمات «الاستشاريين»؟

في الحقيقة، تحظى الشركات المذكورة بدعم الدبلوماسية الأميركية. فعلى سبيل المثال، تمكنت «جنرال إلكتريك» في العام 2010 من بيع الحكومة العراقية

توربينات غاز بقيمة 3 مليار دولار مباشرة ومن دون وسيط (أي من دون استدراج عروض حقيقي) وبشروط استثنائية تمامًا. ملفٌ شكّل فضيحة لا سيّما أن العراق كان عاجزًا في تلك الفترة عن بناء محطات إنتاج طاقة كهربائية، وأنّ بغداد وجدت نفسها وبحوزتها عشرات التوربينات التي لم تعرف ما تفعله بها. ولكن حتى اليوم، لم ينتقد أي طرف الصفقة. كما أنّ «جنرال إلكتريك» قادرة على أن تكتفي بدور المقاول من الباطن لصالح مجموعة ما، فتؤمّن توربينات الغاز مثلًا لإحدى شركات المشاريع المكلّفة تسليم محطات توليد طاقة جاهزة. أما الاستشاريون، فتسدد المجموعة أتعابهم بالطبع. ويُشار إلى أن الشركاء المفضلين لدى «جنرال إلكتريك» في هذه اللعبة الصغيرة في السوق الآسيوية، هم بعض الشركات الكبرى الكورية أو اليابانية، التي لم تتعرّض قطّ لمضايقة من وزارة العدل الأميركية.

في ربيع العام 2014، أثبتت «جنرال إلكتريك» التي تقدّم نفسها بصورة بطلة في مجال مكافحة الفساد، براعتها أيضًا في مجال التواصل. فبرغم أن عرضها لشراء «ألستوم» كان مجحفًا بشكل فاضح، أكّد رئيسها التنفيذي بدعم من باتريك كرون لكلّ من يعنيهم الأمر، أنّ عرض شركته هو «الحلّ الأمثل لألستوم».

لهذه الغاية، سلّط جيف إيميلت الضوء على حجتين. الأولى أنه لا يمكن اعتبار «جنرال إلكتريك» شركة غريبة في فرنسا. فهي موجودة فيها منذ نهاية ستينيات القرن الماضي وتوظّف اليوم عشرة آلاف شخص على أراضينا. والثانية، أنّ «ألستوم» و«جنرال إلكتريك» تربطهما علاقات تاريخية. هذا غير قابل للجدل، لكنّ العلاقات المذكورة ليست على المستوى المثالي الذي يسعى جيف إيمليت إلى إيهامنا به. فما زلتُ وعلى غرار عدد كبير من موظفي «ألستوم»، أتذكر قضية بيلفور: بعدما باعتنا «جنرال إلكتريك» ترخيصًا لإنتاج توربينات الغاز التي تحمل اسمها، عمدت إلى التشدد في شروطها التجارية ما أدّى إلى عرقلة عمل الشركات التي منحتها تراخيص، إذ امتنعت عن تزويدها بالنماذج الجديدة الأكبر حجمًا والأكثر فاعلية. بالتالي وجدت «ألستوم» نفسها في العام 1999 مجبرةً على إعادة بيع أنشطتها الخاصة في مجال

توربينات الغاز إلى «جنرال إلكتريك» (ومن بينها مصنع بيلفور بما يمثّله من رمز، مع موظفيه...).

ومع ذلك، فإنّ «جنرال إلكتريك» الموجودة في فرنسا منذ عشرات السنين، توصلت إلى معرفة بلدنا ونسيجنا الاقتصادي وقانون العمل الخاص بنا، وثقافتنا، وقبل كل شيء شبكاتنا السياسية. أما قادتها فخبراء في مجال ممارسة الضغط.

وظّف جيف إيميلت منذ العام 2006 كلارا غايمار، ذات الموهبة الكبيرة والسحر الذي يجذب الآخرين، وعيّنها رئيسة لـ«جنرال إلكتريك فرنسا». ثمّ رُقيّت في العام 2009 إلى منصب نائبة رئيس «جنرال إلكتريك» في العالم، وكانت لها صلات بعدد كبير من الأشخاص النافذين في العاصمة الفرنسية. فتمكّنت هذه المرأة المرهفة الأناقة، وخريجة المدرسة الوطنية للأعمال، ورئيسة «منتدى المرأة» التي صنفتها مجلة «فوربس» في المرتبة الثلاثين بين النساء الأكثر نفوذًا في العالم للعام 2011، من أن تتألّق في الوزارات كما في البرامج التلفزيونية على حد سواء.

في ربيع العام 2014، سارعت غايمار وبكل دبلوماسية إلى تهدئة الأزمة التي نشأت بين شركتها والحكومة الفرنسية. ذلك أنّ أرنو مونتبورغ لم يهدأ غضبه، فبعدما عبّر عن رأيه بصراحة تامّة لباتريك كرون في مكتبه، عاد ليكرّر أقواله بعد ثلاثة أيام في 29 أبريل 2014، أمام الجمعية الوطنية. فتحوّل المحامي السابق في نقابة محامي باريس إلى نائب عام وقدّم مرافعة شديدة النبرة، قائلًا: «منذ فبراير، وأنا أسأل باتريك كرون، رئيس هذه الشركة التي تمثّل درّة التاج لوطننا. فكان باتريك كرون يجيب على أسئلتي التي طرحتها عليه وفق الأصول وبصيغة رسميّة وبمنتهى الجدية، بأنه لا ينوي تنفيذ أي مشروع تحالف!» وختم بالقول: «أينبغي على وزير الاقتصاد أن يضع جهازًا لكشف الكذب في مكتبه؟» وكان أرنو مونتبورغ، وفي حديث له على إذاعة «أر.تي.أل»، في وقت سابق من الصباح نفسه، قد دعا إلى التحلّي بحسّ وطنيّ اقتصادي: «عندما نكون بصدد إبرام صفقة وننسى الاتصال هاتفيًا بوزير الاقتصاد لإبلاغه بالأمر، في حين أننا نلتمس مساعدته كلّ يوم، في هذه الحالة نكون قد أخليّنا

بمبدأ الالتزام بالأخلاقيات الوطنية.» غير أن الوزير لم يكتفِ بالتصريحات الصادمة بل انتقل إلى العمل. فرفض، بلباقة لكن بصرامة، استقبال جيف إيميلت الذي وصل إلى فرنسا لإنجاز الاتفاق. فنظرًا إلى الظروف السائدة، كان يتعذّر على الوزير استقباله. وعوضًا عن ذلك، بعث إليه برسالة ذكّره فيها «بأنّ مشاريع الشراء في قطاع الطاقة، لا سيما النووية منها في فرنسا، خاضعة لموافقة السلطات». كما وجّه تحذيرًا إلى أعضاء مجلس إدارة «ألستوم»: «حذارِ، قد تنتج عن عملية البيع هذه مخالفات محتملة لقوانين البورصة».

في الحقيقة، لم يكن الأمر كلّه سوى استعراض. فأرنو مونتبورغ يسعى بادئ ذي بدء إلى كسب الوقت بغية تنظيم هجوم مضاد مزدوج، صناعي وقضائي. على المستوى القانوني، كان الوزير واثقًا من أن الأميركيين يبتزّون «ألستوم»، لكنّه لم يجد عناصر ملموسة يضعها على مكتب فرانسوا هولاند. لهذا السبب، سعى للحصول على مساعدة الاستخبارات الفرنسيّة، لكنّ هذه الأخيرة رفضت طلبه. لا يهمّ، فبإمكانه الاستغناء عن خدماتها، وسيتدبّر أمره بمفرده. فسارع إلى تشكيل فريق عمل حقيقيّ ضمن وزارته. واختار أربعة استشاريين وأوكل إليهم مهمّة البحث في خفايا التحالف بين «جنرال إلكتريك» و«ألستوم». وما لبث «الفرسان الأربعة» أن اكتشفوا تفاصيل الإجراءات الأميركية ووصلوا بسرعة إلى قضيتي، حتى أنّهم حاولوا الاتصال بي.

قام أحد أعضاء مكتب أرنو مونتبورغ بالاتصال مباشرة بكلارا في سنغافورة. وجدت زوجتي صعوبة في إخفاء دهشتها. فمنذ توقيفي الذي يعود إلى سنة خلت، ظلت السلطات الفرنسية على الحياد. مع ذلك، كانت كلارا حذرة للغاية، فقد بدا لها مستشار الوزير يافعًا، لا بل خيّل إليها للحظة أنه قد يكون محتالًا. فطلبت منه أن يبعث لها برسالة إلكترونية من موقع الوزارة، إثباتًا لحسن نيّته. لبّى المستشار طلبها وبعث لها بالرسالة، لكنها لم تقنعها كثيرًا. من جهتي، تردّدتُ في اتّخاذ الموقف المناسب. فمحادثاتي الهاتفية ومقابلاتي في قاعة الزيارات مسجّلة بكاملها وقد أرسلت إلى النائب العام. والوقت الوحيد الذي يتسنى لي خلاله أن أجري حديثًا غير خاضع للمراقبة، هو خلال لقائي

محامي الدفاع عني. لكنّني كنت أشكّ بستان ولا أستطيع الوثوق به فوجدتُ صعوبة كبيرة في التحدث إليه بحرية. لحسن حظي، كان المحامي الذي يتابع قضيّتي أمام مجلس العمل التحكيميّ، مارك أسهوف، يمضي أسبوعًا في الولايات المتحدة وقد انتقل إلى رود أيلاند للقائي في ويات. أشعرتني زيارته بارتياح لا يوصف. فللمرة الأولى منذ أكثر من سنة، يمكنني الحديث بطريقة صريحة ومباشرة إلى أحدهم، من دون أن أخشى التنصّت عليّ. امتدّ لقاؤنا على ما يزيد عن ستّ ساعات. كان قد اطّلع من شقيقتي جولييت على معلومات ذات أهمية، فتمكّنتُ أخيرًا من فهم الكثير من التلميحات والمعلومات المستترة في المحادثات الهاتفية مع المقربين مني. أمّا في ما يتعلق باتّصال مستشار مونتبورغ، فقد كنتُ في حيرة من أمري. كنت طبعًا وفي قرارة نفسي، أرغب في مساعدته على كشف الحقيقة. لكنّ كلّ أفراد عائلتي كما وكيلي القانوني ماركوس أسهوف، نصحوني بعدم القيام بذلك. فأنا معتقل في سجن ذي درجة أمنية عالية منذ أكثر من سنة، وتستغلّني وزارة العدل الأميركية، وتستخدمني رهينة لحمل «ألستوم» على التعاون معها. وقد يُحكم عليّ بعشر سنوات من السجن. وفي حال علمت وزارة العدل الأميركية (وسوف تعلم، ذلك أن لدى ماركوس سببًا وجيهًا للاشتباه في أنها تتنصّت على المحادثات مع أقاربي ومعه شخصيًا)، بأنني أساعد مونتبورغ بشكل غير مباشر على إحباط خطط «جنرال إلكتريك»، فقد يُحكم عليّ بالسجن في الولايات المتحدة لسنوات طويلة. لذا، طلبت من كلارا على مضض التحفّظ في موقفها والامتناع عن الردّ على أي اتصال من مكتب الوزير.

على أي حال، اختار أرنو مونتبورغ أن يشنّ هجومه المضاد الأساسيّ في الحقل الصناعي. وفي سعي إلى رفض العرض الذي قدّمته «جنرال إلكتريك»، تحوّل إلى إحدى الشركات المنافسة الكبرى لـ«ألستوم» وهي «سيمنز». وما لبثت المجموعة الألمانية أن استجابت لطلبه.

في رسالة إعلان نوايا وجهها الرئيس التنفيذي لسيمنز، جو كايزر، إلى وزارة المالية الفرنسية، اقترح شراء فرع الطاقة في «ألستوم»، على أن يتنازل للفرنسيين في

المقابل عن جزء كبير من فرع السكك الحديدية التابع للمجموعة الألمانية. وضمّن سلّة عرضه قطارات الشركة فائقة السرعة مع العربات (إضافة إلى لائحة طلبيات بقيمة 5.4 مليار يورو). وبحسب المدير الألماني، يشكّل عرضه «فرصة فريدة لبناء عملاقين أوروبيين: أحدهما فرنسي في مجال النقل والثاني ألماني في مجال الطاقة.» علاوة على ذلك، تعهّد جو كايزر بألا يصرف أي موظف خلال ثلاث سنوات وأبدى استعداده التنازل عن أنشطة «ألستوم» النووية، بهدف «تأمين مصالح فرنسا». بفضل هذا العرض توصّل أرنو مونتبورغ إلى إقناع مجلس إدارة «ألستوم» بتأخير قراره بيع الشركة إلى «جنرال إلكتريك». فربح المعركة الأولى، واضطرّ باتريك كرون الذي أراد إقفال هذا الملفّ في اثنتين وسبعين ساعة إلى مراجعة استراتيجيته.

في المقابل وعلى المستوى السياسي، كان الوزير على وشك خسارة موقعه الطليعيّ في المعركة. فقد وضع رئيس الجمهورية يده على الملف ودعا إلى اجتماع طارئ ومصغّر لمجلس الوزراء مع مانويل فالز والوزراء المعنيين بالملفّ. أراد فرانسوا هولاند أن يكسب بعض الوقت أيضًا. فهو لم يكن يثق بوزيره صاحب الصوت المدوّي المعروف بإثارة سخط رؤساء الشركات الكبرى. كما أنّ الرئيس لم يستسغ كلام الوزير في قضية الشركة الهندية ميتال، والذي لم يتردد بالتصريح في نوفمبر من العام 2012: «لا نريد ميتال بعد اليوم على أراضينا». تلك التصاريح النارية كانت مصدر بهجة للجناح اليساري في الحزب الاشتراكي لكنها كانت تثير غضب قصر الإليزيه الذي قرّر تعيين مفاوض، هو دافيد أزيما، مدير وكالة حصص الدولة في الشركات الاستراتيجية. صحيح أن الدولة لم تعد مساهمة في «ألستوم»، لكن ذلك لم يكن مهمًا، بما أن المصالح الاستراتيجية على المحك. كما أن أزيما يتمتع بالمواصفات المناسبة. فهو موظف رفيع المستوى، مصنّف في اليسار لكنه يميل إلى القطاع الخاص. وهو يرتبط بمونتبورغ لكنه مسؤول أيضًا أمام إيمانويل ماكرون.

كنت أحاول من سجني في ويات، في أواخر شهر أبريل وأوائل مايو من العام 2014، أن أتابع هذا المسلسل السياسي الصناعي، بمشاهدة الأخبار على محطة

«سي.أن.أن» لبضع دقائق في الصباح. غير أن الأميركيين كانوا أقل حماسة من الفرنسيين لهذه القضية. فوجدت نفسي ملزمًا بانتظار قصاصات الصحف التي ترسلها إليّ كلارا كل يوم تقريبًا.

في مطلع شهر مايو، اتّصلتُ أيضًا بليز لأعرف منها ما إذا اتصل ستان بوزارة العدل الأميركية كما وعدني. فأبلغتني أن مديرها اكتفى بسؤال شفهي لأحد معارفه في النيابة العامّة. وأكّدت لي نقلًا عن ذلك المصدر أن ما من صفقة قد أُبرمت بين وزارة العدل الأميركية وباتريك كرون. بطبيعة الحال، لم يتمكّن محاميا الدفاع عني بالاحتفاظ بأي أثر لتلك لمحادثة غير الرسمية. باختصار، ما زال ستان يتعامل معي كما لو كنت مغفّلًا. مع ذلك، بات من الواضح، منذ توجيه الاتهام إلى هوسكينز في يوليو 2013، أي منذ نحو عشرة أشهر، أنّ الأميركيين أوقفوا تحقيقاتهم عند مستوى هرميّ معين وكفوا عن محاولة الصعود بالتحقيق وصولًا إلى كرون. كانت تلك حقيقة، ولكنني وتجنّبًا لاتهامي بالتأويل، طلبت من ليز مجددًا أن توجه إلى النواب العامين طلبًا خطيًا، وأن يؤكدوا في خطاب مكتوب عدم إبرام أي صفقة مع كرون. فقد كذبوا عليّ كثيرًا منذ البداية حتى بتُّ أريد دليلًا ماديًا.

– بصراحة، لا أنصحك بالإقدام على هذه الخطوة، ردّت عليّ محاميتي، فبحسب رأيي، يستعدّ النواب العامون حاليًا للنظر في إخلاء سبيلك. للمناسبة، لقد وافقوا على إخلاء سبيل هوسكينز.

– هنيئًا له. لكنني أستغرب الفرق في المعاملة بينه وبيني.

– هو إنكليزي، ولما كانت إنكلترا تسلّم مواطنيها في إطار استرداد المجرمين، فقد توصل محاموه إلى إقناع القاضية.

الأهم من هذا كلّه أن هوسكينز حظي بوكالة مكتب كليفورد تشانس عنه، وهو أحد مكاتب المحاماة الأكبر في العالم، ويضمّ اختصاصيين في قوانين الأعمال لا سيما قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد. لا مجال للمقارنة بينه وبين ستان تواردي الذي لا يفقه شيئًا في إجراءات مكافحة الفساد. سألت ليز:

– ما هي شروط كفالة هوسكينز؟

– مليون ونصف مليون دولار، أي قسم كبير من المنزل الذي يمتلكه في إنكلترا. يمكنه أن يقيم عند ابنه في تكساس. لكن، وفي حال أراد الخروج من الولايات المتحدة، عليه ان يلتمس إذن القاضية.
– مليون ونصف! لكنه مبلغ هائل.
– إنه ثمن الحرية! على أي حال، يجب أن تعلم أن إخلاء سبيلك يحتّم عليك تسديد كفالة مماثلة.
– ماذا؟! مليون ونصف! لكن، لمَ هذا المبلغ؟ منذ بداية توقيفي، نتكلّم عن 400 ألف دولار، بالإضافة إلى منزل ليندا.
– صحيح، لكنهم يريدون أن تكون قيمة الكفالة مماثلة لتلك المحددة لهوسكينز.
– هذا مناف للعقل. قد يكون هوسكينز قادرًا على تسديد مبلغ مماثل، أما أنا فلا.
– أعرف ذلك، لكن هذا هو واقع الحال. علاوة على ذلك، عليك أن تجد شخصًا آخر في الولايات المتحدة على استعداد لرهن منزله، مثل صديقتك ليندا. أخيرًا، اعلم أن الأميركيين اللذين سيكفلانك سيكونان «متكافلين ومتضامنين»، أي أن السلطات ستعمد إلى حجز منزليهما تلقائيًا في حال قرّرتَ الهرب إلى فرنسا، بعد إطلاق سراحك المشروط.

كان ذلك الإجراء مشينًا بكل ما للكلمة من معنى. فالنواب العامون لا ينفكون يرفعون سقف المزايدات. وواضح أنهم مستعدون لاستخدام كل الوسائل لإبقائي موقوفًا. في تلك اللحظة، راودتني فكرةُ أن كل شيء قد انتهى وأنني لن أتمكن أبدًا من تلبية تلك الشروط وأنه سوف يُحكم عليّ بالبقاء في ويات حتى اليوم الأخير من حياتي.
لكنّني نسيت في يأسي القدرة الاستثنائية لأقاربي على حشد الجهود. فقد توصّل والدي إلى إقناع أحد أصدقائه القدامى ويُدعى مايكل بأن يرهن وزوجته منزلهما. كما سبق وفعلت ليندا. لن يسعني أبدًا أن أشكر لهما ما فعلا. من ناحيتها، توصّلت كلارا، وقد جمعت ما أمكنها من أموال العائلة وباعت حسابات التوفير، وحسابات التقاعد، وتنازلت عن قسم من الأرض حيث بني منزلنا، إلى جمع

مبلغ يعادل تقريبًا المبلغ المطلوب. لم يعد بمقدورنا أن نفعل المزيد.

هل يكفي ما جمعناه؟ أخشى أن يكون إخلاء سبيلي مرتبطًا بلعبة البوكر التي تدور في هذا الوقت بين كل من «ألستوم» و«جنرال إلكتريك» والحكومة الفرنسية. في باريس لم تكن صفقة البيع قد أُبرمت بعد، لا بل أن مونتبورغ بدا أنه يكسب بعض النقاط.

في 15 مايو 2014، توصّل إلى استصدار مرسوم صيغ خصيصًا لعرقلة مشاريع «جنرال إلكتريك». كان هذا المرسوم بمثابة سلاح ردع في مواجهة مناقصات الشراء العامة. فاعتبارًا من هذا التاريخ، بات على أي مجموعة أجنبية تطمح إلى السيطرة على شركة فرنسية في قطاعات الطاقة والمياه والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية أو الصحة، أن تنال إذنًا من الدولة بذلك، فصرّح أرنو مونتبورغ مغتبطًا: «إنها نهاية مرحلة ترك الحبل على الغارب. على فرنسا أن تحمي نفسها من أشكال تقطيع الأوصال غير المرغوب بها!» تلك الهبّة الوطنية الاقتصادية لاقت استحسان الفرنسيين. فبحسب استطلاع للرأي أجرته مجموعة «بي.في.أ»، بلغت نسبة المؤيدين لتحرك الوزير 70 ٪. فهل سينجح، بعكس التوقعات، في إخضاع باتريك كرون والأميركيين؟

في خضمّ هذا الاضطراب السياسي، لفت انتباهي صمتٌ مدوٍّ: صمتُ «الاتحاد من أجل حركة شعبية» ولا سيما نيكولا ساركوزي. فلماذا لم ينتهز منقذ «ألستوم» العظيم في العام 2003 الفرصة لمعاقبة رئيس يساري على ما أبداه من سلبية في ملفّ سياسي بامتياز؟ الطريق مفتوح أمامه للقيام بذلك. لكن لم يصدر عنه شيء، ولا حتى تصريح واحد. هل يسعى إلى حماية معسكره من الانقسام؟ هل بسبب فاليري بيكريس التي عُيّن زوجها في العام 2010 في «ألستوم» على رأس فرع الطاقات المتجددة والذي لن يلبث أن يُعيّن مسؤولًا عن دمج فرق «جنرال إلكتريك» و«ألستوم»، ثمّ عن مجمل أنشطة الطاقة المتجددة في «جنرال إلكتريك»، على أن يكون مرتبطًا مباشرة بجيف إيميلت؟ أو أنّه لا يرغب في مخاصمة هيرفي غايمار الذي تتولى زوجته رئاسة «جنرال إلكتريك فرنسا»؟ أو ثمّة سبب آخر؟ هل يأمل بصمته هذا

مساعدة صديقه باتريك كرون في إخراج نفسه من زلّة قضائية؟ بأي حال كان من الصعب فهم امتناعه عن إبداء أي رد فعل.

لا بدّ من الاعتراف بأن الصحافة كانت متخاذلة أيضًا. فهي وإن تحدّثت عن النزاع الدائر بين مونتبورغ وكرون، تكتّمت حول المسائل الخلافية، باستثناء القليل منها. في هذا الإطار نشر موقع «ميديا بارت» في 27 مايو 2014، تحقيقًا بقلم كلّ من مارتين أورانج وفابريس أرفي، تحت عنوان مثير للاهتمام: «بيع ألستوم: الرهان المخفي للفساد [2] ». اعتبر الصحفيان في مقالهما أنّ الملاحقات الأميركية ليست منفصلة عن العجلة والغموض اللذين أحاطا بتفكك «ألستوم». وكانا يتساءلان تمامًا مثلي عن التطابق المثير للحيرة في التواريخ ويتوقّفان تحديدًا عند تاريخ 23 أبريل 2014، حين تمّ توقيف هوسكينز في الجزر العذراء الأميركية في منطقة البحر الكاريبي، بينما كان باتريك كرون وجيف إيميلت يخوضان جولة من المفاوضات. بحسب مارتين أورانج وفابريس أرفي «هذا التوقيف ليس عاديًا»، وربما استُخدم كوسيلة ضغط قصوى على إدارة «ألستوم» قبل أن تبرم اتفاقًا مع «جنرال إلكتريك».

أخيرًا انكشف جزء من الحقيقة. في تلك المرحلة خلتُ أن هذا المقال سوف يثير ضجة، لكنني كنت مخطئًا، فلم يبالِ أحد به ولا بغيره من المقالات، كالمقال الذي نشرته صحيفة «لو كانار أنشينيه» في مايو 2014 والذي أشار إلى تضارب مصالح كبير. ففي المفاوضات مع «جنرال إلكتريك»، قدّم المشورة لـ«ألستوم» مكتب محاماة يرأسه ستيف إيمليت، شقيق جيف إيميلت رئيس «جنرال الكتريك»! مَن أراد غاية، فليطلبها من قومه... كذلك بقي من دون أيّ ردّ فعل المقال الذي نشرته صحيفة «لوبوان» بتاريخ 15 مايو 2014، والذي يطرح السؤال المنطقيّ الوحيد «هل أن باتريك كرون مستعدّ للتنازل عن «ألستوم» للأميركيين للإفلات من زلّة قضائية؟»

---

1 بحسب شروط الاتفاق المبرم في 3 ديسمبر 2004 بين وزارة العدل الأميركية من جهة و«جنرال إلكتريك» و«إن فيجون تكنولوجيز» من جهة أخرى.

2 فابريس أرفي، أحد محرري المقال في «ميديا بارت» اتّصل بكلارا لكنها لم تعقب على اتصاله خوفًا من زيادة الوضع سوءًا.

الفصل الثاني والثلاثون

نصرٌ باهظ الثمن

بعد شهر من ذلك، أي في أوائل يونيو 2014، حُسم الأمر واضطرّ أرنو مونتبورغ إلى أن يعترف بهزيمته. لا شك بأنه حرص أمام الكاميرات على الظهور بابتسامة المنتصر العريضة، وراح يؤكّد أنه منقذ «ألستوم»، ويصوّر الاتفاقية التي توصّل إلى انتزاعها وكأنّها أفضل الممكن في الوضع القائم. مع ذلك، لم أكن مغفّلًا، فالهزيمة مكشوفة، والكلمة الأخيرة لم تكن لوزير الصناعة بل لفرانسوا هولاند الذي حسم المسألة لصالح العرض الأميركي.

عليّ أن أعترف بأنّ «جنرال إلكتريك» بذلت جهودًا جبارة طوال فترة المفاوضات وبرهنت عن مهارة عالية. أدرك جيف إيميلت أنه يخوض في صفقة الشراء هذه أكبر معركة في حياته المهنية، فلم يتردّد في السفر للإقامة في باريس. وسرعان ما أدرك أن عليه الفوز بمعركة سياسية وإعلامية تمامًا كما هي صناعية ومالية. لذا استعان الرئيس التنفيذي لـ«جنرال إلكتريك» بخدمات كبرى شركات الإعلان والعلاقات العامة، واختار «هافاس» الفرنسية، التي كان نائب رئيسها، ستيفان فوكس، صديقًا حميمًا لرئيس الوزراء مانويل فالز.

عمدت الشركة إلى استخدام وسائل ضخمة لتمكينها من الاستيلاء على «ألستوم». فجنّدت ثلاثة من كبار استشاريّيها وهم أنطون مولينا، المدير المساعد السابق في «ميديف»، وستيفاني إلباز، المديرة السابقة لدى مجموعة «بوبليسيس» الاستشارية، وميشال بيتان، المدير السابق لمكتب كزافيي برتران. من جهته، أحاط باتريك كرون نفسه باثنين من كبار الخبراء هما فرانك لوفريي، المستشار

الإعلامي البارز السابق لنيكولا ساركوزي وموريس ليفي من «بوبليسيس» (المقرّب من كلارا غايمار رئيسة «جنرال إلكتريك فرنسا»). انكب هذا «الفريق الحلم» من الإعلاميين على إزالة العوائق التي تعترض عملية إعادة الشراء، الواحد تلو الآخر. والعائق الأول الذي كان يجب تخطيه هو إقناع الرأي العام بضرورة هذه الصفقة.

بالرغم من تصريحات جيف إيميلت أو باتريك كرون في ربيع العام 2014، لم تكن «ألستوم» متعثرة. فقدراتها التكنولوجية كانت أكبر بكثير من عيوبها البنيوية، كما أن الأزمة التي عصفت بها هي في الأساس مالية. ومن هنا صعوبة إقناع الفرنسيّين بضرورة التنازل عن 70 ٪ من المجموعة. لذا كان على الرئيسين التنفيذيين الانتقال إلى الحديث عبر شاشات التلفزيون. فحلّ جيف إيميلت ضيفًا على نشرة أخبار قناة «فرانس 2»، وباتريك كرون على نشرة أخبار القناة الفرنسية الأولى. تمسّك رئيسي السابق خلال مداخلاته كلها بحجة واحدة لا غير: لن يكون لـ«ألستوم» «الحجم المناسب» لمقاومة هذه الأزمة لا سيما في مواجهة عملاقي القطاع، «جنرال إلكتريك» و«سيمنز». ولكن عند التمعّن في الأرقام، تظهر لنا الحقيقة مختلفة: ففرع الطاقة التابع لألستوم (15 مليار يورو) لا يواجه مشكلة الحجم المناسب، إذ يحلّ ثالثًا في قطاع الطاقة في العالم. وإذا قارنّا في الوقت الحالي بين الشركتين، يتبيّن لنا بشكل واضح أن «ألستوم» حققت رقم مبيعات أدنى بثماني مرات مما حققته «جنرال إلكتريك». ولكن الأمور سوف تزداد سوءًا بعد بيع فرع الطاقة. فـ«ألستوم»، التي لن تركز إلا على قطاع النقل، ستصبح أصغر بثلاثين مرّة! أمّا الزعم بضرورة البيع لأن الشركة لا تتمتع بالقوة الكافية، لتصبح بعد البيع أضعف بكثير، فهو مناف للعقل.

كما أن كرون، وبعد أن دافع لعشر سنوات عن ضرورة وجود «ألستوم» في ثلاثة قطاعات في آن (الكهرباء ونقل الطاقة والنقل) بهدف استيعاب التقلبات في دورات الأسواق، ينادي حاليًا بما هو عكس ذلك تمامًا. فإعادة تركيز الشركة أعمالها حصرًا في قطاع النقل تعد بحسب زعمه، بمستقبل باهر. غير أنّ كل الاختصاصيّين أدركوا أن «ألستوم» الجديدة باتت ذات حجم ضئيل وتحت رحمة

منافسيها. على أي حال هذا ما حدث بعد ثلاث سنوات [1]. لكنّ ذلك لم يكن مهمًّا، فبفضل الخبراء في الإعلام أصابت تلك الذريعة الهدف، وتناولتها كل المقالات الصحفية والمقابلات حتى أصبحت حقيقة إعلامية.

أما العائق الثاني الذي كان على «جنرال إلكتريك» إزالته للحصول على تأييد الحكومة لها فهو موضوع الوظائف الذي شكّل بنظر فرانسوا هولاند عنصرًا أساسيًا. فرئيس الجمهورية كان يواجه منذ انتخابه ارتفاعًا غير مسبوق في نسبة البطالة. ولا يمكنه أن يأذن بعملية قد تؤدي إلى حمام دم اجتماعي. لذا سارع إيميلت إلى إطلاق وعود علنية بتأمين ألف وظيفة في فرنسا. لكن، من المعروف أنّ الوعود لا تُلزم سوى من يصدقها [2].

أخيرًا، وبهدف إقناع السلطات، اضطرت «جنرال إلكتريك» بمساندة فرق خبرائها في مجال التواصل، إلى تجاوز عائق ثالث وأخير، لا شكّ في أنه الأشد خطورة: التوصل إلى لجم أرنو مونتبورغ.

في منتصف شهر مايو من العام 2014، كان وزير الاقتصاد يواصل تأييد الحل الألماني، خصوصًا أنّ «سيمنز» حسّنت عرضها وصقلته، فاتصلت بشركة كبرى أخرى في مجال الطاقة، «ميتسوبيتشي». ووضع الثنائي الألماني الياباني على الطاولة عرضًا فريدًا من نوعه. لم ترغب «سيمنز» و«ميتسوبيتشي» في شراء «ألستوم»، بل اقترحتا بناء تحالف صناعي دائم بين مجموعاتهما المختلفة. في هذا السياق، تلتزم «ميتسوبيتشي» بإنشاء ثلاثة مشاريع مشتركة مع «ألستوم» في مجالات الطاقة الكهرمائية وشبكات نقل الطاقة والطاقة النووية. ويحتفظ الفرنسيون بغالبية الحصص، أي 60 ٪ منها، فيما تعود ملكية الـ 40 ٪ المتبقية إلى الشركة اليابانية. أمّا «سيمنز» فتشتري من «ألستوم» فرع الغاز لكنها تتنازل لها بالمقابل عن نشاطها في مجال إشارات السكك الحديدية. دافع أرنو مونتبورغ بحماسة عن هذا الحل الذي كانت له ميزتان، برأيه. فهو يجنّب فرنسا الإذلال ومتماسك من وجهة النظر الاقتصادية.

وحتى لا تخرج «جنرال إلكتريك» من السباق، أدركت إدارتها ضرورة إعادة النظر في استراتيجيتها كاملة، وبأسرع وقت. فوضعت الشركة الأميركية على الطاولة

مشروعًا جديدًا استوحته من الحلّ الذي قدّمته «سيمنز» و«ميتسوبيتشي». ألغت «جنرال إلكتريك» من مفرداتها كلمتَي «بيع» و«شراء»، واقترحت على «ألستوم» إنشاء ثلاثة «مؤسسات مشتركة» في مجالات الطاقة النووية والطاقة المتجددة وشبكات النقل، على أن تعود ملكية المشاريع الثلاثة هذه إلى «ألستوم» و«جنرال إلكتريك»، بالتساوي، ويكون لكلّ من الشركتين نصف عدد الأسهم. فسارع الخبراء الإعلاميون إلى إنتاج فيلم يشيد بمزايا التحالف الجديد، اختيرت له صورة جميلة: موقع بيلفور حيث يعمل موظفو «ألستوم» و«جنرال إلكتريك» معًا ويتشاركون الطعام في مقصف واحد. بُثّ الفيلم في وقت الذروة على كل قنوات التلفزيون. فيما اجتهد استشاريو «جنرال إلكتريك» سرًا، في كواليس الوزارات وهيئات تحرير الصحف، في إفقاد عرض «سيمنز» و«ميتسوبيتشي» صدقيته، باعتباره غاية في التعقيد وصعب التنفيذ ويضمّ الكثير من الشراكات. وعلى مرّ الأسابيع أثمرت جهود التقويض والتأثير هذه، إذ مال مفاوض الدولة دافيد أزيما لصالح الأميركيين بدوره. لكنّ المباراة النهائية ستُخاض في قصر الإليزيه.

في مطلع يونيو من العام 2014، اجتمع الرئيس الفرنسي بكلّ من إيمانويل ماكرون ومانويل فالز وأرنو مونتبورغ، فدعا وزير الاقتصاد إلى تأييد حلّ «سيمنز/ ميتسوبيتشي» وطالب رئيس الدولة باستخدام السلاح الجديد الذي بات بيد الحكومة، وهو المرسوم الخاص بمناقصات الشراء العامة، بهدف قطع الطريق أمام عرض «جنرال إلكتريك». فخاطب إيمانويل ماكرون المجتمعين: «الصعوبات تتراكم في «سيمنز» والتأثير الاجتماعي سيكون أكثر عنفًا. إضافة إلى أنّ إدارة «ألستوم» تعارض هذا القرار معارضة شرسة». ثمّ سدّد الأمين العام الضربة القاضية: «لا يمكن فرض الاتفاقات على الشركات الخاصة إلا في فنزويلا!»

خلافًا للولايات المتحدة التي أنقذت «جنرال إلكتريك» في العام 2008، على إثر الأزمة المالية الحادة، فإنّ الحكومة الفرنسية الاشتراكية التي تحولت إلى التبادل الحرّ، ألقت بإحدى الشركات الاستراتيجية في أحضان الولايات المتحدة. انتهى الأمر. سوف تصبح «ألستوم»

أميركية. خلال أسابيع المفاوضات، فكّ إيمانويل ماكرون ارتباطه بمونتبورغ. كيف ستكون ردّة فعل الأخير إزاء هذا التنصّل؟ هل سيتقبّل الأمر من دون أن يتفوّه بكلمة؟ كان مانويل فالز يعلم حق العلم أنه يجب التضحية ليحافظ على وزير الاقتصاد والصناعة الذي يحظى بدعم الجناح اليساري في الحزب الاشتراكي داخل حكومته. فعرض رئيس الوزراء مساهمة الدولة في رأسمال «ألستوم» لتشتري نسبة الـ 30 ٪ من الحصص التي تمتلكها بويغ، وبهذه الطريقة تضمن مستقبل الشركة في فرع النقل. اعتبر أرنو مونتبورغ أن الشرف قد أُنقذ، ولم يخسر كلّ شيء. سيكون بإمكانه أن يؤكد أن الحكومة لم تتخلَّ عن «ألستوم» وأنه توصّل بفضل مثابرته إلى الحصول على تنازلات مهمة من جانب «جنرال إلكتريك» وأن يُثبت بعد أيام أمام الجمعية الوطنية أنّ مساهمة الدولة في رأسمال «ألستوم» ستتيح ضمان استمرارية التحالف مع «جنرال إلكتريك».

عبثًا حاول مونتبورغ المناورة، فقد انتهى به الأمر مهزومًا على يد «جنرال إلكتريك». مع ذلك، لا بدّ من الاعتراف بأنه كان الشخص الوحيد الذي حارب دفاعًا عن المصالح الاستراتيجية الفرنسية. لكن هل كانت لديه فرصة لربح المعركة؟ فالضربة القاضية التي سدّدها العملاق الأميركي لا علاقة لها بالظروف، بل هي ترجمة لسطوة أوساط الأعمال الأميركية على الأراضي الفرنسية. فالولايات المتحدة، بحسب ما تسنّى لي أن أشهد عليه طوال مسيرتي المهنية، تمارس نفوذًا هائلًا على جزء من الإدارة والاقتصاد والطبقة السياسية الفرنسية. ونُخبنا بمن فيهم الاشتراكيون، تميل إلى الأميركيين أكثر منها إلى الألمان. ما زالت أميركا تبهر الجميع، بل إن قدرتها على ذلك تزداد يومًا بعد يوم. الأميركيون هم أبطال العالم في مجال القوة الناعمة، تلك «الدبلوماسية الهادئة» التي يستخدمونها للتأثير في شركائهم بالاعتماد على قدرتهم على الإغواء. إليكم مثالًا على ذلك: تقوم سفارة الولايات المتحدة في باريس كل سنة ومنذ العام 1945، بتحديد النخب الفرنسية العتيدة ثمّ تدعوها إلى واشنطن لأسابيع عدّة في إطار برنامج يُدعى «القادة الشباب.» ويستهدف «برنامج التدريب» هذا الشبّان الطامحين والوصوليين في

السياسة أو خريجي المدرسة الوطنية للإدارة. وقد كان كلّ من فرانسوا هولاند ونيكولا ساركوزي وألان جوبيه وماريسول توران وبيار موسكوفيتشي أو إيمانويل ماكرون من «القادة الشباب».

لكنّ التأثير الأميركي لا يتوقّف عند هذا الحدّ. فالغالبية العظمى من كبرى مكاتب المحاماة ومكاتب التدقيق ومصارف الأعمال الموجودة على الساحة الباريسية، هي أميركية. على أيّ حال فإن الاتفاق بين «ألستوم» و«جنرال إلكتريك» ربما شكّل بالنسبة إلى تلك المكاتب والمصارف فرصة استثنائية، لأنها سترسل فواتير بخدماتها تقدر بمئات ملايين اليورو [3] . ولكي تؤمن تلك المؤسسات مجموعات ضغط فعالة، فهي تبحث في الوزارات، ما يشكّل فرصة للمختارين المحظوظين بمضاعفة رواتبهم عشر مرات. وليس مَن يبالي بمخاطر تضارب المصالح. وهكذا كيف لا نُصدم بانتقال مفاوض الدولة في ملف «ألستوم»، دافيد أزيما، للعمل في أحد مصارف الأعمال الأميركية المهمة؟ تمّ هذا التوظيف في يوليو من العام 2014، بعد أيام قليلة من قرار التحكيم الذي اتخذه فرانسوا هولاند في ملف «ألستوم». ولم يختر المدير السابق لوكالة حصص الدولة في المؤسسات الاستراتيجية مؤسسة عادية ليلتحق بها. فقد عُرض عليه تولي منصب في «بنك أوف أميركا»، المصرف الذي قدّم المشورة لـ«ألستوم» طوال مرحلة المفاوضات! هذه المرّة، حتّى لجنة الأخلاقيات المرتبطة بوزارة الخدمة المدنية وجدت صعوبة في تقبّل الأمر، فنصحت أزيما بتغيير قراره. وهو ما حدث في الحال، فانتقل الموظف الرفيع المستوى إلى مؤسسة مالية أخرى: «ميريل لينش» في لندن. إلأ أنّ «ميريل لينش» و«بنك أوف أميركا» اندمجا منذ العام 2008 ولم يعودا يشكلان سوى مؤسسة واحدة! تولى دافيد أزيما منصبه من دون أي شعور بالذنب. وردًا على سؤال من صحيفة «لوموند» عن أسباب انتقاله أجاب: «لماذا أترك الدولة؟ لأكسب المال».

في الحرب التي دارت رحاها في ربيع العام 2014 للسيطرة على «ألستوم»، كان لعنصر أخير دوره أيضًا. فقد أظهرت «سيمنز» بعض التردّد في خضم المعركة. ففي حين كان على المجموعة الصناعية الألمانية أن تقدّم في

20 مايو 2014 عرضًا جديًا للشراء، اكتفت بالمطالبة بإيضاحات جديدة. أرادت «سيمنز» أن تعرف المزيد بشأن الإجراءات القضائية التي باشرت بها وزارة العدل الأميركية. وتخوفت من أن تتجاوز الغرامات عتبة المليار دولار وتُفقد الشركة الفرنسية التي قد تشتريها السيولة المالية. ذلك أن «سيمنز» خاضت في السابق تجربة مؤلمة مع هذا النوع من الاتهامات. ففي العام 2006، تعرّضت الشركة الألمانية هي أيضًا للملاحقة في الولايات المتحدة بتهمة الفساد. واتهمت بدفع الرشاوى في كل من الأرجنتين وفنزويلا والصين وفييتنام وحتى في العراق... منظومة لدفع الرشاوى شبيهة تمامًا بالمنظومة التي كُشف عنها النقاب في «ألستوم». في خطوة نحو تسوية هذا الملف في العام 2008 مع كل من وزارة العدل الأميركية وهيئة الأوراق المالية، أقرّت «سيمنز» بالتهم المنسوبة إليها ووافقت على دفع غرامة قياسية ناهزت 800 مليون دولار وتخلت عن رئيسها التنفيذي هينريتش فون بيرير، الذي كان بمثابة رمز. ووافق الأخير على دفع 5 ملايين يورو لشركته السابقة تجنبًا للتعرض للملاحقة بتهمة الخطأ في الإدارة. لكنّ القضية لم تتوقف عند هذا الحد، فالعدالة الأميركية وجهت في العام 2011 الاتهام إلى ثمانية من مديري «سيمنز» السابقين وأصدرت مذكرات توقيف دولية بحقهم. ولا تزال هذه الفضيحة ترخي بثقلها على المجموعة منذ نحو عشر سنوات. وقد كلّفتها حتى اليوم، إذا احتسبنا كلفة التداعيات التي جرت في ألمانيا، أكثر من 1.5 مليار يورو. في هذه الظروف، يمكننا أن نتفهّم ما أبدته «سيمنز» من تردّد في الغوص مجددًا في كابوس مماثل مع «ألستوم».

في المقابل، بدا أنّ «جنرال إلكتريك» لا تخشى وزارة العدل الأميركية. على العكس، فقد عرضت على «ألستوم» أن تكون «منقذتها». وتضمّن الاتفاق الذي رفعته إلى المجموعة الفرنسية فقرة تنصّ على أن المجموعة الأميركية ستأخذ على عاتقها تسديد كامل التزاماتها القانونية، في حال تمّ الشراء. باختصار، تعهدت «جنرال إلكتريك» بتسديد الغرامة التي يتعين على «ألستوم» دفعها إلى وزارة العدل الأميركية. لكنني استغربت التفاوض على هذا البند. فإذا كانت شركة ما لا تمتلك حقّ

التكفّل بالغرامات المفروضة على موظفيها، فمن المنطقي أن يصبح من غير الممكن أيضًا أن تحلّ شركة محلّ أخرى في مسألة الغرامات. كان من المثير للدهشة أنّ وزارة العدل الأميركية لم تبدِ اعتراضها على هذا البند حالما تمّ الإعلان عنه، أي منذ شهر يونيو من العام 2014.

في الحقيقة، شكّل التزام «جنرال إلكتريك» تسديد الغرامة نيابةً عن «ألستوم» حجة قاطعة تعذّر على «سيمنز» الالتزام بها. على أي حال كيف كان بإمكانها أن تفعل ذلك؟ ففي مطلع يونيو من العام 2014، لم يمكن لأحد التكهّن مسبقًا بقيمة الغرامة النهائية. فإقرار «ألستوم» بالتهم المنسوبة إليها لم يتم إلا بعد ستة أشهر من ذلك، في 22 ديسمبر من العام 2014. وبالتالي أي شركة قد تقبل بتوقيع شك أبيض على مبلغ يتجاوز المليار دولار؟ لا يمكن أي رئيس شركة في العالم أن ينال موافقة مجلس إدارته والمساهمين على اقتراح كهذا! هذا بديهي. لكن لا الصحافة الاقتصادية ولا نخبنا السياسية أشارت إلى سوء التصرف هذا. كلّ شيء دبّره بإتقان خبراء التواصل المرتبطون بـ«جنرال إلكتريك» و«ألستوم». مع ذلك يبقى السؤال الحاسم: كيف لـ«جنرال إلكتريك» أن تلتزم بتسديد مبلغ غير معروف قد يشكّل 10 ٪ من عرض الشراء الذي قدمته؟ ببساطة، لأن «جنرال إلكتريك» تمتلك معلومات تجهلها «سيمنز». في الواقع، كانت «جنرال إلكتريك» تشارك منذ بضعة أشهر، في الكواليس، في مفاوضات «ألستوم» مع وزارة العدل الأميركية! وتقود المباحثات كاتي تشو رئيسة وحدة «التحقيق ومكافحة الفساد» في الشركة وهي نائبة عامة سابقة متخصصة في ملاحقات... الجنح المالية. في هذه المرحلة، اللعبة دائرة إذًا بين النواب العامين (الحاليين أو السابقين لوزارة العدل الأميركية).

في مطلع شهر يونيو من العام 2014، شهدت على الهزّات الأخيرة في مسلسل بيع «ألستوم»، وأنا على مسافة ستة آلاف كيلومتر من باريس، يراودني شعور بأنني عديم الفائدة تمامًا. أحسست بطعم الرماد في فمي، وشعرت بأنني وفرنسا قد وقعنا في الفخ. هل كان عليّ في تلك الفترة الخروج عن صمتي والطلب من عائلتي التحدث عن قضيتي عبر وسائل الإعلام لأُفهم المواطنين

الفرنسيين والحكومة ما يحدث؟ ربّما كان يجدر بي القيام بذلك. بالطبع. فكرت في الأمر لبعض الوقت. كان بإمكان كلارا إبلاغ الصحافة الاستقصائية أو الردّ على موفد مونتبورغ. لكن، هل كان ذلك ليقدم أو يؤخر في قضيتي؟ كيف يمكن محاربة وزارة العدل الأميركية، ووكالة «هافاس»، و«بوبليسيس»، و«جنرال إلكتريك»، و«ألستوم»، وباتريك كرون، وفرانسوا هولاند، وأزيما مجتمعين؟ كانت المعركة خاسرة سلفًا. كما أنّ ما كان الأكثر أهمية بالنسبة إليّ وإلى زوجتي وأولادي الأربعة ووالديّ وشقيقتي هو أن أتمكن أخيرًا من مغادرة هذا السجن اللعين. نعم، ربما تصرّفت بأنانية إذ آثرت الصمت. لكن قريبًا تنقضي على دخولي السجن أربعة عشر شهرًا. وللمرة الأولى يلوح حلّ ما. لذا، فضّلت التكتّم.

---

1 في سبتمبر 2017 بدأت شركة «سيمنز» الألمانية عملية سيطرة على «ألستوم» للنقل. ولم تكن هذه العملية قد أنجزت بعد في خريف العام 2018.

2 انظر الخاتمة.

3 راجع الفصل التاسع والأربعين: الجمعية الوطنية تحقق

الفصل الثالث والثلاثون

نحو الحريّة

في باريس طُويَت القضية واتُّخذ القرار. فازت «جنرال إلكتريك» والاتفاق المبرم مع «ألستوم» سيُوقّع بعد أسبوع. في الوقت نفسه، قام النائب العام نوفيك بإبلاغ ستان بإمكانية أن يتقدّم إليه بطلب لإخلاء سبيلي. وفي 11 يونيو 2014، بدأت يومي الأخير في السجن وهو اليوم الأربع مئة والرابع والعشرون. في الغد سأكون خارج السجن.

كانت ساعاتي الأخيرة في ويات تشبه غيرها من الساعات. النهوض من النوم عند السادسة وخمسين دقيقة، تناول الفطور ثمّ ساعة من التمارين الرياضية مع أليكس، على منشفة بسيطة موضوعة أرضًا في زاوية من قاعة الطعام، وساعة للمشي بخطوات كبيرة في مساحة لا تتعدى عشرات الأمتار المربعة، أرادتها إدارة السجن أن تكون باحة النزهة الخاصة بنا. غير أن المساحة هذه سجنٌ داخل السجن، فهي مغلقة كليًا ومسقوفة بالكامل. انقضى حتى الآن 250 يومًا وأنا أعيش تحت نور المصابيح الخافت الشاحب. مع ذلك، لم أفعل شيئًا يستحقّ قصاصًا مماثلًا، كلّ ما في الأمر أن حظي السيء ألقى بي في جناح محروم من ضوء السماء، فتلقيت معاملة الموقوفين الآخرين، لا أفضل ولا أسوأ. فأنا مثلهم أحظى بمعاملة سيئة. أيًا تكن الجريمة التي ارتكبها إنسان، لا يحقّ لأحد منعه من تنشّق الهواء النقي والإحساس بدفء الشمس. لا يحقّ لأحد معاملته معاملة أسوأ من معاملة الكلاب، فهذا يؤدّي به إلى الجنون ويوقظ الشرّ فيه. الأدهى أنّه قيل لنا إنّنا مُنعنا من الخروج إلى الباحة بحجّة «تقليص النفقات».

أقلّ ما يُقال في رأسمالية السجن هذه وفي السباق إلى جني الأرباح على حساب حقوق الإنسان البديهية إنهما عملان معيبان ومهينان. لكنّ الأمر لا يقتصر على جني الأرباح من منشآت السجن قدر الإمكان، وزيادة عدد الموقوفين، وتحقيق الحد الأقصى من المنفعة المادية. فالهدف من هذه الممارسات أيضًا هو التسبّب بانهيار الموقوفين وحملهم على الإقرار بالتهم المنسوبة إليهم بأسرع وقت ممكن، ما يُجنّب وزارة العدل دفع تكاليف المحاكمات ويحسّن الإحصائيات المتعلقة بأدائها والتي تليق أصلًا بالأنظمة الشموليّة (نجاح بنسبة 98.5 ٪).

في الصباح وقبل بضع ساعات من إطلاق سراحي، رحتُ أمشي بخطى كبيرة للتخلّص من الغضب، كما من الحقد الذي أشعر به تجاه ويات والنظام القضائي الأميركي. شعرت بأنني فارغ ومنهك، كأنّ جسدي يتفاعل مع التغيير الذي ينتظرني في الحياة. أتى أحد زملائي في الزنزانة وانضمّ إليّ. تيكا رجل ألباني الجنسية وقد عاد إلى الجناح منذ مدة قصيرة بعد أربعة أيام أمضاها في مستشفى بروفيدانس حيث قام أحد الجرّاحين بسحب كيس ضخم يبلغ طوله سبعة سنتيمترات ونصفًا من حنجرته. كان من المفترض أن يُسحب ذلك الكيس الضخم قبل ذلك الوقت بكثير، لكنّ تيكا أُجبر على الانتظار ثلاثة أشهر بكاملها قبل أن تسمح له الشرطة أخيرًا بدخول المستشفى. رأيته يخسر قواه يومًا بعد يوم. فالكيس الذي كان يكبر باستمرار، سدّ مريئه فتوقّف عن تناول الأطعمة الصلبة خشية إصابته بالاختناق. ومنذ شهر فبراير لم يعد يشرب سوى الحساء وبسبب صعوبة التنفس تعذّر عليه النوم ليلًا. اضطر إلى تعبئة الكثير من المستندات الإدارية ليحقّ له الحصول على معاينة طبية خارج السجن. وها هو الآن مع ندبة ضخمة على مستوى العنق، ويشبه فرانكنشتاين. لن يستطيع أن يدير رأسه لأيام عدّة، لكنّه مسرور جدًا بنجاح الجراحة. فبحسب ما قاله له طبيبه، استُخرج من حنجرته ورمٌ «بحجم قطعة نقانق سوداء». لقد صُدم الطبيب بتقاعس إدارة السجن عن توفير الرعاية الصحية له. أنا أيضًا أشعر بالإهانة بسبب عدم الاكتراث الخطير والجرميّ الذي أظهرته إدارة ويات، وإن كنت أعلم أنّ حياة الانسان هنا لا تُعطى قيمة مشابهة لتلك التي

تحظى بها خارج السجن. رحتُ، وأنا أوضّب أمتعتي، أفكّر من جديد في بعض رفاق الحظ السيئ: إنديا، سجين هنديّ الأصل في الخامسة والستين من عمره، لم يحظ بهذه الفرصة، فتوفّي منذ شهر بسبب التأخر في علاجه؛ كيد لم يتحمل الضغط النفسي الناتج عن العرض الأول الذي قدمه له النائب العام بعقوبة خمسة عشر سنة من السجن في قضية مخدرات، فشنق نفسه بسريره. كان في الرابعة والعشرين من عمره، ويُعتقل لأول مرة؛ مارك، الذي تشاركتُ الزنزانة معه لسبعة أشهر، مكث في ويات خمس سنوات قبل أن يُحاكم، في ديسمبر الماضي. كان يتوقع تمضية الميلاد مع عائلته. لكن النائب العام، وقبل خمسة عشر يومًا من الحكم، لمّح إلى أنّ عملية التزوير التي اتُهم بها تفوق التقديرات الأولية، فُحكم على مارك بخمس وعشرين سنة من السجن! وبوب المتزوج منذ أربعين عامًا فقد زوجته منذ شهرين. لم تشأ إدارة السجن مرافقته إلى الجنازة التي أجريت في بوسطن واقترحت عليه جلب النعش إلى باحة سجن ويات ليتسنى له الصلاة عليه، وهو ما رفضه بالتأكيد.

لذا، قلت في نفسي إنني ربما كنت محظوظًا لأنني لم أغادر ويات في نعش، ولأنّني لم أخسر أمل استعادة حياة «طبيعية» بعد وقت قصير.

بعد قليل أودّع رفاقي الأكثر وفاءً وهم بيتر وأليكس وجاك الذين تشاركت معهم أيامي كلها منذ سنة. نحن من بين قلّة من «الإداريين المنحرفين» في السجن. ولا يتجاوز عددنا العشرة من أصل 700 سجين.

بدأ بيتر يتوقع اقتراب خروجه. لقد مضى على سجنه في ويات أكثر من ثلاث سنوات. في الخارج كان يعمل «ناقلًا»، إذ كان ينقل في حقائبه مبالغ نقدية بين نيويورك ولاس فيغاس لحساب المافيا.

من ناحيته، كان جاك هو أيضًا على موعد قريب مع إخلاء سبيل مشروط. مع ذلك تصدّرت أخباره الصحافة الأميركية. ووصل الأمر بالصحفيين إلى حد إطلاق لقب «مادوف الصغير» عليه. فقد ابتكر هذا المموّل وعمره اثنان وستون عامًا، «نظام بونزي»، وهو عبارة عن خطة نصب لسرقة المستثمرين في الولايات المتحدة. وتوصّل إلى التفاوض ببراعة مع وزارة العدل الأميركية وحُكم عليه

بما مجموعه سبع سنوات ونصف السنة من السجن «فقط».

لكن ذلك لم يكن مصير شريكه في التهمة أليكس الذي كان مع ذلك مرؤوسًا لجاك. فقد رفض أليكس أن يقرّ بالتهم المنسوبة إليه، وأراد مقاومة النظام واختار المحاكمة. خطأ قاتل لأنه قد يُحكم بعقوبة أكبر من عقوبة جاك. دليل جديد بنظري على أن النظام الجزائي هذا فيه الكثير من المجازفة. على أي حال كان أليكس يشعر بقلق شديد في انتظار صدور الحكم بحقه. كان طوال مدة سجني الشخص الأقرب إليّ. تلقى أليكس قبل أن يستقرّ في الولايات المتحدة دروسًا في التجارة في مرسيليا، وهو يُتقن الفرنسية، ومرح وفي الخمسينيات من عمره، كما كان شديد الإيمان، وقد تمكن من الحفاظ على شيء من سعادة العيش، حتى خلف القضبان. خلال الأشهر الأربعة عشر التي أمضيتها في ويات، لم ينفك أليكس يرفع معنوياتي. وسيبقى صديقي إلى الأبد.

الفصل الرابع والثلاثون

حرّ!

حتى اللحظة الأخيرة، لم أُعفَ من شيء. فعندما أتى الحرّاس في صباح هذا اليوم لإيقاظي عند الرابعة، توقعت أن يتمّ إخلاء سبيلي في وقت مبكر. ثمّ أرسلوني في حافلة السجن إلى محكمة هارتفورد (عاصمة كونكتيكت). هناك، سجنوني في إحدى زنزانات قصر العدل. وبعد ذلك، لا شيء. انقضت عليّ في هذه الزنزانة المنفردة ثماني ساعات! لقد أنجزت كل المعاملات ولا اعتراض على الكفالة التي قدمتها. فهل من مشكلة طرأت في اللحظة الأخيرة؟ سمعت الكثير من القصص في ويات لدرجة أنني لم أعد واثقًا من شيء، ولا حتى الآن.

لم أكن وحدي أعاني ملل الانتظار. فوالدي الذي تجاوز الخامسة والسبعين من العمر ينتظر هو أيضًا منذ الصباح جالسًا على مقعد في المحكمة مع صديقتنا ليندا التي حرصت على مرافقته. كان ينتظر في ممرّ على بعد بضعة أمتار فقط من الزنزانة التي حُبست فيها. كان بإمكاننا تبادل الحديث!

قرابة الرابعة عصرًا لاحت بارقة أمل، إذ أحضروا لي الملابس التي جرّدوني منها لدى وصولي إلى ويات. لقد أصبحت واسعة المقاس بالنسبة إليّ وبدوت مضحكًا. أخيرًا فُتح الباب ولمحت والدي وليندا ينتظرانني عند نهاية الممر. وقفا واستقبلاني بذراعين مفتوحتين.

حرٌّ، أنا حرّ.

تعانقنا وقد غمرتنا فرحة لا توصف. بدا لي والدي بحالة صحية جيدة. على أي حال، رأيته أكثر قوة مما كان عليه منذ بضعة أشهر عندما أتى لزيارتي في ويات، برغم

اعتراضي. في ذلك الوقت، بدا لي ضعيفًا للغاية. متقوس الظهر بفعل الألم، وعاجزًا عن التنفس، ومجبرًا على الاتكاء على عصا، لدرجة أنني خفت عليه. كان واضحًا أنه يتألم، مع ذلك لم يتوانَ عن عبور الأطلسي ليلتقي ابنه لساعتين من خلف الزجاج. وها هو أيضًا حاضر اليوم لاستقبالي عند خروجي من السجن. أما كلارا، فقد اضطرت للبقاء في سنغافورة لإنجاز المعاملات المتعلقة بنهاية السنة المدرسية للأولاد قبل أن تنظم انتقال العائلة إلى فرنسا. لكنها قريبًا ستصل إلى هنا مع ليا وبيار وغابرييلا ورافاييلا. العائلة كلها تصل لتمضية بضعة أسابيع من العطلة.

برغم محاولتي الاستمتاع بساعات الحرية الأولى تلك، كنت أعلم أنني لم أنته من العوائق المختلفة. فإخلاء سبيلي ليس سوى لفترة أولى من شهرين، أُلزم خلالها بالبقاء على الأراضي الأميركية. يجب أن أقيم في منزل صديقي طوم في كونكتيكت ولا يحقّ لي السفر سوى إلى ثلاث ولايات أميركية أخرى: ماساتشوستس ونيويورك وفلوريدا، حيث أنوي اصطحاب الأولاد وكلارا بعد شهر. لمّا كان طوم يستضيف أولاده بالتناوب مع طليقته، اضطررنا، والدي وأنا، إلى استئجار سريرين نقالين واستقرينا في صالون المنزل.

اليوم تعود إليّ ذكريات ساعات الحرية الأولى تلك مشوّشة. إنها بالأحرى شظايا من الأحاسيس التي احتفظت بها في ذاكرتي. الإحساس بعذوبة الحمام الساخن الأول منذ أربعة عشر شهرًا. رائحة العشب والأشجار ونسمة الهواء، وفيديو عبر سكايب مع كلارا ما إن يستيقظ الأولاد من النوم. إنها المرة الأولى منذ أربعة عشر شهرًا التي أراهم فيها. كم تغيّروا! كان اللقاء قصيرًا لأن عليهم الذهاب إلى المدرسة، لكن كم هو جميل أن أتمكن أخيرًا من رؤيتهم وسماعهم. أتذكر أيضًا أنني تمدّدت لدقائق طويلة في بستان طوم وأنا أراقب امتداد السماء وكاد وُسعها يعميني. أدركتُ أن مجال نظري ضاق من فرط ما بقيتُ محبوسًا بين جدران السجن. احتجتُ إلى بضعة أيام من التكيّف لأتمكن من جديد من النظر إلى البعيد وتمييز الأفق بوضوح. في السجن أصيبت حواسي كلها بالضمور، لأنني

وطوال أكثر من سنة لم أشمّ أو أرَ أو ألمس أو آكل أو أسمع إلا الأشياء نفسها.

كرّستُ أيامي الأولى للسير في نزهات طويلة في الغابة. وكان والدي يرافقني أحيانًا حين تسمح له حالته الجسدية بذلك. انفصل والداي وهما في سنّ الشباب، فأمضيت مع والدتي وقتًا أطول مما أمضيته مع أبي. وفي تلك الأيام من يونيو 2014، اكتشفت من جديد والدي على حقيقته. طلبت منه أن يقصّ عليّ سيرة حياته ويخبرني عن الشركة التي أسّسها وعن مغامراته التجارية في روسيا. وشجعته على تسجيل أشرطة فيديو قصيرة لأحفاده. أما الوقت المتبقي فكنت أمضيه متصلًا بشبكة الانترنت، الأمر الذي كان محظّرًا عليّ في السجن. جمعتُ أقصى ما أمكنني من المستندات وقرأت كل المقالات الصحفية حول بيع «ألستوم» إلى «جنرال إلكتريك». وانصرفت إلى جمع هذه البيانات وتصنيفها وتوثيقها. كنتُ عازمًا على الانطلاق في تحقيقي المضاد الخاص.

في منتصف يوليو من العام 2014، انضمّت إليّ كلارا والأولاد أخيرًا. قصدت مطار جون كينيدي لأستقبلهم وقد اعتراني ضيقٌ شديد لفكرة دخولي إلى هذا المطار من جديد. لم يُخفِ الأولاد فرحتهم ودهشتهم. لقد خسر والدهم نحو عشرين كيلوغرامًا من وزنه. كانت خسارة الوزن تجعلني أبدو أكثر شبابًا لولا تلك السحنة المائلة بلونها إلى الرمادي، والتي لم تنجح ثلاثة أسابيع من الحرية في محوها. ما زلتُ أبدو بهيئة «المجرم القذر».

اكتشفتُ أنّ بيار فاق ليا طولًا. أما الصغيرتان رافاييلا وغابرييلا فطارتا فرحًا حتى أنهما لم تسمحا لي بأن أفلت يديهما، تحت طائلة الصراخ أو التوبيخ، إلا عند المساء حين أضطرّ ووفقًا لشروط إخلاء سبيلي إلى أن أتركهم وأعود للنوم في منزل طوم. أما العائلة فاستضافتها ليندا. لحسن الحظ أننا قصدنا فلوريدا معًا بعد بضعة أيام. وقد حصلت على إذن من القاضي بالمكوث هناك ثلاثة أسابيع. كانت تلك لحظات الفرح الأولى التي نقضيها. أقمنا في فندق على شاطئ البحر. وكانت ليا التي تريد أن تصبح بطلة في السباحة، تسبح كل صباح مسافة خمسة كيلومترات مع مدرّبي السباحة في ميامي، فيما الصغيرتان تثرثران على الرمل، وبيار يستعجلنا للصعود إلى قارب

برمائي وهو من الهوايات المحلية المعروفة. فهذا النوع من القوارب يبدأ رحلته فوق الرمال، ثم لا يلبث أن يندفع بسرعة كبيرة في البحر. الشاطئ والشمس والموج، كنا نمضي عطلة عادية، لكنها بالنسبة إليّ كانت عطلة استثنائية.

بعد ثلاثة أسابيع، كان على كلارا والأولاد العودة إلى فرنسا. أما أنا فبدأت معركة قضائية جديدة لأحصل على حقّ اللحاق بهم. أخيرًا وردني خبر سعيد: قبل ويليام بومبوني أخيرًا، وبعد أن رفض ذلك لأكثر من سنة، بأن يقرّ بالتهم المنسوبة إليه في 18 يوليو، أي بعد شهر من خروجي من ويات. هذا يؤكد تمامًا أن إبقائي في السجن لم تكن له أية علاقة بالوضع القضائي لبومبوني، بل بالمفاوضات الدائرة بين «جنرال إلكتريك» و«ألستوم». لقد أحسن محاموه تدبّر الأمور (كانوا أفضل من ستان)، ذلك أنه، وعلى عكسي، لم يُضطر إلى الإقرار سوى بتهمة واحدة من أصل التهم المنسوبة إليه. هنيئًا له. لمّا كنت غير مجبر على انتظار محاكمته، أملتُ أن تبدي وزارة العدل المزيد من التساهل وتسمح لي بالعودة إلى فرنسا. بينما كنت أبدأ بالاسترخاء والاستفادة من الوقت مع عائلتي، خابت آمالي بسرعة. عرفت من ستان أن النواب العامين يواجهونني الآن بحالة هوسكينز. ويتصرفون معي تمامًا كما فعلوا في مسألة بومبوني! مصيري يتوقّف على إقرار هوسكينز بالتهم المنسوبة إليه أو مثوله للمحاكمة. وفي هذه الحال، إذا وجهت وزارة العدل الأميركية التهم إلى عشرة أشخاص آخرين، طالت قصتي إلى ما لا نهاية. فأنا مهدد بالبقاء لأشهر بعد لا بل لسنوات من دون محاكمة، فيما ممتلكاتنا وممتلكات أصدقائنا مجمّدة. كيف يمكنني العيش في هذه الظروف أحاول إعادة بناء نفسي مع هذا السيف المصلت فوق رأسي طوال الوقت؟ ما السبيل إلى إقناع رب عمل عتيد باستخدامي علمًا أنني قد أعود إلى السجن بين ليلة وضحاها لتسع سنوات؟ محال. ومع ذلك، يجب أن أجد وسيلة لأعمل من جديد. فأنا لم أتجاوز من العمر ستًا وأربعين سنة.

كان ثمة احتمال بأن يثير هوسكينز المتاعب مع وزارة العدل الأميركية. فهو لم يعمل في «ألستوم» سوى لثلاث سنوات، وغادرها في 31 أغسطس 2004، أي بعيد توقيع

عقد تاراهان. وخلال السنوات الثلاث هذه التي أمضاها بمنصب نائب أول لرئيس شبكة آسيا الدولية، لم يزر الولايات المتحدة قطّ. وفي هذه الظروف، يثير محاموه أسئلة قانونية كثيرة: ما هو اختصاص محكمة أميركية للحكم بتهمة فساد في إندونيسيا، على مواطن بريطاني متقاعد منذ سنوات عدة، ولم يعمل في فرنسا سوى لثلاث سنوات لم يزر خلالها الولايات المتحدة قط؟ ألم تسقط التهم بمرور الزمن؟ كذلك أثاروا مسائل أخرى مرتبطة بالنواحي التقنية. في المضمون، لم أعترض على مقاربته، لا بل أؤيدها تمامًا. فهذا ما كنت لأفعله بالضبط لو تسنى لي الدفاع عن نفسي من دون أن أسجن في ويات. مع ذلك، ها أنا مرة أخرى محاصر. كالعادة، رحت ألعن محاميّ وأستشيط غضبًا وأطلق الشتائم. وكالعادة كان ستان يتلقى الضربات ويتظاهر بأنه تعرّض للإهانة: «في حال لم تمتثل لنصائحنا وطالبت بمحاكمتك الآن، قد يطالب النائب العام نوفيك بالحكم عليك بعشر سنوات من السجن!» التهديد نفسه دومًا! أحسستُ بسخط شديد لبقائي مقيد اليدين والرجلين بهذه الطريقة فيما كرون حر، من دون أن أعرف ما تفاوض بشأنه مع السلطات الأميركية. حاول ستان بشتى الوسائل إقناعي بأن الاتفاق، حتى لو وجد، لا علاقة له بقضيتي. إزاء هذا القدر من النوايا السيئة، كتبت بنفسي رسالة إلكترونية أرسلها محاميا الدفاع عني في 18 أغسطس إلى النواب العامين، لأتأكد مما جرى.

لم تردّ وزارة العدل على رسالتي قطّ، مع أن طلبي قانوني تمامًا، ويندرج ضمن ما يسميه الأميركيون «الاكتشاف»، وهو عبارة عن إجراء يتيح للشخص المتهم جمع عناصر البراءة للدفاع عن نفسه. بالتالي أبديت لستان استغرابي ردّ فعل وزارة العدل أو بالأحرى غياب أي رد فعل من جهتها.

– قد يكون هذا الاتفاق موجودًا، أوضح لي، لكنك لن تطّلع عليه أبدًا. فوزارة العدل الأميركية غير ملزمة بتسليمك إياه، وفي حال كان اتفاقًا سريًا، لا يحق لها أن تزوّدك به، ولا حتى أن تقرّ بوجوده.

– صحيح، لكن على الأقل، في حال عدم وجود أي اتفاق، من المفترض أن توضح لي وزارة العدل ذلك. كان

يحق لوزارة العدل الإقدام على خطوة مماثلة، أليس كذلك؟

– لم يردّوا عليك ولا يمكنهم الكذب خطيًا، إذًا يمكنك استنتاج ما تشاء.

لم يفدني ذلك بشيء... وصل شهر أغسطس إلى نهايته. عادت كلارا مع الأولاد إلى فرنسا. ما أقسى الفراق! أجهل متى سأتمكن من رؤيتهم من جديد.

الفصل الخامس والثلاثون

العودة إلى فرنسا

رفضتُ البقاء محتجزًا في الولايات المتّحدة من دون أن يحقّ لي العمل وقد حُرمتُ من عائلتي، ومعزولًا لمدة غير محدّدة. لا، هذا مستحيل. لا تهمني معركة الإجراءات التي يخوضها هوسكينز، أريد العودة إلى منزلي! هذه المرة، لن أسمع رأي المحاميين المكلّفين الدفاع عنّي. فاستعجلتهما ليحصلا على تمديد لفترة إخلاء سبيلي المشروط.

أخيرًا أوتي عنادي ثماره المرجوّة، ووافق النواب العامون على تخفيف الخناق المفروض عليّ. وانتهت جولة المفاوضات هذه كما غيرها... بدفع الدولارات. وانتهى بهم الأمر بالسماح لي بالعودة إلى فرنسا، بشرط زيادة القيمة المحددة لكفالتي. فعمد صديق والدي مايكل الذي سبق أن قبل بكل سخاء بأن يرهن منزله، إلى إضافة 200 ألف دولار. كما مُنعت من السفر خارج أوروبا (إلا بإذن خاص من القاضي)، على أن أتعهد عند عودتي إلى باريس، بأن أرسل إلى أحد ضباط المراقبة الأميركيين رسالة إلكترونية مرة في الأسبوع. قبلت بهذه الشروط طبعًا. بأي حال، لم يكن لديّ خيار آخر.

قبل رحيلي المحدد في 16 سبتمبر، كان عليّ أن أفي بوعد قطعته. حُددت جلسة النطق بالحكم في قضية زميلي السابق في الزنزانة أليكس بداية الشهر في بوسطن. أدركت أن مَن سيأتون لدعمه سيكونون قليلي العدد وأنه سيُسرّ لرؤيتي. بالفعل، اقتصر الحضور على ثلاثة: السيدة قنصل اليونان، ونسيبه الذي أتى من أثينا وأنا. عند دخول أليكس القاعة مقيّدًا خصّني بابتسامة عريضة. لم تدم الجلسة سوى ثلاثين دقيقة. كان النائب العام يستمتع

بالأمر، ذلك أن أليكس تجرّأ على تحديّه بالذهاب إلى المحاكمة. قرأ صديقي، على غرار المتهمين كافة، نصًا معدًا سلفًا طلب فيه المغفرة من العالم كله. لكنّ النقاش كان قد خُتم وصدر الحكم بالسجن مئة وشهرين، أي ثماني سنوات ونصف السنة، بزيادة سنة عن عقوبة جاك المتهم في القضية نفسها برغم أن الأخير كان الرأس المدبر للمؤامرة. انهار أليكس. فمع احتساب تخفيض العقوبة 54 يومًا في السنة بسبب حسن السلوك، قد يأمل الخروج من السجن في العام 2019. نظرة أخيرة، إشارة أخيرة باليد وها هم يخرجونه من القاعة. بعد أسبوع، سوف أكون في فرنسا فيما أليكس باق في السجن.

قبل الرحيل كانت السلطات الأميركية تخبئ لي مفاجأة. فقد واجهت وزارة العدل الأميركية مشكلة عدم التوصّل إلى اتفاق مع الأمن الداخلي حول نوع التأشيرة الواجب عليها أن تمنحني إياها عند عودتي إلى الولايات المتحدة للمحاكمة. فبمَ قد تعنيني هذه الإجراءات؟

– ليس الأمر بهذه البساطة، فسّر لي ستان، يريدون منك المخاطرة.

– لكن، أي مخاطرة تقصد بكلامك؟

– مخاطرة ألا تجد وزارة العدل وسيلة لإدخالك إلى الولايات المتحدة بطريقة شرعية. في حال لم يجدوا الحلّ الإداري، سوف يحجزون الكفالة ويعتبرون أنك فار من وجه العدالة.

– هذا غير معقول! ماذا يسعني أن أفعل؟

– في حال أردت الرحيل في التاريخ المحدد أي 16 سبتمبر، عليك أن توقّع وثيقة تقرّ فيها بأنهم إذا لم يتوصلوا إلى حلّ، فأنت المسؤول عن ذلك وليس هم.

كان ما أمرّ به يشبه عبثيّة روايات كافكا أكثر فأكثر. قبل أن آخذ قراري، كنت بحاجة إلى موافقة ليندا ومايكل المعنيين مباشرة باحتمال الحجز على الكفالة التي قدماها. عندما أطلعتهما على الحالة المستعصية التي أواجهها من جديد، لم يخفيا دهشتهما. كما استشرتُ جيروم هنري، نائب القنصل في بوسطن والذي أصيب بالذهول. برغم ما يحصل نصحوني كلّهم بالرحيل. ووعدني هنري: «سوف نطالب السفارة بالتدخل».

اتّخذت القرار، وسوف أعود إلى فرنسا. أصبتُ بالتوتر لمجرد التفكير في ركوب الطائرة وعبور حواجز التفتيش من جديد. أخشى أن يتم توقيفي من جديد... ولم أسترخ إلّا لحظة إقلاع الطائرة.

في 17 سبتمبر 2014، هبطت الطائرة التي تقلني في باريس. أربع مئة وثلاثة وتسعون يومًا انقضت منذ توقيفي. كان أبي في استقبالي، وسرعان ما توجهنا إلى المنزل. بلغته في الوقت المناسب لأصطحب ابنتيّ عند خروجهما من المدرسة. سوف أتذكّر طويلًا دهشتهما واتساع حدقتيهما عندما رأتاني أقف أمام بوابة المدرسة. مع مرور الأيام، حاولت استعادة حياة طبيعية، أو شبه طبيعية. لم تعد حياتي كما كانت من قبل. فما كان طبيعيًا وبسيطًا وبديهيًا لم يعد كذلك تمامًا. عليّ أن أعيد برمجة نفسي وأتعلم من جديد عاداتنا العائلية وأستعيد مكانتي بصفتي والدًا وزوجًا. سوف تكون المهمّة أكثر صعوبة من المتوقّع. فالسجن يترك آثارًا لا تُمحى. لقد أصبحت أبًا وزوجًا بلا عمل. في الثاني من أكتوبر 2014، سجلت اسمي لدى وكالة للتوظيف، للمرّة الأولى في حياتي.

الفصل السادس والثلاثون
لقائي مع ماتيو أرون

ترك لي رسالة هاتفية منذ بضعة أيام، أبدى لي فيها رغبته في معرفة ما حصل معي وأكّد سعيه إلى التزوّد بالمعلومات حول صفقة بيع «ألستوم» لـ«جنرال إلكتريك». ساورني ارتياب كبير، وقبل الموافقة على لقائه جمعت المعلومات عنه، وكذلك فعلت شقيقتي جولييت أيضًا. قالت لي إنها كثيرًا ما استمعت إلى أحاديثه الإذاعية وقرأت كتبه وإنه شخص «جدّي» بنظرها. مع ذلك، ساورني القلق. فأنا ما زلتُ في فترة إخلاء سبيل مشروط، لم أحاكَم بعد ولا أزال مهدّدًا بالعودة إلى السجن. إذا علم النواب العامون الأميركيون بأنني أتحدث إلى الصحافة، أخشى أن يجعلوني أدفع ثمنًا باهظًا. مضت على عودتي من منفاي الأميركي ثلاثة أسابيع ومن المفترض أن أكون سعيدًا وأشعر بالارتياح، مع ذلك كنت أجد صعوبة في استعادة الطمأنينة. كنت أعيش في حذر دائم. عندما كنت مسجونًا في ويات ابتكرت رمزًا سريًا للتواصل مع أقاربي. لقد اخترنا كتابًا مشتركًا، مع ما يقارب الخمسين شخصية أشرنا إليها بالأرقام والأحرف. وبفضل نظام التشفير هذا خلتُ أن بإمكاني تبادل الرسائل «الآمنة». غير أن النظام الذي ابتكرته كان من شبه المستحيل حفظه غيبًا، ولم نستخدمه قطّ.

أعاني في هذه اللحظة حالة التوتّر نفسها. فما الذي سأجنيه من لقاء هذا الصحفي؟ ألن ينصب لي فخًا؟ لقد حاول صحفيون آخرون الاتصال بي أو بكلارا ولغاية اليوم تجنبناهم. أخيرًا، وبرغم خشيتي من أن أندم على ما

سأفعله، انتهى بي الأمر بالموافقة على لقائه في 9 أكتوبر 2014.

قمتُ بتحديد مكان لقائنا: ساحة السوق في وسط المدينة القديمة في فرساي. أعرف المكان. وهكذا يمكنني أن أتحقّق مما إذا كان اصطحب معه سرًا أحد المصوّرين.

حسنًا، لقد أتى بمفرده كما يبدو. لكنني بقيت حذرًا. فلمّا قابلته لم أنزل من السيارة، بل طلبت منه ركوبها بسرعة، وانطلقتُ حتى من دون أن أحييه. ورحت أجوب وسط المدينة مرات عدة للتأكد من أن أحدًا لا يلحق بنا، قبل أن أتوجه بسرعة إلى قصر فرساي. كنتُ قد قررت المشي معه في الحدائق الشاسعة التي صممها لو نوتر، فأتمكن بهذه الطريقة من رصد أي مراقبة محتملة.

في هذه الظروف التي أقلّ ما يمكن أن يُقال فيها، أنها غير لائقة – وقد أدركت ذلك بعد فترة – تعرّفت إلى ماتيو أرون (وكان آنذاك صحفيًا في «فرانس إنتر»). أما هو فلم يبدُ مستاءً من طريقة التعارف الغريبة تلك، بل بدا أنها أضحكته. رحنا نتنزّه معًا في حدائق القصر طيلة بعد ظهر ذلك اليوم. منذ خروجي من ويات، اكتسبت عادة المشي بخطى موزونة كل يوم ولساعات طويلة، ما يجعلني أشعر بالهدوء وبأنني أمارس الرياضة. رحنا نمشي وأنا أتكلم. قليلًا في البداية، ثمّ استرسلتُ. كان ذلك نوعًا من التحرّر. أما هو، فقد نجح بأسئلة قليلة في كسب ثقتي. أخبرته كلّ شيء: عن السجن والسلاسل والإذلال، وعن شعوري بالانحطاط، ومخاوفي، والضياع الذي عشته، والمجرمين، والصراخ... وعن «ألستوم». شرحت له بشكل غير منظّم كيفية الفوز ببعض الصفقات الدولية من خلال دفع الرشاوى، والإجراءات عبر تراتبية الشركة لإخفاء تلك الممارسات وتمويهها، وخيانتها إياي. بحتُ له بالمعلومات الأساسية قبل كل شيء: لقد نصب لنا الأميركيون فخًا وتلاعبوا بكرون ففضّل الرئيس التنفيذي بيع الشركة على أن يواجه عقوبة السجن لمدة طويلة.

سرعان ما تبيّنتُ أن ماتيو أرون كان يعرف جزءًا من قصتي، ولا يجهل أن «ألستوم» بيعت بالقوة لـ«جنرال إلكتريك». مع ذلك، تعاملت الصحافة مع الموضوع بتكتّم غريب.

لم يُكرّس لقضيتي سوى مقال وحيد وقصير. فتحت عنوان «المدير الملعون في ألستوم»، روت الصحفية برونا باسيني في يوليو 2014، كيف «وقع الجندي بييروتشي في الفخ». لكنّ حكايتها لم تثر حماسة الجماهير، باستثناء عائلتي وأصدقائي.

أسرّ لي أرون أنّه علم بالأمر من مصدر داخلي في «ألستوم». فقد أعرب أحد كبار مديري الشركة عن رغبته في لقائه ليكشف له الخفايا القضائية للعملية. بالنسبة إلى ذلك المدير، لا شكّ في أن باتريك كرون أُرغم على البيع تحت تهديد الأميركيين. هذا ما كان مقتنعًا به أيضًا عدد كبير من المسؤولين الآخرين في «ألستوم». كما كانت له لقاءات مع بعض المسؤولين السياسيين. وكلهم عبّروا له عن شعورهم بالإهانة من عملية البيع السريعة لإحدى أهم المجموعات الصناعية الفرنسية. فلماذا لم يُقرع جرس الإنذار حتى اليوم؟ لسبب بسيط لسوء الحظ، بحسب ما فسر لي: لم يقبل أي من الذين حاورهم تسجيل حديثه، أو حتّى أن يُقتبس عنه ما قاله.

قلت له إن ذلك شأني أيضًا ولسوء الحظ. فنظرًا إلى وضعي القضائي، من المخاطرة بمكان أن أفضح نفسي. حتى أنني طلبت منه التكتم بشأن لقائنا وإبقاءه سرًّا. وعدني بذلك وسوف يفي بوعده. هكذا نشأ التعاون بيننا. تلت ذلك اللقاء لقاءات عدة. وكان كل منا يسعى من جهته إلى إيجاد إثبات، ودليل يتيح تسليط الضوء على الحرب الاقتصادية التي تشنها الولايات المتحدة على «ألستوم». كانت مسيرة طويلة ووجب علينا التحلي بالصبر. بالصبر الشديد.

يومذاك، في مطلع أكتوبر 2014، افترقنا بعد نزهة طويلة سيرًا. سوف يحاول ماتيو جمع الشهادات. ومن ناحيتي، رحتُ أبحث عن بعض الاعترافات أو بعض المستندات لتدعيم بحثنا، الذي بات بحثًا مشتركًا.

بعد لقائنا بثلاثة أسابيع استعددتُ للعودة إلى الولايات المتحدة. كان إذن الإقامة في فرنسا الذي حُدّد بثمانية أسابيع يُشرف على نهايته. في اللحظة الأخيرة، وقبل تسعة أيام من مغادرتي، تلقيت رسالة من ستان: «بإمكانك البقاء في بلدك حتى 26 يناير 2015». فقد تأخرت

الإجراءات التي تستهدف لورنس هوسكينز. وهكذا استفدتُ من ثلاثة أشهر من الراحة.

الفصل السابع والثلاثون

الكلام أو الصمت

«لن يكون بمقدورنا أبدًا ان نعرض عليك عملًا يناسب المركز الذي كنت تشغله في السابق ويكون على مستوى المسؤوليات التي أوكلت إليك وبالأجر الذي كنت تتقاضاه. بالتالي عليك أن تتدبّر أمرك بنفسك». كان موظف وكالة «بول للتوظيف» ودودًا وواقعيًا نوعًا ما، ولم أكن قد أخبرته أنني خرجت من السجن وأنني قد أعود إليه لسنوات طويلة! وهكذا وجدتُ نفسي عاطلًا عن العمل بعمر السادسة والأربعين من دون إمكانية أن أقدّم طلبًا جديًا للعمل في شركة (لأنني في حالة إخلاء سبيل مشروط) ومن دون إمكانية أن أخفي ماضيّ أيضًا (يكفي أن يقوم أي مسؤول توظيف أو أي عميل أو شريك بكتابة اسمي على الإنترنت ليكتشف حكايتي مع القضاء) ومن دون إمكانية العيش من ريع أموالي (إذ رُهنت كل مدّخراتي المالية) ومع أربعة أولاد. لحسن الحظ أن كلارا وجدت وظيفة في سبتمبر بعيد عودتها.

بدلًا من أن أمضي الوقت بالبكاء على الأطلال، قرّرتُ الاستفادة من تجربتي، برغم أنها أشبه بالكابوس. فقرأت لأشهر عدة كل ما كتب عن قضايا قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد، وأعدت قراءتها وحلّلتها بالتفصيل. خلال مدة المراقبة التي أمضيتها في الولايات المتحدة أنشأتُ قاعدة بيانات وجمعت آلاف المستندات. وفي موازاة ذلك، انكببتُ على مراجعة قوانين مكافحة الفساد الفرنسية والانكليزية والألمانية والسويسرية والإسبانية والإيطالية. وبعد جولة أفق سريعة، أدركتُ أنّ سوق الاستشارات المتعلقة بالامتثال (الأخلاقي في الشركات) في فرنسا،

تسيطر على غالبيته شركات أميركية، سواء كانت مكاتب تدقيق في الحسابات أم مكاتب محاماة معروفة أم وكالات استخبارات اقتصادية، كانت كلها تقريبًا أنغلوسكسونية. على أي حال، ليس في الأمر ما يُدهش، فسوق الامتثال أبصر النور في الولايات المتحدة التي حولته إلى نشاط تجاري عالمي، كما فعلت بكل شيء. إلا أن المسألة تتعلق في فرنسا بالأمن القومي والسيادة الاقتصادية. يكفي إلقاء نظرة على لائحة الشركات التي تلاحقها وزارة العدل الأميركية، سواء كانت «ألكاتيل» في قطاع الاتصالات السلكية أو اللاسلكية، أو «توتال» و«تكنيب» في قطاع النفط، أو «ألستوم» في قطاع الطاقة. وهذه ليست سوى البداية بالطبع. ففي سبتمبر 2014، نشر موقع أميركي يُعرف بـ«مدوّنة قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد» لائحة بأسماء الشركات الفرنسية المهددة: «إيرباص»، و«سانوفي»، و«فيفيندي»، و«سوسيتيه جنرال»... وكان قسم كبير من الشركات المسجلة في البورصة يرزح في بعض الأحيان، ومن دون أن يعلم، تحت خطر تحقيقات مكتب التحقيقات الفدرالي. مع ذلك، لم يكن أي من مكاتب المحاماة المعروفة يضم في هيكليته قسمًا للامتثال في موضوع مكافحة الفساد. وحدهما جمعيتان هما «الدائرة الأخلاقية للأعمال» و«دائرة الامتثال» كانتا تحاولان تقديم النصح للشركات.

لذا قرّرتُ وبرغم قدراتي المتواضعة، أن أخوض المغامرة من خلال إنشاء بنية استشارات صغيرة خاصة بالشركات، لهدفين اثنين: أولًا توعية مديري الشركات ثمّ عرض خدمات عدة عليها ومنها تحسين الإجراءات التي تتبعها، ورسم خريطة المخاطر التي تواجهها، والتحقق من نزاهة شركائها (الموزعون والوسطاء والمورّدون والعملاء). فانكببتُ لأشهر طويلة على إنشاء أدواتي الخاصة لأحقّق الأداء الأمثل. مع ذلك، عندما بدأت نشاطي في هذا القطاع في أواخر العام 2014 وضعتُ لنفسي بعض القواعد: الامتناع عن التصريح العلني، وعن التحدث على طريقة «يُقال» إلى الصحفيين الذين يطاردونني منذ أن عدت إلى فرنسا، وألا أروّج أيضًا لعملي الجديد (الامتناع عن إنشاء موقع على الإنترنت وعن بث الحملات الدعائية). لا شكّ

في أن هذه الظروف تجعل الاتصال بالعملاء لعقد الصفقات معهم صعبًا، لكنّ هذا كان الثمن الذي يجب عليّ أن أدفعه.

وبالتالي وضعت لنفسي هدف توعية القادة السياسيين من أجل تطوير القانون الفرنسي في مجال مكافحة الفساد. لا أتحمّل أن أرى شركاتنا وهي تتعرض للابتزاز من جانب الخزانة الأميركية. على أي حال، سبق لدول أوروبية أخرى أن أدركت الأمر قبلنا. فإثر القضية التي واجهتها «بريتيش أيروسبايس»، أقرّ الإنكليز في العام 2010 قانون مكافحة الفساد الخاص بهم تحت تسمية «قانون الرشوة البريطاني». لذلك لمَ لا نفعل الشيء نفسه بعد قضية «ألستوم»؟ في هذه النقطة بالذات حصلتُ على الدعم الفعال، بالدرجة الأولى من نقيب المحامين بول ألبير إيوانز الذي كان الرئيس السابق للمجلس الوطني لنقابات المحامين وشريكًا، كما مارك أسهوف، في مكتب تايلور ويسينغ للمحاماة. كان بول ألبير ولسنتين أحد الذين مارسوا القدر الأكبر من الضغط في مجال تغيير القوانين في فرنسا (عبر قانون سابان 2 الذي أُقرّ في ديسمبر 2016 حول إصلاح أجهزة مكافحة الفساد). وبعد ذلك، تعرفت بواسطة ديدييه غونين وهو أحد أصدقائي الأوفياء إلى إريك دونيسيه الضابط السابق في الاستخبارات العسكرية الذي انتقل للعمل في الاستخبارات الاقتصادية.

وكان إيريك دونيسيه (مدير المركز الفرنسي للأبحاث حول الاستخبارات)، قد نشر مع الصحفية ليسلي فارين في ديسمبر 2014 تقريرًا دامغًا من سبعين صفحة تحت عنوان «قضية «ألستوم»: ابتزازٌ أميركي واستقالة دولة». وفيه فضح الكاتبان الحجج المضلّلة لباتريك كرون وعجز الدولة الفرنسية، وأعربا عن قلقهما بشكل خاص إزاء مخاطر المسّ باستقلال بلدنا: وبحسب ما كتب دونيسيه، في ما يتعلّق بالتوربينات الخاصة بالأساطيل الحربية وبالغواصات النووية للبحرية الوطنية، فإنّ «جنرال إلكتريك»، بعدما ابتلعت قطاع الطاقة في «ألستوم»: باتت مورّدًا شبه احتكاريّ، ما يجعل الأسطول الحربي الفرنسي مرتبطًا ارتباطًا كبيرًا بتوريداتها. وفي مجال مراقبة الفضاء، نتنازل أيضًا عن الشركة التابعة لـ«ألستوم» وهي شركة «ساتلايت تراكينغ سيستمز» التي تزوّد جيشنا وتحديدًا إدارة الاستخبارات العسكرية بالمعدّات وتساهم

في تعزيز فعالية قدرتنا على الردع النووي، من خلال المراقبة الدائمة للأقمار الصناعية الحليفة أو العدوة [1].

في أواخر العام 2014، أبدى إيريك دونيسيه الذي يقدّم لي المشورة في ما يتعلق بقضيتي، استغرابه امتناعي عن الاتصال بخلية الاستخبارات الاقتصادية في بيرسي منذ عودتي إلى فرنسا. فعمد إلى إبلاغ مسؤوليه بذلك بعد الحصول على موافقتي. كان الشخص الذي تكلّم معه يحسب أنني ما زلتُ في الولايات المتحدة. فبالنسبة إلى خبراء الاستخبارات، كانوا يفتقرون إمّا إلى ردّ الفعل وإما إلى الوسائل! لكن قلما يهمّ، فسرعان ما استدعتني وزارة الاقتصاد لاستجواب كامل. استقبلني مدير مصلحة التنسيق لدى الاستخبارات الاقتصادية يرافقه أحد الجنرالات، ومدير مختبر الأبحاث في هذا المجال كلود روشيه، وخبير قانوني. فكشفوا لي أنهم اكتشفوا مناورة وزارة العدل الأميركية من أجل زعزعة «ألستوم». لكنهم كانوا يفتقرون إلى عناصر أساسية فزوّدتُهم بها. التقيتهم ثلاث مرات في غضون أسابيع قليلة. برغم شعوري بأن التحذيرات التي يدّعون نقلها إلى وزيرهم المسؤول ليست ذات جدوى كبيرة، إلا أنني شعرتُ على الأقل بأنني مدعوم في معركتي، وبارتياح كبير لمعرفتي أنّ موظفين رسميين مرموقين أدركوا أيضًا عملية التلاعب التي وقعتُ ضحيتها. إذًا لستُ مجنونًا ولا متآمرًا. سمح لي تواتر الأخبار في تلك المرحلة بأن ألتقي محاورين آخرين متحمّسين لفضح الحقيقة ومن بينهم ماري جان باسكيت، مديرة تحرير الموقع الإخباري «مينوريتير دوت كوم»، الذي يدافع عن مصالح صغار المساهمين ضمن الشركات الكبرى، والتي أجرت أيضًا تحقيقًا مفصلًا عن «ألستوم».

بأي حال، لاحظت منذ تلك الفترة أن عددًا كبيرًا من الخبراء في مجال الاستخبارات أو من المحللين الاقتصاديين أدركوا تمامًا خفايا صفقة البيع. ومع ذلك، غضت السلطات السياسية الطرف. وفي 4 نوفمبر 2014، وافق مجلس إدارة «ألستوم» بالإجماع على توقيع الاتفاق الرئيسي مع «جنرال إلكتريك». واعتبارًا من اليوم التالي، أعطى وزير الاقتصاد الجديد إيمانويل ماكرون الذي حلّ محلّ أرنو مونتوبورغ (الذي غادر الحكم غير آسف) موافقته على إنجاز العملية. رفض ماكرون ممارسة حق

الفيتو الذي تتمتع به الدولة (والذي كان يسمح له بمنع هذا الاستثمار الأجنبي في فرنسا)، وهي آلية كافح سلفه للحصول عليها. بعد أسابيع عدة، عارض بيع الشركة الفرنسية المتخصصة بالأشرطة المصورة عبر الإنترنت، «ديلي موشيون»، إلى شركة «بي.دبليو.سي.سي» ومقرها هونغ كونغ والتي يديرها قطب الأعمال لي كاشينغ، داعيًا إلى «حل أوروبي». أقل ما يمكننا قوله إننا لا نتشارك الرؤية نفسها في ما يتعلق بالشركات الاستراتيجية!

الخطوة الأخيرة في عملية بيع فرع الطاقة في «ألستوم» كانت مصادقة الجمعية العمومية الاستثنائية لمساهمي «ألستوم» عليها، التي تقرر انعقادها في 19 ديسمبر 2014. في صباح اليوم نفسه بثّت «فرانس إنتر» التحقيق الكبير الأول الذي تناول «خفايا بيع ألستوم» في وقت الذروة التلفزيونية، قبل ساعات قليلة من انعقاد الجمعية العمومية في فندق «ميريديان إيتوال» في بورت مايو في باريس. توصّل ماتيو أرون أخيرًا إلى إقناع أحد المديرين بكشف المسألة مع التكتم عن ذكر هويته. فكان لتصريحه وقع القنبلة: «في داخل إدارة «ألستوم»، يعرف الجميع تمام المعرفة أن الملاحقات القضائية التي جرت في الولايات المتحدة بحق الشركة كان لها الدور الحاسم في ما يتعلق بخيار بيع فرع الطاقة. هذه الملاحقات تفسّر كلّ شيء. إنّه سرّ مكشوف.» كما استندت «فرانس إنتر» أيضًا إلى تصريحات نائب رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية في الجمعية الوطنية، دانيال فاسكيل، نائب «الاتحاد من أجل حركة شعبية»، وأحد البرلمانيين القلائل الذين أدركوا خفايا هذا الملف: «إن ملف «ألستوم» خدعة لا تصدق. لقد خدعوا الفرنسيين. لم يتم إنقاذ «ألستوم». مع ذلك من الضروري التساؤل عن الصعوبات التي تواجهها الشركة في الولايات المتحدة والدعاوى القضائية القائمة. أما عملية شرائها من «جنرال إلكتريك»، فكانت أيضًا وسيلة ملائمة لـ«ألستوم» لتتخلص من الفخ القضائي الذي وقعت فيه في الولايات المتحدة». أتذكرُ تمامًا أنني سمعت هذا التحقيق عبر الإذاعة في 19 ديسمبر العام 2014. كانت الساعة قد تجاوزت السابعة بقليل، وكنت في السيارة متوجهًا إلى بورت مايو لحضور الجمعية العمومية لـ«ألستوم».

1 مقتطف من مقابلة لإيريك دونيسيه في صحيفة «لومانيتي» بتاريخ 19 يوليو 2014.

الفصل الثامن والثلاثون

جمعية الغضب

أعرفُ تمام المعرفة أن الخطوة التي أقدمتُ عليها ليست منطقية لكنني لم أكن لأفوّت هذا الاجتماع لأي سبب، خصوصًا أنّهم لم يوفروا وسيلة لثنيي عن حضوره.

مع ذلك حاولت أن أكون متكتّمًا قدر الإمكان، فسجلت اسمي في اللحظة الأخيرة، أي منذ ثلاثة أيام قبل ساعات قليلة من إقفال باب التسجيل. لكنّه كان إجراء احترازيًا عديم الفائدة، إذ اكتشفوا مشاركتي في الحال.

عند الثامنة وخمسين دقيقة عشية انعقاد الجمعية، تلقيّتُ رسالة إلكترونية من محاميتي ليز لطيف:

– مرحبًا فريد، علمنا بانعقاد اجتماع للمساهمين في «ألستوم» غدًا بشأن قضية «جنرال إلكتريك». بحال قرّرت حضوره، نرجو منك أن تأخذ نصائحنا بعين الاعتبار: لا يحقّ لك التحدث علنًا، وما تقوله قد تستعمله ضدّك وزارة العدل الأميركية.

أصبتُ بالذهول عند قراءة الرسالة. مَن أبلغ محاميّي يا تُرى؟ عبّرت لليز عن دهشتي:

– أشكرك على نصائحك. لكن، من طلب منك إبلاغي؟ النائب العام؟

أتى ردّ محاميتي فوريًا:

– نحن نعلمك بمبادرة شخصية منّا.

خلت نفسي أحلم! فلا ستان ولا ليز قاما يومًا بأي مبادرة للدفاع عني خلال ثمانية عشر شهرًا. على أي حال، لم يردني منهما أي خبر منذ أسابيع عدة. وها هما فجأة يقومان بمبادرة! فكيف علما أنني سجلت اسمي، في حال لم يبلغهما أحد بذلك؟

– ليز، أنا مدهوش جدًا. أفترض أن خبر انعقاد هذه الجمعية العمومية لا يتصدّر عناوين الصحف في الولايات المتحدة. فمن اتّصل بكما في هذا الصدد؟ هل هو مكتب باتون بوغز للمحاماة الذي يدافع عن مصالح «ألستوم»؟ أم وزارة العدل الأميركية؟

ثمّ ختمت ردّي بالقول ساخرًا:

– لا داعي للقلق، لن أفعل ما يهدّد عملية استحواذ «جنرال الكتريك» على «ألستوم». مع محبتي، فريد.

لم تردّ ليز لطيف على رسالتي. وانتهى تبادل الرسائل بيننا عند هذا الحدّ. كانت الساعة الثانية والدقيقة الثامنة والأربعين صباحًا. والجمعية العمومية تبدأ بعد أقلّ من ثماني ساعات.

حرصتُ على أن أصل قبل الموعد المحدد. ولم يثنني تحذير محاميّ عن الحضور، لا بل على العكس. بأي حال، لم أكن أنوي أبدًا التحدّث في الاجتماع. لستُ مجنونًا، فأنا أقدّر نتائج أي مداخلة أقوم بها. وما أريده هو أن أنظر إلى عيني كلّ من باتريك كرون وكيث كار مباشرة وأن أتحدّاهما بصمتي. لهذا السبب، ولما لم يعد التكتم ضروريًا، اخترت الجلوس في الصف الثاني خلف كبار مديري المجموعة وأمام عيني رئيسي التنفيذي السابق.

جلس إلى جانبي ممثلو الشركتين المساهمتين بالأكثرية، «بويغ» و«أموندي». أتى أيضًا محامو صناديق الاستثمار الكبيرة، والعدد الأكبر من الحاضرين كانوا أفرادًا يملكون أسهمًا قليلة، اعتادوا حضور هذا النوع من الاجتماعات، وغالبيتهم متقدمون في السن. ما كادت الجمعية العمومية تبدأ حتى راح هاتفي الخلوي يهتزّ في جيبي. كان ستان يرسل لي بدوره رسالة نصية: «إياك أن تقوم بما قد يعرّضك للخطر!». كانت الساعة العاشرة والدقيقة الثانية والثلاثين صباحًا في باريس، أي الرابعة والدقيقة الثانية والثلاثين صباحًا في نيويورك. كان ستان يقظًا في هذا الوقت من الليل. لا بدّ من أنه يعاني ضغطًا هائلًا أيضًا. لم أردّ عليه بل ركّزت على الكلمات الأولى لباتريك كرون.

جلس الأخير على المنصة ببزة زرقاء داكنة وربطة عنق برسوم باللونين اللؤلؤيّ والليلكيّ، في مقعد مريح من الجلد الأبيض وقد أحاط به كل من كارن سينتر، أمينة سر

مجلس الإدارة، وكيث كار، المدير القانوني للمجموعة وعضو اللجنة التنفيذية فيها. سرعان ما اكتشف كيث كار وجودي، ولاحقني بنظراته طوال مدة انعقاد الجمعية العمومية، خشية أن أقف وأطلب الكلام. أنا متأكد من تورّطه في الرسالة النصية التي أرسلها إليّ ستان قبل لحظات.

سيكون على الرئيس التنفيذي اليوم أن يكشف كل تفاصيل عملية البيع إلى «جنرال إلكتريك». لقد سبق لمجلس الإدارة أن أعطى موافقته بالطبع، وبفضل المساهمين الذين يملكون أكثرية الأسهم، كانت نتيجة التصويت مضمونة مسبقًا. بأي حال، كان الكثيرون قد صوّتوا عبر الإنترنت في الأيام السابقة، حتى قبل أن يستمعوا إلى عرض كرون. غير أنّ الرئيس الأعلى لا يمكنه الاكتفاء، كما هي الحال في مقابلاته الصحفية، بالتخمينات وإعلان المبادئ. فالوثيقة المرجعيّة التي وُزّعت على المشاركين دقيقة جدًا. ولا بدّ من أن عددًا كبيرًا من صغار المساهمين أو من ممثّلي الموظفين أصيبوا بدهشة كبرى لدى قراءتها. فخلافًا لكلّ ما ذُكر في وسائل الإعلام حتى اليوم، سواء من جانب «ألستوم» أو من جانب «جنرال إلكتريك»، تبيّن أنّ الفرنسيين سلّموا الأميركيين بالفعل مفاتيح الشركة. أمّا «التحالف» المزعوم الذي لطالما تغنّى به مسؤولونا السياسيّون فهو مجرّد وهم. ولم يكن سوى استعراض لخداع الرأي العام. فالاتفاق الذي أُبرم ليس شراكة بالمناصفة. في الواقع، امتلكت «ألستوم» في المشروعين المشتركين الأوّلين (شركة الشبكات وشركة الطاقة الكهرمائية) نسبة 50 ٪ إلّا سهمًا واحدًا. باختصار، كانت السلطة بيد «جنرال إلكتريك» التي يحق لها فوق ذلك أن تُعيّن المديرين الماليّين. أما بالنسبة إلى المشروع المشترك الثالث، الخاص بقطاع الطاقة النووية، فالتوليفة كانت أكثر تعقيدًا. فبسبب المصالح الاستراتيجية الموضوعة على المحك، أرادت الدولة الفرنسية أن تتمثّل في المشاريع المذكورة للحصول على حق النقض. لكنّ هذا لم يغيّر شيئًا في الواقع، لأنّ «جنرال إلكتريك» تمتلك أكثرية الأسهم (80 ٪) وحقّ النقض. في نهاية المطاف، كانت الشركة الأميركية تمسك في المشاريع الثلاثة بالسلطات كاملة: التنظيمية والاستراتيجية والمالية. كما

من المتوقع أن تستطيع «ألستوم» في الفترة الممتدة بين سبتمبر 2018 وسبتمبر 2019، إعادة بيع أسهمها في المشاريع المشتركة بسعر مضمون [1]. جرى كلّ شيء كما لو أن انسحاب «ألستوم» من قطاع الطاقة خضع لبرمجة مسبقة. هذا ما كان عليه في الحقيقة «التحالف» الذي لطالما تغنّى به حكّامنا.

كذلك أعلن باتريك كرون أن «ألستوم» بصدد وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية مع وزارة العدل الأميركية. قررت الشركة أخيرًا الإقرار بالتهم المنسوبة إليها ووافقت على تسديد غرامة حددت وزارة العدل قيمتها: نحو 700 مليون يورو. ولكن مجددًا، لم تأتِ النتيجة المرجوّة على قدر التوقّعات، إذ رفضت وزارة العدل أن تسدد «جنرال إلكتريك» هذا المبلغ الضخم. لذا فالغرامة المذكورة لا بدّ من أن تسددها «ألستوم» (أو ما يتبقى منها). لم يفاجئني هذا الأمر بحد ذاته، فلطالما اعتبرتُ هذا الجزء من الاتفاق غير قانوني. ما فاجأني كثيرًا هو أن السلطات الأميركية لم تعبر عن رفضها قبل ذلك الوقت بكثير. فهي بصمتها أثبتت ضلوعها في عملية الخداع التي دبّرتها «جنرال إلكتريك» و«ألستوم» والتي لم تهدف سوى إلى إزاحة «سيمنز».

لكنّ هذا ليس كلّ شيء. فبما أنّ «ألستوم» كانت مرغمة على دفع 700 مليون يورو إضافية، فإنه يجب زيادة هذا المبلغ على سعر البيع وهو 12.35 مليار يورو الذي تم التفاوض بشأنه في يونيو، وذلك منعًا لتغريم الشركة الفرنسية. إلا أن باتريك كرون كشف، وعلى عكس التوقعات، أن سعر البيع لن يتغير. واستخدم في محاولة لتبرير فعلته، حجة لا يصدقها حتى ولد في الخامسة من عمره: سوف تعمد «جنرال إلكتريك» إلى شراء بعض الموجودات من «ألستوم» بقيمة تناهز 300 مليون يورو. أما الـ 400 مليون يورو المتبقية فيعتبرها الرئيس التنفيذي «مبلغًا لا يُذكر». وهي برأيه «تندرج ضمن نسبة الـ 3 ٪ من هامش التصحيح العادي المعتمد في صفقة بهذه الأهمية.» أثار تعليقه ردود فعل ضمن الجمعية، إذ ردّت ماري جان باسكيت من موقع «مينوريتير دوت كوم» بغضب: «أنتم تخلطون الأمور»، وشجبت ما سمته «عملية الاحتيال الفعلية». لقد أدرك صغار المساهمين في دقائق قليلة، أن «ألستوم» خسرت في الحقيقة نحو 1.4 مليار

يورو: الـ 700 مليون يورو قيمة الغرامة زائد الـ 700 مليون التي لن تدفعها «جنرال إلكتريك». والأدهى أن مجلس الإدارة اقترح منح كرون علاوة استثنائية بقيمة 4 مليون لقيادته هذه المفاوضات بنجاح. لا شك في أن الأميركيين يكادون ينفجرون ضحكًا!

بالكاد تمالكتُ نفسي. أحسست برغبة في الوقوف والتعبير عن السخط الذي اجتاحني. 4 ملايين يورو علاوة لبيع رمز كبير من رموز الصناعة الفرنسية! 4 ملايين مكافأة لتطوير نظام من الفساد لأكثر من عشر سنوات! لكن، في أي دولة غير فرنسا كانت هذه العملية الشاذّة لتحصل؟ عندنا، تكون رابطة الدم ضمن مجالس الإدارة كبيرة بحيث يصمت الجميع! وهو تمامًا عكس ما حصل في إلمانيا عام 2008 حين طُرد رئيس «سيمنز» والذي كان بمثابة رمز، كما لو أنه من حثالة الناس، ثمّ لاحقته قضائيًا شركته نفسها، عندما اضطرت لدفع غرامة قدرها 800 مليون إلى وزارة العدل الأميركية. أما هنا في فرنسا، فيُعطى كرون علاوة، من دون أن يرفّ جفن لأحد. فلا ردّ فعل من الصحافة المتخصّصة ولا من وزارة المال أو الحكومة، ولا ردّ فعل من الصناديق التي تمتلك أكثرية الأسهم ولا من شركة «بويغ» المساهمة الرئيسية في «ألستوم». كذلك لا ردّ فعل من جانب هيئة الأسواق المالية. وحدهم بعض صغار المساهمين رفعوا الصوت اعتراضًا.

الهجوم الأول شنه شخص يُدعى بولندون، يواظب منذ أكثر من عشر سنوات على حضور الجمعيات العمومية وإسماع صوته. فأعلن بكل جرأة: «سوف أكون عدائيًا وأصوّت ضد هذا القرار لأنه يعني بيع ثلثي أنشطتنا». وتابع بوليدون بنبرة تتزايد مرارة: «لطالما تعهدتم بعدم بيع «ألستوم» أجزاء، لكن هذا ما تطلبون منا اليوم الموافقة عليه». ثمّ سدد ضربته القاضية فقال: «ليشكر لك تنفيذك «هذه العملية الجميلة»، يمنحك مجلس الإدارة علاوة قدرها 4 ملايين يورو. سيّد كرون، إذا كان لديك شيء من الضمير المهني، ارفض هذه العلاوة وقدم استقالتك!» غير أن باتريك كرون اكتفى بالردّ عليه بنصف ابتسامة. فهو على رأس المجموعة منذ أكثر من عشر سنوات، وتعرّض للكثير من الانتقادات. مع ذلك، أقرّ بأن

السيد بوليدون، وإن كان شديد العصبية والتوتر، ليس على خطأ، فقال: «المشاريع المشتركة هي ما هي عليه. تجدون وصفًا لها في وثيقة الشرح. نعم. ستتولى «جنرال إلكتريك» مراقبة العمليات، لكنّ الأمر لا مفر منه... وهو طبيعي.» وهكذا أقرّ الرئيس التنفيذي بصراحة بأنه يبيع وبأنه من «الطبيعي» أن يسيطر الشاري على ما اشتراه. ليس من أمر طبيعي أكثر. لكن، لماذا بظلّ هذه الظروف يرتضي الجميع وحتى الجمعية العمومية بهذه الحقيقة؟ انتزع الميكروفون أحد المستثمرين في الأسواق ويدعى رينيه بيرنوليه وقال: «سمعت صباح اليوم عبر الإذاعة (في التحقيق الذي أجراه ماتيو أرون لـ«فرانس أنتر») أن الملاحقات القضائية الأميركية أدت دورًا في أخذك قرار البيع. هل هذا صحيح سيدي الرئيس؟»

– حسنًا، حسنًا، غمغم باتريك كرون، وأضاف: «قد يلومني الكثيرون، ولكن إذا كنا قد عقدنا هذه الصفقة مع «جنرال إلكتريك»، فلأن خطر العاصفة كان داهمًا». وتابع بنبرة ودّ مصطنعة: «لا تجهدوا أنفسكم في إيجاد ذرائع غير موجودة أصلًا. إنها صفقة جيدة. هذا النوع من المازوشية رهيب!»

من كان يقصد بكلامه؟ هل قصد ذاك المستثمر الذي لم يطرح سوى سؤال بديهي؟ أو هل قصد نفسه هو الذي سعى إلى إيهامنا بأنه لا بأس في أن نؤذي أنفسنا ونتخلّى عن نشاطنا في مجال الطاقة الحرارية، الذي يعود بأكثر الأرباح؟ رأيت على مسافة أمتار قليلة مني، كلود ماندار. وهو يمثّل صندوق التوظيف المخصص لأجراء «ألستوم». فقال بأسلوبه الهادئ والمنهجي: «إنها خسارة صناعية. كما أنكم أجريتم مفاوضات سرية، ولولا فضح الصحافة للمسألة، لوُضع الجميع أمام الأمر الواقع». هذه المرّة طفح الكيل ولم يعد بمقدور كرون تمالك نفسه، فاستشاط غضبًا: «أولًا، لقد أوقعنا تسرّب المعلومات عبر الصحافة في ورطة كبيرة! نعم، في ورطة كبيرة! كفى تظنون أننا كنا بصدد تدبير سرقة القرن من دون علم الجميع!» غير أنّ ثورة غضبه لم تُخمد غضب صغار المساهمين، فتتالت الأسئلة المحمّلة بالاتهامات. فأخرج الرئيس التنفيذي آلته الحاسبة وقال مفسرًا: «سوف تعود علينا عملية بيع «ألستوم» بمبلغ 12.35 مليار يورو. نطرح منها قيمة الأموال النقدية،

واستثمارنا في المشاريع المشتركة، وعملية شراء الأسهم، وتسديد الغرامة المرتقبة للسلطات الأميركية...» لم يتسنّ له الوقت لإنهاء كلامه، إذ قاطعه متحدّثٌ جديد: «بالله عليك أوقف حساباتك وأفصح لنا ببساطة عما سوف يبقى في صناديق «ألستوم»!».

هذا السؤال، طرحته أنا على نفسي. أما الإجابة فبكل بساطة مذهلة، لأنها أتت صفرًا! لقد تنازلنا عن إحدى أفضل المجموعات الصناعية في العالم، لقاء حفنة قليلة من المال. لا بدّ لنا من مراجعة كل عنصر من عناصر العملية، الواحد تلو الآخر، لفهم المسألة فهمًا كاملًا. لقد حُدّد سعر البيع في الواقع بـ 12.35 مليار يورو، على أن تُقتطع من هذا المبلغ قيمة المال النقديّ (1.9 مليار يورو)، والاستثمار في المشاريع المشتركة (2.4 مليار يورو)، والأرباح الموزعة على المساهمين (3.2 مليار يورو)، ناهيك عن الدين الواجب تسديده والبالغ 3 مليارات، واحتساب شراء فرع إشارات السكك الحديدية لـ«جنرال إلكتريك» (0.7 مليار يورو). ويجب أن نأخذ أخيرًا في الحسبان تسديد الغرامة إلى وزارة العدل الأميركية (0.7 مليار يورو). صحيح أن الشركة سددت ديونها لكن رصيدها يقارب الصفر[2]!

صفر، إنها الكلمة المناسبة للتعبير عن هذه العملية التي تُعدّ من بين العمليات الأشدّ عبثيّة التي تمت في العالم الصناعي في السنوات الأخيرة. فهي عديمة الفائدة وفاضحة. وحتى لو دافع باتريك كرون عن القيام بها، متحدثًا عن «نظريات مؤامرات عبثية»، فإن الملاحقات الأميركية تبقى السبب الأول في تفكك «ألستوم». لكنّ الأسئلة المتعلقة بهذا الشأن انصبّت عليه خلال الجمعية العمومية، حتى أن سؤالًا مباشرًا وُجّه إليه بشأن مدة توقيفي الطويلة في الولايات المتحدة. غير أن الرئيس التفيذي الحذر فضّل التذرّع بواجب التحفّظ بهذا الشأن، وقال: «إن الملف الأميركي لم ينتهِ بعد، بالتالي من المستحيل أن أدلي بالتعليقات أيًا تكن، هذا مستحيل تمامًا.» في تلك اللحظة رأى جان مارتان فولز، أحد أعضاء مجلس الإدارة، ضرورة التدخّل. كان رجلًا مقربًا من باتريك كرون، وقد التقى الرجلان خلال مغامرتهما المشتركة في بيشينيه. إضافة إلى أن فولز يرأس منذ العام 2011 لجنة

الأخلاقيات في «ألستوم»، فشجب بشيء من الاستجان وبلهجة قاسية الاتهامات التي لا أساس لها قائلًا «إن العمليات التي كشفتها وزارة العدل في الولايات المتحدة تعود إلى ماضٍ بعيد جدًا، وهي لا تعني مجلس الإدارة الحالي. فمنذ أن ترأس باتريك كرون «ألستوم»، قام بكل ما بوسعه لكي تعتمد الشركة سلوكًا أكثر من مناسب. وهو منذ عشر سنوات، يبذل قصارى جهده للسير في هذا الاتجاه.»

بعد ثلاثة أيام، ووجهت مزاعم رئيس اللجنة الأخلاقية في «ألستوم» بتكذيب كان له وقع السوط اللاذع.

---

1 سوف تبيع «ألستوم» أسهمها في الشركات المشتركة في أكتوبر من العام 2018.

2 هذا الحساب أعده باتريك كرون بنفسه خلال الجمعية العمومية في يونيو 2015.

الفصل التاسع والثلاثون

مؤتمر صحفي للنواب العامين في وزارة العدل

هذا الحدث أيضًا لم أكن لأفوّته مقابل أي شيء في العالم. لم أشاهده في نقل مباشر لكنّ الصور كانت مذهلة. ففي صبيحة الثاني والعشرين من ديسمبر 2014، أي بعد اثنتين وسبعين ساعة من انعقاد الجمعية العمومية الاستثنائية لـ«ألستوم»، دعا القضاء الأميركي إلى مؤتمر صحفي بإخراج استعراضيّ ضخم. لبّى الدعوة عشرات الصحفيين وكانت القنوات التلفزيونية الأميركية حاضرة أيضًا. وقد بُثّت فيما بعد مشاهد من المؤتمر في العالم أجمع عبر منصات شبكات التوصل الاجتماعي. لاحقت عدسات إحدى الكاميرات نائب النائب العام جيمس كود وهو يدخل إلى قاعة المؤتمر، ترافقه ليسلي كالدويل، المسؤولة عن دائرة الشؤون الجنائية في وزارة العدل. تقود تلك القانونية المحترفة والمخضرمة جيشًا من 600 نائب عام. جلس القاضيان خلف مكتب بوجه عابس، واعتداد بالنفس، مدركين أنهما يشاركان في لحظة تاريخية. وراءهما ارتفع علمٌ أميركي ضخم، يرمز إلى القوّة العظمى للولايات المتحدة. كان جايمس كول أوّل من توجّه إلى الصحفيين بالكلام:

– نحن هنا لنطلعكم على قرار تاريخي يطبع نهاية عقد من الفساد في العالم. فقد أُنشئت منظومة من الفساد

عملت شركة فرنسية متعددة الجنسيات بجهد على إخفائها: «ألستوم».

تابع القاضي كلامه وقد تقطّعت أنفاسه قليلًا، متأثّرًا بجسامة ما كان على وشك إعلانه.

– اليوم أقرت هذه الشركة بأنها قامت اعتبارًا من العام 2000 وحتى العام 2011، بدفع الرشاوى لمسؤولين حكوميين، وتزوير مستندات محاسبية بهدف إبرام عدد من المشاريع الصناعية عبر العالم. في الواقع، عمدت «ألستوم» والشركات التابعة لها إلى دفع الرشاوى للفوز بعقود في كلّ من إندونيسيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وتايوان، وجزر الباهاماس. فبلغ مجموع ما دفعته من رشاوى 75 مليون دولار للفوز بمشاريع بقيمة 4 مليارات عادت على الشركة بـ 300 مليون دولار من الأرباح.

ثمّ انتقل جايمس كول إلى الوعظ الأخلاقيّ:

– إنّ خطأً مماثلًا فاضحًا ومتمددًا يستوجب ردًا قانونيًا قاسيًا. يمكنني أن أعلن لكم أن وزارة العدل فتحت اليوم بالذات تحقيقًا جنائيًا بحق «ألستوم» المتهمة بانتهاك شروط مكافحة الفساد الخاصة بقانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد من خلال تزوير دفاتر حساباتها [1].

وأخيرًا أعلن القاضي القرار المنتظر منذ مدة طويلة:

– وافقت «ألستوم»، بهدف وضع حدّ للملاحقات بحقها، على الإقرار بهذه التهم المنسوبة إليها. فاعترفت بسلوكها الإجرامي ووافقت على دفع غرامة قيمتها 722 مليون دولار، هي الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة بقضية فساد.

ها هو النائب العام الأميركي هذا يقضي، في ثوانٍ معدودة، على دفاع باتريك كرون ومجلس إدارته. لم يبحث المحققون الأميركيون في الماضي القضائي، ولم يحصروا تحقيقاتهم بالوقائع «القديمة جدًا»، كما أكّد رئيس لجنة الأخلاقيات في «ألستوم»، جان مارتان فولز، قبل ثلاثة أيام أمام الجمعية العمومية الاستثنائية للمساهمين. لا، فقد حقّقت وزارة العدل الأميركية في الوقائع خلال العقد الأخير (2000-2011)، علمًا أن باتريك كرون هو صاحب القرار الأول في «ألستوم» منذ أوائل العام 2003، وبالتالي فهو مسوؤل بشكل كامل. في معظم

الحالات كانت الشركة السويسرية التابعة، أي «ألستوم بروم»، هي التي تُكلّف بمهمة دفع الرشاوى للوسطاء. وقد نجح مكتب التحقيقات الفدرالي في الحصول على كل التحويلات المالية التي تمّ توثيقها بالتفصيل في القرار الاتهامي. إزاء هذه الأدلّة القاطعة لم يكن أمام «ألستوم بروم»، كما الشركة الأم، «ألستوم، شركة مساهمة»، أي خيار إلا الإقرار بالتهم المنسوبة إليهما والقبول بتسديد الغرامة الضخمة التي فرضت عليهما. تمكنت مؤسستان أخريان تابعتان للمجموعة، وهما «غريد»، (شبكات النقل) و«باور»، (الطاقة)، من الخروج بأضرار أقلّ. فنجحتا في إبرام اتفاقية مقاضاة مؤجلة، وتعهّدتا بعملية تطهير داخلية في السنوات الثلاث المقبلة وبوضع برنامج فعّال لمكافحة الفساد. وعند انتهاء المهلة المحدّدة وفي حال اعتبرت وزارة العدل الأميركية أنّ الهدف تحقّق، تُعفى المؤسستان نهائيًا من العقوبات الجزائية.

عاد جايمس كول مرات عدة خلال المؤتمر الصحفي إلى نقطة أساسية في الملفّ. فخلافًا لما أصرّ باتريك كرون دائمًا على ذكره، «لم تطبق «ألستوم» إجراءات مراقبة داخلية مناسبة.»

باختصار، فيما كانت «ألستوم» تتظاهر باتباع سياسة نزيهة، فإنها واصلت في الحقيقة ممارسة العادات الأكثر سوءًا في جوّ من التعتيم المطلق. ولم يكن برنامج الامتثال الخاص بها سوى لذرّ الرماد في العيون. وتلك المنظومة لم تكن بحسب جايمس كول، ثمرة حالات بسيطة من الإهمال أو من الفساد الفردي، بل كانت نشاطًا مخطّطًا له وموثقًا ومنظّمًا.

– إنها منظومة مذهلة بضخامتها ونتائجها بالنسبة الى العالم أجمع. مورس الفساد بداخل «ألستوم» لأكثر من عقد من الزمن، وفي عدة قارات.

أخيرًا وجه مساعد النائب العام في مداخلة أخيرة تحذيرًا أكثر شمولية:

– اسمحوا لي بأن أتكلّم بوضوح أكبر: ليس للفساد مكان في السوق العالمية. ونحن إذ نأخذ هذا القرار، نوجّه إشارة واضحة إلى كل شركات العالم.

الرسالة واضحة جدًا: إن الولايات المتحدة تمارس وتتبنّى بشكل تام دور الشرطي الخارق على كوكب الأرض

في مسألة مكافحة الفساد. وللمناسبة توجه جايمس كول بالشكر إلى السلطات السويسرية والسعودية والإيطالية والإندونيسية والإنكليزية والقبرصية والتايوانية التي قبلت بمساعدة مكتب التحقيقات الفدرالي ودعمه. ولم ينسَ أحدًا. لم ينقص سوى بلد واحد: فرنسا. مع ذلك، فُتح تحقيق منذ 7 نوفمبر 2007 في باريس (كشفته صحيفة «وول ستريت جورنال») بتهمة «الفساد غير المباشر والمباشر لموظفين عامين أجانب». غير أنّ القضاة لم يهتموا به يومًا، ولا أعرف السبب الذي منعهم من ذلك. وفي العام 2013، فتحت النيابة العامة تحقيقًا قضائيًا ثانيًا بتهمة الفساد أيضًا، يورّط «ألستوم» في المجر وبولندا وتونس. لكن الملف تعثّر مرة جديدة.

في المقابل، أثارت تلك المسائل حماسة القضاة في واشنطن. فسارع النواب العامون إلى انتهاز الفرصة لاصطياد شركة فرنسية جديدة متعددة الجنسيات، بعد «توتال» و«ألكاتيل» و«تكنيب».

ويشار إلى أنّ مجموع الغرامات المفروضة على الشركات الفرنسية الأربع هذه عزّز موارد الخزانة الأميركية بما يصل إلى 1.6 مليار دولار. وإذا أضفنا إليها غرامة الـ 8.9 مليار غير العادية المفروضة على بنك باريس الوطني في العام 2014، لانتهاكه الحظر الأميركي، والـ 787 مليون دولار التي دفعها «كريدي أغريكول» في العام 2015، أو مبلغ المليار دولار الذي سددته «سوسيتيه جنرال» في العام 2018، يصل المبلغ إلى أكثر من 12 مليار دولار، أي ما يفوق الموازنة السنوية للعدالة في فرنسا. لنتصوّر للحظة ما قد تفعله الدولة بـ 12 مليار دولار. لنأخذ مثالًا: «الخطة الكبرى لاستئصال الفقر» التي قدّمها إيمانويل ماكرون في سبتمبر 2018 وتُقدّر بـ 8 مليارات يورو.

بالعودة إلى واشنطن، فخلال المؤتمر الصحفي الاستعراضيّ الذي أعدّ له النواب العامون، حان دور ليسلي كالدويل، المسؤولة النزيهة في وزارة العدل، لتقدم بعض الإيضاحات حول التحقيقات التي يجريها مرؤوسوها. في المملكة العربية السعودية، وفي إطار مشروع الشُعيبة وهو عبارة عن محطة لتوليد الطاقة عاملة بالفيول أنشئت على ضفاف البحر الأحمر (وقد أطلقت المرحلة الثانية منها في

العام 2004، أي بعد حلول باتريك كرون على رأس «ألستوم»)، دفعت الشركة رشاوى بقيمة 49 مليون دولار واستعانت بشبكة معقّدة من الاستشاريين الخارجيين الذين أطلقت عليهم أسماء مرمّزة مثل «باريس»، و«جنيف»، و«لندن»، و«الرجل الهادئ»، و«الصديق القديم». أما المهمة الموكلة إليهم فكانت دفع العمولات السخية لمسؤولين من الشركة السعودية للكهرباء. كما لم تتردّد المجموعة في تقديم رشوة لإحدى مؤسسات... دعم التعليم الإسلامي. أما في مصر، فعمدت «ألستوم»، بين العامين 2003 و2011، إلى توزيع الرشاوى للفوز بعقود مع الشركة القابضة لكهرباء مصر، من خلال رشوة عاصم الجوهري المدير العام للشركة المشتركة التي أنشأتها الشركة القابضة لكهرباء مصر مع مجموعة «بيشتيل» الأميركية (التي لم تتعرض لأي مساءلة). وفي الباهاماس أيضًا، أقدم استشاريّ يعمل لحساب «ألستوم»، ومن أجل بيع تجهيزات، على رشوة أحد أعضاء مجلس إدارة شركة كهرباء باهاماس. أخيرًا، وبين العامين 2001 و2008، أقرّت «ألستوم» بأنها دفعت رشاوى لمسؤولين تايوانيين للفوز بعقود مرتبطة بمترو تايباي.

كما حرصت ليسلي كالدويل خلال المؤتمر الصحفي على تبرير قيمة الغرامة القياسية التي فُرضت على الشركة:

– «ألستوم» تدفع ثمنًا تاريخيًا بسبب سلوكها الإجرامي. فهذه الشركة لم تمتنع فقط عن الإفصاح طوعًا عمّا ارتكبته من أخطاء، بل رفضت بالإضافة إلى ذلك، التعاون الفعلي خلال السنوات الأولى للتحقيق.

أخيرًا نطقت القاضية بجملة لا أنفك أتذكّرها مذّاك:

– لم تتعاون «ألستوم» أخيرًا إلا اعتبارًا من اللحظة التي بدأنا فيها بملاحقة مديري الشركة.

ها هو الاعتراف واضح وضوح الشمس. فالمسؤولة الكبيرة في وزارة العدل الأميركية تقرّ علنًا باستخدامي وسيلة للضغط على شركتي. إذًا لم أكن مجنونًا ولا مصابًا بجنون الارتياب. بل استخدموني مثل فزّاعة تافهة لإخافة إدارة «ألستوم» وإرغامها على التعاون مع مكتب التحقيقات الفدرالي. قد يؤخذ الكثير على هذه العدالة التي لا تتوانى، في سعيها إلى إبرام الصفقات الغريبة، عن

استخدام الأفراد وكأنهم مجرّد بيادق تحرّكهم. لكنّ ثمّة ما هو مشين أكثر، وهو موقف شركتي. فبحسب ليسلي كالدويل رفضت إدارة شركتي، وعلى عكس ما تدّعيه، «التعاون الفعلي». في هذه الظروف، لماذا لم يعلمني أحد في أبريل 2013 بالمخاطر التي كانت تهددني عندما سافرت إلى الولايات المتحدة؟ لماذا رمى بي كيث كار في أتون الخطر؟ أتذكر تمامًا الحديث الذي دار بيننا قبل أيام قليلة من سفري:

– لا تخشَ شيئًا، كلّ شيء تحت السيطرة.

كيف أفسّر موقفه في تلك الأمسية في سنغافورة؟ هل تعمّد التضحية بي بـ«تسليمي» إلى وزارة العدل الأميركية؟ أم برهن عن عدم كفاءة فاضح، معتقدًا أنه نجح في خداع الأميركيين؟ طرحتُ على نفسي هذا السؤال لمدة طويلة وأميل بوضوح إلى الفرضية الثانية. فبرأيي أنهم معدومو الكفاءة لا أشرار، لكن، لعلّني مخطئ.

فيما استمعتُ إلى مداخلة ليسلي كالدويل تساءلتُ أيضًا: ماذا كان ليحصل لو أن «ألستوم» اعتمدت استراتيجية أخرى إزاء وزارة العدل الأميركية؟ أي منعطف كانت اللعبة القضائية ستسلكه في حال أقرّت الإدارة في العام 2010 الاعتراف بأخطائها؟ أعرف أنه من غير المستحسن أبدًا إعادة كتابة التاريخ، لكن يمكننا التحدّث عن ثلاثة احتمالات ممكنة: 1 - كانت الغرامة ستكون أقلّ قيمة حتمًا؛ 2 - لم تكن المجموعة لتصاب بهذا القدر من الخلل؛ 3 - لم تكن وزارة العدل الأميركية لتضطر إلى توقيفي.

أذكّر بأنّ الأميركيين لم يقدموا على توقيف أحد في قضايا «ماروبيني» و«توتال» و«تكنيب» و«بريتيش أيروسبايس». كما في حالات أخرى كثيرة مماثلة لحالة «ألستوم».

نعم، كان ليُكتب سيناريو مختلف تمامًا.

ما زلت أجهل حتى اليوم ما سوف يكتشفه ماتيو أرون خلال تحقيقه الصحفي. سينجح في جمع اعترافات فريد أينبايندر، المدير القانوني السابق لـ«ألستوم». فالمحامي الأميركي المستقر في فرنسا منذ نحو ثلاثين عامًا، بدأ حياته المهنية على رأس الخدمات القانونية لـ«فينشي»

قبل أن يشغل المركز نفسه في «ألستوم» حتى نهاية العام 2010، عندما أزيح لصالح كيث كار.

بحسب فريد أينبايندر، تعود المشاكل القضائية الفعلية التي واجهتها «ألستوم» إلى منتصف العقد الأول من هذا القرن تقريبًا. وفي سويسرا تحديدًا بدأت آلة الفساد تتعطّل. في العام 2004، قام عدد من مدققي الحسابات الماليين لشركة الخدمات المهنية «كي.بي.إم.جي»، العاملين لحساب اللجنة المصرفية السويسرية بمراجعة حسابات مصرف «تامبوس بريفات بنك إي.جي»، وهو مصرف خاص صغير. إثر عملية التدقيق، أوقف احتياطيًا مدير المصرف أوسكار هولينفيغر بشبهة تبييض الأموال لصالح عصابات المخدرات في أميركا الجنوبية. ولدى مداهمة منزل سكرتيرته، اكتشف المحققون أن أوسكار هولينفيغر يعمل أيضًا على تحويل أموال لـ«ألستوم» في ليشتنشتاين وسنغافورة والبحرين وتايلاند. وكانت تلك التحويلات تُكتب يدويًا منعًا للاحتفاظ بأي أثر لها على الكمبيوتر.

دام تحقيق السلطات السويسرية سنوات عدة، قبل أن يتم التركيز عن كثب على الشركة السويسرية التابعة للمجموعة. ومرّر المحققون المعلومات أيضًا إلى دول صديقة، أي فرنسا وإنكلترا والولايات المتحدة. وإذا كان التحقيق الذي فُتح في العام 2007 في باريس قد راوح مكانه، فإن التحقيقات في أمكنة أخرى أخذت منحى مختلفًا. ففي سويسرا عمد نحو الخمسين عميلًا من النيابة العامة الفدرالية ومن الشرطة القضائية الفدرالية إلى تنفيذ حملة من المداهمات في بادن بمنطقة زوريخ وفي وسط سويسرا، حتى أن السويسريين أطلقوا دعوة إلى تقديم شهادات، وخصصوا رقمًا هاتفيًا لجمع الشهادات بحقّ «ألستوم». وفي أنكلترا، وجه شرطيو وحدة مكافحة الفساد البريطانية ضربة قوية في 24 مارس 2010. وحملت تلك العملية التي نفذت على الضفة الأخرى من المانش الاسم الرمزيّ «روتينيوم» وهو معدن من عائلة البلاتين، يشتهر بمقاومته الكبيرة لكنه قابل للكسر على درجة حرارة الجو. ولم يوفّر رجال الشرطة الإنكليز، في سعيهم إلى «كسر» شركة «ألستوم» أي وسيلة كبرى. فجندوا 150 محققًا وداهموا مقار إقامة المديرين الثلاثة

للشركة البريطانية التابعة للمجموعة: مديرها، ومديرها المالي، ومديرها القانوني (الذي سيقضي بأزمة قلبية في اليوم التالي لاحتجازه). أخيرًا؟، وفي الفترة نفسها أيضًا، وفي الولايات المتحدة هذه المرة، وضع النواب العامون لوزارة العدل يدهم أيضًا على الملف.

في نهاية العقد الأول من هذا القرن، قررت السلطات الأميركية والسويسرية والإنكليزية تنسيق تحقيقاتها. فحقق السويسريون في العقود المبرمة في كل من ليتونيا وتونس وماليزيا، فيما ركّز الإنكليز تحقيقاتهم على كل من الهند وبولندا ولتوانيا. أما الأميركيون الذين يستفيدون من إمكانية التحقيق حيثما يشاؤون بفضل قانونهم القابل للتطبيق خارج الأراضي الأميركية، فقد احتفظوا لأنفسهم بالتحقيق في «سائر أنحاء العالم». ناهيك عن الإيطاليين الذين فتحوا، وعلى غرار البرازيليين، تحقيقات قضائية بحق «ألستوم». وأخيرًا، البنك الدولي الذي وجه إلى المجموعة شبهة الفساد في إطار إحدى الصفقات المبرمة في زامبيا. ويتذكّر فريد أينبايندر، المدير القانوني لـ«ألستوم»، الجوّ الذي كان سائدًا خلال تلك المرحلة في مقرّ الشركة في لوفالوا: «شعرنا بأننا محاصرون من كلّ مكان». وسيكتشف هذا المحامي الخفايا الواحدة تلو الأخرى: «نظرًا إلى موقعي في الشركة، تمكنتُ من الاطلاع على الإجراءات السويسرية، وقمتُ بمراجعة مجموع العقود المُبرمة. فكنت أقرأها وأعيد قراءتها لمدة ست إلى ثماني ساعات يوميًا. واضطررت إلى تحليل 100 إلى 150 عقدًا. وبحسب تقديراتي، فإنّ مجمل الصفقات إنما تمت من خلال عمليات فساد صغيرة، متوسطة أو كبيرة الحجم». لمواجهة هذا التسونامي القضائي، شكّل المدير القانوني فريق عمل مؤلفًا من محامين ومستشارين قانونيين. وكان عددهم كبيرًا جدًا لدرجة أنّه اضطر إلى رسم هيكلية تنظيمية من أجل التعامل معهم، وتنظيم التعاون بينهم. تعود الوثيقة إلى 26 نوفمبر 2010 وتضمّ أسماء محامين إنكليز وسويسريين وبرازيليين وأميركيين وفرنسيين وبولنديين وإيطاليين، بلغ مجموعهم 39 وكانوا يعملون على ملفات الفساد الخاصة بألستوم، لكنّ معظم الكوادر أمثالي كانوا يجهلون ما يدور في تلك الحقبة.

ويتذكّر فريد أينبايندر: «من الناحية الفرنسية كان الوضع دقيقًا للغاية. كنا نتعامل مع استشاريين عدة للشركة، لكنّ أحدهم ويدعى أوليفيي ميتزنر (وهو من الشخصيات المعروفة في نقابة المحامين وقد توفي لاحقًا) سرعان ما تولى القيادة، فانعقدت اجتماعات عمل في مكتبه. وهذا ما أزعجني لأن ميتزنر كان أيضًا محاميًا غير رسميّ لباتريك كرون نفسه، وكنت أنا شخصيًا بخطر تضارب المصالح».

غير أنّ فريد أينبايندر كانت له هواجس أخرى، تحوّل أحدها إلى كابوس: التحقيق الأميركي. فهو الذي عمل في الولايات المتحدة في مكاتب محاماة متخصصة بمسائل الامتثال، كان يدرك تمامًا قوة وزارة العدل الأميركية وطرقها.

«لقد اتّصلوا بنا خلال الفصل الأول من العام 2010. كانت الرسالة بسيطة: «أنتم هدف.» باختصار، كان يبلغنا بأننا عرضة للتحقيق، ودعانا إلى التعاون.»

إنها إحدى سمات الأميركيين. فهم يبدأون دائمًا بالاتصال بالشركات الكبرى ويعرضون عليها صفقة جاهزة، بحسب ما أوضح أينبايندر: «إمّا أن تتعاونوا بشكل تام وتتوقفوا عن التذرّع بمرور الزمن وتقوموا بأنفسكم بإجراء تحقيق داخلي، وتوافقوا على إدانة أنفسكم من خلال فضح موظفيكم، وإما أن ترفضوا المشاركة في الصفقة، وفي هذه الحالة ستجدون مكتب التحقيقات الفدرالي بالمرصاد».

هذا النظام القضائي يتناقض مع مبادئنا القضائية. ففي فرنسا، لا يمكن أن ينصح أي محام موكله بأن يزود جهة الاتهام بالعناصر التي تثبت الادعاء. على العكس، فهو يشجعه بدلًا من ذلك على إخفائها. غير أن فريد أينبايندر هو خرّيج المدرسة الأنكلوساكسونية في القانون، لهذا ومنذ بداية العام 2010، أوصى مرارًا باتريك كرون الذي عقد معه عددًا من الاجتماعات على انفراد، بأن يوافق على القواعد التي وضعتها وزارة العدل الأميركية.

«في البداية، لم يكن الرئيس التنفيذي مستعدًا للاستماع إلى أي نصيحة، وهو رجل سريع الغضب. وقد رفض الإقرار بمسؤوليتنا، حتى أنه أراد ملاحقة النواب

العامين أمام القضاء. إنه الجنون بحد ذاته. أما أنا فأصررت عليه مرة بعد مرة، وقلت له: تعالَ معي إلى واشنطن».

أخيرًا، في أبريل 2010، انتقل باتريك كرون إلى الولايات المتحدة مع فريد أينبايندر للقاء في مكتب ونستون سترو للمحاماة، المتخصص في قضايا الفساد. سار الاجتماع على ما يرام وأعطى الرئيس موافقته على تسليم القضية إلى المحامين التابعين للمكتب الرئيسي في شيكاغو. قام هؤلاء بالإجراءات المعتادة، فأجروا تحقيقًا داخليًا في «ألستوم». في تلك المرحلة، اعتقد باتريك كرون أنه سمح فقط بعملية تدقيق بسيطة في الحسابات، كما هي العادة ضمن الشركات الكبرى. وبعد أشهر عدة، لم يسعه أن يخفي استياءه عندما اكتشف أن المحامين الأميركيين ذهبوا بعيدًا في التحقيقات، وخصوصًا حين استجوبوا عددًا كبيرًا من الكوادر من خلال حملهم على الكشف عن عمليات الغش والاحتيال.

في 10 ديسمبر 2010، بعث مكتب ونستون سترو للمحاماة برسالة إلى فريد أينبايندر وباتريك كرون، مرفقة بتوصية واحدة فقط: المسارعة إلى التعاون مع وزارة العدل الأميركية! فقد اكتشف هؤلاء الخبراء خلال التحقيقات التي أجروها دفع الرشاوى في المملكة العربية السعودية، ولم يشكّوا في أن يتوصل مكتب التحقيقات الفدرالي إلى الأمر نفسه. فما كان من الرئيس التنفيذي إلا أن أخذ قرارًا جذريًا بالتخلي عن خدمات مكتب المحاماة الأميركي باعتباره تمادى في الفضول والجرأة. ثمّ قام بصرف مديره القانوني أينبايندر، وعرض عليه مركز مستشار لمدة سنة واحدة، إلى أن يتمكن من التقاعد، وعيّن مكانه كيث كار.

كيف تمكنت «ألستوم» بعد ذلك من إدارة هذه القضية على المستوى الداخلي؟ إنه لغز. فقد أبدى كيث كار[2] تكتمًا شديدًا، ولم يتسرب سوى معلومات قليلة.

لعل الشركة كانت تأمل تفادي العاصفة. صحيح أن الملاحقات في أوروبا لم تؤدّ حتّى الآن إلى أيّ أثر مهمّ. ففي إنكلترا، لم يكن أي حكم قد صدر في صيف العام 2018، حتى ولو وجهت الاتهامات إلى سبعة موظفين أو موظفين سابقين. وفي العام 2011 في سويسرا، خضعت الشركة لعقوبة جزائية وحُكم عليها بدفع غرامة قدرها 2.5

مليون فرنك سويسري، أضيف إليها تعويض بقيمة 36.4 مليون فرنك، إلا أن هذه العقوبة تبقى خفيفة. بعد عام من ذلك، أي في العام 2012، أدرج البنك الدولي على اللائحة السوداء شركتين تابعتين لـ«ألستوم» (إحداهما «ألستوم سويسرا») لمدة ثلاث سنوات، وفرض على المجموعة غرامة قدرها 9.5 مليون دولار. أما الصندوق السيادي النروجي (وهو صندوق الاستثمار الأكبر في العالم) فقد فضّل الانسحاب منذ العام 2011 من المساهمة في «ألستوم» بسبب «مشاكل الفساد المستشرية». مما لا شكّ فيه أن العقوبات المذكورة شوّهت سمعة الشركة، لكنها لم تهدد بقاءها في أي لحظة. هل اعتقد باتريك كرون أنه سيفلت من العقوبات في الولايات المتحدة أيضًا؟ خطأه في الحكم على الأمور جعلني أدفع ثمنًا باهظًا، ناهيك عن موظفي «ألستوم» وعن الفرنسيين الذين شهدوا على اختفاء إحدى شركاتهم النادرة متعددة الجنسيات والعاملة في قطاع استراتيجي.

---

1 لم تفتح وزارة العدل تحقيقًا رسميًا إلا يوم أقرت الشركة بالتهم المنسوبة إليها. بهذه الطريقة تكون الوقائع التي تدين الشركة مطابقة لوقائع التهم التي أقرّت الشركة بها. فيمكن وزارة العدل الأميركية أن تتغنّى بنسبة 100% من النجاح.

2 اتصل المؤلفون بكيث كار الذي رفض الردّ على أسئلتهم.



الفصل الأربعون

«ألستوم» تُقرّ بالتهم المنسوبة إليها

برغم أنّ النظام القضائي الأميركي جائرٌ، إلّا أنّه يتمتّع على الأقلّ بميزة واحدة: فهو شفّافٌ نسبيًّا. إذ يتوفّر على الموقع الإلكتروني لوزارة العدل الأميركية عدد كبير من نماذج الإجراءات التي يمكن الاطلاع عليها مباشرة، ما أتاح لي أن أجمع الكثير من الاجتهادات القضائية حول قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد. فكان متاحًا الولوج بحرية إلى نص الإقرار بالتهم المنسوبة إلى «ألستوم» الذي شكّل منجمًا استثنائيًا من المعلومات لم تستثمره سوى قلة من الصحفيين الفرنسيين. بدءًا من تاريخ التوقيع على هذه الوثيقة: الثاني والعشرون من ديسمبر 2014 (مع الإشارة إلى أن الأحكام الأكثر أهمية وُقّع عليها في 19 ديسمبر 2014، أي في اليوم نفسه لانعقاد الجمعية العمومية الاستثنائية لـ«ألستوم» التي صادقت على صفقة البيع لـ«جنرال إلكتريك»). ثمّة ما أدهشني في هذا الموضوع: لماذا لم يتمّ إبرام هذا الاتفاق قبل ذلك الوقت؟ في الواقع، كانت المفاوضات قد انتهت أو شارفت على الانتهاء قبل ذلك التاريخ بستة أشهر، أي في يونيو 2014. وكانت «جنرال إلكتريك» تعرف القيمة التقريبية للغرامة وهو ما أتاح لها تحديد سعر إجمالي للشراء. فلماذا في هذه الظروف انتظرت وزارة العدل الأميركية تلك المدة الطويلة لإبرام الاتفاق؟

بنظري ليس للأمر سوى تفسير معقول واحد: كان من الضروري إبقاء باتريك كرون في مركزه، حرصًا على إتمام

تصويت المساهمين على البيع من دون أي صدامات. في الواقع، لو أن النقاب كُشف عن نص الإقرار بالتهم قبل انعقاد الجمعية العمومية بأسابيع أو أشهر عدة، لأثار مضمونه فضيحة ودفع كرون إلى الاستقالة. فبنظر الأميركيين كانت لباتريك كرون وحده مصلحة شخصية حقيقية في إنجاز الصفقة. لكن، لنعد إلى مضمون الوثيقة. أشير إلى أن النواب العامين حصروا ملاحقاتهم بخمس دول، لا غير. لكنّ موقعي يخوّلني أن أدرك أن وزارة العدل الأميركية تمكنت من الاطلاع على عدد لا يُستهان به من عقود الاستشاريين التي أبرمتها المجموعة طوال ما يزيد عن عشر سنوات، في العالم كله. بالتالي كان من الممكن أن تكون الأضرار القضائية أكبر بكثير. ومن جديد أرى نفوذ «جنرال إلكتريك» التي لم تشأ بالطبع التشهير بكلّ عملاء «ألستوم» غير الشرفاء، أعني الشركات التي ستصبح بعد إتمام الصفقة من زبائن «جنرال إلكتريك»!

لاحظت أيضًا أنّ النسبة الكبرى من الرشاوى التي بلغت قيمتها 75 مليون دولار قد دُفعت بعد حلول كرون على رأس «ألستوم» (في العام 2003). حتى أن الدفعات الأخيرة تمت في العام 2011، بحسب ما نقلته الصحفية كارولين ميشال من صحيفة «لوبسرفاتور». وهكذا ندرك بشكل أفضل الخطر الذي كان سيحدق بباتريك كرون لو أنه تعرّض للملاحقة. وإذا لجأت إلى المبادىء التوجيهية نفسها التي اعتمدها النواب العامون لاحتساب مدة عقوبتي (من خمس عشرة إلى تسع عشرة سنة من السجن) وذلك لتورّطي في القضية الإندونيسية وحدها، لا أجرؤ على تصوّر العقوبة التي كان كرون ليتكبّدها على إجمالي الملفات! لا شك بأنه كان سيقرّ مثلي بالتهم المنسوبة إليه، ولكنه ما كان ليفلت من عقوبة تقلّ عن عشر سنوات من السجن. مع ذلك اختارت وزارة العدل الأميركية إعفاءه من الملاحقة.

نتيجة لذلك، تمت ملاحقة ثلاثة من الأشخاص الطبيعيين الأربعة المتهمين (روثشيلد وبومبوني وأنا) في مشروع تاراهان وحده، والذي يمثل أقل من 600 ألف دولار من العمولات من أصل مجموع العمولات البالغ 75 مليون دولار. أما هوسكينز، المتهم الرابع، فقد تمت ملاحقته بتهمة تتعلّق بمشروع إندونيسي آخر. غير أن

النواب العامين لم يلاحقوا أحدًا في موضوع مبلغ الـ 73 مليون المتبقي! ما يثبت بما لا يقبل الجدل أن هدف الأميركيين لم يكن معاقبة «المذنبين» بقدر ما كان لَيّ ذراع إدارة «ألستوم». على الأقل، يكون كرون قد نجح في تجنب مجزرة من الاتهامات. لا شكّ في أن مجموعة صغيرة من المديرين تدين له بالامتنان في هذه المسألة. وقد تقاسم بعضهم العلاوات المقدرة بالملايين والتي منحت عند إنجاز الاتفاق مع «جنرال إلكتريك». هنيئًا لهم بذلك. لدى قراءة وثيقة الإقرار بالتهم المنسوبة إلى «ألستوم»، تنكشف للعلن أيضًا «كذبة» أخرى لإدارة الشركة. ففي حين تباهى باتريك كرون لمدة طويلة (وذلك لتسليط الضوء على الممارسات الجيدة التي يزعم وضعها)، بأن الولايات المتحدة لم تفرض عليه أي «مراقب»، كان السبب مختلفًا تمامًا. صحيح أنّ وثيقة الإقرار بالتهم تتضمّن عادةً بندًا يجبر الشركة التي أقرت بأخطائها على استقبال «مراقب» خارجي، يكون في الغالب محاميًا أميركيًا، يُكلّف التحقق من مراعاة المجموعة التزاماتها بالتوقف عن ممارسة الفساد، غير أن هذا التدبير لم يكن ضروريًا في حالة «ألستوم» بكل بساطة. في الواقع، كانت المجموعة في ديسبمر 2014 خاضعة أصلًا لـ«رقابة» البنك الدولي منذ أن دفعت غرامة هائلة في ملفّ فساد في زامبيا.

أخيرًا لم أكفّ عن التساؤل عن دور مدققي الحسابات في «ألستوم» والمسؤوليات التي يتحملونها في ما آلت إليه الشركة من فشل ذريع. في الواقع كيف أمكنهم غضّ النظر عن الرشاوى المقدرة بـ 75 مليون دولار؟! والأمر الأكثر أهمية هو لماذا لم يصرّوا على إدخال قيمة الغرامة التي وجب على «ألستوم» تسديدها في حسابات الشركة. كيف أقدم مدققو الحسابات على المصادقة على حسابات لا تتعدى عشرات الملايين من اليورو، في حين قُدّرت الغرامة بنحو المليار دولار؟ يبدو أن هذا الإهمال لم يصدم هيئة الأسواق المالية التي لم تفتح تحقيقًا حول إخفاء خطر يبلغ 772 مليون دولار، حسبما أعرف على الأقل. أخيرًا أشير إلى أن باتريك كرون لم يتعرض حتى هذا التاريخ لأي ملاحقة في فرنسا، في حين أنه اعترف وهو يوقع على وثيقة الإقرار بالتهم المنسوبة إليه، بإحدى

عمليات الفساد الأكثر ضخامةً على مستوى العالم. في ظروف أخرى، كانت النيابة العامة المالية ستسارع إلى فتح تحقيقات (كما فعلت في أوائل العام 2018 في قضية بولوري، حيث مبالغ الرشاوى قيد التدقيق أقلّ بكثير من تلك المسجّلة في حالة «ألستوم»).

الفصل الحادي والأربعون

باتريك كرون في مواجهة النواب

فقاعة صابون في الهواء. وأكثر من ذلك، فقاعة صغيرة. وأنا الذي خلتُ أنّ المعلومات التي أفشاها النواب العامّون الأميركيّون في أواخر ديسمبر من العام 2014 كانت ستحدث في فرنسا أثر قنبلة إعلامية... لقد أخطأتُ في حساباتي. صحيحٌ أنّ عددًا من المقالات تناول المسألة لكنها اقتصرت كلها على فكرة واحدة: لقد قامت «ألستوم» بتصفية حساباتها مع الولايات المتحدة. هذا كلّ شيء. انشروا الخبر. ألم يكن من خبر آخر يُكتب أو يُشار إليه؟

في النهاية، حسنًا فعلتُ بالتزامي الصمت. فلو أفشيتُ قصتي، لعرّضتُ نفسي للخطر بلا جدوى خصوصًا أن ملفّي القضائي يراوح مكانه في الولايات المتحدة. بالتالي لا يمكنني أن أقرّر شيئًا ولا أن أخطّط، فأنا أقف أمام حائط مسدود. أحيانًا يُخيّل إليّ أنني أعيش في مرحلة عبور مستمر، كأنني مسافرٌ ينتظر طائرة لن تصل أبدًا.

في الانتظار، يُستحسن أن أعمل في السرّ، فالحذر واجب. شاركتُ في أوائل العام 2015 في مآدب عشاء أقيمت على قاعدة التكتم على مصادر المعلومات التي يتمّ تداولها فيها وأسماء المشاركين. نظّم إحدى المآدب إيريك دونيسيه، رئيس وكالة الاستخبارات الاقتصادية، وكنتُ ضيف الشرف. جلس إلى المائدة نحو عشرين شخصًا: نائبان، ومسوؤلون وزاريّون كبار، وأحد مديري بنك باريس الوطني، ومفوّض شرطة سابق تحوّل إلى الاستخبارات، وأحد الصناعيين الكبار الذي كان على رأس عدد من

الشركات متعددة الجنسيات، وصحفيان استقصائيان. كما استقبلني قياديون عدة لشركات كبرى مسجّلة في بورصة باريس. في تلك الجلسات كنت أسرد تجربتي بلا كلل وأطلق التحذيرات على أمل أن يسمع أحدهم صوتي.

لحسن الحظ أن عددًا من المسؤولين السياسيّين تحلّوا بشيء من الوعي، ففضحوا «عملية صناعية خادعة» ولم يكونوا كثرًا، بل نحو الأربعين نائبًا، معظمهم من اليمين وقد اجتمعوا في مناسبتين، الأولى في يونيو والثانية في ديسمبر من العام 2014، للمطالبة بإنشاء لجنة داخل الجمعية الوطنية للتحقيق بشأن بيع «ألستوم». ومن الذين أيدوا هذه المبادرة، كان هنري غواينو وجاك ميار أو فيليب هويون. وكان الأكثر نشاطًا بينهم دانيال فاسكيل بلا منازع، وهو نائب عن «الاتحاد من أجل حركة شعبية» في منطقة با دو كاليه وأمين صندوق الحزب، وأستاذ في القانون، والعضو السابق في لجنة التحقيق في عملية كاهوزاك. غير أن هذه المبادرة اصطدمت بحائط، إذ عارضتها الحكومة فيما لم يبدِ الحزب الاشتراكي أي اهتمام بها وامتنع «الاتحاد من أجل حركة شعبية» عن تأييدها. مع ذلك، حظي النواب الأربعون المتمرّدون بجائزة ترضية.

وافقت لجنة الشؤون الاقتصادية من ناحيتها (وهي تتمتع بصلاحيات محدودة أكثر من صلاحيات لجنة الجمعية الوطنية) على إجراء سلسلة من جلسات الاستماع حول «ألستوم». وتقرّر إجراء المداولات الأولى في 10 مارس 2015.

لنكن صادقين، كنت أخشى أن يكون النقاش مفخّخًا سلفًا وأن تكون الأسئلة متكلّفة والجدالات عقيمة... فأنا لم أثق يومًا ثقة فعلية بالسياسيين في ما يتعلق بمعالجة المسائل الاقتصاديّة المهمة. لكنني كنت على خطأ. فجلسات النقاش ستكون مثيرة للاهتمام وإن لم تخلُ دائمًا من الحسابات السياسية.

منذ البداية قام نائب «الاتحاد من أجل حركة شعبية» عن منطقة با دو كاليه، دانيال فاسكيل، بالتذكير بسلطته:

– آسف لرفض طلب التحقيق الذي رفعناه. إنه لأمر مؤسف لأن الأشخاص الذين يُستمع إليهم في هذا الإطار

يُجبرون على قسم اليمين، وهي ليست الحال أمام هذه اللجنة.

سرعان ما ذكّره رئيس اللجنة الاشتراكي فرانسوا بروت بتناقضات معسكره السياسي:

– لكلّ مجموعة الحقّ في المطالبة بإنشاء لجنة تحقيق. وكان بإمكان «الاتحاد من أجل حركة شعبية» استخدام هذا الحق في حال رغب في ذلك.

– بالتأكيد، أجابه دانيال فاسكيل، لكنك تعرض علينا سلسلة من الجلسات تذكّرني بأحد الأمثال الشعبية «من يستمع إلى جرس واحد، لا يستمع إلا إلى صوت واحد.»

وتابع النائب الفخور برده طرح سلسلة من الأسئلة المحرجة على باتريك كرون. أتى رئيسي التنفيذي السابق للمثول أمام النواب يرافقه مساعده الأمين، بوغييوم، الرجل الذي كان صلة الوصل مع «جنرال إلكتريك» في صيف العام 2013.

– سيّد كرون، لماذا الاستعجال في عملية البيع؟ إن الوضع المالي لـ«ألستوم»، والذي يمكن تلخيصه بسجلّ طلبيات بقيمة 51 مليار يورو، أي ما يعادل سنتين ونصف السنة من النشاط، ورقم مبيعات وصل إلى 20 مليار يورو وهامش تشغيلي من 7% نتيجة أنشطة فرع الطاقة ونتيجة صافية من 556 مليون يورو، لم يكن ليبرّر هذا الاستعجال.

بعد ذلك استجوب دانيال فاسكيل كرون ليقدم أخيرًا تفسيره بشأن الملاحقات بتهم الفساد:

– ماذا عن الضغوط التي مارستها العدالة الأميركية على «ألستوم»؟ لا يسعنا سوى أن نقيم الصلة بين قضية الشراء هذه وغيرها من حالات استحواذ «جنرال الكتريك» في الماضي على شركات أخرى تحت وطأة التحقيقات القضائية في الولايات المتحدة: أليس في الأمر طريقة عمل تتيح للعملاق الأميركي الاستيلاء على شركات أضعفتها الإجراءات القضائية؟ إنها مسألة مهمة خصوصًا أنها لا تعني «ألستوم» فقط، بل أيضًا شركات فرنسية أخرى.

لم يكن دانيال فاسكيل الوحيد الذي يطرح التساؤلات في ما يتعلق بهذا الموضوع. فقد أجرى عدد من نواب

اليسار وخصوصًا المنتمين الى الحزب الشيوعي التحليل نفسه.

– سيد كرون، قال أندريه شاساين معبّرًا عن شعوره بالإهانة، نحن نواجه قضية خطيرة، هي تقطيع أوصال إحدى مجموعاتنا الصناعية الفضلى. وهذه الصفقة جزء من الاستراتيجية الأميركية للهيمنة الاقتصادية، وهي شديدة الخطورة بالنسبة إلى استقلال بلدنا.

كما في الجمعية العمومية للمساهمين، لم يرتبك باتريك كرون البتة أمام وابل الأسئلة الاتهامية التي انهالت عليه، فقال:

– آسف لعدم تمكّني من أن أقسم اليمين لكن هذا لا يغير شيئًا في صدق إجاباتنا وشفافيتها. وتابع مسترسلًا في تبرير نفسه: أعتبر أنّ مشروع الاتحاد بين «ألستوم» و«جنرال إلكتريك» جيّد بالنسبة إلى «ألستوم» كما إلى الوظائف وفرنسا. قد لا توافقونني الرأي، لكن يهمّني أن أوضح أنّ كلّ العناصر التي حملتني على الترويج للمشروع المذكور موجودة على الطاولة. سيد فاسكيل، هذه العملية لم تكن وليدة قرار أُخذ على عجلة. العكس هو الصحيح تمامًا. عملي هو استباق المفاجآت، ذلك كنت أبحث منذ سنوات عن حلول بنيوية تتيح لـ«ألستوم» التخلّص من مصاعبها. برأيكم، ألم أفكّر أوّلًا بحلول فرنسية تتيح لنا البقاء في موقع القيادة؟ لم أجد الحلول ولهذا السبب اتّخذتُ مبادرة الاتصال بـ«جنرال إلكتريك». إنها خطوة مدروسة، وإذا تكتّمنا عنها، فذلك لأنّ أي شبهة تتعلق بصعوبات مالية في مهنتنا من شأنها أن تزعزع ثقة عملائنا.

مرّة جديدة نفى الرئيس التنفيذي وجود أي علاقة بين الإجراءات القضائية الأميركي واختياره البيع. حتى أنه اعتبر أنّ ثمّة مؤامرة.

– بالنسبة إلى النظريّات التي تتحدث عن نوع من المؤامرة في ما يتعلّق بالتأثير الذي مارسته وزارة العدل الأميركية في عملية البيع هذه، اعلموا أن التحقيق مع «ألستوم» في قضايا الفساد سبق محاثاتنا مع «جنرال إلكتريك». بالتالي من المهين التفكير في تواطؤ من أي نوع كان. وهذا مخالف للوقائع.

لم تبدُ لي الذريعة التي قدّمها مقنعة جدًا، لا بل أنها بدت لي سخيفة. من البديهيّ أن التحقيق الذي أجرته وزارة العدل الأميركية (وقد بدأ في العام 2010) سبق عملية الاتصال بـ«جنرال إلكتريك»! ذلك أن باتريك كرون اتصل بـ«جنرال إلكتريك» بسبب المخاطر القضائية التي أرخت بثقلها على الشركة، كما عليه شخصيًا. على أي حال، بدا النواب غير مقتنعين بشيء من تفسيراته عديمة الجدوى. وتساءلت كلوتيلد فالتير، المستشارة السابقة لليونيل جوسبان ونائبة الحزب الاشتراكي عن منطقة كالفادوس:

– هل تحدثنا عن نظرية المؤامرة لصرف النظر عن مسألة الفساد؟ الأمر سهل بعض الشيء! لا بدّ أولًا من تحليل أسباب التأخر الفرنسي في اتخاذ إجراءات تتعلق بالفساد. ما الذي يفسر برأيك وتيرة هذه المسألة وحساسيتها بالنسبة إلى «ألستوم»؟

– أكرّر أنّ الملف المتعلق بوزارة العدل الأميركية مستقل تمامًا عن قرار البيع! ردّ باتريك كرون.

وذكّر بشيء من الانزعاج بأن «جنرال إلكتريك» سوف تدفع 12.35 مليارًا وأنّ «ألستوم للنقل سوف تتخلص من ديونها بالكامل». أخيرًا حرص كرون على اللعب على وتر الحسّ الوطني أمام ممثلي الشعب، فقال:

– أنا نتاج نظام الجدارة الفرنسي. لقد تسنت لي الفرصة لأقول إن والديّ من المهاجرين. وأنا فخور بأنني وظّفت في فرنسا ما يقارب الخمسة عشر ألف شخص منذ أن وصلت إلى «ألستوم». الجميع يساهمون في التوظيف في فرنسا؛ من ناحيتي، أحاول أن أقدم مساهمتي المتواضعة.

وختم مداخلته بهذه الكلمات الرنّانة:

– أكرّر أنني فخور بإنجاز هذه العملية. يمكنكم استشارة صحفيي العالم كله والطلب من كل مكاتب العالم أن تجري لحسابكم ما شئتم من الدراسات، لن تجدوا عنصرًا واحدًا ساهم في قرار الترويج لهذا المشروع من خارج الحقل العام. الباقي مهين وينطوي على افتراء بحقي وغير صحيح. هذا ما أردتُ قوله من دون أن أقسم اليمين ولكن وأنا أنظر في عيونكم.

وغادر باتريك كرون القاعة.

لا أعرف إذا كانت نظرته كافية لإقناع النواب. في المقابل، لا شك في أنه أصيب بطنين في الأذنين في الساعة التي تلت كلمته، لكثرة ما تناولته الأحاديث. وبدوره، اتهمه وزير الاقتصاد إيمانويل ماكرون الذي مثُل بدوره أمام اللجنة للاستماع إلى أقواله، بالخيانة علنًا، فقال:

– حين أطلقت الدولة نقاشًا استراتيجيًا بشأن مستقبل «ألستوم» وأبدت نيّتها العمل مع رئيسها والمساهمين، خدع رئيسها الدولة ونفّذ عملية لم تكن الأفضل من حيث المصالح الاستراتيجية. أكرّر: لقد وضعنا كلنا أمام الأمر الواقع.

وبحسب الوزير، كانت لخيانة الرئيس التنفيذي نتيجة لا يمكن العودة عنها، فنحن «لم نعد نمتلك الوقت اللازم». وتعذّر التصدي لعرض «جنرال إلكتريك». ولم يكن من الممكن إنشاء تحالف مع مجموعة أوروبية كبيرة مثل «سيمنز» في مهلة قصيرة كهذه، وهو الأمر الذي دعا إليه أرنو مونتبورغ، وذلك لأن «أخذ المزيد من الوقت سيكون خطأ صناعيًا حقيقيًا»، بحسب ما أكّد ماكرون. باختصار، استبق رئيس تنفيذي مستهتر قرار الحكومة الفرنسية وبات مستحيلًا إثر ذلك العودة إلى الوراء. إذا كان هذا التفسير هو الصحيح فأنا أعتبره مأسويًا. كانت اللعبة المزدوجة التي قام بها رئيس تنفيذي كافية لجعل حكومة القوة العالمية العظمى الخامسة تصاب بالعجز. أقلّ ما يُقال في هذه اللعبة إنها مثيرة للقلق. أما تتمة وقائع جلسة الاستماع إلى ماكرون، فأخذت منحى أكثر دراماتيكية. وها هو وزير الاقتصاد يردّ على استجواب النائب فاسكيل حول قضايا الفساد. وبينما توقعت أن يتجنب التطرق إلى الموضوع، أصبت بالدهشة لسماعه يفجّر مفاجأة:

– بالنسبة إلى التحقيق الذي تجريه وزارة العدل الأميركية، طرحت السؤال بشكل مباشر على السيد كرون. في الواقع، كنت مقتنعًا على المستوى الشخصي بالعلاقة بين هذا التحقيق وقرار السيد كرون، لكننا لا نمتلك أي دليل. أكّد لي السيد كرون أن تلك الإجراءات لم يكن لها أي تأثير في قراره. لن أقول إن قناعتي الداخلية لا تلتقي وقناعتكم، سيد فاسكيل، بشأن بعض الأسئلة التي

طرحتموها، لكنني أكرر أننا نفتقر إلى أي وسيلة لإثبات ذلك.

فاجأتني تلك المداخلة. لدى إيمانويل ماكرون «قناعة راسخة» بأن الملاحقات هي التي أدت إلى البيع، لكن ليس بمقدوره إثبات ذلك بكل بساطة. وإذا كان وزير الاقتصاد غير قادر على إيجاد الدليل، فمن يقدر على ذلك؟ على أي حال كانت وزارته على علم بالأمر عندما قصدتها في العام 2014، مراتٍ عدة، للخضوع لـ«استجواب» وحدة الاستخبارات الاقتصادية. وكانت كلود ريفيل المندوبة الوزارية في شؤون الاستخبارات الاقتصادية والتابعة مباشرة لرئيس الوزراء، على علم بالموضوع هي أيضًا لأنها حاولت عبثًا دقّ ناقوس الخطر. إذا كانت الحكومة على علم بخفايا هذه الصفقة، لماذا لم تمنع حدوثها؟ أو على الأقل لماذا لم توقفها مدة كافية لكشف خفايا عملية البيع؟ ولماذا تخلّى إيمانويل ماكرون عن أرنو مونتبورغ الذي كان المعارض الوحيد لهذه العملية الانتحارية للصناعة الفرنسية؟ ما السبيل إلى تفسير هذه الاستقالة الجماعية لقادتنا السياسيين؟ حاول ماتيو أرون مرات عدة الحصول على تفسيرات. لكنّ مكتب إيمانويل ماكرون لم يشأ الردّ عليه، فيما دفع الحذر بميشال سابان الذي كان وزيرًا للمال في تلك المرحلة، إلى الامتناع عن الإدلاء بأي تعليق. وحده أرنو مونتبورغ وافق على العودة إلى هذا الحدث غير المشرّف. وأتى تفسيره بسيطًا أو ربّما تبسيطيًّا. فقد أوضح لماتيو في أحد لقاءاتهما في يونيو 2016:

– لأنهم يخشون الأميركيين، ويخالونهم أقوياء جدًّا.

بات على النقابات الإضاءة على عملية بيع الشركة أمام لجنة الشؤون الاقتصادية في الجمعية الوطنية. وكانت هذه النقابات حتى هذا الوقت قليلة الكلام، ما سمح لباتريك كرون بالتأكيد على أنه يحظى بدعمها. لكن، في 10 مارس 2015، انتهت «خرافة» أخرى من ملف «ألستوم».

– برأيي أن هذا المشروع ليس تحالفًا بل عملية بيع حقيقية، قال المنسّق المساعد للاتحاد الديمقراطي الفرنسي للعمل لوران دي جورج، الذي عبّر عن قلقه إزاء النتائج الاجتماعية للبيع، وأضاف: صحيح أنّ «جنرال إلكتريك» التزمت بتأمين ألف وظيفة لكنّ ذلك لن يكون

كافيًا بالطبع لتعويض مجموع عمليات الصرف التي ستجري في السنوات الستّ المقبلة.

وكان لممثل الاتحاد العام للعمال كريستيان غارنييه الرأي نفسه:

– إنّ بيع فرع الطاقة في «جنرال إلكتريك»، أو ما يجب أن نصفه بـ«البيع بأرخص الأسعار»، ليس ترجمة لأيّ استراتيجية صناعية: هذه ليست سوى عملية سياسية مالية، وأنا أزنُ كلماتي بدقّة.

أخيرًا تساءل فينسان جوزوياك، الموظف في «ألستوم للنقل» في فالنسيان، وممثل «القوّة العمالية» عن «تأثير الإجراءات القانونية المتخذة بحق بعض المسؤولين في «ألستوم» في القرار الذي أخذته حلقة ضيقة وسط تكتم شديد بشأن بيع أنشطتنا في مجال الطاقة لـ«جنرال إلكتريك».»

إزاء هذا السيل من الانتقادات، قرّر النواب بالاجماع استدعاء باتريك كرون مرة جديدة، ما يشكل تدبيرًا نادر الحدوث أمام هذه الهيئة. غير أن جلسة الاستماع الثانية هذه والتي عقدت في الأول من أبريل 2015، لم تقدّم أي عنصر جديد إلا بالنسبة إلى نقطة واحدة: العلاوة القياسية التي منحها مجلس الإدارة لباتريك كرون. مرة جديدة، شنّ النائب فاسكيل هجومًا مباشرًا:

– في جلسة الاستماع السابقة، أكدتَ أن مجلس الإدارة اعتبر أنّ اتفاقية البيع إلى «جنرال إلكتريك» تستحقّ علاوة، وقرّر منحك علاوة إضافية قدرها 4 مليون يورو: أنا أخالف مجلس إدارتكم الرأي، وبنظر السيد ماكرون وزير الاقتصاد والصناعة والمجال الرقمي، فإن هذه العلاوة «مخالفة للمبادئ الاخلاقية التي ينبغي على الشركات الكبرى احترامها ومن الضروري اعتماد سلوك مختلف.» فهل ستحذو حذو غيرك من رؤساء الشركات وترفض هذه العلاوة التي يعتبرها الوزير عير مبرّرة؟

لن أنسى أبدًا ردّ باتريك كرون الذي اتسم بوقاحة لا تُصدّق:

– لا نية لدي للتخلي عن علاوة الـ 4 مليون يورو، فذلك سيشكل خبرًا سيئًا لدافعي الضرائب الفرنسيين الذين سيقتطعون منها حصة كبيرة، وهو ما يجب أن يسعدكم بصفتكم ممثلين لمصلحتهم الجماعية.

في الواقع، حقق باتريك كرون (الذي ترك «ألستوم» في أواخر العام 2015) ربحًا فاق 4 مليون يورو، إذ منحه مجلس الإدارة عن سنته الأخيرة في الشركة (السنة المالية 2015-2016) مكافأة (ثابتة ثم متغيرة) قدرها 2.26 مليون. يُضاف إلى هذا المبلغ الكبير أصلًا، العلاوة (4.45 مليون يورو) وراتب تقاعد محترم. وقد رصدت «ألستوم» لهذه الغاية 5.4 مليون يورو لدى شركة التأمين «أكزا» لتأمين تسديد عائد سنوي بقيمة 285 ألف يورو. بالإجمال، يمكن القول إن الرئيس التنفيذي ترك الشركة [1]، وفي جيبه أكثر من 12 مليون يورو. وهذا بكل بساطة فجور. فكرون هو في الواقع المسؤول الأول عن شرذمة «ألستوم» بسبب السياسة التي اتّبعها (رفضه لنحو سنتين التفاوض مع وزارة العدل الأميركية)، ناهيك عن أنه عرّض للخطر أيضًا بعضًا من كبار مديريه، بدءًا بي أنا شخصيًا.

في المقابل أحسن غيره من الرؤساء حماية موظفيهم. فشريكتنا في قضية تاراهان، أي مجموعة «ماروبيني» اليابانية، تعرّضت للملاحقة واضطرت أيضًا إلى لإقرار بالتهم المنسوبة إليها (فرضت عليها غرامة 88 مليون)، غير أنّه لم يتم سجن أو توقيف أي من موظفيها، برغم أنّ الوقائع التي أدين بها اليابانيون مطابقة تمامًا لما أدينت به «ألستوم»، لأن مجموعتينا كانتا شريكتين على قاعدة المناصفة، وساهمت «ماروبيني» تمامًا كما ساهمنا في توظيف الاستشاريين ودفع أتعابهما. لكنّ اليابانيين سارعوا وبكل بساطة إلى الاعتراف بالوقائع وتوقيع وثيقة الإقرار بالتهم. ويمكن تلخيص سياستهم على هذا النحو: «قبضتم علينا بالجرم المشهود. حسنًا. سنقرّ بالتهم وندفع الغرامة، ولكننا لن نفتح لكم الباب لإجراء تحقيق كامل حول أنشطتنا في العالم لئلا نُدان في مشاريع أخرى». باعتماد هذه الاستراتيجية، نجحوا حالًا بالحدّ من الأضرار المالية والبشرية. وهذا يشكل النقيض التامّ للاستراتيجية الكارثية التي اعتمدها باتريك كرون. كما أن وزارة العدل الأميركية أبدت تساهلًا مدهشًا إزاء «ماروبيني». لعلّها لم ترغب أيضًا في التوسّع في تحقيقاتها. فالمجموعة اليابانية شريكة استراتيجية لعدد من الشركات الأميركية العاملة في قارات يرتفع فيها مؤشر الفساد مثل آسيا وأفريقيا. أضف إلى هذا أن «ماروبيني» غالبًا ما تنضمّ إلى... «جنرال إلكتريك»

للمنافسة في الأسواق (في مجال محطات توليد الكهرباء أو التجهيزات الطبية).

---

1 في يوليو 2016، أعربت الجمعية العمومية لـ«ألستوم» عن استنكارها هذه العلاوة. وأبدى أكثر من 60% من المساهمين اعتراضهم عليها. فأعلن مجلس الإدارة أنه سيعيد النظر في مسألة الراتب الذي مُنح لباتريك كرون. مع ذلك، صادق المجلس في نوفمبر 2016 على منح العلاوة.

الفصل الثاني والأربعون

العقبات الأخيرة أمام البيع

في مقابل النقد القاسي الذي وجهته الجمعية الوطنية الفرنسية إلى باتريك كرون، حظي هذا الأخير في ربيع العام 2015، بمعاملة مميزة من جانب العدالة الأميركية. واللافت أنه توصل الى الحصول على مهلة سماح لتسديد غرامة الـ 722 مليون دولار المفروضة على «ألستوم». ففي حين أنه كان ينبغي على الشركة أن تُسدّد، بحسب القواعد الصارمة لوزارة العدل الأميركية، الغرامة المترتّبة عليها في الأيام العشرة التي تلي توقيع الإقرار بالتهم، أي في نهاية ديسمبر 2014، منحتها القاضية جانيت بوند أرتيرتون ستة أشهر إضافية للسداد. هذه المرّة، حتى الصحافة الأميركية فوجئت بالقرار واستغربته. فأشارت صحيفة «وول ستريت جورنال» في عددها الصادر بتاريخ الأول من فبراير 2015 إلى أنّ «المجموعة الفرنسية تحظى بمعاملة أفضل من تلك التي تحظى بها الشركات الأخرى.» طرحت الصحيفة الأميركية السؤال على القاضية المكلفة النظر في الملف، جانيت بوند أرتيرتون، فردّت بصراحة بأنها «حدّدت روزنامة هادئة للغاية». وبعد ثلاثة أيام، أي في الرابع من فبراير 2015، تابعت صحيفة «وول ستريت جورنال» تحقيقاتها وكشفت، بالاستناد إلى تسجيلات جلسة الاستماع إلى المجموعة الفرنسية، والخاصة بالإقرار بالتهم، أن وفد المحامين العاملين لحساب «جنرال إلكتريك» والذين يقدمون المساعدة لـ«ألستوم»، ارتبط ارتباطًا وثيقًا بكامل المفاوضات مع وزارة العدل الأميركية. وذكرت الصحيفة أن روبرت لاسكين، محامي «ألستوم» أرغم على الإقرار بأن «جنرال

إلكتريك» راجعت الملفات المتعلقة بدفع الرشاوى مع وزارة العدل وذلك في مراحل إعداد الملف والتفاوض.

إعلان مذهل تمامًا. إذًا تمكنت الشركة الأميركية التي لم تكن تمتلك «ألستوم» بعد، من الاطلاع على كل العقود المبرمة مع الوسطاء خلال السنوات العشر الأخيرة. ففي مراحل التحضير لشراء شركة ما، لا تخضع هذه المعلومات الحساسة جدًا للدراسة عادةً إلا متى أُنجزت عملية البيع. لكنّ «ألستوم» كشفت لمنافستها «جنرال إلكتريك»، برعاية من وزارة العدل الأميركية، وقبل إنجاز عملية شرائها، الأدلة الدامغة على منظومة الفساد التي أنشأتها كما أسماء موظفيها المتورّطين. فضلًا عن ذلك، فإنّ كثرًا منهم «استُغني عن خدماتهم» خلال هذه المرحلة. وجدت وزارة العدل الأميركية وبعدما أحرجها كثيرًا تصريح روبرت لاسكين، محامي «ألستوم»، نفسها مرغمة على تبرير موقفها، وزعمت: «أن عملية البيع التي تمت لحساب «جنرال الكتريك» لم تؤد دورًا مهمًا في القرار الذي اتّخذته الحكومة»، بحسب ما قالته مدافعةً ليسلي كالدويل رئيسة وحدة مكافحة الفساد في الوزارة [1] . حسنًا، ولكن، حتى ولو «لم تؤد دورًا مهمًا» فمع ذلك كان لها دور! هذا الاعتراف كان خطيرًا. وبنتيجة ذلك، بتنا نفهم على نحو أفضل التسامح الغريب الذي أبدته القاضية أرتيرتون، من خلال منح «ألستوم» مهلة للسداد، لأنّ مهلة الدفع حاسمة جدًا في هذه القضية.

لا بدّ لنا من التوجه إلى المفوضية الأوروبية في بروكسل لإدراك الرهان الذي تمثّله الصفقة. في الواقع، كانت ثمة عقبة أخيرة أمام إنجاز صفقة بيع «ألستوم»: الحصول على موافقة الدول الثماني والعشرين في الاتحاد الأوروبي. في العام 2001، رفضت بروكسل التقارب بين «جنرال إلكتريك» وشركة «هوني ويل». هذه المرة، لم يكن من الوارد مواجهة رفض جديد، فلم يُهمَل أيّ تفصيل. أولًا، يجب أن يبقى باتريك كرون «الوفي» في موقعه وأن يمارَس الضغط عليه كما على الحكومة الفرنسية لينخرطا بكلّ قوّة في هذه المعركة الأخيرة لحساب «جنرال إلكتريك». لهذا السبب، ليس هناك ما هو أفضل من تهديد «ألستوم» ورئيسها التنفيذي بإجراءات قضائية، وذلك بعدم إغلاق قضية قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة

بالفساد بشكل نهائي، إلى حين الحصول على موافقة المفوضية الأوروبية. وهذا ما فعلته بالضبط القاضية أرتيرتون التي وافقت، بالاتفاق مع وزارة العدل، على تأجيل موافقتها على الإقرار بالتهم إلى أن يتم الحصول من أوروبا على الضوء الأخضر في ما يتعلق بعملية الشراء. وهكذا بات الرابط القانوني بين المسألتين مثبتًا بما لا يقبل الجدل خلافًا لما يقوله باتريك كرون. أما الباقي فمجرّد أوهام.

ذلك أن «جنرال إلكتريك» كانت فعلًا بحاجة إلى بعض المساعدة. فموافقة المفوضية الأوروبية غير مضمونة. لا بل أنّ أوروبا كانت في الواقع تتململ. ففي 28 فبراير 2015، أطلقت اللجنة عملية تحقيق معمّق. وعبّر خبراء بروكسل عن قلقهم إزاء النتائج المرتقبة على سوق الطاقة الأوروبية ولا سيما على قطاع توربينات الغاز عالية القوة. قبل الصفقة كانت «جنرال إلكتريك» المصنّع الأول لهذا النوع من المعدات فيما احتلّت «ألستوم» المرتبة الثالثة على المستوى العالمي. أما حين يتم شراء الشركة الفرنسية فستصبح الشركة الأميركية في موقع شبه احتكاريّ في أوروبا ولا تنافسها جدّيًا إلا «سيمنز».

أبدت المفوّضية الأوروبية تخوفها مشيرة إلى «أن تركّزًا مماثلًا للأنشطة الصناعيّة قد يضرّ بعملية الابتكار ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار في سوق تكنولوجيا تُعتبر أساسية لمحاربة التغيّر المناخي». وفي محاولة لتليين موقف الأوروبيّين، قام الرئيس التنفيذي لـ«جنرال إلكتريك» جيف إيميلت ببعض التنازلات. فقبل بالتنازل لصالح شركة منافسة متواضعة هي الإيطالية «أنسالدو»، عن بعض الأصول، وخصوصًا عن جزء من عقود صيانة محطات توليد الطاقة التي وقعتها الشركة الأميركية. عملية الانتقال هذه من شأنها أن تخفف من سيطرة «جنرال إلكتريك» على السوق على أمل الحصول على موافقة بروكسل. غير أنّ المباحثات كانت تتسم بالتشدد. ففي 5 مايو 2015، توجه جيف إيميلت شخصيًا إلى المفوضيّة الأوروبية لتسريع عملية الموافقة. لكن بلا جدوى! فقد اعتبرت بروكسل أنها لم تتلقَّ كل المعلومات الضرورية وأعلنت في 12 مايو 2015 تأجيل قرارها إلى 21 أغسطس 2015. كانت المخاطرة كبيرة خصوصًا أن

«سيمنز» التي لم تسلم سلاحها بالكامل مارست أيضًا الضغط بشأن مخاطر هذا التركّز الشديد للإنتاج الصناعيّ. في نهاية المطاف، أتى الخلاص من فرنسا. ففي 28 مايو 2015، وجه إيمانويل ماكرون الذي كان يزور مصنع «جنرال إلكتريك» في بيلفور، رسالة قوية اللهجة إلى بروكسل دافع فيها علنًا عن عملية شراء الشركة الأميركية لـ«ألستوم». كانت الحكومة الفرنسية تريد الانتهاء من هذا الملف غير المشرّف، ولم ينقصها إلّا أن تفشل عملية البيع وتعيد وزارة العدل الأميركية فتح باب الملاحقات. فإذا تمكنوا من وضع أحد رؤساء كبرى شركاتنا في قفص الاتّهام، فالنتيجة ستكون كارثية. ألحّ ماكرون على المفوضّية الأوروبيّة لتصادق على بيع درّة التاج في الإنتاج الصناعيّ الفرنسيّ إلى مجموعة أميركية. يا له من انقلابٍ مذهل للأدوار. يا لها من هزيمة مكشوفة!

أخيرًا في 8 سبتمبر 2015، نالت «جنرال إلكتريك» الضوء الأخضر الذي لطالما انتظرَتهُ. كذلك ساهمت «ألستوم» في تلك المفاوضات. فلتعويض انتقال جزء من أنشطة الشركة إلى الشركة الإيطالية «أنسالدو»، وافق باتريك كرون أيضًا على خفض سعر البيع بقيمة 300 مليون يورو، أي أنّ هذا المبلغ لن يدخل إلى صناديق المجموعة. بعد هذا التنازل الأخير زالت كلّ العقبات أمام إتمام عملية البيع، التي أُبرمت في 2 نوفمبر 2015. وفي صحيفة «ليه زيكو»، هنّأ جيف إيميلت نفسه على هذه الصفقة «الاستراتيجية»، والتي وصفها بأنها «فرصة لا تأتي سوى مرّة في الجيل الواحد». أما فرنسا فلم يعد أمامها سوى التحسّر على خسارة إحدى الثروات الوطنية.

وفي 13 نوفمبر 2015، صادقت القاضية أرتيرتون أخيرًا على وثيقة الإقرار بالتهم التي تم التفاوض بشأنها بين وزارة العدل و«ألستوم» والتي وُقّعت قبل... أحد عشر شهرًا. حالة فريدة في سجلات قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد! بات بوسع باتريك كرون أن يتنفس الصعداء، فقد نجا. وأمسكت شركة «جنرال إلكتريك» بزمام الإدارة نهائيًا.

أما النتيجة الملموسة الأولى لعملية تولّي السلطة هذه، فتمثّلت في إعلان الإدارة الأميركية للشركة أمام النقابات عن خطة واسعة لإعادة الهيكلة. فمن أصل الوظائف الـ 65

ألفًا في فرع الطاقة في «ألستوم» حول العالم، كان لا بدّ من إلغاء عشرة آلاف. نالت أوروبا الوقع الأشدّ لهذه الضربة، بخسارتها 6500 وظيفة. وكانت ألمانيا المتضرّرة الكبرى، بخسارتها 1700 وظيفة، تليها سويسرا التي كانت ستخسر 1200 وظيفة ثمّ فرنسا. في بلدنا كانت 800 وظيفة مهددة. وفي أبريل 2016، تجمّع في باريس ما بين ألفين وثلاثة آلاف موظّف أوروبي في «ألستوم» للتعبير عن غضبهم. وقد كُتبت على اللافتات التي حملوها عبارات بالإنكليزية والألمانية والإيطالية والإسبانية. لقد شعر موظفو «ألستوم» السابقون بأنهم تعرضوا للخيانة. وقال أحد الموظفين: «أنّ إعلان الخطة الاجتماعية كان بمثابة ضربة قاضية. لم أكن أتوقّع خطة إعادة هيكلة بهذه الضخامة. لقد كذبوا علينا.» مع ذلك، كانت فرنسا بمنأى نسبيًا، فقد أكّد جيف إيميلت أنه سيعوّض خسارة الوظائف، وأعلن افتتاح مركز رقمي للأبحاث في مجال البرمجيات في باريس ووعد باستحداث 250 وظيفة في «قطاعات مثل المالية أو الموارد البشرية من خلال برنامج قيادة مخصّص للخريجين الجدد»، وتوقّع أن يتمّ في موقع بيلفور إنشاء مركز للخدمات المشتركة يوظّف أشخاصًا يتحدّثون بلغتين أو ثلاث. لكنّ تلك كلّها ليست سوى وظائف جديدة ما زالت خطوطها العريضة مبهمة. ففي ربيع العام 2018، وجدت المجموعة الأميركية نفسها مرغمة على الاعتراف بأنها وخلافًا لتعهّداتها أمام فرانسوا هولاند، لم تنجح في استحداث ألف وظيفة حقيقية. من ناحيتي لم أشعر بالمفاجأة، فقد كان واضحًا أن الزواج بين «ألستوم» و«جنرال إلكتريك» سيُترجم بأضرار اجتماعية ضخمة وخصوصًا على مستوى الوظائف المسانِدة (مثل المعلوماتية والمحاسبة ودفع الرواتب).

على أي حال فإنّ شهر العسل بين المجموعتين كان قصيرًا. ففي 13 مايو 2016، تقدّمت «ألستوم للنقل» (ما تبقّى من «ألستوم») بشكوى في الولايات المتحدة ضدّ... «جنرال إلكتريك». لقد شعر الفرنسيون بأنهم تعرضوا للخداع. في الواقع، حين جرى بيع «ألستوم للطاقة»، وافق الأميركيون على التعويض للشركة الفرنسية بالتنازل عن نشاط إشارات السكك الحديدية. لكنّ «جنرال إلكتريك» تراجعت عن ذلك ورفضت الموافقة على سعر البيع. وفي

حين أن الاتفاقية المبرمة نصت على اللجوء إلى مكتب محاماة فرنسي (لتحديد سعر نهائي)، طالبت «جنرال إلكتريك» بالاستعانة بحَكَم جديد: غرفة التجارة الدولية. فوجدت «ألستوم للنقل» نفسها مرغمة على عرض القضية أمام محكمة أميركية لاستعادة حقّها. هذا كان الخرق الأول لعقد الزواج.

كذلك كانت «جنرال إلكتريك» تخوض في فرنسا نزاعًا مع جهة أساسية أخرى: شركة كهرباء فرنسا. أما موضوع الخلاف فكان بالغ الأهمية لأنه يتعلق بصيانة محطاتنا النووية لتوليد الطاقة! فمنذ أن تسملت «جنرال إلكتريك» زمام الإدارة في «ألستوم»، ورثت سوق صيانة التوربينات الـ 58 التي تُشغِّل مفاعلاتنا. لكنّ الشركة الأولى في مجال الطاقة في العالم أرادت مراجعة شروط هذا العقد، بحيث تحدّ خصوصًا من مسؤولياتها المالية في حال وقوع حوادث، كما أرادت زيادة أسعار قطع الغيار. ووصل الأمر بـ«جنرال إلكتريك» إلى حد تعليق خدماتها لبضعة أيام من شهر فبراير من العام 2016 للضغط على المجموعة الفرنسية. فكتب الرئيس التنفيذي لشركة كهرباء فرنسا جان برنار ليفي رسالة إلى جيف إيميلت يعبر فيها عن غضبه: «أجبرت شركة كهرباء فرنسا على تطبيق تدابير طوارئ تتجاوز خطط الإنقاذ الأساسيّة المعمول بها. إن هذا الموقف الذي يصدر عن شريك تاريخي، غير مقبول». لم يتأثّر مدير «جنرال إلكتريك» للطاقة بهذه الرسالة، بل حثّ شركة كهرباء فرنسا بحزم على القبول بالشروط، قبل 15 يونيو 2016. ثارت ثائرة شركة الكهرباء الفرنسية التي لجأت هذه المرة إلى سلاحها الثقيل وهددت بالانتقام من خلال تعليق علاقاتها التجارية كافة مع «جنرال إلكتريك». بدا أن القضية توقفت عند هذا الحد، وأعاد كلّ من الشريكين سيفه إلى غمده ولكن لكم من الوقت؟ فمن خلال السيطرة الفعلية على مجمل محطاتنا النووية لتوليد الطاقة، باتت «جنرال إلكتريك»، وبالتالي الحكومة الأميركية، تمتلك سلاح ردع شامل للمستقبل. كان لا بدّ من توقّع ذلك. ماذا سيحدث مستقبلًا في حال عارضت فرنسا الولايات المتحدة حول موضوع أساسي في السياسة الدولية؟ سبق أن وصلنا إلى وضع مماثل عندما رفضت فرنسا في العام 2003 المشاركة في حرب العراق. ويروي

الجنرال هنري بينتيجيا، رئيس الأركان السابق للجيش الفرنسي (2002-2006) في وثائقي بعنوان «الحرب الشبح»، كيف قررت الولايات المتحدة في ذلك الحين التوقف عن تزويد الجيش الفرنسي بقطع غيار. وبحسب الجنرال، «لو طال الوضع أكثر لتعطّلت حاملة طائراتنا شارل ديغول.»

من جهتي، كان وضعي القانوني في منتصف العام 2016 لا يزال مبهمًا فيما تاريخ إصدار الحكم بحقي في الولايات المتحدة يُؤجّل باستمرار. في هذه الظروف، من الصعب جدًّا أن أستعيد توازني. كما كان عليّ إدارة نزاعي القضائي مع «ألستوم» أمام مجلس العمل التحكيميّ.

قدمت طعنًا بصرفي من الوظيفة «بسبب تغيبي عن العمل». إضافة إلى ذلك، فإن شركتي السابقة التي لم تترك صفعة إلّا ووجهتها إليّ «نسيت» أن تسدد لي مبلغ 90 ألف يورو «لتصفية الحساب». فقررتُ تقديم شكوى أمام القضاء.

---

[1] وول ستريت جورنال، عدد 4 فبراير 2015.

الفصل الثالث والأربعون

معركتي أمام مجلس العمل التحكيميّ

لم أصدّق ما أسمع. فللمرّة الأولى، تتأثّر قاضية بما حلّ بي. فالمستشارة لدى الغرفة الاجتماعية في محكمة استئناف فيرساي المكلّفة البتّ في مسألة «تصفية الحساب» الذي تدين لي به «ألستوم»، شعرت بالغضب والإهانة بسبب طريقة تعامل الشركة معي. وفي نهاية الجلسة سألتني وقبل أن تُصدر قرارها، عن احتمال أن أقبل الوساطة، فوافقت، وبعد يومين أرسلت «ألستوم» موافقتها.

التقينا في جلسة أولى، فأتى الوسيط، وماركوس أسهوف محامي الدفاع عني، ومحامي «ألستوم» وأنا شخصيًا، ومحامية أتت من بروكسل لتمثّل... «جنرال إلكتريك». في الواقع، كانت «جنرال إلكتريك» آنذاك قد تسلّمت زمام إدارة «ألستوم».

بدأت المحامية الجلسة بالقول:

– نحن نتعاطف معك سيد بييروتشي ونأمل أن نتوصّل إلى حلّ وديّ.

«وديّ»... اختيار الكلمة متسرّع. أينبغي عليّ تذكيرها بالمعاناة التي عشتها؟

– تعلمين أنني أمضيت أربعة عشر شهرًا في سجن ذي درجة أمنية عالية ولم يُخلَ سبيلي إلا عندما وافقت الحكومة الفرنسية على أن تشتري «جنرال إلكتريك» كلًا من «ألستوم للطاقة» وشبكات نقل الطاقة.

– لو لم تتسبب حكومتك بذاك القدر من العقبات، لأُخلي سبيلك قبل ذلك الحين، أجابتني في الحال.

أُصبت بالذهول. في الحقيقة لم أتوقّع «صراحة» مماثلة. فقد أقرّت هذه المحامية بجملة واحدة، وأمام أربعة أشخاص ومن بينهم محاميان، بوجود رابط واضح بين توقيفي وعملية شراء «جنرال إلكتريك» لـ«ألستوم». أي أنّها وباختصار، أقرّت باستخدامي «رهينة اقتصادية».

على الأقلّ تظاهرَت بالشفافيّة. لكنّ نبرتها سرعان ما تغيّرت حالما انتقل الحديث إلى مسألة المال. فقد تشبّثت ممثلة «جنرال إلكتريك» بموقفها معتبرة أن شركتي لا تدين لي بفلس واحد. ثمّ أعلنت لي، كما لو أنّ الأمر بديهيّ، أن شركتها، أي «جنرال إلكتريك»، سوف تطلع النوّاب العاميّن في وزارة العدل الأميركية على نتائج عملية الوساطة بيننا. لم أصدّق ما سمعتُه. فبأيّ حق تتدخّل وزارة العدل الأميركية في دعوى مدنية يتواجه فيها موظف فرنسي خاضع لعقد فرنسي يحكمه قانون العمل الفرنسي، من جهة، وشركة فرنسية أمام محكمة فرنسية، من جهة أخرى؟ لم ترَ محامية «جنرال إلكتريك» في الأمر أي تَعارض، بل أضافت: «على أي حال، لن تُقدم الشركة التي أمثّلها على أي خطوة من دون موافقة وزارة العدل الأميركية». وبالفعل، فقد حرصَت كلّما التقينا على إحالة المسألة إلى «جنرال إلكتريـك» التي ينبغي عليها، برأيها، توجيه السؤال إلى وزارة العدل الأميركية. وفي نهاية لقائنا الثالث، عرضت عليّ بسخاء مبلغ 30 ألف يورو من أصل 90 ألفًا أطالب بها لتصفية الحساب. وأضافت أن عرضها أتى «بدافع التعاطف معي»، ذلك أنه ليس على شركتها أن «تدفع أي فلس لي». ولم أكن بحاجة إلى صدقتها فرفضتُ عرضها.

حسنًا فعلت، ذلك أنني حققت انتصارًا بعد شهر من ذلك أمام محكمة فرساي حيث أقرّت القاضية بأخطاء «ألستوم». فخصصت لي 45 ألف يورو موضحة أنني سأحصل بالتأكيد على مبلغ مماثل عندما يتم البتّ بملفيّ. مع ذلك وفي خريف العام 2018 لم يكن أي حكم قد صدر بعد.

قبل رفع الدعوى على ربّ عملي السابق، اتصل محامو الدفاع عني بـ«ألستوم» في محاولة لإيجاد تسوية، وانعقدت عدة اجتماعات كان أولها في ربيع 2015، حضره شخصيًا مدير الموارد البشرية في «ألستوم» يرافقه

محامو الشركة. أما أنا فرافقني محامياي بول ألبير إيوينز وماركوس أسهوف. في الحال، أفرغتُ ما في جعبتي من وقائع: خطاب كيث كار المطمئن قبل سفري إلى الولايات المتحدة، وغياب الدعم بعد توقيفي، ورفض استقبال كلارا في مقر الشركة، وصرفي لتغيّبي عن العمل، والتوقف عن سداد أتعاب المحامين المكلفين الدفاع عني، والتحايل في أرقام تصفية الحسابات. جلّ ما أردته كان أن يبعث مدير الموارد البشرية برسالة واضحة إلى باتريك كرون، فيعرف أنني فهمت تمامًا المناورة التي قام بها للتملّص من القضية، وأنني لا أنوي الاستسلام لألاعيبه إلى الأبد. ثمّ غادرتُ الاجتماع تاركًا مهمة التفاوض على عاتق محاميّ.

الخطر كان ضخمًا، فقد تعرّضت لضرر هائل يتعذّر إصلاحه. عمري سبعة وأربعون عامًا فقط، لكن لم يعد بإمكاني أن أشغل منصبًا مماثلًا لما كنت أشغله في «ألستوم». على أي حال، وبالنظر إلى معركتي القضائية، لم أكن واثقًا من احتمال أن أجد وظيفة، بكل بساطة.

المدهش أنّ شركتي السابقة أبدت في تلك المرحلة استعدادها للاستماع إليّ. فبعد عدّة جلسات، توصّلنا حتى إلى الاتفاق على احتساب التعويض وتسليم النزاع لحَكَم مستقلّ. كانت مصلحتي تكمن في أن تنتهي القضية بأسرع ما يمكن. فبعد أسابيع أو أشهر قليلة، تنجز «جنرال إلكتريك» صفقة الشراء، وقريبًا يستقيل كلّ مَن هم قادرون في «ألستوم» على أن يكفّروا عن أخطائهم من خلال التعويض لي، وهؤلاء قلّة. أعددنا استنتاجاتنا من أجل التوصل إلى تسوية بين أواخر يونيو وأوائل يوليو 2015. ثمّ... لا شيء. لا خبر حتى منتصف شهر سبتمبر، حتى اليوم الذي أعلمنا فيه مدير الموارد البشرية بأنه يغادر «ألستوم»، وأن التحكيم لم يعد واردًا، وأنه قد يعرض عليّ بضع مئات ألوف اليورو. كان عليّ أن أقبل العرض أو أرفضه، بشرط أن آخذ قراري بسرعة. ذلك المبلغ ولو لم يكن زهيدًا، إلّا أنّه كان أقلّ بكثير من الحدّ الأدنى لما توافقنا عليه. فبعد اقتطاع الضرائب، بالكاد يغطي هذا التعويض أتعاب المحامين الأميركيين والفرنسيين المكلفين الدفاع عني، بالإضافة إلى نفقات سفري إلى الولايات المتحدة والغرامة المحتملة التي سيكون عليّ

تسديدها إلى وزارة العدل الأميركية، الأمر الذي كان مدير الموارد البشرية في «ألستوم» يعرفه تمام المعرفة.

كيف أفسّر هذا التغيير المفاجئ في الموقف؟ لا أرى سوى سبب محتمل واحد. ففي أوائل سبتمبر من العام 2015، أعطت المفوّضيّة الأوروبية الضوء الأخضر لشراء «جنرال إلكتريك». لقد باتت الصفقة مُحكمة ولم يعد شيء قادر على إفشالها، فشعر الأميركيون بأنهم في موقع القوة، ولم يعد من داعٍ ليتصرفوا بلياقة مع أيّ كان. فرفضتُ العرض. غادر مدير الموارد البشرية «ألستوم» في أواخر أكتوبر 2015 وحذا باتريك كرون حذوه بعد أسابيع قليلة. وفشلت المفاوضات بشكل نهائي.

لقد رفضت شركتي التعويض عليّ كما أستحق. كما خانتني خيانة مزدوجة. فهي أولًا ألقت بي في النار من دون تحذيري من المخاطر التي قد أواجهها. وثانيًا لم تؤمن لي الحماية بعد توقيفي، بل تخلّت عن جندي مصاب في أرض المعركة. لكنّ الأكثر غرابة هو أنه كان من الممكن أن تسير الأمور بشكل مختلف. على أي حال احتجت إلى بعض الوقت لأفهم ما حدث. فإثر توجيه الاتهام إلى هوسكينز (مدير الشبكة التجارية في «ألستوم آسيا»)، بدأت أطرح على نفسي الكثير من الأسئلة. في الواقع فوجئت برؤية ذلك الرجل المتقاعد منذ سنوات ينفق مبالغ طائلة على الدعاوى القضائية، عدا عن الكفالة التي بلغت 1.5 مليون بلا شك. كنت أظنه ثريًا ولكن ليس إلى هذه الدرجة. بعد ذلك علمتُ أن نفقات هوسكينز القضائية غطّتها بوليصة تأمين. واكتشفتُ بدهشة، بل بكثير من الاستهجان، أنّه كان ممكنًا أن أستفيد بصفتي مديرًا من بوليصة مماثلة لتغطية أتعاب المحامين.

في الواقع وقّعت «ألستوم» عقد تأمين محدّدًا لحماية مديريها. لكن المستغرب أن شركتي لم تستخدم البوليصة المذكورة عند توقيفي. كان ذلك قرارًا مشينًا. هذا النوع من الحماية يهدف إلى تفادي تضارب المصالح بين الموظف ورب عمله، فيستطيع الموظف بهذه الطريقة الاستفادة من خدمات محامين مستقلين غير خاضعين للضغوط أو للتلاعب من جانب رئيسه. مع مرور الوقت، بدا لي الأمر منطقيًا للغاية، لكنني لم أفكّر في بوليصة التأمين هذه، لا في 1 أبريل 2013 عند توقيفي، ولا في الأسابيع

والأشهر التي تلت، علمًا أن «ألستوم» وحدها كانت تستطيع تفعيل البوليصة المذكورة. لماذا لم يمنحني كيث كار المدير القانوني للشركة الحق بهذه الحماية؟ ولماذا طلب من مكتب المحاماة الذي كان يمثّل «ألستوم» (باتون بوغز) أن يختار محاميًا لتمثيلي ويسدد له أتعابه، ما أوجد تضاربًا هائلًا في المصالح؟ هل أرادت شركتي أن تبقيني تحت السيطرة؟

علاوة على ذلك، تتضمّن العقود التي تغطي المديرين بندًا خاصًا بحالات توجيه الاتهام على الأراضي الأميركية. فشركات التأمين تعرف تمام المعرفة أن الأشخاص الملاحقين مرغمون كلهم تقريبًا على الإقرار بالتهم المنسوبة إليهم. بالتالي فإن نفقاتهم مغطاة حتى بعد إقرارهم بالذنب.

في فبراير من العام 2017، وفيما كنت أواصل بحثي عن المعلومات، شاركت في المؤتمر الدولي لشركات التأمين في دوفيل. وهناك تسنّى لي لقاء مسؤول من شركة «ليبرتي»، شركة التأمين الخاصة بـ«ألستوم». كان ذلك المسؤول على اطلاع واسع على الوضع، والسبب بحسب ما كشفه لي أن ملف هوسكينز كلف شركته 3 ملايين دولار لتغطية النفقات القضائية. وأكّد لي أنني أحظى بتغطية فعلية وأن شركتي لم تطلب منه، برغم ذلك، يومًا فتح أي ملف يتعلق بي. كذلك قال لي إنني لا أزال أحظى بإمكانية أن تُغطى نفقاتي، إذا ما طلبت شركتي القديمة خدمات شركته. فما كان مني منذ عودتي إلى النورماندي إلا أن وجهت رسالة رسمية إلى السيد بوبار لافارغ، الرئيس التنفيذي الجديد لـ«ألستوم»، طالبته فيها بتفعيل بوليصة التأمين الخاصة بي. كما وجهتُ رسالة إلى الإدارة القانونية للمجموعة، وإلى «جنرال إلكتريك»، بقيت جميعها بدون ردّ.

الفصل الرابع والأربعون

الابتزاز الذي لا يُحتمل

سلبوني حياتي وتأخروا في إعادتها. في نيتهم إسكاتي لأطول مدة ممكنة. ولو أتيح لهم تأخير النطق بالحكم بحقي لسنوات بعد، فإنهم لن يتوانوا عن القيام بذلك، وحينذاك لن يبالي أي شخص بـ«اعترافاتي» في قضية «ألستوم». في نهاية هذا الصيف من العام 2016، كانت سنتان تقريبًا قد انقضتا على عودتي إلى فرنسا... سنتان معلّقتان في الفراغ، سنتان تخلّلتهما أربع رحلات إلى الولايات المتحدة بهدف تحديد تاريخ لصدور الحكم بحقي. أربع رحلات، كلّها من دون جدوى، ذلك أنني سأبلَّغ في كل مرة بتأجيل دعوى لورنس هوسكينز.

لمّا كانت القاضية أرتيرتون حكمت بصحّة بعض الحجج التي تقدم بها محامو هوسكينز وألغت جزءًا من الاتهام الذي يستهدفه، ثمّة احتمال كبير أن يصل الملف إلى يدي قضاة المحكمة العليا، ما يشكّل بالنسبة إليّ الكارثة الأسوأ. وهذا يعني أن عليّ الانتظار سنتين أو ثلاث أو حتى خمس سنوات. مستحيل! يجب عليّ التحرك وإلا فقدت أعصابي. يجب أن أجد مخرجًا، وليس لديّ سوى مخرج واحد: عليّ المطالبة بإصدار الحكم في قضيتي آملًا أن يتفهم القاضي الذي سيصدر الحكم المأزق الذي وقعت فيه. كانت مخاطرة كبيرة، لأنني قد أعود إلى السجن لسنوات طويلة، ولكن لا يهمّ. سوف أقوم بالمحاولة وألعب ورقتي الأخيرة. في الأول من سبتمبر 2016، طلبت من ستان أن يودع طلب إصدار الحكم في قضيتي.

بعد ثلاثة أشهر شارفتُ على الانهيار. في هذا الوقت ضغط النواب العامون على ستان الذي قام، من دون

إبلاغي بالأمر، بسحب طلبي المرتبط بالحكم في قضيتي. لم أكتشف ذلك سوى في منتصف ديسمبر من العام 2016. لقد غشّني محامي الدفاع عني بكلّ وقاحة. أنا في قعر الحفرة. فقدتُ ثقتي به لكنني ما زلت لا أمتلك فلسًا واحدًا لتوكيل محام آخر. لم أعد قادرًا على رؤية مخرج النفق، حتى أنني لم أعد متأكّدًا من وجود مخرج. كما أن التوتر بلغ ذروته في علاقتي مع كلارا، ولم نعد نتفق على شيء. هذه الحالة الشبيهة بالكابوس ساهمت في تباعدنا وباتت الخلافات اليوم تتكرر. في محاولة للإبقاء على ما يشبه التماسك غصتُ في العمل والمؤتمرات ومآدب العشاء المهنية. حتى أنني ساعدت خبير الاقتصاد كلود روشيه في تنظيم مؤتمر لنصف يوم في الجمعية الوطنية، وذلك في شهر نوفمبر 2015.

كان عنوان المؤتمر: «بعد «ألستوم»، دور مَن؟» واصلت التنقّل والسفر لمساعدة الشركات، وغرقت في سيل من الطلبات في فرنسا والخارج. قمت بمداخلات (دائمًا ضمن حلقات سرية) في كل من إسبانيا وإنكلترا وبولندا وألمانيا وبلجيكا وسلوفاكيا والسويد وسويسرا وهولندا... بفعل نجاح مؤتمراتي أنشأتُ مؤسسة صغيرة لتقديم الاستشارات إلى الشركات في مجال مكافحة الفساد. حققت تلك المؤسسة نجاحًا لا بأس به حتى ولو لم أتوصّل بعد إلى كسب المال منها. فقد كان الطلب على خبرتي الفريدة كبيرًا، ذلك أن فرنسا باتت تشهد أخيرًا بداية وعي في هذه المسائل.

في ديسمبر 2016، صدر في الجريدة الرسمية قانون جديد لمكافحة الفساد، عُرف باسم قانون سابان 2، على اسم وزير المالية الاشتراكي. ويفرض هذا القانون على كل الشركات الفرنسية التي يفوق رقم مبيعاتها 100 مليون يورو وتوظف ما يزيد عن 500 شخص، وضع إجراءات لمكافحة الفساد منسوخة عن التوصيات الإنكليزية والأميركية. أدرج القانون المذكور اتفاقية قضائية ذات منفعة عامة، مستوحاة مباشرة من اتفاقية المقاضاة المؤجّلة. تتيح تلك الاتفاقية للشركات الإقرار بالوقائع من دون الإقرار بالتهم المنسوبة إليها. وتُعدّ الاتفاقية القضائية ذات المنفعة العامة ثورة صغيرة في إجراءاتنا الجزائية. كما أنشئت وكالة فرنسية لمكافحة الفساد. يشكّل هذا

القانون، برغم ما فيه من عيوب، خطوة أولى نحو حماية الشركات الفرنسية من التدخلات الأميركية أو الإنكليزية (المستجدّة). من المؤسف أن وزير المالية ميشال سابان لم يجد، من أجل تقديم هذا القانون إلى المعنيين، وسيلة أفضل من المشاركة في مؤتمر ساهم في تنظيمه مكتب محاماة أميركي معروف في باريس ومؤسسة فرنسا-أميركا. ألم يكن حريًا به أن يقدم هذا السبق لمكتب فرنسي؟ أيّها الخضوع للأميركيّين الذي لا خلاص منه...

من جهة «ألستوم»، لا مستجدات باستثناء فضيحة البيع القسري لـ«جنرال إلكتريك» التي بدأت أصداؤها تتردد في الوسط السياسي. فقد أتى على ذكرها مرشّحون رئاسيّون خلال المناظرات التلفزيونية الأولى. كما أنني تلقيّت اتصالات من عدد من الفرق العاملة لحساب المرشّحين هؤلاء. لكنني فضلت البقاء بعيدًا، فأنا لا أرغب في أن يستخدمني أحد كأداة. والمسألة بنظري ليست مسألة يمين أو يسار أو وسط أو أحزاب متطرّفة، بل مسألة سيادة وأمن قومي من المفترض أن تتخطى الانقسامات، بشرط إظهار بعض الوعي والحد الأدنى من الشجاعة.

من الجهة الأميركية، كانت الأمور تتجه من سيّئ إلى أسوأ، إذ عرض عليّ النواب العامون حكمًا مرتقبًا في خريف العام 2017. لماذا الانتظار هذه المدة الطويلة؟ هل ينوون إسكاتي خلال مرحلة الانتخابات؟

خلال إحدى المناظرات بين مارين لوبن المحاطة بمستشارين معدومي الكفاءة وغير الممسكة بملفها بشكل كامل، وإيمانويل ماكرون، اختلطت الأمور تمامًا على المرشّحة اليمينيّة عندما حاولت مهاجمة خصمها في موضوع «ألستوم». كان الوقت يمرّ. في مايو 2017، أُنتخب الرئيس. في يونيو 2017 فازت حركة «الجمهورية تسير» بالانتخابات التشريعية فوزًا ساحقًا. في يوليو 2017، استُدعيت أخيرًا. سوف يصدر الحكم عليّ في 25 سبتمبر 2017.

بات عليّ أن أستعدّ وأجتاز المراحل الأخيرة وأعمل على إنجاز التقرير السابق للنطق بالحكم. على الضابط المراقب الذي يكتبه الحديث مع المتهم للحصول على روايته للوقائع ورفع توصية إلى القاضي بشأن العقوبة، مع

الأخذ بعين الاعتبار المبادئ التوجيهية المناسبة لإصدار الأحكام، واحتمال تكرار الجرم والوضع الشخصي للمتهم. يبدو هذا كله بالطبع منطقيًا ويساهم في بناء أسطورة العدالة الأميركية المنصفة. لن يلبث الوهم أن يزول بسرعة! فبينما كنت آمل أن أتمكن أخيرًا في هذه المناسبة من شرح وظائفي المحددة في «ألستوم»، لا سيما على مستوى مسؤوليتي ضمن الشركة، ثناني ستان: «في حال قمت بذلك، انقلب النواب العامون ضدّنا. الشيء الوحيد الذي يودّ الضابط المراقب سماعه هو أنك أب صالح وزوج صالح وعضو محترم في المجتمع وأنك تذهب إلى الكنيسة كلّ أحد». فليكن! لم يدم الحديث عبر الهاتف سوى عشرين دقيقة ولم يطرح عليّ ضابط المراقبة أي سؤال بشأن قضية تاراهان ولا حتى بشأن موضوع «ألستوم».

لإسماع صوتي، لم يبقَ لدي سوى مذكرة الدفاع الخاصة بي. سوف أطالب بحكم يطابق مدّة التوقيف التي قضيتها (الأشهر الأربعة عشر في ويات). وافق ستان على ذلك. فهو يعتبر أن احتمال عودتي إلى السجن «ضئيل». لكن، في حين بدا أن الأمور تسير على الخط الصحيح، ساء الوضع مجددًا في أيام قليلة وبطريقة لم يتوقعها أحد.

في أواخر أغسطس من العام 2017، وصلتني من ستان رسالة أثارت مخاوفي.

– نحن في ورطة. لقد استلمتُ للتو اللوائح الاتهامية المكتوبة. يجب أن نناقش الأمر بأسرع وقت ممكن.

لدى قراءتي الوثيقة، اعتراني غضب عارم وأصبت بالهلع. لقد نسب إليّ النواب العامون تهمًا جديدة. اعتبروا أوّلًا أنني حققت من هذه القضية ربحًا شخصيًا. وهم يعرفون بالتأكيد أنني لم أتقاضَ أي رشوة وبأي شكل كان. لكنهم أخذوا بعين الاعتبار العلاوة التي تقاضيتها من شركتي في السنة التي أُبرم فيها عقد تاراهان. في الواقع كنتُ وكأي مدير، أتقاضى مكافأة سنوية قد تصل حتى 35% من راتبي. ولكنني بعد التحقق، تمكنت من إثبات أن صفقة تاراهان لم تشكل سوى 700 دولار من حساب العلاوة التي حصلت عليها في تلك السنة. من غير المعقول أن يؤخذ عليّ تقاضيّ مبلغًا متواضعًا كهذا كان يشكل في الأساس جزءًا من أجري.

لكنّ هذا لم يكن كلّ شيء، فالأسوأ لمّا يأتِ بعد. لقد أعاد النواب العامون في لوائحهم احتساب عقوبة السجن المفروضة عليّ، وأضافوا إليها أربع نقاط (تُحوّل فيما بعد إلى سنوات من الاعتقال)، من خلال إعلاني «رأسًا مدبّرًا» للمؤامرة. صُعقت. فهذا الاتهام هذا لم يُذكر قطّ ولا تمّت الإشارة إليه حتى، طوال أربع سنوات من الإجراءات القضائية. على العكس من ذلك، أكّد لي نوفيك منذ البداية أنني لست سوى حلقة من السلسلة. فكيف يؤكد عكس ذلك اليوم؟ فسّر لي ستان موقفه «لأنه بحاجة إلى مذنب أساسي». دفعت «ألستوم» أكبر غرامة في تاريخ قضايا الفساد في الولايات المتحدة. لذا ليس معقولًا، بنظر النواب العامين، إغلاق هذا الملفّ من دون إدانة رأس مدبّر. ومن سيصطادون؟ روتشيلد؟ تابع ستان بالقول «هذا مستحيل، فقد فاوض على ما يشبه العفو، وعلى الأرجح بالتعاون مع وزارة العدل الأميركية.» بومبوني؟ لقد توفي. هوسكينز؟ ليس من المؤكد أنه سيُحاكم حتى. كرون؟ لقد نجح في الإفلات من غضب وزارة العدل. الوحيد الذي يبقى، هو بييروتشي، الذي سيكون كبش المحرقة، فيتمكن النواب العامون حينذاك من التباهي بالنيل من الشركة، والمطالبة بترقية دسمة. هذا ما يُفسّر أيضًا سبب إصرارهم على تحميلي المسؤولية في ملف جديد، وهو عقد باهر 2 (مرجل يعمل بالفحم أقيم في الهند)، وتلك الصفقة أبرمت بعدما مضى عامان على تركي المنصب الذي كنت أشغله... ولم تقر «ألستوم» بأي تهمة منسوبة إليها في شأنها. هذا مقرف. لا أجد كلمة أخرى أصف بها الوضع. أين العبرة من هذا كله؟

في وجه هذا الظلم، ما كان هامش المناورة المُتاح لي؟ لا شيء. فإما أن أقبل بالشروط المذلّة لقضاة وزارة العدل، راجيًا أن تجري جلسة الاستماع أمام القاضية بما يصب في مصلحتي، وإما أن أمتنع عن الحضور إلى جلسة الحكم وألوذ بالفرار. آنذاك ستكون العواقب وخيمة، ويخسر صديقاي الأميركيان اللذان كفلاني منزليهما وأجد نفسي ملاحقًا بمذكرة توقيف دولية. خضعتُ مرغمًا لتلك الصفقة المجحفة ووافقت على العودة إلى الولايات المتحدة لأحاكم هناك أواخر سبتمبر.

الفصل الخامس والأربعون

ساعة الحكم

في الخامس والعشرين من سبتمبر 2017، وقبل دقائق قليلة من افتتاح جلسة الحكم بحقّي، جلست في قاعة المحكمة منتظرًا بدء الجلسة بفارغ الصبر. ورحتُ أتأمّل، مأخوذًا، لوحة ضخمة معلّقة على الحائط. تلك اللوحة التي زاد ارتفاعها عن متر وخمسين سنتيمترًا، كانت رسمًا للقاضية الفدرالية جانيت بوند أرتيرتون. إنها سيدة طويلة القامة، هيفاء، شقراء الشعر وأنيقة الملبس، تجاوزت السبعين من العمر، وغامضة النظرات، وذات التعابير التي تميّز العائلات البورجوزاية في الساحل الشرقي للولايات المتحدة. برغم أنّ جانيت بوند أرتيرتون (القاضية نفسها التي منحت «ألستوم» مهلة للدفع مرّتين خلال العام 2015) تتابع ملفّي منذ ما يزيد عن الأربع سنوات، لكنني لم ألتقها حتى اليوم. مع ذلك، هي التي ستقرّر مصيري. بعد الاستعلام عنها، عرفت فقط أنّ هذه المحامية السابقة المتخصّصة في قانون العمل والتي عيّنها بيل كلينتون قاضية وأبدت قدرًا كبيرًا من التساهل مع شركتي السابقة، ليست ليّنة في العادة.

شعرت بالخوف... بالخوف الشديد من العودة إلى السجن، حتى وإن أكد لي ستان أن دان نوفيك راض جدًا عن مذكرة الدفاع التي قدمناها. والسبب أن تلك المذكرة كانت فارغة، فقد خضعتُ لكل أوامرهم الاعتباطية.

عند العاشرة تمامًا، افتتحت جانيت بوند أرتيرتون جلسة النطق بالحكم:

– صباح الخير. هلا جلست. سيّد بييروتشي، هل قرأت المحضر الذي قدمه ضابط المراقبة؟

– نعم.
– هل فهمتَ مضمونه؟
– نعم، حضرة القاضية.
– هل تسنّت لك الفرصة للردّ عللى مضمونه؟

أحسستُ برغبة عارمة في الردّ عليها بأنني أعارض تقريبًا كلّ سطر كُتب في هذا المحضر المنسوخ عن طلبات النواب العامين، وبأنني أرفض ما نُسب إليّ من أنّني الرأس المدبّر في الصفقة، كما أرفض توريطي في صفقة في الهند لا علاقة لي بها لا من قريب ولا من بعيد، وبأنني لم أجنِ ثروة من تلك الصفقات قطّ... لكنّ الأوان قد فات. فبحال غامرت بذلك، فأنا مهدّد بعشر سنوات من السجن. هكذا أطبق عليّ الفخّ. لذا اكتفيت بأن أتمتم وقد أصابني تشنّج في معدتي:

– نعم، حضرة القاضية.

– حسنًا، في هذه الظروف، لننظر إلى حساب العقوبة الخاص بك.

وراحت جانيت بوند أرتيرتون تعدّ النقاط، كما تفعل صاحبة متجر البقالة وهي تحتسب غلّة النهار.

– مخالفة بالفساد تساوي اثنتي عشرة نقطة. وبما أنّ رشاوى كثيرة دُفعت، نضيف إليها نقطتين. بعد ذلك، نأخذ في الحسبان الهوامش المحققة في مشروع تاراهان الإندونيسي وفي صفقة باهر 2 الهندية، فيصل المجموع إلى عشرين نقطة زائد أربع نقاط أخرى، لأنّ الفاسدين كانوا مكلّفين رسميًا بما قاموا به، وأربع نقاط غيرها لأنك الرأس المدبّر لعملية الفساد. أخيرًا نحذف لك نقطتين لأنك تقبل بتحمّل مسؤوليتك الشخصية.

– هل الحكومة موافقة على حذف نقطة إضافية من نقاطه؟

– نعم، أجاب النائب العام نوفيك.
– حسنًا. بهذا يصل المجموع إلى تسع وعشرين نقطة.
– إلى تسع وثلاثين نقطة، قال نوفيك مصحّحًا.

– قصدت تسعًا وثلاثين، شكرًا للتصحيح. وبما أنّ السيد بييروتشي ليست له أيّة سوابق جنائية، فهو يُصنّف ضمن الفئة 1. وبالتالي فإن عقوبته تتراوح بين 262 و327 شهرًا.

تمالكتُ نفسي مرة جديدة كي لا أنفجر غضبًا. فبموافقتي على الشروط التي فرضها ممثلو الاتهام، بناء على نصيحة ستان، ضاعفت تلقائيًا المدة النظرية لعقوبتي. وها أنا اليوم مهدّد بسبع وعشرين سنة من السجن.

بدأ ستان الذي لطالما حثّني على «الانبطاح» أمام وزارة العدل الأميركية، مرافعته. أما أنا فاعتراني القلق، وتخوفت من وقوع كارثة. وقد حلّت الكارثة. فقد ترافع ستان من دون أي اقتناع، فتلعثم وتردد في الكلام. ولم يتطرق أبدًا إلى عمق القضية بل اكتفى بذكر ظروف توقيفي القاسية في ويات. قال كل شيء في غضون ست دقائق. ست دقائق فقط! بدا ذلك منافيًا للعقل. تلاه نوفيك، الذي لم يُطل هو أيضًا في الكلام:

– مما لا شكّ فيه أن السيّد بييروتشي ليس متورّطًا في مجمل أنشطة الاحتيال التي مارستها «ألستوم». وصحيح أن ثقافة من الفساد تسود هذه الشركة كما تبيّن بوضوح في وثيقة الإقرار بالتهم المنسوبة إلى «ألستوم».

على الأقل، أقرّ نوفيك بأنني لست المسؤول الوحيد. وهذا أفضل من لا شيء. لكنّ هذا الاعتراف لم يحثّه على إبداء الرأفة:

– مع ذلك، فإنّ تصرّفات فريديرك بييروتشي خطيرة. وكما بيّنت الحكومة أيضًا، فإن ثقافة الفساد هذه انعكست على تصرفات قادة الشركة الذين لم يراعوا موجباتهم الأخلاقية والمعنوية والقانونية.

بعد ذلك أتى دوري لاختتام الجلسة بقراءة نصّ معدّ مسبقًا أقرّ فيه بذنبي وأطلب من عائلتي والمقربين مني أن يسامحوني على تصرّفي. لم تدم «المناقشات» سوى ثمانٍ وثلاثين دقيقة، فيما اقتصر «حديثي» الوحيد مع الرئيسة على قراءة خطاب الندامة. لم توجه إليّ جانيت بوند أرتيرتون سؤالًا واحدًا قبل إصدار الحكم بحقّي. وها هي تنسحب لتبقى بمفردها وتفكّر في العقوبة التي ستفرضها عليّ. مضى على خروجها نصف ساعة. خلال مدة الانتظار هذه التي خلتها دهرًا، لم أوجه خلالها كلمة واحدة لستان. كان يعرف أنّ أداءه كان رديئًا جدًّا وأن «استراتيجيته» القائمة على عدم معارضة النواب العامين كانت انتحاريّة.

التفتّ إلى والدي الذي أصرّ على مرافقتي في هذه المحنة. لم يكن يتقن اللغة الإنكليزية ولا شكّ في أنه لم

يفهم الكثير مما دار في الجلسة. لكن، هل كان ثمّة ما يستحقّ الفهم في الحقيقة؟ أما طوم الجالس إلى جانبه فحاول أن يترجم له شيئًا ممّا قيل. كان شاحب الوجه. بعد أربعين دقيقة عادت القاضية أرتيرتون إلى القاعة وطلبت من الجميع الجلوس لسماع الحكم. في تلك اللحظة، أدركت أنني سوف أعود إلى السجن لكنني لم أعرف المدة التي سوف أقضيها هناك. بدأت جانيت أرتيرتون قراءة الحكم: «يحزنني سماع السيد بييروتشي يقول إنه يحب زوجته وأولاده وعائلته وإنه لم يفكّر في عواقب أعماله على حياتهم». أمثولة الأخلاق تلك لم تلبث أن تبعتها أخرى: «إن الفاسدين الذين يقبلون بتقاضي الرشاوى إنما يختلسون الموارد الهزيلة لبلادهم. وفي تلك البلدان يتم إفشال الجهود التي تُبذل لإقامة الديموقراطية من خلال سلوكيات رجال أعمال دوليين. بصراحة، انفطر قلب المحكمة لخلوّ خطاب التوبة الذي ألقاه السيد بييروتشي من أي اعتذار في هذا الخصوص، فقد ركّز حصرًا على الاعتذار من عائلته». بحسب أرتيرتون، كان عليّ «الاعتذار» عن وجود الفساد في دول العالم الثالث. إنّها قمّة النفاق بالنسبة إلى دولة مثل إندونيسيا التي حكمها سوهارتو لعقود من الزمن بدعم من الحكومة الأميركية، لقاء الحصول على الحماية العسكرية والسماح لمعاونيه بالاستفادة من الموارد الطبيعية، ما حولها إلى إحدى الدول الأكثر فسادًا في العالم! هذه القاضية تجسّد الخبث الأميركي في أقوى صوره.

لكن الوقت ليس للغضب، فقد وصلت إلى النطق بالحكم: «لا بد من أن تكون العقوبة مثالًا رادعًا للشخص المعني بها كما للآخرين الساعين إلى جلب الدولارات من دول العالم الثالث لتمويل مشاريعهم وتحقيق الأرباح. سيّد بييروتشي، هلا وقفت من فضلك؟ للأسباب كلها التي ذكرت، أحكم عليك بعقوبة ثلاثين شهرًا من السجن. يجب أن تحضر عند ظهر يوم السادس والعشرين من أكتوبر المقبل إلى مركز التوقيف الذي يعينه لك مكتب السجون».

نزل الحكم عليّ كالصاعقة. فبالأمس بدا ستان واثقًا من أنني لن أعود إلى السجن حتى أنني اقتنعت بكلامه. كم كنت مغفلًا وصدقته. الآن، ومع احتساب المدة التي أمضيتها في ويات، وتلك التي سأعفى منها لحسن السلوك،

ما زال عليّ أن أقضي اثني عشر شهرًا في السجن! هل أنا ملعون؟ وعائلتي، ماذا اقترفت لتنال هذا العقاب؟ نظرت إلى والدي. كان صديقاي ليندا وطوم يشرحان له الحكم. حاولت تعزيته بقدر ما أمكنني ذلك: «لا تقلق، سأصمد. على الأقل سوف أتمكن بعد اثني عشر شهرًا من استئناف حياة جديدة.» أما هو فلاذ بالصمت ونظر إليّ نظرة حزينة. كان مهزومًا.

استبدّ بي غضب عارم. غضب من الجميع. من ستان، من النواب العامين، من القاضية، من النظام، من «ألستوم»، من كرون، ومن نفسي قبل كل شيء. كيف وثقتُ بالعدالة الأميركية وصدقت بأنني سأفلت من السجن؟ وفوق هذا كلّه، عليّ أن أنقل الخبر إلى كلارا.

فيما راح ستان يتفاوض مع النائب العام بشأن مسألة عودتي إلى فرنسا قبل العودة إلى الولايات المتحدة بعد شهر لأسجن فيها، ابتعدت عن الآخرين واتصلت بها. لكنّ كلارا الصلبة انهارت هذه المرة.

كان الحكم الصادر بحقي شديد القسوة. فلم يسبق أن جرت في كونكتيكت محاكمة في قضية تتعلق بقانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد، وقد أرادت القاضية أرتيرتون أن تجعل من قضيتي عبرة. فدفعتُ الثمن. كما دفعت ثمن أخطاء الآخرين في «ألستوم» الذين نجحوا في حماية أنفسهم. النقطة الإيجابية الوحيدة (إذا كان من الضروري البحث عن نقطة إيجابية...) هي أنني لم أعد «معلّقًا». للمرّة الأولى منذ أربع سنوات ونصف السنة، أعرف إلى أين أذهب. بالتأكيد كنت أخشى سجني الجديد لكنني سأنتهي من هذا الكابوس بعد اثني عشر شهرًا. يجب أن أصمد. من أجلي ومن أجل كلارا وليا وبيار وغابرييلا ورافاييلا، ومن أجل كل الذين يساندونني. نعم، لست وحيدًا. هذه فرصتي الكبرى.

في يوم صدور الحكم بحقّي، شاءت سخرية القدر أن تعلن «ألستوم» تقاربها مع «سيمنز». سوف يستولي العملاق الألماني على فرع النقل بعد أن اشترت «جنرال إلكتريك» فرع الطاقة. لم أُفاجأ، فهذا ما كان يتوقّعه كلّ المحللين البارعين. وحده باتريك كرون يمكنه أن يؤمن بأنّ لـ«ألستوم» مستقبلًا إذا ركّزت نشاطها على النقل. هل كان

يؤمن بذلك في الحقيقة؟ هذا كان منذ ثلاث سنوات، وقد نسي الجميع كلّ شيء.

الفصل السادس والأربعون

فراقٌ جديد

تسارعت كلّ الأمور. لقد أذنت لي وزارة العدل الأميركية بالسفر إلى فرنسا، على أن أعود إلى الولايات المتحدة في 12 أكتوبر (قبل أسبوعين من سجني). بالتالي لم يكن لديّ سوى أيام قليلة لتنظيم مرحلة غيابي الطويلة، لعلّها قد تكون أقصر ممّا توقّعت. تسنّى لي قبيل سفري إلى باريس أن ألتقي جيروم هنري، الذي أصبح قنصلًا مساعدًا في نيويورك. عندما كان في بوسطن أتى للقائي في ويات. وقد فوجئ برؤيتي مجددًا، فقد اعتقد أن ملفّي أقفل منذ وقت طويل. وقال لي: «إنها المرّة الأولى التي أسمع فيها بصدور حُكم في قضية ما بعد أربع سنوات من الإقرار بالتهم المنسوبة. واقعةٌ مذهلة!» نصحني قبل كلّ شيء بأن أسارع إلى كتابة طلب نقل لأنفّذ عقوبة سجني في فرنسا بدلًا من الولايات المتحدة. حتى أنه قدّم لي المستندات الضرورية لملئها في مكتبه وما لبث أن أرسلها إلى وزارة العدل في باريس. قال لي: «من الناحية الفرنسية، ستحصل على الموافقة فورًا. في المقابل، يجب أن توافق وزارة العدل الأميركية، وأخشى أن يطول الأمر قليلًا.» لكنه بدا واثقًا من حسن سير الأمور، فأنا أستوفي الشروط كافة المطلوبة للنقل: الحكم بحقي نهائي (إذ لا يحقّ لي استئناف الحكم لأنني وقعت على وثيقة الإقرار بالتهم المنسوبة إليّ) وليس لديّ ما يربطني بالولايات المتحدة. فطمأنني جيروم هنري بالقول: «من حيث المبدأ، لا سبب يدعو الأميركيين إلى الرفض». رجوتُ الله أن يكون مصيبًا في تحليله.

في حال سُمح لي بتنفيذ عقوبتي في فرنسا، سأطالب بالتأكيد بالاستفادة من إخلاء سبيل مشروط، وبحسب محاميّ ماركوس أسهوف وبول ألبير إيوينز، فإن احتمال إخلاء سبيلي السريع واردٌ جدًا، وإن أُرغمتُ على حمل سوار إلكتروني. وهكذا لن أبتعد عن عائلتي.

كيف سأشرح الوضع للصغيرتين، غابرييلا ورافاييلا (التوأمتان اللتان أكملتا الثانية عشرة من العمر)؟ ناقشتُ المسألة مع كلارا مطوّلًا، واتّفقنا أخيرًا على أن نقول لهما إنّني مضطر إلى العودة إلى الولايات المتحدة لمدة تناهز الستة أشهر، لأمكث في ما يشبه «المخيّم» حيث لا يُسمح لهما بزيارتي. لكننا لن نتفوّه بكلمة «سجن». وقررنا أن نعلن لهما الخبر في حضور شقيقهما وشقيقتهما الأكبر سنًا بيار وليا، ليستطيعا التخفيف عنهما والحدّ من مأساوية الوضع. كانت تلك من أصعب التجارب التي عشتها. لم أوفّق في صياغة عباراتي وتناقضت كلماتي. أما صوتي فكان يرتجف وحاولت جاهدًا أن أخفي انفعالاتي ودموعي، لكنّ ذلك كان صعبًا جدًّا. أجهشت غابرييلا بالبكاء في حين انطوت رافاييلا المتحفّظة بطبيعتها على نفسها ولاذت بالصمت المطبق. انهالت عليّ غابرييلا بالأسئلة: «هل ستكون معنا هنا في عيد الميلاد؟ وبمناسبة عيد ميلادنا في يناير؟ من سيقلّنا إلى المدرسة؟ ماذا يعني المخيّم؟ هل يشبه مخيم العطلة الصيفية ويحتوي على الأنشطة؟ هل سيكون بإمكاننا الدردشة عبر سكايب؟ لماذا لا يُسمح لنا بزيارتك؟ هل سيكون لديك أصدقاء هناك؟ ما نوع عملك في الوقت الحاضر؟ لماذا لا يمكنك العودة إلى الولايات المتحدة بعد ذلك؟ أنا أحب الأميركيين. وعندما سأصبح ممثلة في هوليوود، ستأتي لزيارتي مع ذلك؟» أمّا بالنسبة إلى ولدينا الأكبر سنًّا، بيار وليا (19 عامًا) فقد اختلف الأمرُ حتمًا.

في العام 2015 فسّرت لهما بإسهاب ما حصل معي. إنّهما ذكيان وقد فهما أكثر مما تصورت. بعدما خلدت الصغيرتان إلى النوم، قررنا مع الولدين الأكبر سنًّا أن نشاهد الوثائقي «الحرب الشبح» الذي تناول عملية بيع «ألستوم» والذي بثته قناة «أل.سي.بي» التابعة للجمعية الوطنية قبل فترة قصيرة. من المؤسف حقًا أن هذا الوثائقي لم يُعرض على قناة تحظى بنسبة مشاهدة أوسع.

فقد قام معدّوه بتحقيق رائع في تحليل النفوذ الذي مارسته وزارة العدل الأميركية في عملية شراء «ألستوم». كما هاجموا باتريك كرون، وقسمًا كبيرًا من الطبقة السياسية الفرنسية: فالز، وماكرون، وهولاند، وأيضًا ساركوزي. فبرأيهم أنّ مكتب المحاماة التابع للرئيس السابق (كلود وساركوزي) عمل لحساب «جنرال إلكتريك». وركّزوا على إبراز دوري بوضوح كـ«رهينة اقتصادية». بالنسبة إلى بيار وليا وحتى كلارا وجولييت أو أصدقائي الذين تسنت لهم مشاهدته لاحقًا، كان لذلك الوثائقي وقع الاكتشاف، وإن كانوا على علم بقصتي.

مهنيًا، رتّبتُ أيضًا أن تواصل المؤسسة الصغيرة التي أنشأتُها أنشطتها خلال تغيّبي القسري، ووافق كل شركائي على ذلك. خلال الأسبوعين اللذين سبقا تاريخ مغادرتي إلى الولايات المتحدة، شاركتُ في لقاء مع ما يقارب المئة من كوادر إحدى الشركات الكبرى المسجّلة في البورصة. في عالم الاقتصاد، بات عدد متزايد من الأشخاص يدرك الرهانات الخفيّة في قضية «ألستوم»، وكذلك الأمر في عالم السياسة. فمنذ أشهر قليلة، قام فريق جديد من الجمعية الوطنية بقيادة النائبين كارين بيرجيه (من الحزب الاشتراكي) وبيار لولوش (من «حزب الجمهوريين») بالنظر في مسألة سريان مفعول التشريعات الأميركية خارج أراضي الولايات المتّحدة. غير أن النائبين اللذين قصدا الولايات المتحدة للقاء مسؤولين من وزارة العدل الأميركية ومكتب التحقيقات الفدرالي، عادا مذهولين من ضخامة المشكلة. وصرّحت كارين بيرجيه: «في حال كان لأي مؤسسة حضور، مهمًا كان صغيرًا، في الولايات المتحدة، فهي خاضعة بنظر السلطات للعدالة الأميركية». وما يدعو إلى مزيد من القلق هو أن السلطات الأميركية أقرّت بصراحة أمام البعثة الفرنسية بأنها لا تتردد البتة «في الاستعانة بالوسائل كافة التي توفرها وكالة الأمن القومي، وهي الهيئة المكلّفة مسائل التنصّت والمراقبة، لفتح تحقيقاتها.» وبالإضافة إلى سجل الإدانات بتهم مخالفة قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد، قام النائبان المذكوران بوضع لائحة بالشركات التي نالت أشدّ العقوبات، في موضوعي انتهاك قرارات الحظر الأميركية وقوانين مكافحة تبييض الأموال: 14 شركة من أصل 15

كانت أوروبية [1]! لم تُعاقب سوى شركة أميركية واحدة هي «جي بي مورغان». خلال الأسبوعين اللذين أمضيتهما في فرنسا قبل العودة إلى الولايات المتحدة، التقيت أيضًا وزيرين سابقين، كلًا على حدة. عبّر الاثنان عن قلقهما الشديد على سلامتي، حتى أنهما نصحاني بعدم العودة إلى الولايات المتحدة. فقد تخوّفا ممّا قد يحدث لي في السجن. برأيي أنهما كانا يبالغان، ففي النهاية لست في أحد أفلام جيمس بوند! هذا ما آمله على الأقل، ذلك أنّ تحذيرًا مماثلًا صادرًا عن مسوؤلين حكوميين سابقين، يثير القلق والتخوّف. على أي حال، وعداني بتنبيه وزارة الخارجية لتسريع عملية نقلي. وقام أحدهما بإرسال مذكرة مفصّلة بشأن قضيتي إلى فيليب إتيان، مستشار إيمانويل ماكرون للشؤون الدبلوماسية.

اقترب موعد رحيلي. إلى جانب العائلة، ودعت أيضًا كل أصدقائي الذين ساندوني خلال السنوات الأخيرة: أنطوان الذي أتى لزيارتي مرات عدة، وليلى صديقة العمر، وديدييه وزوجته ألكساندرا اللذين كانا يقدمان لي الدعم المعنوي في كل مرة، ودينيز المترجمة القانونية المتعددة اللغات والتي ساندتني بلا كلل في الإجراءات كافة. وكذلك ليسلي، وألكساندر، وبيار، وإريك، وكلود، وكلير، وكثيرون غيرهم. صادفتني مشكلة أخيرة قبل الصعود إلى الطائرة، فتأشيرتي الخاصة والرسالة المرفقة بها لم تكونا كافيتين. فاستوقفني موظف الأمن فيما كان الركاب جميعهم قد صعدوا إلى الطائرة. تلقّى الأمر بالاتصال برقم خاص في الولايات المتحدة حيث كانت الساعة الخامسة صباحًا. حاول الاتصال مرات عدة لكن عبثًا. فاتصل في النهاية برئيسه الذي احتاج إلى نحو الساعة لمعالجة المشكلة. كان وصولي إلى مطار جون كينيدي مرتقبًا عند الحادية عشرة ليلًا وتقرر أن ألتقي في اليوم التالي ضابط مراقبة في محكمة هارتفورد ليطلعني على اسم السجن حيث سأقضي عقوبتي. في 23 أكتوبر 2017، تلقّيت الجواب: سجن موشانون فالي. سارعتُ إلى الإنترنت أستطلع واقعه.

لم يكن ما وجدته مطمئنًا: كان السجن محاطًا بأسلاك شائكة ضخمة، وقابعًا على هضبة مقفرة في قلب بنسلفانيا، على ارتفاع ألف متر. من قبيل الحظّ الحسن أنّ أحد زملائي السابقين في سجن ويات، الملقّب بالناقل، كان

يعرفه تمام المعرفة، فقد قضى فيه السنتين الأخيرتين من عقوبته. وقد أبلغ رفاقه القدامى هناك بقرب موعد وصولي. بهذه الطريقة سوف أحظى «برعاية» وأنتقل إليه من دون أي خشية على أمني الشخصي. ففي السجن، أكثر ممّا خارجه، السمعة هي الأساس.

في صباح السادس والعشرين من أكتوبر 2017، طلبت سيارة أجرة لتقلني من ستايت كوليدج التي وصلت إليها عشية اليوم السابق آتيًا من هارتفورد. اجتزنا غابات شاسعة وضلّ السائق الطريق ووجد صعوبة في إيجاد السجن حتى بمساعدة نظام تحديد المواقع. أخيرًا بلغنا موقف السيارات سجن موشانون فالي. سألني السائق بلطف عن ساعة حضوره لإعادتي. أخذت رقم هاتفه وأجبته بأنني سأعاود الاتصال به حالما أنهي عملي...

---

1 انظر الملحق 1.

الفصل السابع والأربعون
سجني الجديد

لسوء الحظ لم أشعر بالغربة في سجني الجديد. فلونُ الجدران كان نفسه وكذلك الأثاث ورواق التفتيش واللغة الخاصة بالسجناء والرائحة والمعاملة المذلّة. عاد بي الزمن إلى أربع سنوات ونصف خلت! بعد إنجاز المعاملات الإدارية، خلعتُ ثيابي كاملة وكما في ويات أعطاني الحرّاس ثلاثة سراويل كاكيّة اللون وثلاثة سراويل داخلية وثلاثة قمصان تي شيرت.

يبلغ عدد نزلاء موشانون فالي 1800 سجين، كلّهم من الأجانب الذين تبقّى لهم أقلّ من عشر سنوات من العقوبة. وفي هذا النوع من السجون يتوزّع السجناء بحسب الجنسيّات: ما يقارب 800 من المكسيك، 500 من جمهورية الدومينيكان، 200 من السود، لا سيّما من نيجيريا، وغانا، وساحل العاج، وهايتي، 50 من آسيا (الصين والهند وباكستان...)، 100 من «ذوي الأصول اللاتينية» (كولومبيا وكوبا والهندوراس...) و100 من «السجناء الدوليّين»، وهي فئة كبيرة تضمّ كل السجناء الآخرين (من كندا وأوروبا وبلدان المغرب العربي والشرق الأوسط.) أما إدارة السجن فكانت بيد «جي.إي.أو»، وهي مؤسسة خاصة صاحبة امتياز تجاريّ، تمتلك عدّة سجون أخرى في الولايات المتحدة والخارج. وككلّ المؤسسات، كانت «جي.إي.أو» تسعى إلى زيادة أرباحها، فلم تتردّد في القضم، إلى أقصى حدّ، من الخدمات (الطعام والتدفئة والصيانة والخدمات الطبية) وفي زيادة أسعار السلع التي يشتريها السجناء من المخزن، أو في إطالة مدّة «الإقامة» إلى الحدّ الأقصى، وذلك بإرسال بعض السجناء مثلًا إلى

الحبس الانفرادي، فيخسرون جزءًا من تخفيض العقوبة الناتج عن حسن سلوكهم.

كانت لسجن موشانون فالي قواعده الخاصّة، كذلك كانت للسجناء قواعدهم الخاصة. وهي تختلف قليلًا عن تلك التي سادت في سجن ويات، وهو ما تسنّى لي اكتشافه في وقت قريب. في البداية، وحدهم المكسيكيون والدومينيكانيون والسود والـ«دوليّون» لهم حقوق، أما الآخرون فلا. ومن بين أصحاب الحقوق يحلّ المكسيكيون والدومينيكانيون في المرتبة الأولى، فهم قادة السجن الذين يفرضون قوانينهم الخاصة.

في يومي الأوّل في السجن، أُحلتُ إلى الجناح (سي 6). يتسع جناح المنامة ذاك لتسعة وأربعين سجينًا عادةً، لكنّنا كنّا اثنين وسبعين مكدّسين فيه. واستُغلّت كلّ زاوية فارغة لإضافة أسرّة، كما لم يتوفر المكان للجميع على طاولة الطعام. لذا حظي السجناء «الدوليّون» بطاولة، والسود باثنتين، والدومينيكانيون بأربع، والمكسيكيون بستّ طاولات. أمّا الآخرون فلا مكان يجلسون عليه، وليتدبّروا أمرهم. ومن غير الوارد أن يدعو أحد السجناء، بمبادرة كريمة منه، زميلًا له للجلوس إلى طاولته، تحت طائلة أن يُطرد من الجناح!

منذ وصولي، وبفضل توصية زميلي السابق في سجن ويات، حظيتُ باستقبال حارّ من «مواي تاي»، كما كان يلقب السجين السلوفاكي الذي أمضى خمس سنوات في الفيلق الأجنبيّ التابع للجيش الفرنسي، قبل أن يُصبح من المرتزقة. بعد أن شارك في النزاعات المسلّحة (في العراق وسيراليون والكونغو ويوغوسلافيا)، استقرّ في تايلاندا حيث تزوّج مواطنة محلية وأنشأ مدرسة لتعليم الملاكمة التايلاندية، ودرّب عددًا كبيرًا من أبطال الفنون القتالية المختلطة، قبل أن يتم توقيفه وتسليمه إلى الولايات المتحدة حيث انتهى به الأمر محكومًا بالسجن لعشر سنوات في قضية تجارة مخدرات (في عملية نفّذها مكتب التحقيقات الفدرالي). سلّمني سجين «دوليّ» ثانٍ، يُعرف بلقب «هوليوود»، وهو ألماني نصّب نفسه قائدًا للـ«دوليّين» من الوحدة (سي)، طردًا بمثابة هدية ترحيب يحتوي على المستلزمات الضرورية بانتظار أن أتسلّم طلبيتي الأولى من المخزن (قهوة وسكر وصابون وحليب

بودرة وأكياس سمك الإسقمري). وهو أيضًا كان من المرتزقة السابقين. وقد حُكم عليه بالسجن لعشر سنوات لتورّطه في مؤامرة تهدف إلى اغتيال عميل أميركي في وحدة مكافحة المخدرات (وأيضًا في عملية أعدّها مكتب التحقيقات الفدرالي). فساعدني على أن أجد سريرًا وأستقرّ. أدين كلّ من مواي تاي وهوليوود في قضية على صلة بقضية فيكتور بوت، تاجر السلاح الأوكراني الشهير الذي جسد دوره نيكولاس كايج في فيلم «لورد أوف وورز». أي أنّ بوت كان أحد أصدقائهما. إنني محاط بالرفاق الصالحين! على أي حال، أبديا كلّ لياقة في التعامل معي، حتى أنهما «قدّما» لي مكانًا على طاولتهما. هذا امتياز لم يعد يستفيد منه «الدوليّون» المقيمون في الجناح المحاذي، (سي 5). فقائدهم البلغاري، وبعدما تراكمت لديه ديون السجناء المكسيكيّين، باع طاولتهم للسود مقابل 400 دولار، أي بمئة دولار للمقعد الواحد. يجدر بي أن أتعلّم بسرعة قوانين هذه المؤسسة الجديدة. أنا الذي اعتقدت أنني عشت الجحيم في ويات، تساءلتُ عما إذا كان سجن موشانون فالي أشدّ إثارة للخوف من ويات.

ولكن أيًا يكن السجن، ثمّة حقيقة لا تتغيّر: الوقت في السجن هو ضعفا الوقت خارجه لا بل ثلاثة أضعاف. فإذا كنت أنوي العودة إلى فرنسا بعد شهرين من الآن، لأكون فيها قبل عيد الميلاد، يجدر بي تسريع طلب نقلي. سارعتُ إلى الاتصال بالمساعدة الاجتماعية في السجن، السيدة «هـ». تقضي شروط إعادتي إلى بلدي بالحصول أولًا على موافقة سجن موشانون فالي ثمّ على موافقة وزارة العدل الأميركية. إجراءات بسيطة على الورق لكنها أكثر تعقيدًا على أرض الواقع. فالآلة سوف تتعطّل مرة أخرى.

في 28 أكتوبر 2017 استدعتني السيدة «هـ».

– آسفة، لا يمكنني إنجاز طلب النقل الذي تقدّمتَ به. فالاتفاق الثنائي المبرم مع فرنسا ينصّ على وجوب أن يبقى لك بتاريخ تقديم الطلب اثنا عشر شهرًا من العقوبة على الأقل.

– أعرف ذلك. لكنني حُكمت بالسجن لثلاثين شهرًا وأمضيت منها أربعة عشر شهرًا، يبقى لي ستة عشر.

– لا، إذا احتسبنا المدة المقتطعة بسبب حسن السلوك يبقى لك أقلّ من ذلك.

– لكن لا يمكنكم احتساب المدة بهذه الطريقة. فأنا لم أفز بعد بهذه الأيام لحسن السلوك. الأمر نظريّ.

– مع ذلك هذه هي الطريقة التي أحتسبُ بها. ولا يمكنني مخالفة الإجراءات!

قُضي الأمر ونطقت بالكلمة المصيرية! «الإجراءات!» اعتبارًا من هذه اللحظة، عرفتُ أنه لا جدوى من الإلحاح. لحسن الحظ تمكنتُ من الاتصال بماري لورنس نافاري، قاضية الاتصال الفرنسية في واشنطن والتي وعدتني بالتدخل لمصلحتي، ولا بدّ من أنّها قامت بمجهود فعّال. ففي 8 نوفمبر 2017، استدعتني مرة جديدة السيدة «هـ» يرافقها هذه المرة رئيسها «م. ج.»، الذي قال لي:

– صحيح. ثمّة خطأ في حسابنا الأول. فتاريخ خروجك من السجن، حتى لو احتسبنا حسن السلوك، هو 31 أكتوبر 2018.

– إذًا سوف ترسلون طلب النقل الذي تقدمتُ به.

– لا، هذا مستحيل. فنحن اليوم في 8 نوفمبر، أي أنّك لم تعد ضمن مهلة السنة.

– لكن، عندما قدّمت طلبي كنتُ ضمن المهلة الصحيحة. وإذا لم أعد اليوم ضمن هذه المهلة، فلأنكم أخطأتم في الحساب!

– هذا ممكن، لكنه لا يغير شيئًا.

إنّه حوار طرشان. وأدركتُ أنّني إذا واصلت الإلحاح سيكون مصيري الحفرة. لقد حُسم الأمر. عاودتُ الاتصال بالقاضية الفرنسية التي لم تصدق ما تسمع. وما لبثَت أن أمسكَت بهاتفها واتصلت بأحد المسؤولين في وزارة العدل الأميركية الذي أيّدني. أما إدارة موشانون فالي، وقد استاءت لما طالها من انتقاد، فعملت على تأجيل البتّ بملفّي فلم تُرسله إلى وزارة العدل الأميركية إلّا في 6 ديسمبر، أي بعد أكثر من شهر ونصف الشهر من دخولي إلى موشانون فالي. سوف أضطر إذًا إلى تمضية عيد الميلاد في بنسلفانيا برفقة زملائي في السجن.

على الأقلّ عرفت أنه يمكنني الاعتماد على الدعم الصادق من جانب ماري لورنس نافاري، التي سارعت إلى زيارتي في السجن. قالت لي القاضية إن سفير فرنسا كتب

بنفسه رسالة إلى جيف سيشونز، النائب العام للولايات المتحدة ليبلغه تمنّي الحكومة الفرنسية عودتي في أقرب وقت ممكن. مع ذلك طلبت مني توخي الحذر: «لا تتسرّع في تفاؤلك». وشرحت لي أن ملفات أخرى متعلقة بقانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد تخص شركات فرنسية كبرى كانت آنذاك قيد المراجعة في وزارة العدل الأميركية. أي أنّ العلاقات بين باريس وواشنطن كانت على درجة عالية من التشنّج. وأضافت أنّ علينا ترقّب موقف اللجنة. أي لجنة؟ أخبرتني ماري لورنس نافاري أن «الجمعية الوطنية» باشرت تحقيقًا بشأن «ألستوم»، وبصورة عامة بشأن التدخلات الأميركية، وأنّ رئيسها أوليفييه مارليكس يعتزم هذه المرة استجواب كل الشهود تحت القسم، بمن فيهم باتريك كرون. أخيرًا! إنّني أناضل منذ ثلاث سنوات ليبصر إجراء مماثل النور. وفي الوقت نفسه، أدركت تمامًا أن ذلك يأتي في التوقيت الأكثر سوءًا بالنسبة إليّ. ففي هذا السياق، لا أعتقد أن وزارة العدل الأميركية ستوافق بسرعة على عودتي إلى فرنسا.

الفصل الثامن والأربعون

عنف وتجارة

كان الانطباع الأوّل الذي كوّنته صحيحًا: سجن موشانون فالي أقلّ خطورة من سجن ويات، غير أنّ العلاقات بين نزلائه أكثر خبثًا وشرورًا. في ويات كنتُ محاطًا بأقسى المجرمين، أما هنا فلا يستقبل السجن سوى نزلاء أجانب في المرحلة الأخيرة من عقوبتهم، قررت السلطات ترحيلهم من الولايات المتحدة. إذًا من الناحية النظرية كان السجناء هنا أكثر هدوءًا من سجناء رود أيلاند. لكنّ مستوى التدابير الأمنية الأقلّ تشدّدًا أتاح لعصابات المكسيكين والدومينيكانيين استلام السلطة، حتى باتت تدير اقتصادًا موازيًا فعلًا، ونوعًا من المافيا.

الأمر بسيط: في سجن موشانون فالي كلّ شيء يُشترى ويؤجر: الأشياء والخدمات كما الأفراد. بدءًا من تجارة المخدرات، وصولًا إلى «الأماكن» في قاعة الرياضة (خمسة دولارات في الأسبوع لساعة واحدة في اليوم). في السجن أيضًا حلّاقون (ثمن قصّة الشعر دولاران)، وبقّالون (وعلى الأخصّ سجين مكسيكي يجمع كمية كبيرة من المنتجات المسروقة أحيانًا من المطبخ، فيعيد بيعها بسعر يتجاوز التعرفة المعتادة بنسبة 20 ٪)، ورسّامو وشوم، وفنّيو إلكترونيك (يصلحون أجهزة الراديو المعطّلة)، وعمال تنظيف (يمكن التعاقد معهم على تنظيف الجناح)، وأخيرًا بعض البغايا (سجناء يمارسون الفحشاء لجني المال). تنتشر في السجن أيضًا تجارة المجلات الخلاعية على نطاق واسع. وبسبب ندرة هذه المجلات ارتفع سعرها إلى مئات الدولارات. وبرغم حظرها، تشكّل المراهنات (على نتائج مباريات كرة السلة أو كرة القدم

الأميركية) وألعاب البوكر، مصدرًا مهمًا للدخل. ويفضّل عدد كبير من السجناء دخول الحبس الانفرادي للتهرّب من سداد ديونهم. كما أنّ دقائق التحدث عبر الهاتف تُشترى أيضًا من السجناء الذين يحتاجون إلى المال. أما العملة المعتمدة في هذه التجارة فهي الـ«ماك» (كيس صغير من سمك الإسقمري يساوي دولارًا واحدًا).

كانت إدارة موشانون فالي تفضل التغاضي عن هذه العمليات المريبة. ولا بد من القول إنّها لم تألُ جهدًا في هذا المجال، فهي تستغل السجناء بكل ما للكلمة من معنى، في تحضير الطعام وتقديمه، وتنظيف المطابخ، وصيانة المباني (الطلاء وأعمال السمكرة وجمع النفايات...) والمساحات الخضراء، وإدارة البرامج (الدروس والمكتبة...). كل السجناء مرغمون على القيام بعمل قد يستغرق من ساعة إلى خمس ساعات يوميًا. في الأشهر الثلاثة الأولى من السجن، ليس لدى السجناء خيار. عليهم جميعًا العمل في المطابخ.

أمّا الأجر فيتفاوت بتفاوت الأعمال والمؤهلات ويتراوح بين 12 و40 سنتًا في الساعة! وهكذا، تقاضيتُ في شهري الأول من العمل في المطبخ حيث كُلّفت جلي الصحون (خمس ساعات في اليوم لثلاثة أيام في الأسبوع) مبلغ 11.26 دولارًا (9.80 يورو!) ولا مجال للإفلات من العمل. إنّه نوع من العبودية الحديثة. في الواقع، كان بعض مستثمري القطاع الخاص يصنّعون منتجاتهم تحت شعار «صُنع في أميركا» بداخل هذا النوع من السجون حيث التكاليف زهيدة جدًا. لكن ثمّة ما كان أكثر خبثًا. فنحن لم نكن مقيمين في الولايات المتحدة، ونُعتبر كلّنا تقريبًا «مهاجرين غير شرعيّين» بنظر الحكومة الأميركية. بالإضافة إلى ذلك، حُكم على عدد كبير من سجناء موشانون فالي بتهمة دخول الولايات المتحدة مرّة جديدة مخالفين بذلك القانون الأميركي. فهؤلاء المهاجرون غير الشرعيين وبعدما رُحّلوا من الأراضي الأميركية مرة أولى، تمّ توقيفهم لدى محاولتهم الدخول إليها مرة جديدة. لكنّ هؤلاء الرجال المحرومين من حق العمل على الأراضي الأميركية، باتوا مرغمين على العمل بين أربعة جدران مقابل أجر زهيد. ويتم هذا كله بشكل شرعي جدًا. في الواقع تستند إدارة السجن على التعديل الثالث عشر

الشهير للدستور الأميركي الذي يلغي العبودية «باستثناء السجناء المحكومين بجرائم». أي أنّنا كلّنا من الناحية القانونية عبيد! والويل لمن يرفض الخضوع لهذا النظام. فمصيره الفوري الحبس الانفرادي قبل أن يُحال بعد ذلك إلى سجون أخرى من مجموعة «جي.إي.أو». أما من يتمرّد فيخضع لبرنامج خاص: «علاج الديزل»، حيث يُنقل كل يومين أو ثلاثة أيام من سجن إلى آخر فيقضي وقته بداخل شاحنة السجن، ينتقل من أقصى شمال البلاد إلى أقصى جنوبها. هذا كفيل بتهدئته! مؤخّرًا تمرّد السجناء في تكساس احتجاجًا على هذا النظام في أحد سجون «جي.إي.أو»، فأُقفل بعدما أتت عليه النيران التي أُضرمت أثناء أعمال الشغب.

أما في سجن موشانون فالي فالطريقة الأكثر تعبيرًا عن الاستياء هي «الإضراب عن المشاركة في التعداد». يخضع السجناء خمس مرات يوميًا للتعداد. وأثناء هذه العملية، علينا أن نقف جميعنا بصمت إلى جانب أسرّتنا، فيمرّ حارسان، كلّ بدوره، ليقوما بعدّنا وتدوين النتيجة على ورقة. في حال توصلا إلى الرقم نفسه، لوّحا باعتزاز بالورقة وعبّرا عن رضاهما بابتسامة عريضة، وإلا يبدأ التعداد من جديد. فـ«الإضراب» إذًا يقضي بالتحرك باستمرار في الجناح لمنعهما من إنجاز التعداد. وعلى الجميع طبعًا المشاركة في اللعبة، وهذا ما يفعلونه، وإلّا اعتُبر المتخلّف من الوشاة.

في محاولة للبقاء وبرغم كلّ شيء وسط هذا العالم الموازي، استأنفت تأليف هذا الكتاب، وأرسلتُ إلى ماتيو أرون أجزاء جديدة منه، عمل عليها من ناحيته. كما كنت أتلقى رسائل كثيرة من الأصدقاء وأفراد العائلة وأواظب على الردّ عليها. واستأنفت لعب الشطرنج لكن المنافسة كانت قاسية في جناحنا الذي يضمّ عددًا من اللاعبين الممتازين. من بينهم سجين يدعى تشاك وهو درّاج سابق في «هيلز أنجلز» محكوم بأربعة وعشرين عامًا من السجن، ويُتوقع الإفراج عنه في السنة المقبلة، وكان لاعبًا لا يُقهر. في أواخر نوفمبر، وصل لاعب بارع آخر وهو إنكليزي ملقّب بـ«فيفا». وقد أوقف في زوريخ، قبيل انعقاد الجمعية العمومية للفيفا (الاتحاد العالمي لكرة القدم للهواة) في مايو 2015 وأمضى ما يناهز السنة في أحد

سجون سويسرا قبل أن يتم تسليمه إلى الولايات المتحدة. سرعان ما أصبحنا صديقين ورحنا نتناقش أوجه الشبه بين قضيته وقضيتي. وبرأيه فإن فضيحة الفيفا (دفع الرشاوى لتوزيع المباريات الرياضية) لم تكن سوى عملية انتقامية من الولايات المتحدة الغاضبة بسبب تقدّم قطر عليها وفوزها باستضافة بطولة كرة القدم العالمية في العام 2022. كان «فيفا» مقتنعًا، وإن لم يزودني بالتفاصيل، فالأميركيون، برغم العظات الأخلاقية التي يقدمونها، يتصرفون كمعظم الدول، ولا يتوانون عن الضغط على الاتحادات المختلفة.

كان واجبي أن أصمد وأبقى متماسكًا، وخصوصًا أن أجنّب نفسي أي عقاب للمحافظة على مدّتي من تخفيض العقوبة لحسن السلوك. كان ذلك تحدّيًا يوميًا. على سبيل المثال، على مَن يعمل في المطبخ أن يسرق مؤنًا ويعود بها إلى الجناح حيث يقيم. هذا واجب. وفي حال تقاعس عنه هاجمه السجناء الآخرون. أمّا في حال قُبض عليه بالجرم المشهود، فإلى الحفرة فورًا، ويفقد حقوقه بإجراء المكالمات الهاتفية ويخسر سبعة وعشرين يومًا من مدة تخفيض العقوبة لحسن السلوك. هذا ما حدث قبل مدة قصيرة مع سجين مكسيكيّ بسبب سرقته فخذًا من الدجاج.

كنتُ حذرًا باستمرار، ووضعتُ لنفسي خارطة طريق أو لائحة مهامّ حاولت احترامها بدقة: الالتزام بروتين محدد، الحفاظ على لياقتي الجسدية، الابتعاد عن المشاكل، الامتناع عن المراهنة وتكديس الديون، التكتّم، والامتناع عن الشكوى والتباهي والكذب بشأن ما كنت عليه خارج السجن، بالإضافة إلى الامتناع عن الوشاية بأي سجين يخالف القوانين، وعن رفع الصوت والغضب، وعن ملامسة أي سجين آخر، وعن البقاء مع الوشاة المعروفين أو التحدث إليهم أو إلى المحكومين بتهمة ترويج صور أو أفلام الأطفال الخلاعيّة، وعدم الجلوس مع السجناء المنتمين إلى مجموعة أخرى، الاستعانة بمعارفي لمساعدة الآخرين، من دون المبالغة أو إنشاء التحالفات، الامتناع عن قبول الهدايا التي تجعلني مدينًا لمن قدّمها، وعن النظر إلى الأغراض الخاصة بالآخرين، أو عن المطالبة بتغيير البرامج على شاشة التلفزيون (وهي من أسباب المشاجرات

الأساسية)، وعن التحديق في عيني أحد، أو الرثاء لحال أحد، والأهم التحلي بالصبر.

في 6 يناير، بلغ ولداي التوأمان بيار وليا عامهما العشرين ولمتُ نفسي كثيرًا على أنني لم أكن إلى جانبهما في هذه المناسبة. في 14 يناير حلّ عيد ميلادي أنا، واحتفلت بعامي الخمسين في السجن. ولهذه المناسبة، حضّر فيليبو اليوناني الذي شاركني الزنزانة بشهري الأخير في ويات والذي التقيته هنا، قالبين من الحلوى تشاركتهما مع «الدوليين» من الوحدة (سي): مواي تاي، وهوليوود، وفلاد، وروسيان آخران، وجورجيان، وروماني، وفيفا.

في 15 يناير تبلّغت الخبر السيئ: فقد أبلغت قاضية الاتصال ماري لورنس نافاري شقيقتي جولييت بأن وزارة العدل الأميركية رفضت نقلي. غير أن القاضية لم تستسلم. وبناء على طلب قصر الإليزيه الذي بدا عازمًا على مساعدتي، كتبت ماري لورنس نافاري مسودة رسالة أراد إيمانويل ماكرون إرسالها إلى دونالد ترامب شخصيًا لطلب العفو عني. لم أتوقّع نجاح المبادرة، لكنني تشبّثت بهذا الأمل كغريق يتمسك بطوق النجاة.

في 22 يناير كان عيد ميلاد التوأمتين غابرييلا ورافاييلا. وقد تمكنت من التحدث إليهما لدقائق قليلة عبر الهاتف.

– بابا، متى تعود إلى المنزل؟

مضى وقت طويل لم أسمع خلاله هذا السؤال. وعادت الذكريات البشعة كلها.

– لا أعرف يا غابرييلا، ولكن قريبًا.

– تقول لنا الأمر نفسه كل مرة. كما قلت لي قبل العطلة الأخيرة! لقد سمعتك تتحدث إلى أمي عن إيمانويل ماكرون. هل الأمر مرتبط به؟

– القصة معقدة، ولكن، نعم الأمر مرتبط به بعض الشيء. يجب التحلي بالقليل من الصبر يا صغيرتي.

– في حال لم تعد إلى المنزل، سوف أكتب رسالة إلى إيمانويل ماكرون أطالبه فيها بعودة والدي. وسوف أعلن الإضراب في المدرسة مع صديقاتي جميعًا!

بعد انتهاء المكالمة، شعرت فجأة بالاكتئاب الشديد. وهذا لا يحدث لي غالبًا. المرّة الأخيرة التي ساورني فيها الشعور نفسه كانت في ويات عندما علمت أن «ألستوم»

صرفتني من العمل. في السجن، وفي لحظات كهذه، لا يمكن طبعًا التحدّث عن الأمر مع أيّ كان، ويجب ألا يحدث ذلك وإلّا اعتُبر السجين ضعيفًا وجبانًا ومخنّثًا. لذا يجب أن يصرّ بأسنانه، ويصمت، ويتابع التصرف كما لو أن الأمور على أفضل حال. لكن، كم كان ذلك صعبًا!

الفصل التاسع والأربعون

الجمعية الوطنيّة تحقّق

في الأيّام الأخيرة التي انقضت، فقدتُ كلّ اتّصال مع الواقع حتّى أنني لم أتنبّه إلى تغيير الساعة. كنا في منتصف شهر مارس وما زال الثلج يتساقط. يقع سجن موشانون فالي على ارتفاع ألف متر والطقس باردٌ لا بل قارس البرودة. لذا فإنّ سعر أي كنزة أو سترة من الصوف خياليّ داخل السجن. لكن لا يجب أن أضعف الآن، فبعد دقائق قليلة لديّ موعد مهمّ جدًّا في قاعة الزيارات.

منذ أكثر من ثلاث سنوات وأنا آمل حدوث هذا اللقاء، وها هما أخيرًا أمامي. كنتُ أفضّل بالتأكيد أن أقابلهما في ظروف مختلفة، ففي جعبتي الكثير لأكشفه لهما. ولكن لا بأس، فالأهم هو أنهما حضرا لمقابلتي. لقد قَبِل أوليفييه ماريليكس (حزب «الجمهوريين») وناتاليا بوزيريف (حزب «الجمهورية تسير»)، رئيس ونائبة رئيس اللجنة البرلمانية المعنية بملف «ألستوم»، باجتياز مسافة ستة آلاف كيلومتر لسماع أقوالي. أدرك تمامًا أنّها ليست بالخطوة البسيطة. وقد أوضح لي ماريليكس: «لا يمكننا القول إنّ الأميركيين سهّلوا لنا المهمة، فقد انتظرنا أكثر من شهر للحصول منهم على الإذن بزيارتك.»

سرعان ما تبيّنتُ أن النائبين على اطلاع تام على حقائق قضية «ألستوم». لا جدوى من إقناعهما بالتدخل الأميركي في شؤون الشركات الأوروبية الكبرى، فهما يدركان ذلك تمام الإدراك. على أي حال، سبق لأوليفييه ماريليكس أن اختتم، منذ سنتين ونصف السنة، المؤتمر الأول الذي نُظّم حول هذا الموضوع في الجمعية الوطنية تحت عنوان «بعد ألستوم، دور مَن؟» لكنهما كانا بحاجة

إلى بعض الإيضاحات. على سبيل المثال، كانا يجهلان تاريخ مباشرة التحقيق الأميركي وكيف استطاعت «ألستوم» الحصول بالتفاوض على مهلة لتسديد الغرامة المفروضة عليها. أجبتُ على أسئلتهما لساعات طويلة، وملأت الفجوات، وعدتُ بالأحداث في الزمن وبيّنتُ لهما تطابق التواريخ المثير للحيرة.

ومن جهتهما، أطلعاني على مضمون اللقاء الذي جمعهما مساء اليوم السابق في واشنطن ومدير العلاقات الدولية في وزارة العدل الأميركية، بحضور أحد معارفي القدامى، النائب العام دان كان، والذي تمت ترقيته إلى منصب مدير وحدة قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد، عقب إدارته قضية «ألستوم»... وقضيتي. وقد سألاهما بالتأكيد عن سبب رفض طلب نقلي. فآثر مدير العلاقات الدولية التملّص من الإجابة، وأكّد أنه لا يعرف شيئًا عن ملفّي. هذا غير صحيح طبعًا. كنت أدرك تمامًا أنّ السفير الفرنسي ووزير العدل لفتا انتباههما مباشرة إلى وضعي في السجن. لكنها لم تكن الكذبة الوحيدة. وما يثير الاهتمام أيضًا هو أنّ النائبين سألا محاوريهما عن تساهل وزارة العدل الأميركية مع باتريك كرون. وكشف لي ماريليكس: «أجابني دان كان أنه لم يمتلك ما يكفي من الأدلة لتوجيه الاتهام إليه». كذبة جديدة. يكفي الرجوع إلى وثيقة الإقرار بالتهم المنسوبة إلى «ألستوم» لتبيان عكس ذلك. على أي حال كان النائبان عازمين على النيل من رئيسي التنفيذي السابق عندما سيستمعان إلى أقواله تحت القسم أمام الجمعية الوطنية خلال أعمال اللجنة، وسوف يفيان بوعدهما.

أما أنا القابع في زنزانتي في هذه المنطقة النائية من بنسلفانيا، والمحروم من أي طريقة لتصفح الإنترنت، فلن أتمكن طبعًا من متابعة هذا التحقيق بشكل وافٍ، بل فقط من خلال المقالات الصحفية التي ترسلها إليّ عائلتي. مع ذلك كانت التقارير الصحفية صريحة. فأحد العناوين التي أوجزت شعور الرأي العام كان لمقالة في صحيفة «لوموند» بتاريخ 5 أبريل 2018: «جنرال إلكتريك تستحوذ على «ألستوم»: باتريك كرون لا يُقنع النواب!» هذا أقلّ ما يُقال في المسألة. في مقدمة التقرير النهائي الذي رفعه إلى لجنة التحقيق، فنّد ماريليكس بالتفصيل مزاعم الرئيس

التنفيذي السابق. فكتب «لقد اعتمد باتريك كرون نظام دفاع كاذبًا بشكل فاضح. وفي الواقع، في جلستي الاستماع أمام لجنة الشؤون الاقتصادية في الجمعية الوطنية واللتين عقدتا بتاريخ 11 مارس والأول من أبريل 2015، استبعد أي صلة بين بيع فرع الطاقة من جهة والتفاوض مع وزارة العدل الأميركية من جهة أخرى. لكن الواقع ليس كذلك. وهذا أحد الإيضاحات الرئيسية التي توصلنا إليها في لجنة التحقيق.» ثمّ سدّد النائب ضربة أقسى بقوله: «هل أثّر التهديد بفرض غرامة في قرار البيع الذي اتخذه السيد كرون؟ على هذا السؤال، ردّت لجنتنا بالإيجاب.»

إذًا باتريك كرون كاذبٌ بنظر الجمعية الوطنية. فهل اهتمّ بذلك؟ من الواضح أن لا، فهو لا ينفكّ يدّعي أمام النواب وتحت القسم أنه لم يخضع يومًا «لأي ضغط أو ابتزاز، لا من جانب الأميركيين ولا من جانب أي سلطة قضائيّة أخرى.» وبعد سؤاله عن وضعي القضائي، اعترف (وللمرة الأولى علنًا) بأنني «لم أقم على الإطلاق بأي دور في هذه الصفقة يخدم مصلحتي الشخصية». فسأله النائبان عن السبب الذي حدا به إلى صرفي من العمل في هذه الظروف وخصوصًا عن سبب امتناعه عن دفع تعويضي. فجاء ردّه المثالي باردًا ككلّ إجابات التكنوقراط: «لم تتوفر الإمكانية لمعالجة المسألة بشكل إيجابي.» ثمّ أكّد بكلّ جرأة «أنه لم يوفر جهدًا لمساعدتي». كان استهتار هذا الرجل بلا حدود، كما رباطة جأشه. فبالنسبة إليه الذين يتساءلون عن شرعيّة الصفقة التي أبرمها مع «جنرال إلكتريك» إنمّا يبثّون «تلميحات لا أساس لها من الصحة ومهينة بحقه.»

غير أن الكثير من الشهود سيمثلون أمام لجنة التحقيق ويكذّبونه رسميًا. فأرنو مونتبورغ، وزير الاقتصاد السابق الذي أدلى بشهادته هو أيضًا تحت القسم، أعلن أنه واثق من «خضوع السيد كرون لضغط حسّيّ، على شكل تهديد بالتوقيف». وكذلك استفاض في الاتجاه عينه أحد الكوادر الكبار السابقين في «ألستوم» الكبار. وفي هذا السياق، استرجع بيار لابورت، المدير القانوني السابق لفرع شبكات نقل الطاقة الكهربائية حادثة مقلقة، فقال للنواب: «في العام 2013، التقى السيدان كرون وكار مسؤولي وزارة

العدل الأميركية. وقال لي كيث كار الذي التقيته في اليوم التالي إنه اتصل هاتفيًا بابنيه من المطار وأبلغهما أنه قد لا يعود من رحلته التالية لأن وزارة العدل هدّدت بتوقيفه.»

كذلك كشف أوليفييه ماريلكس خلال تحقيقه البرلماني، جانبًا مجهولًا من ملف «ألستوم/جنرال إلكتريك»، وهو الإسراف من قبل الشركتين، في استخدام الوسائل المختلفة في مجالات التواصل وخطط التمويل والمساعدة القضائية. فلإتمام عملية البيع، استعانت «ألستوم» بعشرة مكاتب محاماة وببنكين استشاريّين (روثشيلد وشركاؤه، وبنك أوف أميركا ميريل لينش) وبشركتي تواصل إعلامي (دي.جي.أم وبوبليسيس.) أما «جنرال إلكتريك» فاستعانت بثلاثة بنوك استشارية (لازار وكريدي سويس وبنك أوف أميركا) وبشركة التواصل الإعلامي «هافاس» كما بعدد من مكاتب المحاماة. في المجموع، أنفقت «ألستوم» مبلغًا خياليًا وهو 262 مليون يورو! ويسهل علينا أن نتخيّل أن «جنرال الكتريك» اضطرت إلى تخصيص مبلغ مساوٍ. وتساءل ماريلكس في مقدمة تقريره النهائي إلى اللجنة: «هل يتيح إسراف مماثل في اللجوء إلى الوسائل القانونية والإعلامية للدولة وللمساهمين إمكانية أخذ قرارات حكيمة؟» وتابع يقول في التقرير: «هل بقي أحد في باريس قادر على إبراز وقائع مناقضة لما رُوِّج له؟ هل المبالغ التي دُفعت كانت فقط مقابل مهمّة إعلاميّة تم تنفيذها، أم تعدّتها للتأثير في القرار بحد ذاته؟» لم أكن لأصوغ الأمر بطريقة أفضل. بتّ أدرك سبب ارتفاع القليل من الأصوات المعارضة لعملية الشراء. فالسكوت من ذهب.

أخيرًا أشارت اللجنة إلى الدور الملتبس الذي أداه إيمانويل ماكرون في هذه العملية. فمنذ أكتوبر 2012، وبعد تعيينه أمينًا عامًّا مساعدًا في قصر الإليزيه، قادمًا من روثشيلد بنك، المصرف الاستشاري لـ«ألستوم»، طالب في الحال بإجراء دراسة سرية، صاغ موضوعها على النحو التالي: «تقييم الإيجابيات والسلبيات الناتجة عن تغيير المساهمين بالنسبة إلى الشركات، وإلى الصناعة الفرنسية، وإلى العمالة». ويكمل أوليفييه ماريلكس: «إن هذا التقرير يستند إلى معلومات دقيقة تتعلق بتغيير المساهم المرجعي»، وهو في هذه الحال «بويغ» التي تملك 30 ٪

من أسهم «ألستوم» وترغب في التنازل عنها. وختم النائب: مؤسف أن السلطات التي امتلكت ما يكفي من المعلومات الواضحة للمطالبة بدراسة كلفتها 299 ألف يورو، لم ترَ فائدة من متابعة تحركها لاكتشاف مستقبل هذه الشركة، إلّا إذا اعتبرنا أنّها كانت موافقة على سيناريو الاعتماد على «جنرال إلكتريك». باختصار، بدا ماريكس واثقًا من أن إيمانويل ماكرون كان يعلم قبل الجميع بما يُحاك.

بالتأكيد لم أكن في موقع يمكّنني من معرفة ما إذا كان تحليله صائبًا. من جهتي، رجوت أن يراسل إيمانويل ماكرون، الذي أصبح رئيسًا للجمهورية، دونالد ترامب طالبًا العفو عنّي. ذلك أن المعلومات التي بلغتني عن هذا الموضوع مبهمة. فتارةً تؤكّد لي القاضية نافاري أنّ الأمر قد تمّ، وطورًا تقول لي إنّ المساعي توقّفت.

في نهاية لقائنا في قاعة الزيارات، وعدني أوليفييه ماريكس باستطلاع الحقيقة لدى سفير فرنسا في واشنطن ولدى فيليب إتيان مستشار الرئيس للشؤون الدبلوماسية. كان من المتوقع أن يأتي إيمانويل ماكرون إلى الولايات المتحدة في 24 أبريل المقبل. وسيكون الرئيس الأجنبي الأول الذي يلتقي دونالد ترامب على الأراضي الأميركية منذ انتخابه. يبدو أن الرجلين (اللذين جمعتهما مسارات سياسية غير تقليدية) يتبادلان التقدير. من يدري؟ قد يصبّ هذا في مصلحتي. ورحت أحلم. ماذا لو نجح إيمانويل ماكرون في الحصول على عفو لي؟ وماذا لو أعادني معه؟ لكن، هل من المنطقيّ أن أرجو أمرًا مماثلًا؟

الفصل الخمسون

زيارة ماكرون إلى الولايات المتحدة

عبثًا رجوت. فإيمانويل ماكرون لم يُسلّم ترامب قط أي رسالة تتعلق بي. غير أن قصر الإليزيه تحرّك، وحشد الجميع جهوده: فعائلتي راسلت الرئيس مرتين؛ أما محامي الدفاع عني، نقيب المحامين السابق بيار ألبير إيوينز، فقد وظّف كلّ علاقاته، كما قدّم لي عدد من الشخصيات السياسية دعمًا علنيًا. في صحيفة «لوبسرفاتور»، التي انضمّ إليها ماتيو أرون بعد مغادرته «راديو فرانس»، خرج عدد من الوزراء السابقين عن صمتهم، إذ أعلن جان بيار شوفانمان الذي تولّى وزارات الصناعة والتربية والدفاع والداخلية في عهدي فرانسوا ميتران وجاك شيراك، على التوالي، أن «العدالة الأميركية تصرّفت كمحاكم التفتيش ضد فريديريك بييروتشي». وأضاف: «أنا أؤيد نقله. يجب الإفراج عنه. لقد بلغنا في هذه القضية حدود ما يمكن احتماله، لا بل تخطيّناها». وأشار بيار لولوش من جهته: «بييروتشي هو مثال الموظف الأدنى رتبة: قام بعمله ثمّ دفع ثمن أخطاء كلّ الذي رتّبوا تلك الصفقات». ووصل الأمر بوزير الدولة السابق للشؤون الأوروبية ثمّ للتجارة الخارجية في حكومة فيون إلى التعبير عن قلقه علنًا بشأن أمني الشخصي: «أخشى أن يصيبه مكروه. فالعدالة الأميركية لا تعرف سوى علاقة القوة وهي تسدد ضربات قاسية، ولا يمكن السيطرة عليها». أما أرنو مونتبورغ فثار قائلًا: «ليس فريديريك بييروتشي مَن يجب أن يكون في السجن بل رئيسه التنفيذي باتريك كرون، المسؤول الفعلي

عن هذا الإخفاق». حتى أنّ نائب حزب الجمهوريين عن منطقة با دو كاليه، دانيال فاسكيل، أبدى موقفًا أكثر صرامة: «إنّ قادة «ألستوم» لم يبالوا بمصير فريديريك بييروتشي. وقد خرج كرون من هذه العملية بعلاوة كبيرة. أكثر ما يصدمني هو أن يُسجن بييروتشي فيما يقبض كرون شيكًا. فالقبطان هو من ترك السفينة ونجا بنفسه متخليًا عن الطاقم.»

للمرة الأولى جازفت بعرض ملفي على وسائل الإعلام، وأوتيت المجازفة ثمارها. صحيح أن ماكرون لم يطلب لي العفو، لكن وزيرة العدل نيكول بيلوبي التي رافقته في رحلته إلى واشنطن، التقت النائب العام للولايات المتحدة جيف سيشونز شخصيًا. وتولّت قاضية الاتصال ماري لورنس نافاري التي شاركت في اللقاء الدفاع عن قضيتي أمام السلطات الأميركية، فقالت: «كيف يمكنكم رفض طلب نقل فريديريك بييروتشي؟ فهو يستوفي الشروط المطلوبة: لم يرتكب أي جريمة قتل، أو تجارة مخدرات، وليس هناك ما يربطه مهنيًا بالولايات المتحدة. كما أنّ لديه ولدين قاصرين في فرنسا، ولم يستأنف الحكم، وسدد غرامة 20 ألف دولار وأمضى أكثر من نصف العقوبة في سجن ذي درجة أمنية عالية....» أبلغتني نافاري بأن جيف سيشونز وافق إثر ذلك على أن أقدم طلبًا جديدًا للنقل. وتعهّد بأن يوليه الاهتمام، ما يعني في اللغة الدبلوماسية بأن ردّهم هذه المرة سيكون إيجابيًا. إنها لمعجزة! لكنها ليست سوى بداية مسيرة مضنية قبل الإفراج عني. حذّرتني ماري لورنس نافاري: «لا بدّ لك من انتظار الموافقة الرسمية لوزارة العدل الأميركية ثمّ الحصول على موعد من أحد قضاة الهجرة (ما قد يستغرق أسابيع عدة)، لتُنقل بعد ذلك إلى سجن في بروكلين أو مانهاتن (ما قد يستغرق أيضًا أسابيع عدة). وأخيرًا تتم إعادتك إلى فرنسا». ولن تنتهي القصة بوصولي إلى باريس. فحالما أغادر الطائرة سأمثل أمام نائب عام، ثمّ يتم توقيفي في سجن فرنسي قبل أن يحق لي بالمطالبة بإخلاء سبيل مشروط. نعم، كل هذه الإجراءات سوف تستغرق أشهرًا. لكن، حتى ولو كانت النتيجة يومًا واحدًا من الحرية، فالأمر يستحق عناء المحاولة، ذلك أن السجن حيث أقبع هو الجحيم.

مع حلول فصل الربيع أملت أن تخفّ حدّة التوتّر بداخل السجن. لكن أملي خاب تمامًا. فبالأمس أوشك أحد زملائنا في الجناح، وهو جورجي من السجناء «الدوليين»، على أن يُقتل على يد المكسيكيين الذين أخذوا عليه... قلة نظافته الشخصية. حتى العضو السابق في الفيلق الأجنبيّ، مواي تاي، لم يكن بمنأى عن المضايقات. ففيما اعتاد أن يستيقظ في الثالثة صباحًا ليشاهد بهدوء، ووحيدًا تقريبًا، مباريات بطولة «يو.أف.سي» (خليط من الفنون القتالية ومن أنواع رياضات القتال)، حجب المكسيكيون القناة في حين لم تكن القنوات الأخرى تعرض أي برنامج في تلك الساعة...

نعم، في شهر أبريل من العام 2018، بدا لي كل شيء أشدّ ظلمة وأكثر عنفًا، هل كانت طاقتي على الصمود تضعف؟ كنت أشعر بالخوف أحيانًا، فيراودني كلّ ليلة الكابوس نفسه... وأشاهد ذاك النفق الرهيب الذي لا أتبين مخرجًا له أبدًا. وفوق ذلك أخشى أن يرسلوني إلى السجن الانفرادي.

ليس من أمر خفيّ في السجن، فقد راج خبر احتمال نقلي قريبًا، ما ولّد غيرة لدى البعض. وتناقلت الألسن روايات كثيرة. يبدو أنّ بعض السجناء الحسودين غالبًا ما يكلّفون أحد النزلاء المعدمين، مقابل بعض المال، بضرب السجين الذي يوشك على الرحيل. وينتهي بكليهما الأمر في الحفرة ويُفتح «تحقيق» (يدوم عادة ثلاثة أشهر)، وهذا ما يؤخر النقل. لذا يخفي الكثيرون موعد خروجهم تجنبًا للاعتداءات.

كذلك بدأت إدارة موشانون فالي بمضايقتي. فهل كانت مستاءة من تدخلات حكومتي؟ هل تريد أن تحمّلني وزر الدعم الذي ألقاه؟ فمنذ أسبوعين ترفض إدارة السجن أن تسلمني الصحف التي ترسلها عائلتي وأصدقائي. وقد تلقيت أربعة إشعارات من وزارة العدل/ مكتب السجون، مفادها أن «مضمون الطرود المُرسلة محظّر». عادةً يتلقى السجين هذا النوع من التحذير عندما تحتوي الطرود المرسلة على صور خلاعية فاضحة أو على طوابع وُضعت خلفها حبوب مخدرة.

لهذا توجّهتُ إلى الإدارة حيث استقبلَني حارسٌ فظّ، من أولئك الأشخاص الذين يعشقون تعذيب السجناء لأيّ

سبب تافه. فعرض عليّ أن أختار بين أن يتلف الصحف أو أن يعيدها إلى المرسل على نفقتي الخاصة. عبثًا حاولتُ إقناعه بالمنطق، ولكن سرعان ما علت نبرة صوته. لكن الأمور لم تتوقف عند هذا الحد، فقد عرض عليّ ذلك الوغد عشرات الصور من عطلتنا مع غابرييلا ورافاييلا أرسلتها لي صديقتي ليلى. وقال إنه لا يستطيع إعطائي إياها لأنها ليست بالقياس الأميركي أي 5 بوصات بـ 7، وهو القياس الوحيد المسموح به للصور. عبثًا فسّرتُ له أن قياس الصور يختلف في أوروبا، لكنه صمّ أذنيه. إزاء هذا القدر من العبثية والنية السيئة، استشطتُ غضبًا. لحسن الحظ أن حارسًا آخر تدخّل، قبل أن أتلقّى عقوبة.

ربما كان على مجموعة «جي.إي.أو» التي تمتلك سجن موشانون فالي، والحريصة على تطبيق النظام على السجناء، تشديد المراقبة على موظفيها. فحين اضطر أحد إداريي المجموعة إلى الاستقالة من وظيفته بين ليلة وضحاها، سرت شائعة في السجن تقول إنّه قبض رشوة من بعض المورّدين (وكأن ذلك لا يحدث إلا في «ألستوم»). لا أعرف إذا كانت المعلومة صحيحة، لكنني أعترف بأنني وجدتها دسمة! بلغتنا معلومة أخرى، لكنّها كانت أكثر مأساوية عن حادثة وقعت في سجن مشابه لسجننا في كارولينا الجنوبية. ففي منتصف أبريل، أسفر عراك نشب بين السجناء عن مقتل سبعة وجرح سبعة عشر شخصًا. وقد ترك الحرّاس العراك دائرًا لسبع ساعات من دون أن يتدخّلوا... تلك الحادثة لم تؤثّر في حاكم الولاية هنري ماك ماستر الذي اكتفى بالتصريح لـ«واشنطن بوست»: «نحن نعلم أن السجون أماكن تضمّ الأفراد أصحاب السلوك السيئ. لذا ليس مفاجئًا أن يتصرّفوا بعنف». يا للسخرية! فهل تساوي حياة الانسان، وإن كانت بائسة، هذا القدر فقط؟ هذا كلام قيل في بلد تسجل فيه نسبة السَجن الأعلى في العالم قياسًا على عدد السكّان، وهي أعلى من مثيلاتها في الصين والهند والمملكة العربية السعودية. في العام 2012، بلغ عدد السجناء في الولايات المتحدة 2.2 مليون سجين، أي 25% من إجمالي السجناء في العالم. هذا الرقم يصيبني بالدوار. ففي بلدنا غالبًا ما يكون عدد السجناء أقلّ بعشر مرّات. كما أنّ شخصًا أسود

من أصل ثلاثة في الولايات المتحدة يدخل السجن مرة واحدة في حياته على الأقل.

في موشانون فالي، كما في ويات، كثُر هم السجناء الذين يواجهون صعوبة في القراءة أو الكتابة. لذا كنت أساعدهم في كتابة طلباتهم الإدارية أو حتى في وضع خطط العمل لمستقبلهم. والواقع أن عددًا من السجناء الذين تمكنوا من شراء الأراضي في بلادهم، كانوا يريدون بعد طردهم من الولايات المتحدة، العودة لممارسة الأنشطة القانونية. مثل ذلك المكسيكي الذي رغب في تصدير المانغو إلى كندا أو ذلك الدومينيكانيّ الذي أراد البحث عن أسواق لتصريف إنتاجه من الكاكاو أو ذلك الغانيّ الذي أنشأ سوقًا للمزروعات البيولوجية قبل توقيفه.

اعتدتُ لقاء هذه المجموعة من رجال الأعمال المبتدئين في المكتبة. كنت أملأ الفراغ بهذه اللقاءات وأشعر بأنني مفيد بعض الشيء، حتى ولو وجدتُ شخصيًا صعوبة في تصور خطة العمل الخاصة بي! حلّ فصل الصيف وما زلت أنتظر أن تفي وزارة العدل الأميركية بالوعد الذي قطعته لوزيرة العدل الفرنسية نيكول بيلوبي بأن تأذن بنقلي. لكنّني بقيت في حال من الشكّ. كذلك خسرت محامي الدفاع عني، فقد أبلغني ستان تواردي بأنه لم يعد بإمكاني الاعتماد عليه. فبعد صدور الحكم النهائي بحقي وبما أنّني كنت عاجزًا عن تسديد فواتير أتعابه والتي طلبت منه أن يرسلها إلى ربّ عملي، «ألستوم»، بات يرى أنه بحلٍّ من الدفاع عني. الأمر قابل للنقاش، لكن، نظرًا إلى حجم المساعدة التي كان يقدمها لي، يمكنني الاستغناء عنه من دون أي شعور بالأسف.

الفصل الحادي والخمسون

الرحلة الطويلة إلى الحريّة

في موشانون فالي، ومن أصل 1800 موقوف، لم يوجد سوى فرنسيّ واحد: فريديريك بييروتشي. لذا، في الثالث عشر من يوليو، تاريخ المباراة النهائية لكأس العالم في كرة القدم، كنتُ نجم النهار. فللمرة الوحيدة لم تنشب الشجارات حول البرنامج التلفزيوني. وتجمّع نزلاء الجناح جميعًا أمام الشاشة. تلقّى فريقنا الوطنيّ دعم السجناء الأفارقة والروس والكنديين والرومانيين، فيما دعم المكسيكيون الفريق الكرواتي. وتعالت أصوات الابتهاج بعد تسجيل بوغبا ومبابي هدفيهما، ثمّ ساد جو من الخوف إثر الخطأ الذي ارتكبه لوريس. وفي النهاية، كان الاعتزاز بالنصر. كان الجوّ وديًا وقد ذكّرني بالمباراة النهائية لبطولة كأس العالم لكرة القدم في العام 1998، حين تابعت في الثالثة صباحًا من ذلك اليوم، مع مواطنين فرنسيين آخرين في مقرّ عملي في بكين، النصر الذي حققه المنتخب الفرنسي. كذلك كنت أشعر بشيء من الارتياح، منذ أن علمتُ في بداية الشهر أن وزارة العدل الأميركية أعطت رسميًا الضوء الأخضر لعودتي إلى فرنسا. بالارتياح، صحيح، ولكنّني حافظت على الحذر. فقد كنت أخشى أن يجدوا في اللحظة الأخيرة سببًا ما لإرغامي على البقاء، من خلال توريطي في قضية جديدة. مَن يدري؟ فقد يرغمونني على البقاء سنة إضافية على الأراضي الأميركية، في «فترة مراقبة». لم يسبق أن حصل ذلك في أي ملف مشابه لملفّي، لكنني كنت أتوقّع كلّ أنواع الدناءة من جانبهم.

أكثر ما كنت أخشاه هم الوشاة، أي السجناء الذين يعملون سرًّا مع مكتب التحقيقات الفدرالي، والذين يعجّ بهم سجن موشانون فالي. وقد تنبّهتُ إلى اثنين منهم في غضون خمسة عشر يومًا. الأول جورجي، تمّ توقيفه في قضية مخدرات كبرى في نيويورك، وانضمّ إلى جناحنا قبل مدة قصيرة. باغته اثنان من زملائي في الجناح وهو يفتش في أوراقي. سارع السجناء الروس وقد باتوا كثرًا في الجناح (سي 5)، إلى إجراء تحقيقاتهم مع معارفهم في الخارج، فتلقّوا تأكيدًا بأنّ السجين الجورجي كان واشيًا بالفعل. فقام ممثّل السجناء «الدوليّين» بإبلاغ إدارة السجن التي رحّلته إلى جناح آخر. وبعد أسبوع من ذلك، فضحنا واشيًا آخر كان يحوم حولي أيضًا. وهذه المرّة أرسلته الإدارة مباشرة إلى الحفرة لحمايته. لم يكن هذا كلّ شيء. فقد تلقيّت مؤخّرًا رسالة غريبة من أحد السجناء في ويات، خالطتُه خلال مدة توقيفي هناك. لا شك في أنّ زميلي السابق يعرف أنّ المراسلة بين السجناء ممنوعة، وأنّ رسالته قد تؤدي إلى معاقبتي. فلماذا وضعني في هذا الموقف؟ ما هو دافعه؟ هل هو أيضًا من الوشاة؟ لا! توقّف! كفى ترى المؤامرات في كل مكان. لا تستسلم لجنون الارتياب... لا تستسلم لجنون الارتياب... ماذا لو كنتُ قد أصبت به؟ حان الوقت لأتخلص منه.

حُدّد لي في 25 يوليو موعد لمقابلة أحد قضاة الهجرة عبر اتصال بالفيديو، لأؤكّد له رغبتي في أن أُنقل من مكان سجني. بعد ذلك، لا يكون أمامي سوى انتظار تاريخ ترحيلي الفعلي (في مهلة تتراوح بين ثلاثة وستة أسابيع). لكنّ شكًّا ساورني في اللحظة الأخيرة. نظرًا إلى بطء الإدارة الأميركية الذي بتّ مقتنعًا بأنّه متعمّد، أليس من الأفضل في نهاية المطاف أن أصبر حتى نهاية عقوبتي؟ سأخرج في أواخر أكتوبر أو مطلع نوفمبر، ما يُجنّبني على الأقلّ المرور بسجن فرنسي، والإشارة إلى ذلك على سجلّي العدلي. لكنني تعقّلت وقلت في نفسي: إياك وارتكاب هذه الحماقة. ارحل. ارحل بأسرع وقت ممكن. وإلا سوف تصيبك إقامتك في موشانون فالي بالجنون!

إنه 9 سبتمبر 2018. بعد الظهر تحقّقت بقلق من ورود اسمي على لائحة السجناء الخارجين المعلّقة في أروقة الجناح. وحين قرأته شعرت بارتياح عظيم. كان يجب أن

أتحلّى بالصبر، فلا شك بأنّ إدارة السجون الأميركية استنفدت كل الوسائل لتأخير نقلي قدر الإمكان. لكن لكلّ أمر نهاية، حتى الكوابيس الأكثر سوءًا. سأرحل في الغد عند الثامنة صباحًا.

عند الفجر، طلب منا الحراس نزع كل ملابسنا. كان مواي تاي عضو الفيلق الأجنبيّ السابق في عداد المرحّلين هو أيضًا، وسيُرسل إلى سلوفاكيا. كان علينا ارتداء بزّة المساجين المرحّلين: قميص تي شيرت قصير الكمّين وسروال كاكي اللون وخفّ من القماش. ثمّ ركبنا أحد الباصات مع خمسة سجناء آخرين، تحت المطر الغزير، بعد أن وضعوا لنا السلاسل في أقدامنا والقيود في أيدينا. لحسن الحظ، لم يضعوا لنا القضيب الفولاذيّ الذي يباعد بين المعصمين والذي يخترق الجلد ويؤلم المفاصل، ذلك أن الرحلة إلى نيويورك طويلة وستستغرق نحو ثماني ساعات. في الباص، شُغّل مكيّف الهواء على الدرجة القصوى فرحنا نرتجف بردًا، وبرغم نداءاتنا المتكررة، رفض الحراس الذين شعروا بالارتياح في ستراتهم الدافئة أن يرفعوا درجة الحرارة. قبيل الظهر، توقف موكبنا في منطقة الشحن في مطار هاريسبورغ التي يستخدمها الجيش عادة. وعلى أطراف المدرج، وقف نحو خمسة عشر باصًا مشابهًا للباص الذي يقلّنا، وعدد من السيّارات، وبعض شاحنات نقل السجناء الصغيرة في انتظار هبوط الطائرات. واكتشفت أن مطار هاريسبورغ يتحول مرة في الأسبوع إلى منصة للفرز يمرّ عبرها كل السجناء الذين يتم نقلهم بين السجون الأميركية المختلفة. وما إن تتوقف إحدى الطائرات، حتى يأخذ عشرات رجال الشرطة المدجّجين بالسلاح والذين يحملون الرشّاشات ويلبسون الدروع الواقية من الرصاص، مواقعهم حول سلّم الطائرة.

فيما استمرّ هطول المطر غزيرًا، وبدأ الليل يُسدل ستاره، كان عليّ أن أمشي وسط صراخ الحراس، مقيّدًا، لا أنتعل إلّا خفًّا قماشيًا، على المدرج الزلِق، يساورني الشعور مع كلّ خطوة بأنني أغرق أكثر فأكثر في فيلم رعب. كنتُ أتقدّم بخطى صغيرة كأحد البشر الملعونين في الأرض، في اتجاه الطائرات، عندما أخرجني أحد الحراس في اللحظة الأخيرة من الطابور ودفعني نحو أحد الباصات. خلافًا لما كنتُ أظنّه، لن أذهب بالطائرة إلى نيويورك. وما لبثت

الشاحنة التي ركبتها أن انطلقت. حينذاك أعلمني أحد الراكبين معي في الشاحنة والذي اختبر هذا النوع من النقل سابقًا، بوجهتنا الجديدة: سجن كانان ذو درجة الحراسة العالية في شمال شرق بنسلفانيا. بلغناه في بداية المساء. كانت إجراءات الدخول شاقة وطويلة. أخيرًا ارتمينا في الزنزانات المخصصة لنا، وقد أنهكنا الجوع والعطش، فنحن لم نشرب شيئًا منذ الصباح. وعندما استفقنا من النوم، علمنا أن علينا تمضية 24 ساعة في ذلك المكان قبل معاودة الرحلة إلى مانهاتن. لم أحتفظ من سجن كانان سوى بذكرى يتيمة. من المستحيل أن يأكل المرء شيئًا لفرط ما كان الطعام ملوثًا. حتى أنّ السجناء كانوا يحاذرون أن يأكلوا طعام السجن. ففي العام 2011، أصيب أكثر من 300 سجين في هذا السجن ومعهم عدد من الحراس بأخطر حالة تسمم بجرثومة السالمونيلا في تاريخ الولايات المتحدة بعدما أكلوا أفخاذ الدجاج.

انطلقنا قرابة العاشرة مساء. الوجهة هذه المرة سجن بروكلين. توقفنا بين الأولى والخامسة صباحًا في محطّة جديدة، لكننا بقينا محبوسين في قفص كالماشية، مع ستة وثلاثين سجينًا آخرين، هم أربعة لاتينيون واثنان وثلاثون أسود. وحدنا أنا ومواي تاي كنا من البيض. بعد ذلك انتهت رحلتي العجيبة وقد دامت أكثر من ثلاثة أيام. ثلاثة أيام لقطع مسافة تبلغ أقل من 400 كيلومتر.

في 12 سبتمبر 2018، دخلتُ إلى سجن متروبوليتان الواقع جنوب مانهاتن، مقيّدًا ومكبّلًا بالسلاسل. وهناك شعرت بصدمة عنيفة، ففي هذا السجن نفسه أمضيت ليلة الجحيم الأولى بعد توقيفي، وبعد الاستجواب الأول الذي خضعتُ له في مقرّ مكتب التحقيقات الفدرالي في 14 أبريل 2013. كان ذلك منذ خمس سنوات ونصف السنة.

سجن متروبولتيان، كما ويات، مشدد الحراسة والتعزيزات الأمنية. وقد أطلقت عليه الصحافة الأميركية تسمية «غوانتانامو نيويورك». هنا يُسجن أكثر المجرمين خطورة على الإطلاق بانتظار محاكمتهم أو تسليمهم إلى بلادهم. في الجناح الذي أُرسلت إليه، شغل الزنزانة المقابلة لزنزانتي سجين ارتكب ثلاث جرائم قتل، فيما شغل الزنزانة الكائنة إلى يساري رجال بنغالي أوقف منذ بضعة أشهر حاملًا حزامًا ناسفًا، وكان ينوي تفجير مترو نيويورك.

وفي الزنزانات السفلى مباشرة سُجن اثنان من مساعدي زعيم تجارة المخدرات المكسيكي إل تشابو، الأول قاتل مأجور عمل لحساب إل تشابو وهو متّهم بتصفية 158 شخصًا، والثاني «أمين ماله» الذي كان يهتمّ بتبييض أموال تجارة المخدرات. أما إل تشابو نفسه فقد كان نزيل زنزانة انفرادية في الطوابق العليا.

لحسن الحظّ، وقبل أن يتسنّى لي الوقت لأستقرّ تم استدعائي إلى قاعة الزيارات، حيث كانت في انتظاري مفاجأة سعيدة. فقد أصرّ جيروم هنري، قنصل فرنسا المساعد في نيويورك على رؤيتي حال وصولي إلى سجني الجديد، ترافقه السيدة هيلين رينغو رئيسة دائرة الخدمات الاجتماعية. بعد ليلتين لم أذق فيهما طعم النوم ولم يتسنّ لي الاغتسال، كنت في حالة يُرثى لها. لكن ذلك لم يكن مهمًا، فقد شعرت بالاطمئنان لرؤيتهما.تباحثنا في التفاصيل العملية الخاصة بنقلي إلى فرنسا. كان على عملاء الهجرة الذين «أضاعوا» جواز سفري أن يصدروا لي إذنًا خاصًا بالمرور. وكان على جيروم هنري (وإن بدا الأمر سخيفًا) أن يحضر لي الملابس التي اشترتها كلارا عبر الإنترنت وأرسلتها إلى القنصلية. لم يكن معي سوى القميص المتسخ الذي ما زلت أرتديه منذ ثلاثة أيام وخفّان قماشيّان ممزّقان، ما أرغمني على المشي حافي القدمين تقريبًا. كان عليّ أن أصبر ثمانية أيام أخرى في سجن متروبوليتان، بانتظار عودتي إلى فرنسا المقررة في 21 سبتمبر المقبل. عليّ أن أبقى حيًا أسبوعًا آخر وسط مجموعة من القتلة الخطيرين والإرهابيين المتدرّبين، في هذه الحفرة القذرة بكلّ ما للكلمة من معنى. فشروط النظافة الشخصية غائبة تمامًا، والرطوبة تتسلّل إلى كل مكان، والمياه تتسرّب من كل الأنابيب، على عكس أجهزة الدوش في الحمّامات ومعظمها معطّل منذ وقت طويل. أما المراحيض فمسدودة دائمًا. في طابقنا كان باب إحدى الزنزانات معطّلًا، فخلت من أي نزيل وتحولت إلى مكبّ نفايات تنبعث منه رائحة كريهة. لكن الأسوأ هو ما كان يحدث ليلًا حين تسرح الفئران العدائيّة والتي لا تتردّد في عضّ الشخص في وجهه أو جبينه أثناء نومه. فكان السجناء يغطّون رؤوسهم حين ينامون. كذلك لم أكن أملك فلسًا واحدًا، فالمبلغ الذي أحتفظ به في حسابي في مخزن

السجن، لم يُحوّل من موشانون فالي إلى متروبوليتان. ولم يكن بإمكاني أن أشتري شيئًا، لا قصعة ولا كوب ولا ملعقة ولا خفّ. وبما أن السجناء الآخرين في الحالة نفسها، كان عليّ أن أكتفي بما تيسّر. في النهاية عثرنا على خفين تقاسمناهما بين أربعة أشخاص بالتناوب. كانت الأيام تمرّ طويلة فشغلتُ نفسي لقتل الوقت ببعض... تمارين الرياضيات. ورحت أساعد سجينًا شابًا من هايتي كان يأمل تقديم امتحاناته الثانوية في يوم من الأيام.

أخيرًا وصل يوم 21 سبتمبر. من المفترض أن يحضر عملاء فرنسيون من إدارة السجن مباشرة إلى سجن متروبوليتان. ومن هناك يصحبونني إلى مطار جون كينيدي بمواكبة مشددة، حيث أركب الطائرة إلى مطار رواسي. لكنني بقيت إلى اللحظة الأخيرة متخوّفًا من أن يُلغى نقلي. ذلك أن إل تشابو، تاجر المخدرات المكسيكي، كان على موعد في اليوم نفسه مع جلسة في المحكمة لإصدار الحكم بحقه. فأغلق مئات رجال الشرطة الأميركيين المنطقة حيث يقع سجن متروبوليتان وجسر بروكلين وسط انتشار كبير جدًا للقوى الأمنية. أخيرًا، وقبل ثلاث ساعات من موعد إقلاع الطائرة، أُخرجت من زنزانتي مكبّلًا بالسلاسل من رأسي إلى أخمص قدميّ ورمى بي الحراس بداخل سيارة للشرطة. بعد ذلك جاب موكبنا شوارع نيويورك بسرعة فائقة وقد أطلق العنان للصفارات، ليصل إلى المطار ضمن المهلة الزمنية المحددة. ولم أسلّم إلى السلطات الفرنسية رسميًا إلا عند أسفل سلم الطائرة.

أخيرًا، ها أنذا على متن طائرة الخطوط الجوية الفرنسية، بمواكبة ثلاثة من أفراد شرطة السجون الفرنسيين. لا شك بأن السلطات في باريس أبلغتهم بوضعي وكانوا يعلمون أنني لست خطيرًا فسارعوا إلى فكّ قيودي. جلسنا في الصف الأخير ورحنا نتبادل أطراف الحديث، حتى شعرت كأنّني أسافر كرجل حرّ.

عند الخامسة والنصف صباحًا هبطت الطائرة في مطار شارل ديغول. شعرت برغبة في تقبيل الأرض الفرنسية. لدى خروجي من الطائرة تمّ اقتيادي إلى محكمة بوبينيي لأمثل بسرعة أمام نائب عام الجمهورية، وفقًا للإجراءات المتبعة في حالة نقل الموقوفين. بعد ذلك أودعت زنزانة بانتظار أن ينظر أحد قضاة تطبيق العقوبات في وضعي.

في تلك اللحظة أملت أن يطلق سراحي خلال النهار. لكن، لسوء الحظ لم يكن أي قاض مناوب موجودًا. وبعد انتظار دام عشرين ساعة في الزنزانة تم اقتيادي إلى مركز التوقيف في فيلبينت، لقضاء عطلة نهاية الأسبوع على الأقل، على أمل أن ينظر أحد القضاة في قضيتي اعتبارًا من الاثنين المقبل. هناك حظيت باستقبال مهني للغاية، وعرضوا علي، حفاظًا على أمني الشخصي، المكوث في زنزانة إفرادية. فقبلت فورًا بالطبع. أخيرًا أنا بمفردي بعد سنة أمضيتها في مهجع للسجناء! أخيرًا أحظى ببعض الخصوصية! أخيرًا أحظى بحدّ أدنى من الراحة. الزنزانة واسعة وقد احتوت على جهاز تلفزيون وحمام منفصل. وجبات الطعام تقدّم في ساعات منتظمة والحراس في غاية اللياقة. مما لا شكّ فيه أنني أحظى بمعاملة «خاصّة»، بالمعنى الصحيح للكلمة. سوف أعرف لاحقًا أنّ النائب أوليفييه ماريلكس رئيس لجنة التحقيق البرلمانية في قضية «ألستوم»، انتقل إلى مركز التوقيف في فيلبينت ليلة وصولي آملًا لقائي. لكنني كنت حينذاك قابعًا في زنزانات محكمة البداية في بوبيني.

اعتبارًا من صباح الاثنين، ولم تمضِ بعد على عودتي إلى فرنسا سوى اثنتين وسبعين ساعة (إذًا ضمن مهلة قضائية قصيرة)، أخذ قاضي تطبيق العقوبات وقته لدراسة ملفي وما لبث أن قرّر إخلاء سبيلي المشروط.

يوم الثلاثاء الواقع فيه 25 سبتمبر 2018، عند السادسة مساء، وبعد خمس سنوات ونصف السنة من توقيفي في مطار جون كينيدي، وبعد أن أمضيث خمسة وعشرين شهرًا خلف القضبان في الولايات المتحدة، منها خمسة عشر شهرًا في سجن ذي درجة أمنية عالية، خرجت من السجن. لقد استعدت حريتي أخيرًا.

خاتمة

في الوقت الذي أُنهي فيه هذا الكتاب مع ماتيو أرون، يكون قد مضى على استعادتي حريتي نحو خمسة أسابيع. نصحتني عائلتي وشركائي وكل أصدقائي بأن آخذ قسطًا من الراحة وأن أرحل بعيدًا للتخلص من ضغط الأزمة التي عشتها. لكنّ الوقت لم يحن لذلك. فأنا لا أريد أن أكون مثل أولئك السجناء الذين دمرتهم تجربة السجن فانعزلوا عن العالم لإعادة بناء قواهم، أو الذين أسكرتهم فجأة الصفحة البيضاء التي فتحت أمامهم، فحاولوا نسيان التجربة من خلال بناء عالم بعيد عن عالمهم. أنا لا أريد «الانتقال إلى شيء آخر». أريد مواصلة المعركة. أريد أن أخدم. لأنني أخوض حربًا حقيقية.

في نهاية عهده، قال فرانسوا ميتران لجورج مارك بونامو عبارة صائبة كانت بمثابة قراءة للمستقبل: «إن فرنسا لا تعرف، لكننا في حرب ضد أميركا. نعم، في حرب دائمة، حرب حيوية، حرب اقتصادية، حرب بدون موت في الظاهر لكنها حرب حتى الموت».

هذه الحرب ليست حربي أنا. إنها حرب تخصنا جميعًا. حرب أكثر تعقيدًا من الحرب التقليدية، حرب أشدّ مكرًا وخفاء من الحرب الصناعية، حرب يجهلها الرأي العام: إنها حرب القانون. نجح خبراء مركز تحليل الإرهاب في وصف هذا النوع الجديد من النزاع، الذي أطلقت عليه تسمية «الحرب القانونية» والذي يقوم على استخدام القانون ضدّ عدوّ ما أو ضدّ خصم ما «تمّ تصنيفه على هذا الأساس»، بهدف تجريده من الصفة الشرعية والتسبّب له بأقصى حد من الأضرار وإرغامه قسرًا على القيام بأمر ما. وقد أعطى كولونيل من الجيش الأميركي يُدعى تشارلز دانلاب هذا المفهوم الطابع الرسمي بعيد اعتداءات الحادي عشر من

سبتمبر 2011. ومنذ ذلك الحين أعاد النظر فيه عدد من الباحثين في أوساط المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، ودعوا إلى توسيع مجال استخدامه. نتيجة لذلك، فرضت الولايات المتحدة على حلفائها وشركاتهم مجموعة من القواعد المتعلقة بمسائل توافقية: مكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية ومكافحة الفساد وتبييض الأموال. كلها معارك شرعية وضرورية لكنها أتاحت للأميركيين أن ينصّبوا أنفسهم «شرطيّي العالم». وبفضل قوة الدولار (المستخدم في التبادلات التجارية) والتكنولوجيا التي بحوزتهم (التي تتيح انتقال البيانات على المستوى العالمي، عبر خدمات المراسلة الإلكترونية) ألم يصبحوا وحدهم قادرين على إصدار قوانين تطبق خارج أراضيهم وقبل كل شيء على فرض تطبيقها؟ هكذا أطبق الفخ. اعتبارًا من نهاية تسعينيات القرن الماضي، قبلت الدول الأوروبية الخضوع «للقانون الأميركي». وبقيت عاجزة حتى اليوم عن التزوّد بأدوات مماثلة للدفاع عن نفسها أو للثأر. لكن، هل كانت لديها النيّة للقيام بذلك؟

تخضع أوروبا منذ ما يقارب العشرين سن، للابتزاز الأميركي. فالشركات الكبرى، الألمانية منها والفرنسية والإيطالية والسويدية والهولندية والبلجيكية والإنكليزية أُدينت، الواحدة منها تلو الأخرى، في قضايا فساد أو انتهاكات مصرفية أو حتى في قضايا مخالفة الحظر. وهكذا دخلت عشرات مليارات الدولارات من الغرامات الخزانة الأميركية. وحدها الشركات الفرنسية سددت غرامات بقيمة تجاوزت 13 مليار دولار. ناهيك عن الشركات الأخرى التي توشك على الوقوع هي أيضًا في الفخ لا محالة، بدءًا بالشركتين الفرنسيتين متعددتي الجنسيات الاستراتيجيتين «إيرباص» و«أريفا» (التي أعيدت تسميتها «أورانو»)، وكلاهما في مرمى العدالة الأميركية في ما يتعلق بقضايا فساد.

هذا الابتزاز، وهو ابتزاز في الحقيقة، غير مسبوق بضخامته.

في بداية العام 2019، وجدت أيضًا صعوبة في السيطرة على غضبي إزاء ما حدث لـ«ألستوم» وموظفيها. فجيف إيميلت رئيس «جنرال إلكتريك» لم يحترم أيًا من الالتزامات التي قطعها عند الاستحواذ على «ألستوم» على

الإطلاق. وانكشفت حقيقة المشاريع المشتركة الخيالية التي استفاض حكامنا في التباهي بها: مجرّد أوهام. كما أنّ «جنرال إلكتريك» لم تفِ أبدًا بوعدها بشأن استحداث ألف وظيفة في فرنسا. وسبق للمجموعة أن أعلنت إلغاء 354 وظيفة من أصل 800 في غرونوبل. أما في بيلفور فقد لاحظ المتعاقدون من الباطن أن الطلبيات الموعودة لم تأتِ. قريبًا جدًّا، واعتبارًا من العام 2019، سيفقد موظفو «ألستوم» السابقون حمايتهم من خطة إعادة الهيكلة الجماعية التي قررتها «جنرال إلكتريك» في أوروبا (الإعلان عن إلغاء 4500 وظيفة، أي 18 ٪ من مجمل عدد الوظائف). وهذه ليست سوى البداية بالتأكيد. ففي 30 أكتوبر 2018، أعلن لاري كالب، الرئيس الجديد لـ«جنرال إلكتريك»، الذي تم تعيينه قبل شهر من ذلك، خسارة 20 مليار يورو في الفصل الثالث من السنة، وإعادة هيكلة فرع الطاقة. كم بدا بعيدًا ذلك الوقت حين كان باتريك كرون يتباهى عبر شاشات التلفزة والإذاعة بـ«مشروع صناعي رائع»، ويعدُ بـ«الوظيفة المصونة» وبمستقبل باهر مع «تطورات مهمة في قطاع الطاقة». مع ذلك، يحاول بعضهم إعادة كتابة التاريخ. فبحسب بعض المعلّقين تُثبت الانتكاسات التي شهدتها «جنرال إلكتريك»، وبالقرينة المعاكسة، صحة عملية بيع «ألستوم». وبرأيهم، فإنّ باتريك كرون كان صاحب رؤية مذهل. فهو سبق الجميع إلى توقع ما سوف يحدث، حتى أنه خدع «جنرال إلكتريك».

مّمن يسخرون؟ أولًا، من الشائع جدًّا أن يُقدم رئيس جديد تمّ توظيفه للنهوض بشركة متعثّرة، على الضرب بيد من حديد منذ وصوله من خلال إعلانه عن وجود خسائر ضخمة ناتجة عن خيارات أسلافه السيئة، وذلك ليتمكن سريعًا من فرض التحسينات. ثمّ لا يخفى على المتخصصين في هذا القطاع أبدًا أن تطور سوق الطاقة يخضع بطبيعته للتقلبات الدورية، لكنه ينمو على المدى الطويل. بالتالي فإن القراءة التي يجريها هؤلاء «المعلّقون» للمشاكل التي واجهها العملاق الأميركي أقل ما يقال فيها إنها قراءة تبسيطية. لا، فإنّ المشاكل التي واجهتها «جنرال إلكتريك» لا تعود إلى تاريخ استحواذها على «ألستوم» للطاقة، بل إلى قبل ذلك التاريخ بكثير!

لقد انهار سهم «ألستوم» بنسبة تجاوزت 75 ٪ منذ سبتمبر 2000. وأوشكت «جنرال إلكتريك» على الإفلاس إثر أزمة القروض عالية المخاطر في العام 2008 والتي أصابت في الصميم الشركة المالية التابعة لها، وهي «جنرال إلكتريك كابيتال». منذ ذلك، ترزح «جنرال إلكتريك» تحت دين هائل يعود بمعظمه إلى هذا الفرع المحتضر، الذي لم تستطع الشركة التخلص منه بالكامل.

عندما ننظر بإمعان إلى الخسارة المعلنة وقدرها 20 مليار يورو، نتبين أنها في الحقيقة محاسبية بحتة، وناتجة عن انخفاض قيمة الأصول في فرع الطاقة في «جنرال إلكتريك» من دون أن يكون لها أي تأثير على النقد. أي أنها لم تنتج فقط عن الاستحواذ على «ألستوم للطاقة» في العام 2014! كذلك نلاحظ أنّ في حوزة «جنرال إلكتريك للطاقة» طلبيّات وافرة تُقدّر بـ 99 مليار دولار، تمثّل أكثر من سنتين ونصف من العمل. أي أن حالة أنشطة «جنرال إلكتريك للطاقة» التي انتقلت إليها عن «ألستوم» ليست كارثيّة إلى هذا الحدّ، خلافًا لحالة مجموعة «جنرال إلكتريك» السيئة فعلًا. ربما نجد التفسير الفعلي في مكان آخر، لا سيّما في المشاكل التقنية الطابع. فقد أعلنت «جنرال إلكتريك» في سبتمبر 2018 عن وجود مشاكل تأكسد قد تطال 55 توربينة من النموذج الجديد لتوربينات الغاز... التي سبق وسلّمتها الشركة لزبائنها.

ولكن في المقابل، وبالنسبة إلى «ألستوم»، كانت تلك النهاية. ففي العام 2019، كانت الشركة الألمانية «سيمنز» تقدم على شراء فرع النقل التابع لشركتنا الفرنسية.

وهكذا قُضي على «ألستوم».

غير أنّ عملية الإخلال باستقرار هذه الشركة، التي كرّستُ لخدمتها اثنتين وعشرين سنة من حياتي، لا تمثّل حالة فريدة. فلننظر إلى الوضع في إيران. كيف يمكننا أن نتحمّل تخلّي مجموعاتنا الصناعية الكبرى عن الأسواق الواسعة التي فازت بها في هذه البلاد، لمجرد أنّ دونالد ترامب قرّر فجأة الانسحاب من الاتفاق النووي وفرض حظر اقتصادي على طهران، بمفرده وفي وجه العالم بأسره؟ لا شكّ بأنّ «توتال» التي كان من المفترض أن تستغل 50 ٪ من حقل الغاز الأكبر في العالم، وشركة «بي.أس.أ» التي توقّعت تصنيع 200 ألف سيارة سنويًا،

قد اضطرتا للانسحاب. فقد تخوّفتا من التعرّض لملاحقة العدالة الأميركية في حال واصلتا ممارسة الأعمال التجارية مع إيران. باسم أي مبدأ فوقي يمكن لرئيس ملياردير ومتغطرس أن يعطي أمرًا مماثلًا؟ أرى أن بعض الدول تقوم بمحاولات للتحرّك. منها ألمانيا التي تحثّ شركاءها الأوروبيين، بلسان وزير خارجيتها هايكو ماس، على اعتماد نظام دفع مختلف عن نظام الدفع بالدولار، لتجنب ملاحقات مكتب التحقيقات الفدرالي أو برونو لومير، وزير الاقتصاد الفرنسي الذي تمرّد مؤخّرًا على أوامر ترامب وأعلن في مايو 2018 في معرض حديثه عن العلاقات مع إيران: «هل نريد أن نكون تابعين للولايات المتحدة ونطيع أوامرها طاعة عمياء؟». لكن الوقت حان للانتقال من القول إلى الفعل.

أقول ذلك خصوصًا لأنّ الخطر يتفاقم، أصدر الأميركيون منذ مدة وجيزة قانون «كلاود»، الذي يتيح لوكالات الاستخبارات الأميركية الوصول بشكل سهل إلى البيانات الشخصية المخزنة خارج الولايات المتحدة. ومنها الرسائل الالكترونية والمحادثات عبر الإنترنت والصور وأفلام الفيديو والوثائق السرية العائدة إلى الشركات. هذه المعلومات كلها قد تغذّي، وفقًا لمشيئة الاستراتيجيات السياسية أو الاقتصادية، عملية «توثيق» الخدمات الأميركية. نعم، لا بدّ لقادتنا من التحلي، واعتبارًا من اليوم، بالشجاعة السياسية لئلا نصبح «تابعين» نهائيًا، بحسب تعبير الوزير لومير. تخيلوا ردّ الفعل الأميركي لو أنّ فرنسا أو أي دولة أوروبية أخرى أقدمت على سجن مدير أميركي في «غوغل» بتهمة التهرب الضريبي؟ فهل المطلوب هو أن تصل الأمور إلى هذا الحدّ لنفرض احترامنا؟ حذارِ، في حال واصلنا اعتماد هذا الموقف السلبي، فإنّ دولًا أخرى مثل الصين، سوف تفرض علينا هي أيضًا قوانينها خارج أراضيها.

لذا لا بدّ لنا من التحرك بسرعة وعلى المستوى الأوروبي. على سبيل المثال، من خلال إنشاء نيابة عامة أوروبية لمكافحة الفساد، كما اقترح رئيس الوزراء السابق برنار كازنوف الذي انتقل إلى المحاماة. وهذه النيابة العامة الأوروبية ستكون أداة الملاحقة الوحيدة الفعالة بما يكفي لمواجهة وزارة العدل الأميركية مواجهة متكافئة.

يجب ألا نخدع أنفسنا. فأيًا يكن الرئيس الأميركي الذي يتولى السلطة، ديمقراطيًا كان أم جمهوريًا، جذّابًا أم بغيضًا، فإن الإدارة في واشنطن تخدم دائمًا مصالح مجموعة الصناعيين الصغيرة نفسها: «بوينغ»، و«لوكهيد مارتين»، و«رايتون»، و«إكسون موبيل»، و«هاليبورتون»، و«نورث روب غرومان»، و«جنرال دايناميكس»، و«جنرال إلكتريك»، و«بيشتيل»، و«يونايتد تكنولوجيز» وغيرها. وفقط بحسب شخصية الرجل الذي يجلس في المكتب البيضاوي قد يبدو لنا القانون الأميركي مقبولًا نوعًا ما، وننسى أو نرفض أن نقرّ بأن الولايات المتحدة التي تعطي دروسًا في الأخلاق للعالم أجمع، هي الأولى التي عقدت صفقات متلاعبًا بها في عدد من الدول الواقعة في منطقة نفوذها، بدءًا من المملكة العربية السعودية أو العراق. لكن السياق يختلف بعض الشيء حاليًا. فهو مناسب لكي نستفيق من سباتنا. مع دونالد ترامب، تتجلّى الامبريالية الأميركية في كل وحشيتها. يجب ألا نفوت هذه الفرصة. بالنسبة إلى أوروبا وبالنسبة إلى فرنسا إنها اللحظة المناسبة، والتي لن تتاح غيرها للثورة، ولفرض احترامهما... أخيرًا.

كلمة ختامية

بقلم ألان جوييي المدير السابق للاستخبارات لدى
المديرية العامة للأمن الخارجي
مسؤول رفيع سابق في الاستخبارات الاقتصادية
رئيس أكاديمية الاستخبارات الاقتصادية

بعد قضايا مصرف باريس الوطني «باريبا» و«توتال»، أثارت مشاكل «ألستوم» مع العدالة الأميركية عددًا كبيرًا من التعليقات والتساؤلات. شكّل النوّاب والشيوخ لجان تحقيق في كل من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ في محاولة لفهم الأسباب التي أدت بفرنسا إلى التخلي عن إحدى أهمّ مجموعاتها الصناعية. ففي ما هو أبعد من التصريحات المطمئنة للرئيس التنفيذي لـ«ألستوم» الذي لم يكفّ عن الحديث عن حملة تآمر تستهدفه، كان بعض قطع الأحجية مفقودًا بالفعل، ذلك أن مديري كل من «ألستوم» و«جنرال إلكتريك» تحفظوا عن البوح بكل شيء لمجلسي إدارة الشركتين كما للنواب والشيوخ. الحقيقة المحزنة هي أن الشركة أخطأت، واستمرت في ذلك برغم التحذيرات الكثيرة التي تلقّتها، كما عرفنا من هذا الكتاب.

على أي حال، لدى قراءة هذه الصفحات نتفهّم أكثر فأكثر الإحراج الذي منع قادة الشركة من الاعتراف بما لا يمكن الاعتراف به. فحين علم البعض بأنهم مهدّدون بملاحقات قضائية بتهمة الفساد والتآمر في عمليات فساد متعلقة بموظفين رسميين أجانب، حاول حماية نفسه من خلال التضحية بغيره.

لكنّ ذلك لا ينفي حقيقة أنّ الشركات الأوروبية عرضة منذ عقد من الزمن لهجمات العدالة الأميركية. فإلى جانب الغرامات الهائلة التي تكبّدتها، وجدت نفسها أيضًا موضوعة «تحت الوصاية». فالأميركيون لا يكتفون بقبض الغرامات

الدسمة، بل يفرضون على الشركات المذكورة أيضًا وجود «مراقب» في مكاتبها لسنوات عدة.

هؤلاء «المراقبون» الذين يعينهم الأميركيون ويتقاضون رواتبهم من الشركة المعنية، تقع على عاتقهم مهمة التحقق من مراعاة قواعد الامتثال. إلا أنّ هذه القواعد، التي يتم تحديدها وفقًا لمعايير وضعت في الولايات المتحدة، لا تطابق بالضرورة رؤيتنا في ما يتعلق بالأخلاقيات داخل المؤسسات. أو رؤيتنا في ما يتعلّق بالأخلاقيات بالمطلق. لنأمل أن يشهد الوضع تطورًا إيجابيًا مع وصول قانون «سابان 2» الذي من شأنه مكافحة الفساد بشكل أفضل تزامنًا مع حماية صناعيّينا.

بعد قراءة هذا الكتاب، ستتوفر لقادة مؤسساتنا العامة أو الخاصة العناصر التي تتيح لهم فهمًا أعمق للطرق والممارسات التي تستخدمها الولايات المتحدة للفوز بالمعارك وتحقيق أهدافها. في الواقع، تمكن أصدقاؤنا الأميركيون، من خلال مجموعة من القوانين المتتالية، من توسيع نطاق وتفسير مكافحة الفساد وذلك بشكل تدريجي. وبمساعدة أجهزة الاستخبارات التابعة لهم، أوجدوا آلة حرب تمكّنهم من ملاحقة كلّ من يخالف القوانين التي أقرّوها من طرف واحد. صحيح أنه من الأسهل أن نكون «شرطيي العالم» عندما يمكننا الاعتماد على إمكانات التنصت التي توفرها وكالة الأمن القومي...

طبعًا، لا يُفترض بأحد أن يجهل القانون. غير أنّ الطابع الذي يميز القانون الأميركي من حيث إمكانية تطبيقه خارج الأراضي الأميركية يبقى قابلًا للنقاش، خصوصًا وأنّ إمكانية التطبيق هذه ليست متبادلة، ما يحمل عددًا من الحقوقيين الدوليين على اعتبار القانون المذكور مجحفًا ومفروضًا بالقوّة. وما ينطبق على قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد ينطبق أيضًا على قوانين أخرى. فالقوة العظمى العزيزة على قلب مادلين ألبرايت، لا تتردّد أيضًا في معاقبة كلّ من يفضل شراء السلاح من منافسيها الروس أو الصينيّين، أو كلّ من تسوّل له نفسه إقامة علاقات تجارية مع دولة فرضت عليها الولايات المتحدة حصارًا.

بالتالي فإنّ مُعارض هذه السياسة لا خيار لديه، في مواجهة هذا المنطق الامبريالي المستند إلى القوة العسكرية والشرعية القانونية والقدرة الرقمية: فعليه الخضوع أو التعاون أو الاختفاء من الوجود. إزاء هذه الممارسات لا بدّ من التحلّي بالواقعيّة والكفّ عن الحلم. فكما كان تشرشل يقول – وكان محقًّا – لا أصدقاء لدينا. ليس لدينا سوى أعداء ومنافسين وشركاء. وبعيدًا عن القوة الصلبة التي نادى بها الرئيس بوش الابن، والقوة الذكية التي نادى بها الرئيس كلينتون، والقوة الناعمة التي نادى بها الرئيس أوباما، بتنا اليوم خاضعين للقوة القاسية، وهذه ليست سوى البداية. فهل من الطبيعي أن تفتقر إدارتنا ومعها إدارات الدول الأوروبية إلى الوسائل الكفيلة بمواجهة هذه الممارسات؟ هل وصلنا إلى درجة من الضعف لم تُبقِ لنا مفرًا سوى الانسحاب غير المشرّف؟

التجربة التي عاشها فريديريك بيبروتشي ورواها بموهبة لافتة، هي أكثر من رواية، إنها قصة حقيقية جرت فصولها في القرن الحادي والعشرين. فإذا كان الكابوس الذي قضّ مضجعه انتهى الآن، فإنّ شركات فرنسية أخرى عمياء باستهتارها بقسوة المنافسة الدولية وممارسات بعض الدول، ليست بمأمن من الخطر. فلنأمل أن يفتح هذا الكتاب عيونها ويحملها على التفكير الجدي. عندها، لا يكون العذاب الذي عاشه إنسان قد ذهب سدىً.

الملاحق

1 - الغرامات التي فرضتها الولايات المتحدة على المصارف الأوروبية

في السنوات العشر الأخيرة طالت الغرامات الناتجة عن عدم احترام العقوبات الاقتصادية الدولية والتي قررتها الولايات المتحدة، عددًا من المصارف الأوروبية بشكل رئيسي:

أما المصرف الأميركي الوحيد الذي فرضت عليه عقوبات – وبشكل مخفف – بتهمة انتهاك الحظر فهو «جي بي مورغان تشايس».

منذ العام 2009، سدّدت المصارف الأوروبية نحو 16 مليار دولار من الغرامات المختلفة إلى الإدارات الأميركية.

وإلى الجدول التالي لا بدّ من إضافة مصرف «سوسيتيه جنرال» الذي اضطر في يونيو 2018 إلى تسديد أكثر من مليار دولار إلى وزارة العدل الأميركية وإلى لجنة تداول السلع الآجلة لحلّ نزاعين يتعلقان بعمليات تلاعب بسعر الفائدة بين المصارف في لندن، ليبور، وبوقائع فساد في ليبيا. وفي نوفمبر 2018 سدد المصرف نفسه 1.3 مليار دولار إلى وزارة العدل الأميركية وإلى الاحتياطي العام الأميركي بتهمة انتهاك الحظر المفروض على كوبا.

الغرامات الأعلى قيمة والتي فُرضت بتهمة انتهاك العقوبات الأميركية والدولية و/أو قانون مكافحة تبييض الأموال [1]:

الشركة	البلد (المقر الرئيسي للشركة	القيمة الإجمالية (مكتب مراقبة الاصول	سنة إتمام الصفقة

	وقت حدوث الجرم)	الاجنبية، وزارة العدل الاميركية و/أو الاحتياطي الفدرالي الأميركي و/أو ولاية ومقاطعة نيويورك) للغرامات المسددة في الولايات المتحدة (بملايين الدولارات)	
مصرف باريس الوطني باريبا	فرنسا	8974	2014
إتش.أس.بي.سي	بريطانيا	1931	2012
البنك التجاري الألماني	ألمانيا	1452	2015
كريدي أغريكول	فرنسا	787	2015
ستاندارد تشارترد	المملكة المتحدة	667	2012
أي.أن.جي	هولندا	619	2012
كريدي سويس	سويسرا	536	2009
إيه.بي.أن أمرو/ رويال بنك أوف سكوتلند	هولندا	500	2010
لويدز	المملكة المتحدة	350	2009
باركليز	المملكة المتحدة	298	2010
دويتشه بنك	ألمانيا	258	2015
شلمبرغير	فرنسا/ الولايات	233	2015

	المتحدة/ هولندا		
كليرستريم	لوكسمبورغ	152	2014
يو.بي.أس	سويسرا	100	2004
جي بي مورغان تشايس	الولايات المتحدة	88	2011

2 - كيف دفنت «جنرال إلكتريك» قضايا الفساد التي تورطت فيها؟

في العام 2008، حذّرت أندريا كويك وهي محامية ضمن فرع «الاستهلاك والصناعة» في «جنرال إلكتريك» رؤساءها. فقد اكتشفت نظام احتيال داخليًا للتملص من الضريبة على القيمة المضافة، كما أكّدت فضح بعض الممارسات المريبة في إطار عدد من الصفقات المبرمة في البرازيل (رشاوى). فما كان ردّ فعل رؤسائها؟ توجهوا إلى المحامية بالشكر بصرفها من العمل! وعندما وصلت الفضيحة إلى الإعلام، أخرجت «جنرال إلكتريك»، التي تنصّب نفسها «بطلة في مجال مكافحة الفساد»، دفتر شيكاتها وعقدت اتفاقًا مع المحامية لإسكاتها.

ملفّ مشابه آخر: قضية أسدي، وهو اسم رئيس «جنرال إلكتريك» في العراق. ففي صيف العام 2010، عارض خالد أسدي منح سيدة مقرّبة من نائب وزير الكهرباء العراقي وظيفة وهمية لقاء حصول «جنرال إلكتريك» على عقد بقيمة 250 مليون دولار. وبعيد إبلاغه رؤساءه، حصل له ما حصل لأندريا كويك، فقد صُرف من العمل بعدما أرغمته إدارته على الاستقالة.

ما كان من الرئيس السابق لـ«جنرال إلكتريك» في العراق إلا أن ادّعى أمام المحاكم وطالب بتطبيق قانون دود فرانك الذي يحمي كاشفي الفساد في الولايات المتحدة. لكنّ العدالة الأميركية رفضت طلبه، بحجّة أنّ وقائع الفساد المكشوفة جرت في الخارج، لذلك لا يمكن تطبيق قانون دود فرانك. أي أنّ الولايات المتحدة اعتبرت نفسها تملك الحقّ بملاحقة المؤسسات لا بحماية كاشفي الفساد.

3- تحليل الغرامات المسدّدة إلى السلطات الأميركية في إطار قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد (والتي تفوق قيمتها 100 مليون دولار)

	الشركة	الدولة	التاريخ	الغرامة بالدولار وزارة العدل الأميركية +هيئات الأوراق المالية والبورصات الأميركية (مليون)	موظفون وجهت إليهم تهم جزائية
.1	سيمنز	ألمانيا	2008	800	8
.2	ألستوم	فرنسا	2014	772	4
.3	تيليا	السويد	2017	691,6	0
.4	كي بي آر/ هاليبورتون	الولايات المتحدة	2009	579	2
.5	تيفا فارماسوتيكال	إسرائيل	2016	519	0
.6	أوك-زيف كابيتال مانجمنت	الولايات المتحدة	2016	412	0
.7	بريتيش أيروسبايس	المملكة المتحدة	2010	400	0
.8	توتال	فرنسا	2013	398.2	0
.9	فيمبيلكوم	هولندا	2016	397.5	0
.10	ألكوا	الولايات المتحدة	2014	384	0
.11	إيني سنامبروجيتي	إيطاليا	2010	365	0
.12	تكنيب	فرنسا	2010	338	0
.13	سوسيتيه جنرال	فرنسا	2018	293	0
.14	باناسونيك	اليابان	2018	280	0
.15	جي بي مورغان تشايس	الولايات المتحدة	2016	264	0

	الشركة	الدولة	التاريخ	الغرامة بالدولار وزارة العدل الأميركية +هيئات الأوراق المالية والبورصات الأميركية (مليون)	موظفون وجهت إليهم تهم جزائية
.16	أوديبريكت/ براسكيم	البرازيل	2017	260	0
.17	أس.بي.أم أوفشور	هولندا	2017	238	2
.18	جاي.جي.سي كوربورايشون	اليابان	2011	218.8	0
.19	إيمبراير	البرازيل	2016	205.5	1
.20	دايملر	ألمانيا	2010	185	0
.21	بيتروبراس	البرازيل	2018	170.6	0
.22	رولز رويس	المملكة المتحدة	2017	170	3
.23	ويذرفورد	سويسرا	2013	152.6	0
.24	ألكاتيل	فرنسا	2010	138	2
.25	إيفون بروداكتس	الولايات المتحدة	2014	135	0
.26	كيبيل أوفشور أند مارين	سنغافورة	2017	105	1

أوروبا: 5339 مليون دولار

الولايات المتحدة: 1774 مليون دولار

دول أخرى: 1759 مليون دولار

المجموع: 8872 مليون دولار

المصدر: مذكرة تحليل أعدها مكتب إيكاريان للاستشارات في مجال الاستراتيجيات وإدارة المخاطر المرتبط بمسائل الامتثال

4 - الاختلاف في المعاملة بسبب مخالفة قانون الأعمال الأجنبية المرتبطة بالفساد بين الشركات المسجلة في البورصة الأميركية «داوجونز 30» وتلك المسجلة في البورصة الفرنسية «كاك 40»

داو جونز 30	كاك 40
وزارة العدل: ثلاث شركات • جونسون أند جونسون 2011 • بفايزر 2012 • جي بي مورغان 2016	وزارة العدل: خمس شركات • تكنيب 2010 • ألكاتيل 2010 • توتال 2013 • ألستوم 2014 • سوسيتيه جنرال 2018

لجنة الأوراق المالية والبورصات: شركتان • أي.بي.أم 2000 و2011 • داو كيميكال 2007	لجنة الأوراق المالية والبورصات: شركة واحدة • سانوفي 2018
لم توجه لأي موظف تهم جزائية	وجهت تهم جزائية لستة موظفين
العقوبات: 343 مليون دولار	العقوبات: 1965 مليون دولار

المصدر: مذكّرة تحليل أعدها مكتب إيكاريان للاستشارات في مجال الاستراتيجيات وإدارة المخاطر المرتبط بمسائل الامتثال.

---

1 ملاحظة وردت في تقرير للجنة الشؤون الخارجية ولجنة المال في الجمعية العمومية بتاريخ 5 أكتوبر 2016. حول تطبيق التشريعات الأميركية خارج أراضي الولايات المتحدة.

كلمة شكر

كلّ الشكر لوالدتي ولرولان، ولوالدي ولآن ماري ولشقيقتي وصهري. فقد جمدوا حياتهم الشخصية خلال السنوات الخمس الأخيرة لمساعدتي ومساندة زوجتي وأولادي.

أخصّ بالشكر ليندا وبول، ومايكل وشالا، الذين لولاهم لما أُخليَ سبيلي في يونيو 2014. فقد فعلوا المستحيل من أجلي: رهنوا منزليهم. وأنا مدين لهم مدى الحياة. ولا يسعني سوى شكرهم على ما أبدوه من سخاء تجاهي وثقة بي.

شكرًا للأصدقاء الذين ساندوني في هذه المحنة.

تامير لصداقته الصافية ولما خصني به من حفاوة في العام 2014؛ أنطوان وكلارا، ليلى وستاني، ديدييه وألكساندرا، لإخلاصهم ولوقوفهم الدائم إلى جانب عائلتي؛ بول ألبير للجهود التي بذلها ولموهبته؛ ماركوس لما أبداه من احترافية في التعامل ولتفانيه والتزامه الوقوف إلى جانبي؛ بيار لتفرّغه لمساعدتي واهتمامه الصادق وللزيارة التي خصني بها في سجن موشانون؛ ليسلي وإيريك ولويك وكلود لأنهم كانوا أول من تجرأ على إخراج هذه الفضيحة إلى العلن ولما قدموه لي من دعم معنوي؛ دينيز لتفاؤلها الكبير ولما أبدته من صبر تجاهي؛ جان ميشال لانشغاله الدائم بوضعي، وللمراسلات التي قام بها وللصلة التي أبقاها مع الموظفين السابقين في «ألستوم»؛ فيليب، الوحيد من بين أعضاء اللجنة التنفيذية لـ«ألستوم» الذي لم يتخلَّ عنّي، فرانسوا وإيمي لما قدماه لي من مساعدة غير مشروطة في الوقت الذي لم يتحرّك فيه سوى قلة من الأشخاص لمساعدتي؛ جيل وفريق مكتب تايلور ويسينغ للمحاماة لثقته بي ولاحتضاني مهنيًا مدة سنتين في مكتبه.

شكرًا للوران لافون الذي أبدى ثقته بي، ولبول بيرل لإعادة قراءة هذا الكتاب بعناية.

وأوجه شكرًا خاصًا لأوليفييه مارليكس لاطلاعه المعمق على القضية ولرئاسته لجنة التحقيق البرلمانية بذكاء ومثابرة، وشكرًا أيضًا لناتاليا بوزيريف نائبة رئيس اللجنة المذكورة. فقد اجتاز الاثنان مسافة طويلة للاستماع إلى أقوالي في موشانون.

شكرًا للوزراء أرنو مونتبورغ وبيار لولوش وجان بيار شوفانمان، وللنواب دانيال فاسكيل وجاك ميار الذين قدموا لي دعمهم.

ماري لورنس نافاري لما أبدته من مثابرة وإصرار وللجهود التي بذلتها بلا كلل ولما أظهرته من فعالية في التعامل مع القضية.

سيلين تريبيانا للجهود التي بذلتها في معالجة ملفّي.

جيروم هنري للدعم الذي قدّمه طوال هذه الفترة ولفعاليته وتفهمه الفوري لوضعي؛ هيلين رينغو وسيمون سيكوليلا وكلّهم يشرّفون مركزهم القنصلي.

الموفدة الوزارية لدى الاستخبارات الاقتصادية كلود رفيل.

النائبان مارغريت ديبيري أودوبير وستيفاني كيرباش.

شكرًا لكلّ من كتب عن قضيتي وكلّ من زارني في ويات أو موشانون فالي أو من قدّم الدعم لزوجتي وأولادنا؛ الأخت ميشال؛ عماتي جنفياف وماريفون وماري لوس وفرانسواز؛ فيليب؛ كارول؛ فرانسوا؛ ألكساندر؛ بيار إيمانويل ولورنس؛ جان لوك وكاتي؛ سيسيل؛ جان فيليب؛ فيليب؛ ألان ودارسي؛ لوران وكثيرون غيرهم.

شكرًا أيضًا لعملاء إيكاريان الذين وثقوا بي وساعدوني على الانطلاق من جديد بنشاط مهني أمارسه منذ هذه اللحظة بكل شغف.

وأخيرًا شكرٌ كبير لزملائي في المصيبة الذين لولا الدعم الذي قدموه لي والكرم والصفات الإنسانية العميقة التي أظهروها في التعامل معي، لما تحمّلت أشهر السجن الخمسة والعشرين هذه في أفضل الظروف الممكنة؛ جورج، نيكو، غريغ، جيمي، هيربي، ريناتو، مواي تاي، فيليبو، سانشيز، فلاديمير، أندريز، ساشا، فيفا، سام، تيم، كاي وكثيرون غيرهم. لن أنساهم ما حييت.

شكرًا للوران لافون الذي أبدى ثقته بي، ولبول بيرل لإعادة قراءة هذا الكتاب بعناية.
وأوجه شكرًا خاصًا لأوليفييه ماريلكس لاطلاعه المعمق على القضية ولرئاسته لجنة التحقيق البرلمانية بذكاء ومثابرة، وشكرًا أيضًا لناتاليا بوزيريف نائبة رئيس اللجنة المذكورة. فقد اجتاز الاثنان مسافة طويلة للاستماع إلى أقوالي في موشانون.

في كتابه هذا، يروي فريديريك بييروتشي، المدير السابق لأحد فروع شركة ألستوم للطاقة، تجربته مع القضاء الأميركي في واحدة من أخطر قضايا الفساد التي هزّت الرأي العامّ في العالم. يأتي هذا النصّ، الذي شارك المراسل الصحفي ماتيو آرون في كتابته، في إطار عرض الطرق والوسائل التي اعتمدتها الإدارة الأميركية لإخضاع الشركات الأوروبية المتعدّدة الجنسيات، ولا سيّما الفرنسية منها، بحجّة مكافحة الفساد، سعيًا منها للهيمنة على قطاع الطاقة والاستحواذ على الشريحة الكبرى منه. وقضيّة شركة ألستوم الفرنسية مثال حيّ على ذلك، فقد أُلقيَ بييروتشي في السجن وألصق به القضاء الأميركي تهم الفساد وتعرّض لأبشع أنواع الابتزاز، ما اضطرّ شركته إلى التخلّي عنه وبيع أصولها لشركة جنرال إلكتريك الأميركية. يروي كتاب الفخّ الأميركي تجربة بييروتشي القاسية منذ أن وطئت قدماه الأراضي الأميركية في رحلة عمل، إلى أن تركها عائدًا إلى فرنسا بعد تنقّله بين عدّة سجون أميركية، حيث اختبر الطرق الملتوية للقضاء الأميركي. يتميّز هذا الكتاب بطريقة السرد المشوّقة للأحداث التي أحاطت بالقضيّة، بدءًا بتوقيف بييروتشي في مطار جون كينيدي في نيويورك، حتّى إعادته إلى فرنسا. أسلوب راقٍ في الكتابة، تسلسل واضح للأحداث وتحليل دقيق للنيّات والغايات، مع عرض صادق لمشاعر بييروتشي والأحاسيس التي انتابته طوال فترة توقيفه.